بيار جوزيف برودون

نظرية الملكية



نقله إلى العربية

الدكتور محمد عرب صاصيلا

دار الفرقد

نظرية الملكية

عنـــوان الكتـــاب : نظرية الملكية Théorie de la propriété

الكاتـــــــب : بيار جوزيف برودون Pierre-Joseph proudhon

نقلـه إلى العربيـة : د. محمد عرب صاصيلا

الناشـــــــر : دار الفرقد

الطبعـــة الأولى : 2022م

التنفيذ والإشراف : دار الفرقد

الإخـراج الفـني : وفاء الساطي

تصـميم الغـلاف : 255 www.255studio.co

دار الفرقد

للنشر والتوزيع م م ح
الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

ص. ب: 73111

هاتف: 00971506021411

هاتف: 00971545879170

Email: info@daralfarqad.com

alfarqad70@gmail.com

www.daralfarqad.com

دار الفرقد

للنشر والتوزيع
دمشق - سورية

ص. ب: 34312

هاتف : 00963-11- 6618303 - 6660915

فاكس : 00963-11- 6660915

Email: info@daralfarqad.com

alfarqad70@gmail.com

www.daralfarqad.com

بيار جوزيف برودون

نظرية الملكية

نقله إلى العربية

د. محمد عرب صاصيلا

المحتوى

مقدمة المترجم

شغل موضوع "المِلكية" حيّزاً مهماً في الجدل الفلسفي والسياسي والاقتصادي الذي شهدته أوروبا مع بدايات القرن التاسع عشر. وكان المُنَظّر الفرنسي بيار جوزيف برودون من أبرز المفكرين الذين شدَّ انتباههم هذا الموضوع، فأفرَد له مكاناً مهماً في كتاباته.

نشر برودون، الذي اقترن اسمه بالنزعة الفوضوية (L'anarchisme)، أول مذكّرة له حول المِلْكية، عام 1840، واشتهر فيها بقوله إن المِلكية "سرقة"، فأنكر حقَّ أيٍّ كان فيها، واكتفى، بناء على التمييز بين مفهومي المِلْكية والحيازة، بالاعتراف بالحقِّ في الحيازة، أو في الاستعمال. ويقوم الأساس في التمييز بين المفهومين، برأيه، على أن المِلْكية يجب أن تكون مُطلقة لكي تكتسب هذه الصفة، بمعنى أن مالِك الشيء لن يكون مالِكاً له حقاً إلاّ بشرط أن يكون له عليه سيادة مطلقة، أي أن يكون سيده حصراً. في حين أن الحيازة ليست إلاّ مجرد حقٍّ بسيط في الاستعمال، وهي تُعْطَى لصاحبها بشروط، ولأسباب مختلفة.

وتطرّق برودون لمسألة المِلكية في مؤلّفاته التالية، ولا سيما في مذكرته الثانية حول المِلكية، عام 1841، وفي "نظام التناقضات الاقتصادية، أو فلسفة البؤس"، عام 1846، و"اعترافات ثوري"، عام 1849، و"فكرة عامة عن الثورة في القرن التاسع عشر"، عام 1850. إلاّ أنه لم يبلور نظرية متكاملة حول المِلْكية، وينشرها في مؤلّف يحمل توقيعه، وهو على قيد الحياة.

وعليه، فإن المؤلَّف الذي بين أيدينا، الذي نُشِرَ، باسمه، بالفرنسية، عام 1871، هو في الواقع من إعداد مجموعة من أصدقائه ومعاونيه، الذين قرروا إصداره، بناء على ما ورد في بحوثه ومؤلَّفاته من آراء، حتى عام 1861.

ويتضمَّن الكتاب جزأين. الأول يتناول ما عُرِفَ بنظرية برودون في الملكية. وفيه يستعرض مُعِدّو الكتاب المفاهيم المختلفة للمِلْكية، وآراء برودون فيها، وفي صفاتها، وشروطها، وطرق اكتسابها، والتمييز بينها وبين الحيازة، وذلك من خلال نظرة تاريخية يتطرق فيها لواقع الملكية والحيازة في العصور القديمة، ولا سيّما في ظلّ الإمبراطورية الرومانية، والعصور الوسطى في أوروبا البربرية والإقطاعية، ثم في النظام الملكي.

أما الجزء الثاني من الكتاب فخُصِّص لموضوع لا علاقة مباشرة له بنظرية المِلْكية. وهو يتناول مشروعاً كان برودون قد تقدّم به إلى رئيس لجنة معرض باريس العالمي، الذي أقيم عام 1835، بهدف تحويل هذا المعرض المؤقت إلى مؤسَّسة دائمة ذات منفعة عامة.

ويقترح المشروع إنشاء مؤسَّسة جديدة تكون مسؤولة عن تداول المنتجات، وإصدار وثائق التأمين التجارية، وتوسيع منافذ التسويق، وضمان الاستهلاك، والعمل، والأجور، والتسليف الزراعي والصناعي. وتقوم على مبدأ التماثل بين الشركاء المساهمين في رأسمالها، وزبائنها، الذين يتبادلون فيما بينهم، عن طريقها، منتجاتهم، ويستفيدون من قروضها، ويتقاضون جزءاً من أرباحها.

د. محمد عرب صاصيلا

الجزء الأول

نظريـــــة الملكيـــــة(*)

(*) نُشر كتاب برودون: "نظرية الملكيّة"، عام 1871، بعد وفاة المؤلّف، وتضمّن البحوث التي أنجزها، عام 1861، إلاّ أنه رأى أنها لم تكن جاهزة للنشر حينذاك. وقد قرّر بعض معاوني المؤلّف نشر هذه البحوث وفاءً لذكراه (المترجم).

الفصل الأول: مقدمة

الفقرة 1 – المفاهيم المختلفة لكلمة: الملكية

وعدت عام 1840، وجدّدت وعدي، عام 1846، بإعطاء حلٍّ لقضية الملكية. وأنا أفي بوعدي اليوم. وقد جاء دوري للدفاع عن هذه الملكية، ليس ضد ساكني التجمعات الإنتاجية الاشتراكية (Les phalanstériens)[1]، والشيوعيين، والمطالبين بتقسيم الثروات، الذين لم يَعُد لهم وجود، وإنما ضدَّ مَنْ أنقذوها في حزيران 1848، وحزيران 1849، وأيار 1850، وكانون الأول 1851، وفقدوها بعد ذلك.

الملكية، مسألة مدهشة بالمصالح التي تفسح المجال لها، والأطماع التي توقظها، والرعب الذي تولّده. الملكية كلمة مرعبة بالمفاهيم العديدة التي تعزوها لغتنا لها، والمعاني الملتَبسة التي تسمح بها، والكلام المُبهَم الذي تحتْمله. كَمْ إنسان لم يتبعني مطلقاً، بجهلٍ أو بسوء نية، إلى الميدان نفسه الذي كنت أدعوه إليه؟ ما العمل حين أرى فقهاء، وأساتذة حقوق، وفائزين بجوائز المعهد، يخلطون بين

(1) أنصار المفكر الاشتراكي الطوباوي الفرنسي شارل فورييه (Charles Fourier) (المترجم)

الملكية (La propriété) وأشكال الحيازة (La possession) جميعها؟ من كِراء منزل، وإيجار أرض، وإيجار طويل الأمد، وحقٍّ انتفاع، وتمتعٍ بأشياء لا تُستَهلَك بالاستعمال، غير الأمل بألّاً يفعلوا ذلك.

ــ يقول أحدهم: ماذا، أنا لن أكون مالكاً لمالي المنقول وسترتي وقبعتي التي دفعت ثمنها حسب الأصول؟!

ــ يقول آخر، إن ثمَّة من يعترض على ملكية أَجْري الذي كسبته بعرق جبيني!

ــ يصرخ أحدهم، قائلاً: أمضيت عشرين عاماً في الدراسة والبحوث والتجارب للتوصّل إلى اختراع آلة، ويأتي مَنْ يأخذ اختراعي، ويسرقه مني!

ــ يُعْلِن آخر، أنتجت كتاباً كان ثمرة تأملات طويلة وصبورة، ضمَّنته أسلوبي الإنشائي وأفكاري وروحي وأكثر ما لدى الإنسان من أمور شخصية، ولا يحقُّ لي تقاضي أجر لقا ء ذلك!

على القائلين بمنطق هذه القوة، أجَبْت، عام 1863، في كتابي "الأملاك الأدبية" (Majorats littéraires)، دافعاً إلى حدٍّ العبث الخلط بين المعاني المختلفة لكلمة "ملكية": هذه الكلمة موضوعٌ لمفاهيم مختلفة جداً، وسيكون من قبيل التفكير بطريقة مضحكة الانتقال، من دون مرحلة انتقالية، من مفهوم إلى آخر، كما لو أن الأمر يتعلّق دائماً بالشيء نفسه. ما قولكم في عالِم فيزياء كتب بحثاً في موضوع الضوء وزعم، لكونه مالكاً بالنتيجة لهذا البحث، أنه اكتسب كلَّ خصائص الضوء، وأكّد أن جسده غير المُنْفِذ للضوء أصبح مضيئاً ومُشِعّاً وشفّافاً، وأنه يجتاز سبعين ألف فرسَخ في الثانية، ويتمتع هكذا بنوعٍ من الوجود في كلِّ مكان؟

في الربيع، تذهب الفلاحات الفقيرات إلى الغابة لقطف ثمار الفراولة، التي يحملنها بعد ذلك إلى المدينة. أتُعَدُّ هذه الثمار مُنْتَجاً، وملكيّة لهُنَّ، بالنتيجة؟ إذا تكلّمنا مثل الأب بلوكيه (L'abbé Pluquet)؟ هل يُثبت هذا الأمر أنَّ هؤلاء النساء مالكات؟ إن قلنا ذلك فإن الناس جميعاً سيعتقدون أنهنَّ مالكات للغابة التي أتت منها هذه الثمار. إلاّ أن العكس هو الحقيقة، للأسف! لو كانت بائعات الفراولة مالكات لها لما ذهبْن إلى الغابة بحثاً عمَّا يتناوله المالكون كتحلية بعد الانتهاء من الطعام، وإنما كُنَّ أَكلْنَها بأنفسهن.

لنبحث أيضاً، لأجل فهم فكرتي جيداً وإزالة أي التباس، عن مفاهيم أخرى لكلمة "ملكية".

تقول المادة 554 من القانون المدني: "على مالك الأرض الذي قام بعمليات بناء وغرس وأعمالٍ أخرى بمواد غير عائدة له دفع قيمتها. ويمكن، أيضاً، أن يُحْكَم عليه بدفع تعويضات، إن اقتضى الأمر. إلاّ أن مالك المواد لا يحقّ له نزعها".

وبالعكس، فإن المادة 555 تنصّ على أنه :" حين يقوم بعمليات الغرس والبناء والأعمال الأخرى طرفٌ ثالثٌ بمواده، فإن لمالك الأرض الحقّ في الاحتفاظ بها، أو في إجبار هذا الطرف الثالث على نزعها.

إذا طلب مالك الأرض إزالة الغراس والأبنية، فإنها تكون على نفقة مَنْ قام بها، من دون أي تعويض له. بل يمكن أن يُحْكَم عليه بدفع تعويضات، إن اقتضى الأمر، عن الضرر الذي يمكن لمالك الأرض أن عانى منه.

وإذا فضَّل المالك الاحتفاظ بهذه الأبنية والغِراس، فإن عليه سَداد ثمن المواد وأجور اليد العاملة، بغض النظر عن الزيادة الكبيرة تقريباً في القيمة التي يمكن للأرض أن تحصل عليها".

على الرغم من أنّ المُشَرِّع استعمل كلمة المالك، سواءٌ تعلّق الأمر بالأرض أم بالمواد، فقد رأينا، مع ذلك، أن الشخصين لم يكونا على قدم المساواة. فالحائز، والمستخدم البسيط، والمستأجِر، والمزارِع، الذي غرس، وجدّد التشجير، وصرّف المياه، وسقى، يمكن أن يُحْكَم عليه بأن يدمِّر بيديه أعماله التي نظّم بها الأرض وأصلحها وحسّنها، إن لم يُحِبّ مالك الأرض أن يُسدِّد له ثمن مواده وأجور يده العاملة، ويمنح نفسه مجاناً وبالكامل فائض القيمة الذي أعطاه عملُ المُعَمِّر لأرضه. وقد نظّم الفصلان الأول والثاني، من العنوان الثاني، الكتاب الثاني، من القانون المدني، حقّ الشفعة، على النحو التالي: " كل ما يتّحد مع الشيء، ويندمج فيه يعود إلى المالِك"

إن الأمور لا تجري خلافاً لذلك في التطبيق العملي.

مِنْ قديم الزمان كانت لا صولونيه (La Sologne)، على سبيل المثال، تُذْكَر كمنطقة ملعونة، قاحلة، رملية، مستنقعية، غير صحية بقدر ما هي غير خصبة. منطقة تكثر فيها الأرانب البرية، وتحتوي عدداً قليلاً من برك الأسماك، والمستنقعات، وتنمو فيها نباتات شائكة من القرنيات، وتوجد فيها مَراعٍ غير خصبة لخراف تقضم أسنانها العشب وجذوره، وحقول نادرة للحنطة السوداء، وللمزروعات الرديئة الأخرى. وتحتاج الأسرة فيها كي تعيش إلى أرض تبلغ مساحتها خمسة عشر إلى عشرين هكتاراً. ذاك كان وضع هذه البلاد الحزينة. ومنذ عشرين سنة، جذب هذا الجانب انتباه مزارعين رأسماليين، قالوا لأنفسهم إنه سيكون من الممكن، بفضل السكك الحديدية، الإتيان إلى أراضي هذه المنطقة بالعناصر التي تنقصها، مثل: الجص والجير والأسمدة، والنفايات الخصبة للمدن الكبيرة،

وروث الثكنات، إلخ... من جهة أولى، وإنه سيكون للمنتجات الزراعية التي يحصلون عليها مكاناً تجده بفضل وسائل الانتقال نفسها، من جهة أخرى. ما العمل الذي ينبغي القيام به؟

شراء الأراضي وتأسيس مُلْكيات ضخمة؟ فكرة سيئة من وجهة نظر الهدف المقصود بلوغه. فمن كان لديه مئة ألف فرنك، ويجمِّد منها خمسين ألفاً للحصول على الأرض، لن يبقى لديه إلاّ خمسين يخصّصها للإصلاح واليد العاملة. وبذلك يُنْقِص بمقدار النصف وسائل عمله. لهذا فإن المُعَمِّرين الجدد تعاقدوا على إيجار لمدة ثلاثين، أو أربعين، أو خمسين سنة، بدلاً من شراء الأرض. وقد اتُّبِع هذا المثال، وأصبحت هذه المنطقة اليوم في طريقها للتحوّل، أو بتعبير أفضل، لأن تُخْلَق. فشهدت أعمال التجفيف والصرف الصحي والتجصيص والتجيير والتخليل، والتسميد، وغرس أشجار البياس وأنواع المزروعات الأخرى الخاصة بالأراضي القاحلة، وإنشاء المراعي الاصطناعية، وتربية الماشية بهدف الحصول على الأسمدة والمنتجات، واستبدال الحبوب، والنباتات الصناعية بالقمح الأسود، واستصلاح الأراضي، وإحلال البرسيم، والفِصَّة، وبعض أنواع الأعشاب محل النباتات الشائكة من القرنيات: تلك كانت العجائب التي ولّدها الذكاء، والعلم، والعمل في الأملاك غير المزروعة للمالِك العاطل والمتأمل، الذي يتجلى كلّ فضله في أنه ترك غيره يعمل بشرط حصوله على ريع وإتاوة.

من السهل فهم أنه حين انتهاء مدة الإيجار البالغة ثلاثين أو أربعين سنة، سيكون وزن القيمة الأصلية للأرض خفيفاً في جَرْدِ الاستثمار، وأنه إذا كانت الملكية حقاً ثمرة العمل فإن استرداد

نصيب المؤَجِّر لن يكون ثقيلاً. إلاّ أن حقّ الارتفاق رتَّب الأمور بطريقة أخرى: فالمالك يحقُّ له الاحتفاظ بكلّ شيء، من دون النظر إلى فائض القيمة الذي استطاعت أرضه تلقّيه. بحيث أنَّ على المزارِع، المُعَمِّر، إذا أراد تجديد عقد الإيجار، أن يدفع إلى المالك فائدة المبالغ التي أنفقها لتحسين الأرض. وهذا يعني، في كلمة واحدة، أنه فقد أصوله، سواء بَقِيَ أم انسحب.

ها قد أصبحنا بعيدين عن إطراءات السادة (تروبلونغ Troplong)، وتيار (Thiers)، وكوزان (Cousin) ، وسودر (Sudre)، ولابولاي (Laboulaye) للمِلكية، وتسويغها بالعمل، والاحتلال الأول لها، وبتأكيد الأنا، وغيرها من الاعتبارات المتعالية أو العاطفية. لقد فَهِمَ الجمهور أن ثمَّة هوَّة بين طريقة حيازة قبَّعة ومعطف، من جهة أولى، وأرض ومنزل، من جهة أخرى، وإنه إذا كانت قواعد اللغة تسمح، مَجازاً، بقول: "ملكية سرير، وطاولة"، كما يُقال: "ملكية حقل"، فهل يقبل الفقه هذا الخلط؟

لنأخذ مثالاً آخر. تقول المادة 552 "إن ملكية الأرض تشمل ملكية ما فوقها وما تحتها". لهذا كانت دهشة شركات الإنارة بالغاز كبيرة وصياحها عالياً حين أبلغتها مدينة باريس أن ملكية أنابيب التوصيل المقامة تحت الشوارع كانت تعود لها، بموجب المادة المذكورة. القانون هنا واضح، ولا يحتمل أي التباس. وعبثاً كانت الشركات تعترض، بقولها: لقد اشترينا مغارز أنابيبنا، ووضعناها على نفقتنا، ودفعنا أيضاً للمدينة كلَّ رسوم الطرقات المطلوبة في مناسبات مشابهة. إنكم تجرِّدوننا من ملكيتنا. إنها مُصادرة. أجابت المدينة، والقانون في يدها: ثمَّة فرق بين ملكية وملكية. ملكيتي عامة، وملكيتكم أجيرة، هذا كل شيء. إن لم تريدوا الدخول في مصالحة

معي لأجل استعمال موادكم التي أصبحت لي فإني سأبيعها أو أؤجِّرها إلى شركات أخرى.

لنلاحظ هنا أن المدينة لا تستند، كممثِّلة لجماعة محلية، إلى حقٍّ يعلو على حقوق الأفراد. فما تفعله، يمكن لمالك الأرض الأول أن يفعله، ولا يحرم نفسه من القيام بذلك في المناسبة. لقد استقر في ضواحي باريس تأملٌ واسع في هذا النصّ من القانون، الذي تجهله أغلبية الناس. إنكم ترون كثيراً من الإعلانات المكتوبة: أراضي للبيع، مع تسهيلات في الدفع. هكذا اشترى عدد من البرجوازيين، والعمَّال الميسورين، شديدي اللهفة لحمل صفة "مالِك"، أراضٍ بسعر ستة أو عشرة فرنكات للمتر، ويصل أحياناً إلى عشرين فرنكاً، من دون التفكير أولاً بأن سعر عشرة فرنكات للمتر يوصل الأرض إلى مئة ألف فرنك للهكتار. وهكذا اشتروا أنقاضاً بسعر أغلى بعشر مرّات مما بيعت أفضل المروج في منطقتي النورماندي (la Normandie) والأنغوموا (Angoumois). ثم، بعد دفع الاستحقاقات الأولى وتكاليف نقل الحيازة، شرعوا في البناء. وقد تمكّن بعض هؤلاء من الوصول بالمشروع إلى نهايته، إلاّ أن العدد الأكبر منهم أُنْهِكَ. ونظراً لعجزهم عن دفع استحقاقاتهم كان عليهم التخلي للبائع، مع الأرض، عن مشاريع أبنيتهم. وهكذا يحصل المالك في النهاية، مجاناً، على منزلٍ دفع أحدهم تكاليف حفرياته وأساساته وتقسيماته الداخلية، ودفع آخر تكاليف جدرانه الضخمة وأسقفه. كذلك فإن تسهيلات الدفع الممنوحة كانت نتيجة مباشرة لإفلاس الشاري: إن مصلحة المُضَارِب كانت في عدم دفع الشاري منه. وبفضل العدد المتضخم باستمرار لضحايا نزع الحيازة، بدأ الباريسيون يفهمون أن العدالة والمِلكية غير مترادفتين.

لننهي هذا العرض الشعبي بمثال مدهش أكثر من المثالين السابقين.

استأجر صناعي عقاراً لمدة عشرين عاماً بسعر خرافي، كما لو كان ركناً في أحد أجمل أحياء باريس، كي يقيم فيه مقهى. ودفع بدقة، وفقاً للعادات، أجرته لستة أشهر مقدَّماً. ثم دعا الرسامين، والمزخرفين، وصانعي السجاد وأجهزة الغاز والبرونز والثريات. وفرش بالفخامة نفسها صالوناته وقبوه، وكلُّ ذلك بالتقسيط. لنلاحظ أولاً هذا الفرق: في حين أن المورِّدين وافقوا على الدفع لهم بعد أجلٍ، دُفِعَ للمالك مُسْبَقاً. وبعد فترة من الزمن، بلغت عاماً، أو ثمانية عشر شهراً، أفلس صاحب مشروع المقهى. ولم يدفع ما عليه لأي من مورِّديه، فأتى كل واحد منهم لأخذ ما ورَّده لصاحب المشروع من شمعدانات، ومصنوعات رصاصية، وأرائك، ومقاعد، وطاولات، وكراسي، وزجاجات نبيذ، وسوائل، ومشروبات، ومثلَّجات، إلخ. وكانوا سعداء لتخفيفهم من خسارتهم. إلاَّ أنهم عدّوا من دون مزيَّة المؤجِّر، المواد 2100 وما بعدها. أما المالِك، الذي لم يخسر شيئاً، بفضل الستة أشهر التي أخذ إيجارها مقدَّماً، فيتدخَّل ويقول: كان لديّ مكسبٌ في إيجار مربحٍ يبقى عليه أن يمتد أيضاً لمدة تسعة عشر عاماً. وأشُكُّ في أني سأجد إيجاراً مشابهاً لبنائي. لهذا أحجز، كي أضمن لنفسي النِتاج الكامل لعقدي، كلَّ الأثاث والزجاج والساعات والخمور والمشروبات وأي مواد تزيِّن الأمكنة. ولا يقلقني أن تُدْفَع قيمتها أو لا. أنا مالِك مُمَيَّز، في حين أنكم مجرّد باعة ومُصَنِّعين. إن مِلكية الأموال غير المنقولة ينظِّمها القانون المدني، أما ملكية المنتجات والسِلَع الغذائية فيحكمها القانون التجاري. لكم الحرية في تسمية سلعكم وتوريداتكم ملكيات: إن التسمية هي ببساطة أمرٌ

شريف، كي لا نقول إن لها صفة الاغتصاب. وقد عرف القانون كيف يُنْزِل هذه الصفة غير الملائمة إلى قيمتها العادلة.

هل حرَّفنا، في فرضيتنا، معنى مواد القانون الخاصة بمزايا المالِك – المؤجِّر؟ هذا ما نقرأه في دورية "أسبوع الصحافة القضائي" (La semaine judiciaire de la Presse) (11 أيلول 1865)، بتوقيع يوجين بينيون (M. EUGÈNE PAIGNON):

"ثمَّة سؤال حرَّك العالَم القضائي، وعالَم الأعمال أيضاً، منذ نصف قرن، وظهر في الآونة الأخيرة بقوة كبيرة، ونعتقد أن من الملائم العمل على إيقاف المجادلات المؤسفة التي أتاح المجال لها، وذلك بالبتّ فيه بطريقة نهائية بقانون. وهذا السؤال هو: هل يترتب للمالِك، في حال إفلاس المستأجِر منه، دَيْنٌ واجب الأداء حالاً يسمح له بالحصول على الدفع الفوري لكلّ الإيجارات المستحقّة، وتلك التي ستستحق؟

"بعرض هذا السؤال على محكمة أوليان الإمبراطورية، بإحالة من محكمة النقض، كرَّست هذه المحكمة حقَّ المالِك في مداه الأوسع.

" إن القرار لا يكرِّس لفائدة المالِك، بناءً على المادة 2102 من قانون نابليون، حقَّ امتياز بكلِّ الإيجارات، حتى غير المستحقة منها، فحسب. بل اعترفت محكمة أوليان أيضاً للمالِك بحقٍّ إقامة دعوى مباشرة ضد المُفْلِس، أو وكيله، تطالب بدفع كلِّ الإيجارات المستحقّة والتي ستستحقّ، إن لم تطالب بالفسخ الفوري للإيجار.

"كان نوع السؤال المُحَال على المحكمة الإمبراطورية يقدِّم ظروفاً واقعية كان المستأجِر يستند إليها بقوة لدفع الفسخ المطلوب، وهو فسخٌ سيكون، في حال عدم الدفع، كارثياً بالنسبة لتصفية إفلاسه.

"كان المالك يطالب بالدفع الفوري لثمانية وخمسين ألف فرنك تقريباً للإيجارات التي ستستحق إلى حين انتهاء مدة الإيجار. وهذا يمتصّ، إذا تحقق، ما هو أبعد حتى من أصول الإفلاس. وإذا دُفِعَ هذا المبلغ لأيدي المالِك فإنه سيُنشئ له، بفائدته السنوية، ميزة كبيرة.

"من جهة أخرى، كان المستأجِر يلطِّف الأمر، بقوله: إنه إذا كان قد أنقص، بسبب إفلاسه، عوامل الأمان لدى المالِك، فإن عوامل الأمان المتبقية لديه من شأنها وضعه في منأى عن أي خوف جدي.

" 1 ـ فالبناء المستأجر منذ ستة أعوام، لمدة عشرين عاماً، ازدادت قيمته التجارية والتأجيرية كثيراً بتحسينات تجاوزت قيمتها العشرين ألف فرنك.

"2 ـ إن القيمة الإجمالية للإيجارات التي وافق عليها الوكيل كانت تبلغ خمسة آلاف فرنك بدلاً من 2800 فرنك، قيمة الإيجار الأصلي.

"3 ـ أخيراً، فإن مالاً منقولاً أعلى من مال المُفلِس المنقول، وسلع ذات قيمة مساوية، على الأقل، لقيمة السلع التي تملأ البناء في أثناء انتفاع المُفلِس منه، كانت تشكِّل ضمانات كافية للمالِك.

"هذه الاعتبارات كلّها لم يظهَر لمحكمة الإحالة أن من شأنها تعديل حلِّ المسألة. فأعطت، فحسب، مهلة ثلاثة أشهر للمفلس والوكيل لتلبية طلب الدفع. وفي حال عدم الدفع في أثناء المهلة المذكورة ستُعلن فسخ الإيجار.

" بناء على هذا القرار الذي ينزع من المستأجِر كلَّ أمل في مستقبل تجاري، أقدم هذا على الانتحار.

" من غير الممكن تجاهل كم كان هذا الحلُّ قاسياً على المستأجرين ودائنيهم".

"اعترفت عقول ممتازة بتفوّق هذا الفقه، وأعلنت أن أمر معالجة التطبيق المُفْرِط لحقّ المالِك يعود للسلطة التشريعية وحدها، وذلك بتعديلها التشريع في هذه النقطة.

"إن على المشرِّع أن يحذِّر، صاح المحامي العام السيد مورو (Moreau)، صاحب العقل القوي، أمام محكمة باريس، عام 1862، في طلباته الختامية الرائعة، قائلاً: أما نحن لسان حال القانون الموجود، فسيكفينا أن نقول: القانون قاسٍ، لكنه قانون (Dura lex, sed lex)

" يتساءل السيد مورلون (M. Mourlon)، أحد أبرز الفقهاء في عصرنا، الذي استشهد به كاتب المقالة، في هذا الشأن، قائلاً: "أتعطي قوانينا للمالِكين – المؤجِّرين، حين يفلس المستأجرون منهم، الحقّ في الاغتناء على حسابهم، وفي تدميرهم تماماً، وإن لم يكن لديهم أي مصلحة شرعيّة وذات قيمة في فِعْلِ ذلك؟ لو كنّا طرحنا هذا السؤال في هذه العبارات لأُخِذَ علينا، من دون شكٍّ، فرادة ووقاحة مثل هذا التناقض.

"برغم ذلك، فإننا لم نخترع شيئاً. والشخص الذي سيقبل النظر إلى الأشياء في حقيقتها سيرى نفسه مُكْرَهاً على الاعتراف بأن المسألة التي أتينا على طرحها يُنْظَر فيها أمام المحاكم عبر صِيَغ تتكرّرية مبتَكَرة.

" ومع ذلك، لندع الوقائع تتكلّم. أُجِّرَت مخازن واسعة، على سبيل المثال، لمدة خمسين سنة، بسعرٍ سنوي يبلغ 30 ألف فرنك. وقد

جلب إليها المستأجِر أثاثاً وسلعاً بكميات كبيرة بما فيه الكفاية لضمان طمأنينة المالِك بمقياس عادل. وفعَل أكثر من ذلك: فقد رفع عالياً، بنفقات ضخمة وبنجاح عملياته التجارية، القيمة التأجيرية للأمكنة التي يستثمرها. ولو كان يسرُّه التخلي عمَّا استأجره، والتنازل عن لقبه بإرادته، وأعطي له الحقُّ في ذلك، لكان من السهل عليه إيجاد مستأجِر بستين ألف فرنك سنوياً. وبعد عشر سنوات من الازدهار، تكون الإيجارات المستَحَقَّة في أثناءها قد دُفِعَت تبعاً لاستحقاقاتها، ستقع أحداث مؤسفة، وأعمالٌ متهوِّرة، إذا أردنا، وستؤدي إلى إفلاس المستأجِر. من هنا، ينشأ نزاع ينبغي تسويته بين المالِك، من جهة أولى، والمفلِس والوكيل، من جهة أخرى.

"أترك لكم الخيار، يقول المالِك، إما أن تدفعوا لي الآن كلَّ إيجاراتي التي ستستحق، أي 50 ألف فرنك أربعين مرَّة، أو فسخ الإيجار.

"إن خياركم، يجيب الدائنون الآخرون، لا يترك لنا أي حرية. كيف ندفع لكم، بالفعل، فوراً مليونين؟ المليونان، أكثر من أصول التفليسة. هذا يعني، إذن، هلاك المفلِس، وهلاكنا في الوقت نفسه، إذا أجبرنا القانون على الخضوع إلى طلبكم. إذا كان لديكم مصلحة شرعية في أن تظهِروا أنفسكم عنيدين إلى هذا الحدّ، فإن القانون يمكن، من دون شكّ، أن يُفْهَم في معنى الخيار الذي تواجهوننا به. إنما إن لم تنظروا إلاّ إلى الإنصاف، فما الذي يمكنكم المطالبة به؟ ضمانات معقولة لدفع إيجاراتكم المحتملَة؟ هذه الضمانات نحن مستعدّون لإعطائكم إياها. إن الحقَّ في الإيجار الذي لدى المفلِس، بعد التسويات التي اتفقتم عليها معه، الاستعداد التام والكامل له، فإننا سنتخلّى عنه لطرف ثالث سيترك، وحتى

سيجلب، إلى الأماكن المستأجَرة مقدار ما يلزم من الأثاث والسلع لوضع مصلحتكم بمنأى عن المخاطر التي يمكنكم خشيتها بحقٍّ.

"لنأخذ، إن أردتم، ترتيباً آخراً. لقد اقتُرِحت علينا تسوية مُربِحَة. ونحن مستعدّون لقبولها. المفلِس الذي سنعيده لترأُس أعماله سيترك في الأمكنة المستأجَرَة كلَّ الأثاث والسلع التي كانت موجودة فيها حين إفلاسه. بل إنه سيجلب إليها، إذا طلبتم ذلك، مواداً جديدة ستعطي لرهنكم مدى لم يكن لديه مطلقاً، ولم يكن بإمكانكم حتى الاعتماد عليه قطّ.

"أينقَض العدلَ مقترحاتُنا؟ أي دافعٍ نزيه يمكنه جعلكم ترفضونها؟ أليس رهنكم تسوية؟ ونحن نوسِّع مداه، بدلاً من تضييقه. وإذا لم يكن ثمَّة خطر جدي يهددكم، وإذا كان إفلاس المستأجِر منكم لا يسبب لكم أي ضرر، وإذا كانت الخسارة التي سبَّبها لكم قد مُحِيَت تماماً، فأي هدف يمكنهم ملاحقته، إن لم يكن إلحاق الضرر للضرر، أو الإثراء على حساب الغير؟ إن الدفع لكم الآن، ومن دون حسم إجمالي الإيجارات التي ستستحق، يعني حقاً الدفع لكم مرَّتين، على الأقل، ما يمكن أن يكون واجباً لكم. وفسخ الإيجار، يعني نقل جزء من ذمة المفلِس المالية من يديه إلى يديكم، لأن هذا الفسخ سيمنحكم على حسابه فائض القيمة التأجيرية التي خلقها، إما بفضل العلاقات التي أقامها بين الجمهور والأماكن المستأجَرَة، وإما بالأعمال التي نفّذها فيها. إعلَم، إذن، كيف تفهَمُه: إن ما تطلبه هو خارج كلِّ عدل.

"ماذا يهمّ؟ يردّ المالِك. ما أطالب به، يعطيني إياه القانون. إخضعوا.

"مؤلمٌ قول هذا، يجيب، بدوره، الفقه، إلاّ أن ما يؤكّده ويلاحقه هو حقُّه حقاً".

على القارئ الآن فهم الفرق الموجود بين الحيازة والملكية [1]. لقد قلت عن هذه الأخيرة، فحسْب، إنها سرقة. إن الملكية هي المسألة الأكبر في المجتمع الحالي، وهذا كلُّ ما في الأمر. لقد انقضى على انشغالي بها نحو خمسة وعشرين عاماً. لكن قبل أن أقول كلمتي الأخيرة في هذه المؤسَّسة، أعتقد أن من المفيد أن ألخّص هنا دراساتي السابقة.

(1) انظر، حول المسألة نفسها، كتاب "في الكفاءة السياسية للطبقات العاملة" (de la Capacité politique des classes ouvrières) الصفحة 136، وما يليها.

الفقرة 2 – ملخص أعمالي السابقة بخصوص الملكية

حين نشرت أول مذكّرة («Mémoire 1) لي حول المِلكية، عام 1840، اعتنيت بتمييزها عن الحيازة، أو عن الحقّ البسيط في الاستعمال. وحين لم يكن الحقّ في إساءة الاستعمال موجوداً، ولم يكن المجتمع يعترف بها للأشخاص، كنت أقول: إن الحقّ في المِلكية غير موجود، وإن هناك، ببساطة، حقٌّ في الحيازة. ما كنت أقوله في مذكّرتي، أقوله أيضاً اليوم: إن مالك شيء ما – كالأرض والمنزل وأداة العمل والمادة الأولية أو المُنْتَج، لا يهمّ، يمكن أن يكون شخصاً أو مجموعة، أب أسرة أو أمّة. وهو، في الحالات كلّها، لن يكون مالكاً حقاً إلاّ بشرط: أن يكون له على الشيء سيادة مطلقة، أي يكون سيده (dominus) حصراً، وأن يكون هذا الشيء مِلْكَه (dominium).

إلاّ أني أنكرت، صراحةً، عام 1840، حقَّ المِلكية. وكلُّ مَنْ قرأ مذكّرتي الأولى يعلم أني كنت أنكره على المجموعة كما على الفرد، وعلى الأمة كما على المواطن. الأمر الذي كان يستبعد، من جهتي، كلّ تأكيد شيوعي، أو حكومي (gouvernementaliste) له. لقد أنكرت حقَّ المِلكية، أي الحقّ في إساءة استعمال الأشياء كلّها، حتى تلك التي نسميها قوَانا. إن الإنسان لا يحقّ له إساءة استعمال قواه، أسوة بالمجتمع الذي لا يحقّ له استعمال قوته. "كنت أقول، رداً على الرسالة التي وجّهها لي عالِم الاقتصاد المحترَم، السيد بلانكي (Blanqui)، إنه اعترف بأن في المِلكية طائفة من التجاوزات، والتجاوزات الكريهة. وأنا، من جهتي، أسمي المِلكية، حصراً، مجموع هذه التجاوزات. إن المِلكية، في رأي كلّ منا، مُضَلَّع

يجب هَدْمُ زواياه. إنما بعد القيام بالعملية، يؤكّد السيد بلانكي أن الشكل سيبقى، دائماً، مضلّعاً (وهي فرضيَّة مقبولة في الرياضيات، على الرغم من أنها غير مثبَتة)، في حين أدَّعي، أنا، أن هذا الشكل سيكون دائرة.

إن أُناساً شرفاء لا يزالون قادرين على التفاهم" (مقدِّمة الطبعة الثانية، 1841).

كنت أقول في ذلك الحين: إن الإنسان، كعاملٍ لديه، بالتأكيد، حقٌّ شخصي على ما يُنْتِجه. ولكن، في ماذا يكمن هذا المُنْتَج؟ إنه في الشكل أو الطريقة التي أعطاها للمادة. أما المادة نفسها، فإنه لم يخلقها قطّ. وإذا كان له، إذن، قبل عمله، الحقُّ في امتلاك هذه المادة، فإنه لا يمتلكها بصفته عاملاً، وإنما بصفة أخرى. وهذا ما فهمه جيداً فيكتور كوزان. إن حقّ المِلكية، في رأي هذا الفيلسوف، لا يتأسَّس على حقِّ العمل، فحسْب، بل يتأسَّس، في آن معاً، على هذا الحقَّ وعلى الحقّ السابق له في الاحتلال. من دون شك! إلاّ أن هذا الحقّ الأخير، الذي لم يصبح بعد حقَّ مِلكية، يعود للجميع. وحين يعترف السيد كوزان بحقٍّ أفضليةٍ للمحتل الأول، فهو يفترض أن المواد عُرِضَت على الجميع، وأن فرصة احتلالها لم تَفُت أي شخص، وأن الجميع كان قادراً على امتلاكها. في هذه الفرضيّة، لم أتردد في الاعتراف بأن حقّ الحيازة الشخصي على الشكل يُنْتِج، في وقت لاحقٍ للعمل، حقَّ حيازة شخصي على المادة المصنوعة. ولكن هل تتفق الفرضيَّة مع الوقائع؟

حيث لا تنقص الشخصَ الأرضُ، ويكون باستطاعة كلِّ شخص إيجاد الأرض المناسبة له مجاناً، أُقِرُّ بحقٍّ حصري للمحتل الأول. غير أني لا أُقِرَّ به إلاّ بصفة مؤقتة. فمنذ تغيُّر الظروف، لا أعود

أُقِّر إلاّ بالمساواة في القِسْمَة. وإلاّ، فإني أقول بأن ثمَّة تجاوز. حينذاك، أعطي مَنْ استصلح الأرض حقاً في تعويضٍ على عمله. إلاّ أنّ ما لا أوافق عليه، فيما يمسّ الأرض، هو أنَّ الطريقة المُعْطاة تتضمّن امتلاك الأرض. ومن المهم ملاحظة أن المالكين لا يوافقون عليه أكثر مني. هل يعترف هؤلاء لمزارعيهم بحقٍّ مِلكية على الأراضي التي استصلحوها وحسَّنوها؟

من باب الإنصاف، كنت أقول في مذكّرتي الأولى، إن القسمة المتساوية للأرض لا يجب أن توجد عند نقطة الانطلاق، فحسب، بل يجب، كي لا يكون ثمَّة تجاوز، أن يُحَافظ عليها من جيل إلى جيل. ذاك ما يحصل لعمالِ الصناعات الاستخراجية. أما فيما يتعلق بالصناعيين الآخرين، الذين يقومون بعملٍ مساوٍ لعمل هؤلاء العمال، فإن أجورهم يجب أن تكون مساوية لأجور الأوائل. ويجب، من دون احتلال الأرض، أن يتمتعوا، مجاناً، بالمواد التي يحتاجونها في صناعاتهم. كما يجب، في حال دفعهم، إضافة إلى عملهم الخاص، أو إلى منتجاتهم، إن أحببنا بشكل أفضل، قيمة منتجات واضعي اليد على الأرض، ألاَ يدفعوا إلاّ قيمة الطريقة التي أعطاها هؤلاء للمادة. يجب على العمل وحده أن تُدفَع قيمته بالعمل، وأن تكون المادة مجانية. وإذا جرى الأمر خلافاً لذلك، وتلقى مالِكو الأراضي ريعاً لمنفعتهم، سيكون في ذلك تجاوز.

بزيادته لقيمة الناتج الإجمالي على قيمة تكاليف الإنتاج، التي يجب أن تتضمَّن، علاوة على أجر المزارِع، استرداد أو استهلاك النفقات المصروفة في الاستثمار، يوجد ريع الأرض – الذي كنت أسمّيه أجرة الأرض، عام 1840 – أيضاً، بالنسبة للمالِك، حين يزرع بنفسه، أو يزرع مزارعٌ مكانه. وبهِ، يُسْتَبعد الصناعيون، وكذلك

المزارعون من غير المالكين، من تقاسم الأرض، ومن التمتع المجاني بالمادة، ومن القوى الطبيعية التي لم يخلقها الإنسان. فهؤلاء لا يستطيعون التمتع بها إلاّ بكلفة باهظة، وبعد إذنِ مالكي الأراضي، وتخلّيهم لهم عن قسمٍ مِنْ منتجاتهم أو أجورهم، مقابل الحصول على هذا الإذن. ولا يهمّ كثيراً حصول هذا التخلّي بشكل مباشر أو غير مباشر. إن ريع الأرض هو ضريبة يجبيها مالكو الأراضي عن كلّ الأجور، بما فيها أجورهم. وبما أنّ هذه الضريبة ليست أجراً لعملٍ، وبما أنها شيء مختلفٌ عن استهلاك النفقات المصروفة على الأرض، فإني أسمّيه مَكْسَباً (aubaine).

"تَبَعاً لريكاردو (Ricardo) وماك -كيلّوش (Mac-Culloch) وميل (Mill) ليست أجرة الأرض، بالمعنى الحصري للكلمة، شيئاً مختلفاً عن الزيادة في انتاج الأرض الأكثر خصوبة على انتاج الأراضي ذات النوعية الأدنى. بحيث أن أجرة الأرض لا تبدأ بالحدوث على الأولى إلاّ حين نكون مُجْبَرين، بسبب تزايد السكان، على اللجوء إلى زراعة الثانية. كيف يمكن أن ينجم عن النوعيات المختلفة للأرض حقٌّ على الأرض؟ لو كنّا اكتفينا بقول إن اختلاف الأراضي كان فرصة للحصول على أجرة الأرض، وليس سبباً لها، لكنّا أخذنا من هذه الملاحظة البسيطة درساً ثميناً: إن إنشاء أجرة الأرض يستمد مبدأه من الرغبة في المساواة. وبالفعل، فإنه لو كان حقُّ الناس جميعاً في حيازة أراضٍ جيدة متساوياً فيما بينهم، لما كان أي منهم مُكْرَهاً على زراعة الأراضي الرديئة، من دون تعويض. إن أجرة الأرض، بحسب ريكاردو وماك -كيلّوش وميل، كان، إذن، تعويضاً هدفه تعويض الأرباح والخسائر. ما النتيجة التي كان بإمكانهم استخلاصها منها لصالح الملكية"؟

ماذا هاجمتُ خصوصاً، عام 1840؟ الحقُّ بالمَكْسَب، هذا الحقّ الملازِم كثيراً للمِلكية، والمرتبط كثيراً بعلاقة حميمة معها، فحيث لا يكون موجوداً، تنعدم المِلكية.

كنت أقول: إن المَكْسَب يأخذ أسماءً مختلفة، بحسب الأشياء التي ينتجها: أجرة الأرض للأراضي، إيجار للمنازل وللأثاث، ريع للأراضي الموضوعة تحت التصرف بشكل دائم، فائدة للنقود، وربح، كسب، ومنفعة للمبادلات (وهي أشياء ثلاثة يجب عدم الخلط بينها وبين الأجر أو الثمن الشرعي للعمل). لقد أخطأ الدستور الجمهوري لعام 1793 بشكل فظٍّ حين عرَّف المِلكية بأنها: "حقُّ التمتع بثمرة العمل". وكان عليه أن يقول: " المِلكية هي حقُّ المرء في التمتع والتصرف على هواه بمال الغير، وبثمرة الصناعة وعمل الغير".

"في فرنسا، ينتج عشرون مليون عامل، منتشرين في كلِّ فروع العلم والفنّ والصناعة كلّ الأشياء المفيدة لحياة الإنسان. ويُفتَرَض أن مجموع أيامهم يساوي في كلِّ سنة عشرين ملياراً. إنما بسبب حقّ المِلكية، والعدد الكبير من المكاسب، والعلاوات، والعشور، والفوائد، والبراطيل، والمنافع، وإيجارات الأراضي والمنازل، والريوع، والأرباح من كلِّ نوع ولون فإن المالكين وأرباب العمل يقدِّرون المنتجات بخمس وعشرين ملياراً. ماذا يعني هذا القول؟ إن على العمَّال المُجبَرين على إعادة شراء هذه المنتجات نفسها ليعيشوا دفع أجور خمسة أيام للحصول على ما انتجوه في أربعة أيام، أو أن يصوموا يوماً واحداً من كلِّ خمسة أيام.

النتيجة الأولى لهذا الربح هي تدمير المساواة في الأجور بين مختلف المهن، أو الوظائف الاجتماعية، بسبب جعله المنافسة العامة

مستحيلة، ثم خلق تقسيم لا عقلاني لهذه الوظائف، بسبب تدمير هذه المساواة. إن تقسيم العمال إلى طبقتين، طبقة العمال اليدويين، وطبقة المهندسين، طبقة المنقادين وطبقة القادة، هو لا عقلاني وظالِم، في آن معاً. إن التفاوت في الأجور بين مختلف الوظائف الاجتماعية أمرٌ ظالِم، لأن هذه الوظائف مفيدة بشكلٍ متساوٍ، وبتقسيمها نكون جميعاً مشاركين في الانتاج. فلا يستطيع أي شخص أن يقول إنه يُنتج وحده.

إن الحدَّاد، والخياط، والإسكافي إلخ..يتعاونون مع المُزارِع في فِلاحة الأرض، كما يتعاون المُزارِع في تصنيع منتجاتهم. إن العامل باليد مُعاون في عمل المهندس، كما أن هذا الأخير معاون في عمل الأول.

بتأكيدي في مذكّرتي الأولى أن الأجور، في العمل المتساوي، يجب أن تكون متساوية بين كلِّ المهن، نسيت أن أقول أمرين: الأول، أن العمل يُقاس بناءً على مدَّته وشِدَّته. والثاني، أن أجر العامل يجب ألاّ يُفهَم بأنه استيفاء لنفقات تعليمه وللعمل الذي مارسه كمتمرِّن غير مأجور، ولا أنه علاوة تأمين ضد الأخطار التي يتعرَّض لها، والتي لا تكون هي نفسها في المِهَن كلِّها، مثل أخطار البطالة، وتخفيض الرتبة، والعجز، والوفاة. علماً بأن التأمين ضد هذا الخطر الأخير مهم لأن على ربِّ الأسرة توفير معيشة زوجته وأبنائه القُصَّر، حتى بعد وفاته.

أصلَحت هذين الأمرين المَنْسِيّين في مذكّرتي الثانية (Second Mémoire)، عام 1841، وفي "تحذير للمالِكين" (Avertissement aux propriétaires)، عام 1842، وفي "خلق النظام" (Création de l'ordre)، عام 1843. وقلت للسيد بلانكي، في مذكّرتي الثانية "يكفي لإقامة المساواة بين البشر تعميم مبدأ شركات التأمين، والاستثمار والتجارة". ففي الشركات الاستثمارية والتجارية – كما

يؤكّد ذلك المحاسِبون جميعاً - لا يُمَارَس حقُّ المَكْسَب إلاَّ ضد الأجنبي. وهو لا يُمارَس ضد المُشَارك الحقيقي أكثر مما يُمَارَس ضد المشاركين الخياليين. وهو يأخذ شكل رأس مال، صندوق، حقيبة، مواد أولية، سلع مختلفة. وحين يتعرَّض مشارك، خيالي أو حقيقي، لخسارة ما، فإنها تُحْمَل، مثلها مثل الربح، على حساب الجميع.

ثمَّة أمر متناقض حرصت على الاعتماد عليه في مرَّات عِدَّة، وهو: إنه إذا عامَلنا أنفسنا جميعاً كأجانب، أي كأعداء مثل المالِكين، فإنه لن يفوتنا قطّ معاملة أنفسنا كمشاركين مثل عمَّال تبادليين. فهل لأننا نُبادل منتجاتنا بمنتجاتهم لن نعوِّض المُزَارِع عن إيجار الأرض الذي يدفعه إلى مالِك أرضه، والمُقْرِض عن الفائدة التي يدفعها إلى دائنه، والتجار والصناعيين عن الإيجارات التي يدفعونها إلى مالِكي مخازنهم وورشاتهم؟ لنلغي كلّ المكاسب التي بواسطتها نقوم بأعمال المالِكين، ولنكُن جميعاً مشاركين في الواقع. وكي نضمن دوام الشراكة ليس علينا إلاَّ تنظيمها بأن نخلق بشكل جَماعي عدداً من المؤسّسات التعاونية، كالتأمين التعاوني، والتسليف التعاوني، إلخ.

حين يُدْخِل العامل في أجره الظاهر علاوة تأمين ضد الأخطار الخاصة التي يتعرَّض لها، فإنه يكون ذاك الذي يستهلك ناتج عمله الذي يدفعه. وبمبادلة منتجات بمنتجات، أو، بشكل أعَمَّ، خدمات بخدمات، فإن الجميع يتأمَّن، بشكل متبادل، ضد أخطارهم المتبادلة. وبما أن الذين يتعرّضون لأكبر الأخطار هم الذين يتلقّون أعلى العلاوات، فإن من الممكن القول إن هدف الشركة أو الرابطة العامة للعمال هو تحقيق المساواة في الأجور. فلتُلْغَ كلُّ المكاسب،

ولتُدفَع كلُّ العلاوات إلى الجمعيات الحِرَفية للتأمين التعاوني. وستكون الأجور متساوية بين كلِّ المهن، من دون أن يحتاج الإحسان للتدخل، وهو الذي كان دائماً غير كاف، لأنه غير عضوي، ستكون الأجور متساوية بين كلِّ المهن. وإن لم تكن متساوية حينذاك، فذلك لأن العلاوات حُسِبَت بشكلٍ خاطئ. وبما أن الإحصاء نُظِّمَ على هذا النحو، فإن التصحيحات لن يطول انتظارها. ولن يكون لدينا أبداً، من دون شكٍّ، مساواة مطلقة. إلاّ أننا سنقترب تدريجياً منها، عبر سلسلة من التذبذبات التي سيتناقص مداها أكثر فأكثر. وستكون المساواة التقريبية واقعاً في وقت قريب.

لنفترض الآن، لأجل تثبيت الأفكار، أن مهنة ما تضمّ 115 عاملاً، منهم 100 عريف قادرين جميعاً على خلق منتجات من نوعية واحدة، و15 متمرِّناً. هل ينبغي لهؤلاء، لقاء عملٍ مساوٍ، تلقي الأجر نفسه الذي يتلقاه الأوائل؟ أنا لم أؤكّد هذا الأمر مطلقاً. هل ينبغي لمئة عريف أن يكسبوا، لقاء عملٍ متساوٍ، الأجر نفسه الذي يأخذه العرفاء في مِهَنٍ أخرى، إن كان 98 عريفاً كافياً للعمل، بحسب عدد السكان، ووضع الحاجات والصناعة؟ لا بأي حال. قلت دائماً، ولا سيَّما في "خلق النظام" إنه كان على المستهلكين أن ينبِّهوا بأنفسهم عمَّال كلِّ مهنة حين يتجاوز عددهم النسبة الطبيعية. لقد قلت فقط إن التحذير، في مجتمع منظَّم جيداً، يمكن أن يُعْطَى بغير طريق إنقاص الأجر. وإن هذا الإنقاص الذي يُعَدُّ عملاً حربياً، لا يجب أن يقع إلاّ في حال عناد العمّال المُحَذَّرين.

قلت إن العمَّال، في كلِّ الحالات، هم الذي كان عليهم أن يضعوا بأنفسهم وثيقة التأمين الداخلية لمهنتهم، ويتناقصوا وصولاً إلى العدد الطبيعي؛ وإن إنقاص العدد هذا يتضمَّن بالضرورة إنكار

الجمعيات الحِرَفيّة المغلقة؛ وإن وثيقة التأمين الداخلية للمهن لا ينبغي وضعها عبر الحرب، أو ما يُسَمَّى اليوم المنافسة، إلاّ في الحالات التي لم يكن بالإمكان أن توضع فيها بشكل ودّي؛ وإن على عمّال مهنة واحدة تنظيم أنفسهم في جمعية تأمين تعاوني بغية تعويض مَنْ كانت المصلحة الاجتماعية تتطلب إنزال رتبتهم.

قلت إنه بعد بلوغ العدد الطبيعي في كلّ مهنة، لن يكون على العرفاء القادرين على خلق منتجات من نوعية واحدة أن يتشاجروا للحصول على الطلبيات، فهذه تُتَقاسم بالضرورة فيما بينهم بطريقة متساوية، إن كان عددها ألفاً، على سبيل المثال، وكانوا جميعاً قادرين، على حدٍّ سواء، على أن يلبّي كلٌّ منهم جزءاً من ألف من الطلبية. وقلت إنه إذا كان لدى بعضٍ منهم، مئة على سبيل المثال، القوة والرغبة في أن يُنَفّذ كلُّ واحد من هؤلاء عُشْرَ الجزء من الألف طلبية زيادة على هذا الجزء من الألف، فإن هذا الأمر سيكون دليلاً على أن في الجمعية الحرفية عشرة عرفاء أكثر من الحاجة، وإن عدد هؤلاء العرفاء يجب أن يُنقَص من 1000 إلى 990. الأمر الذي يخرج من الفرضيّة.

لدي، إذن، الحقّ في تأكيد أن التفاوت في الأجور بين عمّال مهنة واحدة غير ممكن حين يكون عددهم طبيعياً، إلاّ إذا كان عددٌ منهم لا يريد أو لا يستطيع تلبية الطلبية كلّها مقسومة على هذا العدد. وإذا لم يريدوا ذلك، واكتفوا بأجر أدنى، فإن العدالة تكون راضية. وإن لم يستطيعوا، فإنهم يكونون غير قادرين، في المهنة التي انضمّوا إليها، على كسب أجرٍ مساوٍ تقريباً لأجر الآخرين، فيكونون إمّا عاجزين، أو عمّالاً موضوعين في غير مكانهم.

إن العاجزين، الذين ولِدوا، أو أصبحوا غير قادرين على الكسب، ليس في مهنة واحدة أو مهن عِدَّة، فحسْب، وإنما في كلّ المهن – في هذه الحالة لن يكونوا إلاّ عمالاً موضوعين في غير مكانهم - يجب أن يحصلوا على تعويضٍ من تعاونية التأمين ضد خطر العجز، بواسطة علاوات يدفعها أرباب الأُسَر لأبنائهم الذين ولِدوا، أو سيولدون، والعمال لأنفسهم. ومع المبدأ التعاوني، الذي كان دوماً مبدأي، والذي يتحدّى كلَّ التهجّمات عليه، لأنه ملازم للعدالة، فإن الإحسان يكون غير مفيد، أو يصبح - بتعبير أفضل، إن أحببنا – عدلاً، لكونه نُظِّمَ بطريقة ذكية وواضحة.

إن العمَّال الموضوعين في غير مكانهم لا يثبتون إلاّ شيئاً واحداً: التنظيم السيء للمجتمع، وللتعليم المهني. وحين يكونون كثيري العدد، يؤكّدون، بشكل خاص، التفاوت المتطرّف في الثروات، الناتج عن الحقّ في المَكْسَب، الذي نادراً ما يسمح لابن الفقير بالانضمام إلى المهنة المناسبة له بشكل أفضل، والذي يبحث لابن الغني عن المهن غير المناسبة أبداً له.

ليكفَّ المواطنون عن الاعتراف بالحقّ في المكسب؛ ولينظّموا الدولة بحسب معطيات العدالة والعِلم، ولن يكون ثمَّة عامل واحد موضوعٍ في غير مكانه، وسيحصل الجميع على أجور متساوية تقريباً لقاء قيامهم بعملٍ متساوٍ.

كان يُعْتَرَض عليَّ بالقول: إنك تنسى أن العمَّال في المهنة الواحدة غير متساوين جميعاً في القدرة على خلق منتجات ذات نوعية واحدة. على السان سيمونيين وساكني التجمعات الانتاجية الاشتراكية الذين وجّهوا لي هذا الاعتراض، كنت أردُّ في "تحذير للمالِكين" بالقول:

"إن كلّ موهوب، مُعْلَنٍ بقوة، يتيح المجال لتقسيم في العمل، أو في الوظيفة. وهذا الموهوب يخضع لقانون المساواة في التبادل، الذي صاغه آدم سميث (Adam Smith). إن الإسكافي الذي تعلّم في بضع أشهر تصنيع أحذية رخيصة ويريد محاولة صنع أحذية ذات نوعية عالية سيكسب أقل من العامل الذي كان تعلّمه كاملاً وموسوعياً، وفي هذا العدل كلّه، لأنه لم يكن إلاّ متمرناً جاهلاً بمهنته. لكنّه إن قرّر ألاّ يصنع إلاّ أحذية رخيصة، فإن أجره الحقيقي، أي أجره الظاهري منقوصاً منه استهلاك نفقات تعلّمه، سيكون نفس الأجر الحقيقي لإسكافيي المهنة الأخرى. قوموا بحسم المكاسب ونتائجها، وسترون أن الأمر يسير على هذا النحو في المجتمع الحالي.

يقال إنّ ثمّة فنّانين طيّبين وخبثاء. ومع ذلك، فإنهم ينفقون في ممارسة فنّهم قدراً متساوياً من الزمن والنقود. إنهم عمّال موضوعون في مكانهم الصحيح، وعمّال موضوعون في غير مكانهم. ومع ذلك، فإني أحيل مسألة أجر الفنانين على التحليل الذي سأقوم به فيما بعد لأعمالي حول المِلكية الأدبية والفنية.

في مهاجمتي للمِلكية، كنت أهتم، منذ عام 1840، بالاحتجاج، باسم الحرية، على النزعة الحكومية، وكذلك على الشيوعية. إن الرعب من التنظيم كان عندي، دائماً، الأقوى. وحين قلت عن نفسي إني فوضوي (anarchiste) كان لديَّ، منذ البداية، نفور من السلطة المطلقة المركزية الملكية. وفي عام 1848، أعلنت معارضتي لأفكار لوكسمبورغ (Luxembourg) الحكومية. وامتدحت الحكومة المؤقتة على تحفّظها في موضوع الاصلاحات الاجتماعية، وأعلنت بعد ذلك في مرّات عدّة أن هذا التحفظ، الذي انتُقِدَ كثيراً، كان عنوان شرف في نظري. إن نفوري من مبدأ السلطة

لم يضعف. ومنذ عشر سنوات، أثبتت لي دراسة التاريخ، التي قمت بها في أوقات فراغي، أن مصدر ألم المجتمعات يوجد هنا. إن الشعب لم يكن شيوعياً في فرنسا عام 1848، ولا في عام 89، و93 و96. ولم يوجد فيها إلاّ قبضة من المنشقّين. إن الشيوعية، التي كانت تعبّر عن يأس الطوباويين الأوائل، وصرخة الإبادة التي أطلقها الإنجيل، لم تكن لدينا إلاّ احتقاراً للمساواة.

إن الحرية هي الحقّ الذي يعود للإنسان في استعمال قدراته، واستعمالها كما يحلو له. وهذا الحقّ لا يذهب، من دون شك، إلى حدّ الحقّ في إساءة الاستعمال. إلاّ أنه يجب التمييز بين نوعين من الإساءات: الأول يضمّ كلّ تلك التي يتحمّل المُسيء وحده نتائجها؛ والثاني يضمّ كلّ الإساءات التي تطال حقوق الآخرين (الحقّ في الحرية، والحقّ في الاستعمال المجاني للأرض أو للمواد). وطالما أن الإنسان لا يسيء إلاّ إلى نفسه، فإن المجتمع لا يحقّ له التدخل. وإذا تدخل، فإنه يسيء استعمال الحقّ. ولا ينبغي للمواطن أن يكون له هنا مشرّعٌ آخر غير عقله. وإلاّ فإنه سيفقد احترامه لنفسه، وسيكون غير جدير به، إن قَبِلَ هنا شرطة أخرى غير شرطة حريته. وأقول زيادة على ذلك: إن المجتمع يجب أن يُنظّم بطريقة تكون فيها الإساءات من النوع الثاني مستحيلة أكثر فأكثر، ويكون فيها محتاجاً، أقل فأقل، إلى التدخل لأجل قمعها. وإلاّ، فإنه إذا اقترب تدريجياً من الشيوعية، بدلاً من الاقتراب من الفوضوية، أو حُكْمُ الإنسان لنفسه بنفسه، فإن التنظيم الاجتماعي سيكون تعسّفياً.

لهذا، لم أكن أكتفي بالاحتجاج على الإساءات التي يقوم بها المواطنون بشكل فردي، ويمكنهم فعلها بالأرض، أو بالمواد التي وضعوا أيديهم عليها. كنت أحتج، بقدر لا يقلّ همّة عن الاحتجاج

الأول، على الإساءات التي يمكن لهؤلاء المواطنين أنفسهم القيام بها بشكل جَماعي، باسم الدولة أو المجتمع.

إذن، كنت أقول لنفسي، عام 1844، ليس من حيازة مُنَظَّمة. ويجب أن يكون الصناعي حراً في استهلاك المواد التي بحوزته على هواه، شريطة دفع أجور الذين أعطوها قبله شكلاً، وطريقة، وفائدة جديدة. وثمة ما هو أكثر من ذلك! فهو يجب أن يكون حراً في رفض بيع منتجاته بسعر يقلّ عن السعر الذي يحلو له. فالمجتمع لن يُدَمِّر منافع التجارة بإقامته للحدّ الأقصى منها، ولن يدمِّر الفائدة بحظره للقروض الرِبَوية: إن هذا الأمر سيحدث بتنظيمه فيه مؤسَّسات تعاونية.

أي فرقٍ سيوجد، بالنسبة إلى الأموال المنقولة، بين المِلكية والحيازة غير المنظَّمة، بعد خلق هذه المؤسَّسات؟ لن يكون ثمَّة أي فرق.

إذا كان ريع الأرض نِتَاجٌ خالص لأنانية الأشخاص، مثله مثل فائدة رأس المال، وأرباح التجارة، وإنْ لم يكن ناجماً، أيضاً وبشكل خاص، عن طبيعة الأشياء، وعن اختلاف خصوبة الأراضي وعدد السكان، فإن إلغاءه لن يكون مستحيلاً على يد مؤسسات تعاونية. في هذه الحالة، قد أقول عن مِلكية الأرض ما سبق أن قلته عن مِلكية الأموال المنقولة: إنها يمكن أن تصبح غير قابلة للنقد، من دون الكفِّ عن الوفاء بالتعريف الذي أعطاه الفقهاء لها. إلاّ أن ما أفهمه تماماً، ويجب عليَّ عدم نسيانه في أثناء السعي إلى حلِّ مشكلة مِلكية الأرض، هو أن حرية العمَّال يجب أن تكون كبيرة في الصناعات الاستخراجية، كما هي في الصناعات الصناعية.

هل يحتاج الصناعي، ليكون حراً من الناحيتين الصناعية والتجارية، لأن يكون مالكاً للمنزل أو للشقة التي يسكنها مع أسرته، وللورشة التي يعمل فيها، وللمخزن الذي يحتفظ فيه بمواده

الأولية، وللدكان الذي يعرض فيه منتجاته، وللأرض التي بُنِيَ عليها منزل السكن، والورشة، والمخزن، والدكان؟ لا، بأي حال. أما في حال حصوله على إيجار طويل يكفي لأن يُترَك له الوقت كي يستهلك بشكل كامل رأس المال الذي أنفقه في المكان الذي استأجَره، والذي لا يستطيع، بسبب طبيعة الأشياء، حمله معه حين انتهاء الإيجار، فإنه يتمتع بحرية كافية، وإن كان مستأجِراً.

هل يتمتع المزارع الذي يستثمر الأرض بصفته مزارعاً بحريّة مساوية؟ لا بالتأكيد. لأنه لا يستطيع، من دون الإذن الصريح للمالِك، تحويل أرض مزروعة كرمة إلى غابة أو مرجٍ أو أرض مزروعة قمحاً، أو فاكهة، أو بقولاً أو خضاراً، والعكس بالعكس. وإذا كان اختلاف الأراضي يجعل القيام بتحويلات مشابهة أمراً مُحَالاً دائماً، فإن حرية المزارِع الصناعية ستكون كافية: إن الحيازة الشخصية للأراضي الصالحة للزراعة، والمروج، والغابات، والأراضي المزروعة بالكَرْمَة، والفاكهة، والبقول والخضار لن يكون لها مبرِّر وجود أكثر من وجود الأنهار والأقنية والجسور والطرق والمناجم والخطوط الحديدية.

وهكذا، فإننا حين نغض النظر عن الريع، أو، بتعبير أدق، عمَّن يستفيد منه، فإن ملكية الأرض تُسَوَّغ بضرورة ترك حريةٍ للمزارِع مساويةٍ لحرية الصناعي. إلاّ أنه لن يعود له مسوِّغ منذ أن توجد الحيازة من دون المِلكية، والحرية من دون الحيازة منذ أن يكون المالِك والمزارع شخصين مختلفين.

من جهة أخرى، - وهذا يمثّل أحد تناقضات مِلكية الأرض، أو قوانينها المضادة – فإن غضّ النظر عن حرية المُزارِع، وهي حريّة لن تكون كاملة حين يكون مجرَّد مزارع، فإن المالِك البطّال سيؤدي

تجاهه وظيفة قضائية. كيف؟ بالبدء في انتزاعه من المُزارِع، في أثناء مدة إيجاره كلّها، الريع الذي لا حقَّ له به أكثر من بقية المواطنين؛ ثم في انتزاعه منه فائض القيمة الذي يمكن أن يعطيها إلى هذا الريع، والتي كان ينزع إلى خصٍّ نفسه بها.

ألم يقيِّم المُزارِع، الذي التزم بدفع ريع سنوي ما لمالِك الأرض، مُسْبَقاً أنواع النفقات كلّها التي عليه صرفها على الأرض في أثناء مدة إيجاره كلّها؟ ألَم يحسب بأنه سيعثر في الثمن التجاري لمحاصيله على الاستهلاك الكامل لكل هذه النفقات، والتعويض العادل لعمله، في الوقت نفسه؟ أعترِف بأن مالِك الأرض الذي لم يدفع نفقاته، والذي يصبح، في نهاية مدة الإيجار، حائزاً لأرض مُحَسَّنَة، أرض يمكنها أن تجلب له من دون عمل ريعاً أقوى، ليس له حقٌّ في الاستفادة من فائض القيمة هذا، أكثر من المُزارِع. وأعترِف أنه إذا كان عليَّ الاختيار بين المالِك الباطل والمزارع العامِل، فإني لن أتردد في إعلان حُكْمي لصالح الأخير. إلاّ أن المُزارِع الذي حَسَبَ جيداً لن يعود له حقٌّ في فائض قيمة الريع، حين أسهم في خلقه بعمله، إلاّ حين يكون المجتمع خلقه بتقدّم سكانه، ويفتح طريق جديد، وجسر، وقناة، وسكة حديد. إن المالِك الباطل ليس له، بالتأكيد، حقٌّ في الاحتفاظ بفائض القيمة لنفسه؛ إلاّ أنه ينجز عملاً عادلاً بانتزاعه من المُزارِع، الذي دفع المجتمع له أجر عمله.

هكذا، كنت أقول، عام 1846، في "نظام التناقضات الاقتصادية" (Système des Contradictions économiques)، إن المِلكية تأتي في إثر العمل لتنتزِع منه كلَّ ما يتجاوز، في الانتاج، التكاليف الحقيقية. إن المالِك الذي يؤدّي واجباً رمزياً، ويمثّل الجماعة في وجه المُستوطِن (Le colon)، يجعل المُزارِع، في تنبؤات العناية الإلهية، لن يكون إلاّ عاملاً مسؤولاً يجب عليه تقديم حساب

للمجتمع عن كلّ ما يجنيه زيادة على أجره الشرعي. إن أنظمة إيجار الأرض والمزارعة، وإيجار الحكْر (لمدة أقصاها 99 عاماً)، إلخ هي الأشكال المتغيّرَة للعقد الذي يبرم، حينئذ، باسم المجتمع، بين المالك والمُزارِع. إن الريع، مثله مثل القيم كلّها، يخضع للعرض والطلب. إلاّ أن له، مثل القيم كلّها أيضاً، مقياسه الدقيق، الذي يعبِّر عن نفسه عبر كمية الانتاج الإجمالي، بعد حَسْم تكاليف الانتاج.

إن الانتاج هو، إذن، بروحه ومصيره، أداة للعدالة التوزيعية، وإحدى الوسائل الألف التي استخدمتها العبقرية الاقتصادية للوصول إلى المساواة. إنّه سجِلُ مساحة ضخم، مُنَفّذ بشكل تناقضي، بين المالكين والمزارعين، من دون تواطؤ ممكن، لمصلحةٍ عليا، ونتيجته النهائية يجب أن تكون تحقيق المساواة في حيازة الأرض بين مستثمِري الأرض والصناعيين. إن الريع، في كلمة واحدة، هو هذا القانون الزراعي المرغوب به كثيراً، الذي يجب عليه جعل العمال كلّهم، والبشر جميعاً، حائزين متساوين للأرض وثمارها. إن الأمر لم يكن يحتاج إلاّ إلى أقل من سِحْرِ المِلكية هذا لأجل انتزاع فائض الانتاج من المُستوطن الذي لا يستطيع من تلقاء نفسه الاحتفاظ به كشيء له، ويعتقد أنه خالقه حصراً. لقد حطّم الريع، أو المِلكية بتعبير أفضل، الأنانية الزراعية، وخلق تضامناً لا يمكن لأي قوة، أو لأي تقسيم للأرض العمل على توليده. إن المساواة بين البشر جميعاً تصبح ممكنة بشكل نهائي عبر المِلكية. والريع العامل بين الأفراد كما الجمارك بين الأمم يجعل كلّ أسباب وذرائع التفاوت تختفي، ولا يعود المجتمع ينتظر إلاّ الرافعة التي يجب عليها إعطاء الدفع لهذه الحركة. كيف سيأتي المالك الحقيقي بعد المالك الأسطوري؟ كيف سيصبح البشر جميعاً، بتدميرهم للمِلكية، مالكين؟ تلك هي، من الآن فصاعداً، المسألة التي ينبغي حلُّها، إلاّ أنها لن تُحَلّ من دون الريع.

"لأن العبقرية الاجتماعية لا تنبثق قطّ على طريقة الأيديولوجيين، وعبر تجريدات عقيمة... إنها تُجسِّد وتحقِّق دائماً أفكارها. ونظامها ينمو في سلسلة متتالية من التجسيدات والوقائع. ولتكوين المجتمع، يتوجّه دائماً إلى الفرد... وينبغي ربط الإنسان بالأرض. إن العبقرية الاجتماعية تؤسِّس المِلكية. والأمر كان يتعلق بعد ذلك بتنفيذ سِجِلِّ مَسْحِ الكرة الأرضية: وبدلاً من نشر عملية جماعية علانية، يضع المصالح الفردية في حالة شِجَارٍ فيما بينها، وينجم عن الحرب بين المُسْتَوطِن وصاحب الريع ظهور التحكيم الأكثر نزاهة في المجتمع. وبعد الحصول، الآن، على النتيجة الأخلاقية للمِلكية، يبقى عليها توزيع الريع... وسيكفي للقيام بذلك إيجاد تعاونية تبادل بسيطة، يعاونها بعض الترتيبات المصرفية..."

كانت العبارة غير ملائمة. ففي تفكيري، كان ينبغي وجود شيء آخر، أيضاً، هو أن يُطبَّق داخل مبدأ توازن التجارة.

"كنت أقول، في المؤلَّف نفسه: إن هذا المبدأ ينجم بشكل تركيبي عن: 1 - صيغة ساي (Say) القائلة: المنتجات لا تُشْتَرى إلاَّ بمنتجات، وهي صيغة قدّم لها السيد باستيات (Bastiat) هذا الشرح، ويعود شرفها الأول إلى آدم سميث: إن الأجر لا يتناسب مع المنافع التي يحملها المُنتِج إلى السوق، وإنما مع العمل المُتَجَسِّد في هذه المنافع؛ 2 – نظرية ريكاردو في الريع ...

"إن التبادل المتساوي الذي تتبنذه المِلكية والاقتصاد السياسي بالحِدَّة نفسها التي تتبذها به الصناعة الخاصة، كانت الشعوب كلّها متفقة على الرغبة فيه، حين تعلّق الأمر بتبادل منتجات أقاليمها فيما بينها. حين ذاك نظر كلُّ شعب إلى الآخر باعتباره مجموع أفرادٍ

مستقلّين يستثمرون، بحسب صيغة ريكاردو، أراضٍ ذات نوعيات متفاوتة، إلاّ أنهم يشكّلون، بحسب فرضيَّة الاشتراكيين المتعلقة باستثمار الكرة الأرضية، شركة كبيرة لكلّ عضوٍ فيها حقٌّ بملكية غير مُنْقسِمة على مجموع الأرض.

"وهاكم كيف فكّروا.

" إن المنتَجات لا تُشترى إلاّ بمنتَجات، بمعنى أن المُنتَج يجب ألاّ يُقيَّم بناء على منفعته، وإنما على العمل المُتَجَسِّد في هذه المنفعة. وعليه، فإنه إذا أعطى البلد A، بسبب تفاوت نوعية الأرض، مئة مُنتجٍ خامٍ بخمسين وحدة عمل، في حين أن البلد B لم يُعْطِ إلاّ ثمانين، فإن على A أن يحْسِم على B عشرة بالمئة من كلّ محاصيله.

"هذا الحَسْم لا يكون مطلوباً، حقاً، إلاّ في لحظة التبادل، أو، كما يُقال، حين الاستيراد؛ إلاّ أن المبدأ يبقى قائماً..."

بنشري، في الأشهر الأخيرة من عام 1846، "نظام التناقضات الاقتصادية، أو فلسفة البؤس" (Système des contradictions économiques, ou Philosophe de la misère)، كنت أعلن لقرّائي عن مؤلّفٍ جديدٍ فيه حلٌّ تدريجي للمشكلة الاجتماعية. إلاّ أن أحداث 1848 لم تسمح لي بإنجازه. وفي عام 1850، فقط، شرحت في مؤلّفي "فكرة عامة عن الثورة في القرن التاسع عشر" (Idée générale de la Révolution au dix-neuvième siècle) كيف كنت أفهم موضوع تصفية مِلكية الأرض بصفتها مِلكية – سرقة؛ لأنني، وهذا ما يجب على القارئ أن يفهمه، لم أكفَّ لحظة واحدة عن الرغبة في أن تكون مِلكية – حرية. وهذا، مع ذلك، ما ذكّرت به، عام 1849، في مقطع من "اعترافات ثوري" (Confessions d'un Révolutionnaire):

"في مذكّراتي الأولى، وفي نقدي المباشر للنظام القائم، كنت أقول، على سبيل المثال: الملكية، هي السرقة! كان المقصود الاحتجاج، وإبراز حالة العدم في مؤسَّساتنا. لم يكن لدي قطّ، حينذاك، انشغال بأمر آخر. وفي المذكّرة التي برهنت فيها، بـ A زائد B، هذا الاقتراح المذهل، كنت أهتم، أيضاً، بالاحتجاج ضدَّ كلّ خلاصة شيوعية.

بعد أن ذكّرت بتعريفي الأول، وأكّدته، في "نظام التناقضات الاقتصادية"، أضفت إليه تعريفاً مناقضاً كلياً، إلاّ أنه يقوم على اعتبارات من نوع آخر، لم يكن بإمكانها تدمير البرهنة الأولى، ولا أن تُدَمَّر بها: الملكية، هي الحرية! لقد برهنت على هذين الاقتراحين، على حدٍّ سواء: الملكية هي السرقة، والملكية هي الحرية، وبقي أحدهما إلى جانب الآخر في" نظام التناقضات...". كانت الحرية تظهر هنا، إذن، مع مبرِّر وجودها، ومبرِّر عدم وجودها".

ولاعتيادي على الدراسات الطويلة والبحوث الصبورة والمداولات الناضجة، أدهشني، في البداية، قدوم الجمهورية وكمية المشاكل التي كانت تَطرح نفسها نتيجةً لهذا الحدث وحده. وحين طُلِبْتُ للمشاركة في النقاش اليومي والعمل في الصحافة واجهت عدم اختصاصي، واستحالة الارتجال عليَّ، وخطورة الحديث بسرعة أمام جمهور شغوف في مسائل مُعَدَّة بشكلٍ رديء. وعلى غرار بيرنجيه (Béranger)، الذي رفض أن يكون نائباً لأنه لم يكن قد قام بدراسات خاصة ليكون ممثلاً للشعب، لم أعتقد أني على مستوى المَهمَّة التي يُراد إسنادها لي، وتعليم الشعب يوماً بيوم. برغم ذلك، قرَّرت في النهاية. ولم استغرق وقتاً طويلاً لإدراك حقيقة المثل القائل:" لا صعوبة إلاّ في الخطوة الأولى".

لم يكن القرَّاء، حينذاك، يطالبون بحلولٍ علّلتها، منذ مدة طويلة، بمعرفةٍ وعِلْمٍ، دراسة التاريخ والعدالة والقانون. كانوا يريدون حلولاً عملية وقابلة للتطبيق يوماً بيوم: أي ثورة في مشاريع القوانين، ومواداً بمواد، وفقاً لتعبيرٍ في ذلك الزمن.

قادتني، بشكل طبيعي، ضرورات البرنامج إلى إهمال دراساتي الأساسية، والطلب إلى الاقتصاد السياسي إيجاد نهاية للأزمة. كانت المسائل الكبرى التي شغلتني في ذلك العصر متناثرة في صُحُف: ممثّل الشعب (Représentant du Peuple)، الشعب (le Peuple)، وصوت الشعب (La Voix du Peuple)، تحت عناوين: تنظيم التسليف (Organisation du credit)، مصرف التبادل (Banque d'échange)، مصرف الشعب (Banque du people)، النزعة التعاونية (Mutuellisme)، إلخ... . أما مسألة المِلكية فلم تظهر فيها قطّ بطريقة خاصة. وهي لم ترِد فيها إلاّ بسبب الصلة الحميمة الموجودة بين كلّ المقولات الاقتصادية.

أما اقتراحي الشهير، بتاريخ 31 تموز، الخاص بفرض ضريبة بمقدار الثلث على الدخل، سُدْسُها لحساب المُزارِع أو المستأجر، وسُدْسُها لحساب الأمة، فلا يجب النظر إليه كتطبيق لمبادئي. كان المقصود منه، وهو الأمر الذي ينبغي ألاّ ننساه، إيجاد حلولٍ فورية يوماً بيوم. ففي الأزمة التي كانت تضرب أشكال الانتاج كلّها، في الزراعة، والصناعة، والتجارة، كان الريع يبقى سليماً ومصوناً وغير مُنْتَهَك. وفي حين كانت المنتجات الزراعية تهبط بمقدار النصف، لم يكن إيجار الأرض ينخفض. كان المستأجرون يرون أجورهم تنخفض بنسبة خمسين في المئة، أما المالك فلا يقبل بتخفيض الإيجار. وكانت الضرائب قد زادت بـ 45 سنتيم الشهيرة، وصاحب الدخل من الدولة

يقبض الفوائد المستحقة لدخله بالكامل، بل كان يقبضها قبل استحقاقها. وبالمختصر، فإن العمل كان يُنْتِجُ أقل بمقدار النصف، ويدفع بالمقدار نفسه حقّ المكسَب. وبتلقيه مقدار ما كان يتقاضاه في الماضي، كان صاحب الدخل من الدولة يشتري المنتجات بسعر أرخص بمقدار النصف. كانت الجمهورية محرومة من الموارد. وحينذاك قدمت اقتراحي الضريبي. كان مالك الأراضي الأميرية أقل تأثراً بالأزمة من المعدل الوسطي للعمّال، على الرغم من تخلّيه عن ثلث دخله. وبما أن جباية الضريبة مُسْنَدَة لهمَّة المَدين، فإنها لم تكن تكلّف الدولة لا نفقات مراقبة، ولا نفقات تحصيل. وكان تخفيض سُدُسٍ لحساب المستأجر والمُزارع تعويضاً يصل بدقة لِمَن له حقٌّ به، من دون أن يكلف خزانة الدولة أي فلس. هكذا كانت الحكومة تجد، في النهاية، مورداً ضخماً، تحقيقه سهلٌ بقدر ما هو مؤكّد.

على الرغم من الفضيحة التي أُثيرَت حول اقتراحي، والتطورات التي قدَّمتها له، لا زلت أصرّ على قول إني وجدت حلاً ظرفياً لا مأخذ عليه، وذا فاعليه كاملة، وإن كلَّ الوسائل التفصيلية، التي جرى تصوّرها حينذاك، ومنذ ذلك الحين، زعزعت مؤسَّسة المِلكية أكثر من مشروعي، من دون أن تُخرِجنا من الأزمة.

إن القول بأني كنت أنتظر من نجاح اقتراحي حلَّ مشكلة المِلكية سيكون بلا جدوى. لقد كنت أتطلع، حينذاك، إلى حلول إجمالية، وُجِدَت خطتها مُلَخَّصة في مؤلّفي "الفكرة العامة للثورة في القرن التاسع عشر".

ولكون حرية العامل الزراعي، من وجهة نظر اقتصادية، مبرِّر الوجود الوحيد لِلملكية الأرض، كان عليَّ، بشكل طبيعي، طرح التساؤل التالي: كيف يمكن للمجتمع مساعدة العمَّال الزراعيين على

الحلول محلّ المالِكين البطّالين؟ عن هذا التساؤل كنت أجيب: بتنظيم التسليف العقاري.

"تزوج فلاح شاب، ورغب في شراء أرض قيمتها 15 ألف فرنك.

"لنفترض أن هذا الفلاح يستطيع، مع مَهْر زوجته، وإرثٍ بسيط، وبعض المُدَّخرات، جَمْعَ ثلث المبلغ، فإن المصرف العقاري لن يتردد في إقراضه عشرة آلاف، قابلة للاسترداد بأقساط سنوية، بناءً على رهن الخمسة عشر ألف فرنك.

"سيكون الأمر، إذن، كما لو أن المزارع لن يكون عليه، كي يصبح مالِكاً لعشرة آلاف فرنك، إلاّ دفع الريع لمدة خمس عشرة، أو عشرين، أو ثلاثين سنة. في هذه المرَّة، لن يكون إيجار الأرض دائماً، بل إنه يُقَيَّد سنوياً على سعر الشيء، ويُعَدّ سنداً لِلملكية. وبما أن سعر العقار لا يمكن أن يرتفع إلى ما لا نهاية، لأنه ليس شيئاً آخر غير رَسْمَلَة، ممتدَّة على مدى عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة، لجزء من الانتاج الذي يزيد عن نفقات الفِلاحة، فإن من البديهي أن المِلكية لن يكون باستطاعتها تجنّب الفلاح. هكذا يُحرّر المزارع بفضل المصرف العقاري، ويسقط المالِك في الشِرْك. هل فهمتم الآن لماذا لم يُرِدْ المحافظون في الجمعية التأسيسية إنشاء مصرفٍ للتسليف العقاري؟"

قد ابتعد كثيراً عن المسألة الخاصة بالمِلكية إن شرحت كيف يمكن للمصرف العقاري أن يكون مُثْقَلاً برساميل قابلة للسداد في أجل طويل، وذلك مع علاوة تحِلُّ محلَّ الفائدة، أو بدونها. إن التسليف العقاري، كما هو موجود الآن، يؤثّر، ولو ببطء شديد في اتجاه الثورة، — استبدال العامِل بالبطّال، كمالِك — إنْ لم يقدِّم سُلَفاً إلاّ للعمل.

إن الواجب الأول للتسليف الغقاري هو مساعدة المزارِع غير المالِك ليصبح مالِكاً، كما أن الواجب الأول لمصرف فرنسا هو حسْم الأوراق التجارية. وإذا بقي لدى التسليف العقاري، فيما بعد، رساميل جاهزة، فليس عليه تسليفها إلاّ لأجل تحسين مِلكيات يأخذ عليها رهناً.

يفعل التسليف العقاري، اليوم، العكس تماماً. يتصرَّف كجبلٍ من تقوى. فيُقْرِض مَنْ يَعْرِض عليه رهناً بقيمة مئة ألف فرنك، ستين ألفاً، من دون أن يقلق على مصير قرضه. نجم عن هذا: 1 ـ أن المالِك المزارِع أصبح، في الواقع، كمُقْترِضٍ من التسليف العقاري، الاستثناء، كما تشهد على ذلك كلُّ الحسابات المُرْسَلَة؛

2 ـ أن المقترِضين، الذين يدفعون إلى المؤسَّسة قسطاً سنوياً مقداره ستة بالمئة لا همَّ لهم إلاّ أن يجدوا، في مضاربات البورصة، أراضٍ أو سلعٍ، وربحاً سنوياً أعلى. ويحصل للتسليف العقاري مثلما حصل لمصرف فرنسا حين قدَّم قروضاً بناء على إيداع سندات لديه. إن المؤسَّستين لا تُستخدَمان هنا إلاّ إلى تشجيع المضارِبين والمحتكِرين. لهذا ينبغي أن تحدث فيهما ثورة، أي إصلاح جذري.

لنفترض، الآن، أن التسليف المجاني، أو التسليف بلا فائدة، نُظِّم بالنسبة للقروض طويلة الأجل والقصيرة الأجل، على حدٍّ سواء، فإن العمَّال الزراعيين سيحصلون، في النهاية، على مِلكية الأرض. أما العمَّال الآخرون، المتنافسون فيما بينهم، فسيبيعون لهم منتجاتهم بسعر التكلفة. وبما أن هؤلاء العمّال لم ينظِّموا فيما بينهم شركة تأمين تعاوني ضد الأخطار التجارية، فإن سعر السوق للمنتجات المُصنَّعة سيُحدَّد دائماً بناء على متوسط الأرباح والخسائر.

هل سيحصل الأمر نفسه للمنتجات الزراعية؟ لا بالتأكيد. وقد برهن ريكاردو ذلك بشكلٍ كافٍ: إن سعر هذه المنتجات تحدّده تكاليف انتاجها في الأراضي الأقل خصوبة. فإذا هبط وبقي أدنى من هذه التكاليف، فإن هذه المنتجات لن تُزْرع. وبغض النظر عن مالكي هذه الأراضي، فإن المزارعين المالكين سيحصلون، إذن، من العمّال الصناعيين على مكسب كبير إلى حدٍّ ما، تَبْعاً لخصوبة أراضيهم تقريباً. ما هي متطلبات العدالة، حينئذ؟ أن يُحدَّد سعر سوق المنتجات الزراعية بناءً على تكاليف الانتاج في الأراضي متوسطة النوعية، وأن يُعَوَّض على مالكي الأراضي ذات النوعية الدنيا، بالنتيجة، بحيث يحصلون على أجر شرعي. مَنْ الذين يجب عليهم التعويض؟ إن طرح المسألة يؤدي إلى حلّها: إنهم مالكو الأراضي ذات النوعية العالية. حينئذ، وحينئذ فقط، سيكون ريع الأرض موزعاً بشكل مُنْصِف بين المواطنين جميعاً، مهما كانت المهنة التي يمارسونها. حينئذ، وحينئذ فقط، ستختفي المِلكية السرقة، من دون أن تتلقى المِلكية الحرية أي ضرر. ومن نافلة القول، في هذه الفرضيّة المفيدة، إن الضريبة على الأرض ستكون ظلماً صارخاً. كذلك كنت أحرص على القول، في "الثورة في القرن التاسع عشر"، أن هذه الضريبة يجب، حينذاك، أن تُلْغى.

"كنت أقول، في المؤلّف نفسه، إن الاشتراكيين كلّهم، من سان سيمون (Saint-Simon)، إلى فورييه (Fourier)، وأوين (Owen)، وكابت (Cabet)، ولوي بلان (Louis Blanc)، واللائحيين (les Chartistes)، فهموا التنظيم الزراعي بطريقتين: إما أن يكون المزارع مجرد عامل مشارك في ورشة زراعية كبيرة، هي الكومونة

(la commune)، أو التجمّع الانتاجي الاشتراكي (le phalanstère)، وإما أن يصبح المزارع نفسه مزارعاً لدى الدولة، التي تكون وحدها مالكة، ووحدها صاحبة ريع، وذلك لأن مِلكية الأرض عائدة للدولة. في هذه الحالة، يُحْسَب ريع الأرض في الميزانية، ويمكن حتى أن يحلّ محلّها بالكامل.

"الأول من هذين النظامين حكومي وشيوعي، في آن معاً. ولهذا السبب المزدوج، ليس له أي حظّ في النجاح. إنه مفهوم طوباوي، وُلِدَ ميتاً...

" النظام الثاني يبدو ليبرالياً أكثر... أعترف لنفسي أني توقفت مدة طويلة عند هذه الفكرة، التي تحسب حساباً أكيداً للحرية، ولم أجد لأجل انتقادها أيَّ مخالفة قانونية. برغم ذلك، فإنها لم ترضني تماماً أبداً. وأجد فيها دائماً طابعَ سلطةٍ استبدادية حكومية مزعجة لي. كما أرى فيها عقبة أمام حرية الصفقات والإرث. إن التصرّف الحرّ بالأرض المُنْتَزع مِنَ الذي يزرعها، وهذه السيادة الثمينة، وهذا المُلك السامي، كما يقول الفقهاء، للإنسان على الأرض، يُحْظَر على المواطن، ويُحْجَز بأكمله لهذا الكائن الخيالي، الذي يفتقد للعبقرية وللشغف وللأخلاق، المسمّى بالدولة. في هذا الوضع، يكون المستثمِر الجديد للأرض أقل استثماراً لها من المستثمِر القديم. ويخسر أكثر مما يربح. ويبدو أن مَدَرة الأرض تنتصب في وجهه، وتقول له: أنت لست إلاّ عبداً لخزانة الدولة، وأنا لا أعرفك!

"لماذا، إذن، يُنْزَع التاج هكذا من العامل الزراعي، الأقدم، والأكثر نُبْلاً من الجميع؟ إن الفلاح يُحِبُّ الأرض حباً لا حدود له، كما يقول ميشليه (Michelet) شِعراً: ما يحتاج إليه ليس استيطاناً، أو معاشرة غير شرعية، وإنما زواج".

من نافلة القول إنني بتفكيري بفرضية تنظيم التسليف المجاني طويل الأجل، وبمطالبتي، حينئذ، بتعويض للمالكين المزارعين للأراضي ذات النوعية الدنيا، لم أكن أقصد إلاّ تعويض الفرق في الخصوبة الطبيعية للأراضي، والفرق الناجم عن قوة قاهرة. وحين تُحَابَى بعض الأراضي، بسبب فتح طريق أو قناة فيها، من دون محاباة الأخرى، فإن لهذه الأخيرة، بالتأكيد، حقٌّ بتعويضٍ، وذلك بالطريقة نفسها التي تُرْفَع فيها الضريبة عن سُكّر جزر الرينيون (Réunion) بالنسبة إلى سُكّر الغوادلوب (Guadeloupe) والمارتينيك (la Martinique).

أما التعويض بأكثر من ذلك فسيكون، بالتأكيد، علاوة تشجيع لعدم الكفاءة. يجب على المالك المزارِع معرفة كيف يحفظ أرضه في صفّه. وإذا لم يعرف ذلك، وترك لمنافسيه، بسبب عدم كفاءته النسبية، المجال لخلق ريع جديد على الأراضي التي يزرعونها بذكاء أعلى، فليس له أي حقٍّ في المطالبة بهذا الريع كتعويض له. إن المنافسة بين عمّال متساوين في الكفاءة، ومتمتعين، بشكلٍ متساوٍ، بتسليف كافٍ لتحسين أراضيهم، يجب أن تدمّر، باستمرار، كلَّ هذه الريوع الجديدة، وكلّ فوائض القيمة المُعْطاة لبعض المِلكيات.

بتأييدي لوجهة النظر هذه، أكّدت، عام 1850، حقَّ المزارع في فائض قيمة المِلكية التي يزرعها، مع مراعاة القيود التي أشرت إليها في كتابي "التناقضات الاقتصادية".

"أُجِّرَت أرض، قيمتها 40 ألف فرنك، إلى فلاّح بمبلغ 1200 فرنك، أي بـ 3 بالمئة من قيمتها. وبعد عشر سنوات، ربحَت، بفضل الإدارة الذكية للمزارِع، 50 بالمئة من قيمتها. وبدلاً من 40 ألفاً أصبحت قيمتها 60 ألفاً. إلاّ أن هذه القيمة الفائضة، التي كانت

نتيجة العمل الحصري للمزارِع، لم تكن غير مفيدة له، فحسْب، بل إن المالِك البطّال رفع سعر إيجار الأرض، بعد انتهاء مدة الإيجار الأولى، إلى 1800 فرنك. وهكذا خلق الفلاّح 20 ألف فرنك للغير. والأكثر من ذلك، أنه، بزيادته ثروة السيد بمقدار النصف، زاد بشكل نسبي عِبأه الخاص. وسهّل لخصمه الهجوم عليه، كما يُقال.

"لقد فَهِمَ الفلاّح هذا الظُلْم. وبدلاً من الحصول على إصلاح له، سيُحطِّم، عاجلاً أم آجلاً، الحكومة والمِلكية، كما أحرق الورشات، عام (89) إن الحقّ في فائض القيمة هو أحد أوائل الحقوق التي سيكون على المشرِّع الاعتراف بها، في المبدأ على الأقل، تحاشياً لتمردٍ، وربما لثورة فلاّحية.

"فيما يتعلّق بي، لا اعتقد قطّ أن مثل هذه البدْعَة قابلة للتطبيق، في ظِلِّ منظومة قوانيننا، وحالة المِلكيات، وأشكّ في أن أمل الفلاحين سينتصر على صعوبات المادة ومضاعفاتها التي لا عدد لها... إن الأمر لا يحتاج إلى ما هو أقل من إعادة الصياغة الكاملة، مع الحذف والإضافة والتعديل لكلّ جملة تقريباً، وكلّ كلمة من الكتابين الثاني والثالث من القانون المدني. إن 1766 مادة ينبغي مراجعتها ومناقشتها وتعميقها وإلغاؤها واستبدالها وتطويرها، الأمر الذي يتطلب عملاً إضافياً لا يمكن للجمعية الوطنية القيام به في عشرة أعوام.

"إن كلَّ ما يتعلّق بالتمييز بين الأملاك، وحقِّ الانتفاع، وحق الارتفاق، والتركات، والعقود، والتقادم، والرهن، يجب أن يكون متفقاً مع الحقّ في فائض القيمة، وأن يُعَدَّل رأساً على عقب. ومهما كانت الإرادة الطيبة التي يضعها الممثلون في هذا الأمر، ومهما كانت الأنوار التي سيجلبونها إليه، فإني أشكُّ في أنهم سيتوصَّلون إلى سنِّ قانون

يرضي موكّليهم وحبّهم الخاص. إن القانون الذي يُبرِز ويكرّس وينظّم، في كلِّ الظروف، الحقّ في فائض القيمة، والنتائج التي يَصْطحبها معه، هو بكلِّ بساطة قانون مستحيل. وهنا توجد إحدى الحالات التي يفلت فيها القانون من تعاريف المشرِّع، على الرغم من وضوحه.

"للحقِّ في فائض القيمة عيبٌ آخر، أيضاً، أكثر خطورة: إنه يفتقد إلى المنطق والجُرْأة.

"كما أن قيمة المِلكية لا تكبر إلاّ بعمل المزارِع، فإنها لا تحتفظ بقيمتها المكتسبة إلاّ بهذا العمل نفسه. إن المِلكية المتروكة والمُعْتنى بها بشكل رديء تخسر وتتلف بالقدر نفسه الذي تستفيد منه وتتحسّن في الحالة المعاكسة. إن الاحتفاظ بمِلكية يعني، أيضاً، خلقها، لأن هذا يعني صنعها من جديد في كلِّ يوم، مع تدهورها شيئاً فشيئاً. إذا كان من العدل، إذن، الاعتراف للمزارِع بحصّة من فائض القيمة التي أضافها بعمله إلى المِلكية، فإن من العدل، أيضاً، الاعتراف له بحصة أخرى لحفظه لها. فبعد الاعتراف بالحقّ في فائض القيمة، ينبغي الاعتراف بالحقّ في حفظه. مَنْ سيعمل هذا النظام الجديد؟ مَنْ سيعرف جعله يدخل في التشريع، وجعله يُؤطّر في القانون؟

"إن تحريك مثل هذه الأسئلة، يعني رمي المِسبار في هاويات. فالحقّ في فائض القيمة، العزيز جداً على قلب الفلاّح، والذي اعترفت به أمانةُ عدد كبير من المالِكين، غير قابل للتطبيق، لأنه يفتقد إلى العمومية والعمق، ولأنه، في كلمة واحدة، غير جذري أبداً بما فيه الكفاية. وحالته مثل حالة الحقّ في العمل، الذي لم يكن أي شخصٍ في الجمعية التأسيسية يرفض عدالته، إلاّ أن تقنينه مستحيل أيضاً..."

ثمَّة لحظة في العصور الوسطى كانت الكنيسة فيها سيِّدة معنوياً. حينذاك، كما في زمن آبائها، لم تكن تعترف بصفة الشرعية إلاّ للقروض بلا فائدة. لماذا افتقدت للمنطق؟ لماذا لم تفهم بأن الريع الذي يدفعه المزارِع أو مستأجر الأرض إلى المالِك هو من بين الفوائد المُمَوَّهة التي كانت تحرِّمها منذ أيام القديس أمبرواز (saint Ambroise)؟ لماذا لم تُصْدِر مرسوماً ينصّ على أن:

"كلّ إتاوة تُدْفَع لاستثمار أرض ستجعل المزارِع يحصل على حصّة مِلكية في الأرض، وستُكسِبه رهناً".

لو كانت الكنيسة سنَّت هذا المرسوم، وكلَّفت رجالها بنشره وشرحه في كلّ أنحاء العالَم المسيحي، لكان جاك بونوم (Jacques Bonhomme) أعطى نفسه مهمة تنفيذه. وفي الحالة المُحْتملَة جداً، التي ستعارض فيها السلطات الزمنية – السادة الاقطاعيون، والبارونات، والكونتات، والماركيزات، والدوقات، والملوك، والأباطرة – سيُبَرْهن أن السلطة الروحية هي، بفضل قوتها، كلُّ شيء حين تعمل وفق منطق العدالة.

إن الكنيسة ما كانت لتُهْزَم، ولم تكن لتخْسَر السلطة الروحية، بعد أن خسرَت السلطة الزمنية، لو كانت تحرَّكت كما قلت للتوّ. وهذا ما فهِمَه تماماً عدد من الكاثوليك. لم يكن، إذن، ثمَّة مجال للدهشة من المؤازرة التي تلقيتها منهم بين عامَي 1848 و1851.

إن دراساتي للإصلاح الاقتصادي في المرحلة نفسها انصبَّت، بشكلٍ خاص، على الجانب الموضوعي من المسألة. كانت الحساسية الزائفة للرابطة الأخوية والمجتمعية تطغى علينا، وكان يبدو لي أن حلَّ

قضية البروليتاريا كان، ببساطة، قضية وعْظٍ ودعاية، وأن اليهود وغير المستتيرين، الذين وُعِظوا، وبُشِّروا بالإنجيل، بشكلٍ كافٍ، سيتنازلون تلقائياً، ويكونون الموجِّهين لنا، والمؤتَمَنين مِنْ قِبَلنا لتنظيم التبادل المتساوي.

في كتابي "في العدالة" (de la Justice)، الدراسة الثالثة، بعنوان الأملاك (Les Biens) تناولت ثانيةً من وجهة نظر أعلى هذه الأسئلة كلّها، التي لم تكن الحماسة ومتطلبات الجدل تترك لي الوقت لتفصيلها في أثناء مرحلة النضال الثوري. وقد طرحت فيه مبدأً كبيراً، يقول إن العدالة مُلازِمة للإنسانية ومتأصِّلَة فيها. وبناء على هذا المعيار كنت أعتزم الحُكْمَ على المؤسَّسات كلّها. كانت تلك المرَّة الأولى التي بحثت فيها بطريقة مُعَمَّقة، إلى حدٍّ ما، عن تسويغ المِلكية في جانبها الذاتي، المتمثِّل في كرامة المالِك.

كتبت، عام 1852، مؤلّف "الثورة الاجتماعية التي بَرْهَن عليها الانقلاب" (la Révolution sociale démontrée par le coup d'État):

"إن المبادئ التي يقوم عليها، منذ عام 89، المجتمع الفرنسي، ولنقُل كلّ مجتمعٍ حرّ، وهي مبادئ سابقة لمفهوم الحُكْم نفسه، وأسمى منه، هي: 1 -- المِلكية الحرَّة، 2- العمل الحرّ، 3 -- التمييز الطبيعي، المساواتي، والحرّ للتخصصات الصناعية، المركنتيلية، والعلمية، إلخ...، بناء على مبدأ تقسيم العمل، وخارج كلّ روح طبقيّة مُغلَقة.

"1 -- إن المِلكية الحُرَّة هي تلك التي كانت تُسَمَّى في روما مِلكية المواطن (quiritaire)، ولدى البرابرة الغُزاة مِلكية الأرض الحُرَّة (allodiale). إنها المِلكية المطلقة، بمقدار ما يمكن أن يوجد لدى الناس

بالمطلق بعض الأشياء، على الأقل: إنها المِلكية التي تتبع المالِك بشكلٍ مباشر وحصري. فهو يديرها ويؤجرها ويبيعها ويعطيها أو يستثمرها تبعاً لرغبته، من دون أن يكون عليه تقديم حساب لأي شخص.

"إن المِلكية يجب أن تتحول، من دون شك، بفِعْل الثورة الاقتصادية، إنما ليس بصفتها حُرَّة". إن عليها، بالعكس، أن تكسب باستمرار مزيداً من الحرية والضمانة. إن تحوّل المِلكية يعتمد على توازنها. وهو شيء مشابه، إلى حدٍّ ما، للمبدأ الذي أدخلته في قانون البشر (Droit des gens) معاهدتَا وستفاليا وعام 1815".

وأضفت، عام 1858:

"بالعدالة تضع المِلكية شروطها، وتتطهَّر، وتجعل نفسها مُحْتَرَمَة، وتتحدَّد مدنياً، وبهذا التحديد، لا تأخذ من طبيعتها، وتصبح عنصراً اقتصادياً واجتماعياً.

"وطالما أن المِلكية لم تتلقَّ انبثاث القانون، فإنها تبقى، كما برهنت في مذكّرتي الأولى، واقعاً مبهَماً، متناقضاً، قادراً على انتاج الخير والشر على السواء، واقعاً لأخلاق مُلْتَبَسة في النتيجة، ومن المستحيل تمييزها، نظرياً، عن أعمال المُصَادَرَة التي تستهجنها الأخلاق.

"إن خطأ الذين شرعوا في الانتقام للمِلكية من الهجمات التي تعرَّضت لها يكمن في عدم رؤيتهم أن المِلكية أمرٌ آخر، وأن تسويغها بالقانون أمرٌ آخر. ذلك أنهم اعتقدوا، وفقاً للنظرية الرومانية والفلسفة الروحية، أن المِلكية، كتعبير عن الأنا، كانت مقدَّسة لمجرَّد أنها تعبِّر عن القانون. لقد كانت قانونية، لأنها تعبِّر عن حاجة، ولأن القانون كان ملازماً لها، كما هو ملازم للبشرية نفسها.

"إلاّ أن من الواضح أن الأمر لا يمكن أن يكون على هذا النحو، لأن الأنا، بخلاف ذلك، يجب أن يكون مشهوراً بأنه عادل وقديس في أعماله كلّها، حتى ولو في إشباع حاجاته وأهوائه. لِأنَّ ذلك يعني، في كلمة واحدة، إرجاع العدالة إلى الأنانية، كما كان يفعل القانون الروماني القديم في مفهومه أحادي الجانب للكرامة. إن على المِلكية، كي تدخل في المجتمع، أن تتلقى منه الدَمْغَة، والتصديق، والإقرار.

"غير أني قلت إن إقرار المِلكية والمصادقة عليها يعني إعطاءها السمة القانونية التي يمكنها، وحدها، أن تجعلها محتَرَمة، وهذا الأمر لا يمكن أن يحدث إلاّ بشرط توازنٍ، وإنه من دون هذه المبادلة الضرورية لن تنفع في شيء لا مراسيم الأمير، ولا موافقة الجماهير، وإجازات الكنيسة، ولا كلّ كثرة كلام الفلاسفة عن الأنا والاّ أنا.

إن تسويغ المِلكية بالقانون، عبر انبثاث فكرة العدالة فيها من دون الإضرار بالنتائج الاقتصادية المُفَصَّلَة سابقاً، هو، بالإضافة إلى استبدال مبدأ التوازن بمبدأ التركيب، ما يميّز دراستي حول "الأملاك" عن منشوراتي السابقة حول المِلكية. لقد كنت أعتقد قبل ذلك الحين، مع هيغل (Hégel)، أن التناقض بين تعبيرَي الفكرة (thèse) ونقيض الفكرة (antithèse) يجب أن يُحَلَّ في تعبير أعلى منهما، هو: التركيب (synthèse). غير أني أدركت بعد ذلك أن التعبيرين المتناقضين لن يُحَلاّ، مثلهما مثل القطبين المتعارضين في بطارية كهربائية، اللذين لا يدمّر أيٌّ منهما الآخر. وإنهما ليسا غير قابلين للتدمير، فحسب، وإنما هما السبب المولِّد للحركة والحياة والتقدم، وأن المشكلة لا تكمن في إيجاد طريقة لانصهارهما، الذي سيكون الموت، بل في العثور على طريقة لتوازنهما، الذي سيكون دائماً غير مستقر، ومتغيّر وفقاً لتطور المجتمعات.

وقد شرحت، بصراحة، خطئي في كتاب "في العدالة".

وفيما يخصّ كتاب "نظام التناقضات الاقتصادية"، سأقول إنه إذا ترك هذا المؤلَّف، من وجهة نظر المنهج، شيئاً ما مرغوباً به، فإن السبب في ذلك يعود إلى فكرة التناقض التي كنت قد تبنّيتها، بعد هيغل، وافترضت أنها يجب أن تُحَلَّ في تعبير أعلى هو التركيب المتميِّز عن التعبيرين الأولين: الفكرة ونقيض الفكرة. لقد كان خطأً منطقياً بقدر ما هو ناجم عن قِلّة خِبْرَة، وقد تراجعت عنه اليوم. إن التناقض لن يُحَلَّ: هنا يوجد العيب الأساسي في الفلسفة الهيغلية كلّها. إن التعبيرين اللذين تتألف منهما يتوازنان، إما فيما بينهما، وإمّا بينهما وبين تعابير متناقضة أخرى: الأمر الذي يقود إلى النتيجة المبحوث عنها. إلاّ أن التوازن ليس تركيباً كما كان يفهمه هيغل، والذي كنت افترضته بَعده. وباستثناء هذا التحفّظ الذي أبديته لفائدة المنطق الخالص، أُصِرُّ على كلّ ما قلته في مؤلّف "التناقضات...".

كان عنوان الفصل السادس من "دراسة عن الأملاك" (Étude sur les biens) توازنات اقتصادية: عمّال وأرباب عمل، باعة ومشترون، تداول وحسْم، مُقْرِضون ومقترِضون، مالكون ومستأجرون، ضريبة وريع، سكان وقوت.

في الكلام عن الضريبة، كنت أقول:

"يوجد، خارج السلسلة الضريبية، مادة قابلة للخضوع للضريبة، هي الأكثر قابلية للخضوع لها من كلّ المواد، إلاّ أنها لم تكن كذلك أبداً، برغم أن فرض الضريبة عليها بشكل يصل إلى حدٍّ الامتصاص الكامل لها، لا يسعه، أبداً، إلحاق أي ضرر بالعمل، أو بالزراعة والصناعة والتجارة والتسليف ورأس المال والاستهلاك والثروة؛ وأنها، من دون الإثقال على الشعب، لا تمنع أي شخص من العيش وفق

قدراته المالية في يُسْرٍ، بل في ترفٍ، وأن يتمتع، بشكل كامل، بنتاج موهبته وعِلْمِه. إنها ضريبة ستكون، علاوة على ذلك، التعبير عن المساواة نفسها. دُلَّ على هذه المادة، فتستحقّ إطراء البشرية.

إنها ريع الأرض.

"... إلاّ أنه لا يبدو لي جيداً أن تمتص الدولة في كلّ سنة لأجل نفقاتها الريع كلّه، وذلك لأسباب عِدَّة: أولاً، لأن من المهم التخفيف، دائماً، إلى أقصى حدٍّ ممكن، من نفقات الدولة؛ وثانياً، لأن هذا الأمر يعني الاعتراف في الدولة، التي ستكون، منذ ذلك الحين، صاحب الريع الوحيد والمالِك، بسيادة متعالية، غير متَّفِقة مع المفهوم الثوري للعدالة، ولأن ترك الريع لعدد من المواطنين، الذين يستثمرون أو استثمروا، أفضل للحرية العامة من تسليمه بأكمله إلى موظفين؛ وأخيراً، لأن من المفيد للنظام الاقتصادي حفظ خميرة النشاط هذه، التي لا تبدو، ضمن بعض الحدود وبعض الشروط، قابلة لأي تعسّف، والتي تقدِّم، بالعكس، الوزن المقابل الأكثر فاعلية ضد تعديات خزانة الدولة.

لقد كنت على الطريق الذي ينبغي أن يقودني إلى النظرية التي أنشرها اليوم. وبإدخالي مسألة الضريبة في المباراة، الزمني بها نهائياً مجلس الدولة في كانتون الفود (Vaud). وأنا أشكره لذلك أكثر من شكري له، أيضاً، للجائزة التي منحني إيَّاها.

إن الصحف التي تدَّعي أنها ديمقراطية لم تَقُلْ شيئاً عن نظريتي في الضريبة، المنشورة في فرنسا، عام 1861. لقد كانت مؤامرة الصمت موجودة سابقاً. وحتى شرف النقد العنيف لم يوجَّه لي، بمناسبة هذا المؤلَّف.

ليس عليَّ هنا تقديم تحليل لنظريتي في الضريبة. ولن آخذ من الكتاب إلاّ ما يتعلّق بالمِلكية والريع.

ولم يفتني العودة فيه لتمحيص الفكرة القائلة إن الريع يجب أن يُستَخدم، بشكل خاص، لتعويض الفوارق في نوعية الأرض. إلاّ أنه يمكن أن يُستخدم لأمر آخر، كدفع نفقات الدولة، على سبيل المِثال. ولأنه جرت البّرْهَنة على أن الضرائب كلّها، باستثناء تلك التي تُفرَض على الريع بنوعٍ خاص، تؤدي إلى ضريبةٍ أعناق يدفعها، في النهاية، العمّال، خلصت، في الحالة الراهنة للمجتمع، ولأجل التخفيف عن هؤلاء العمَّال، إلى ضرورة موازنة الجزء الأكبر من نفقات الدولة بالضريبة على ريع الأرض، التي يجب عدم خلطها مع ضريبة الأرض. إلى هنا، أتَّفق مع الفيزيوقراطيين كيسناي (Quesnay)، تورغو (Turgot)، ميرابو الأب (Mirabeau père)، ديبون دو نيمور (Dupont de Nemours)، ومع آدم سميث، وروسّي (Rossi).

وهاكم، الآن، الشيء الذي تكمن فيه أصالة فكرتي:

"في بلاد كفرنسا، يبلغ مقدار ريع الأرض، بحسب التقديرات التي تبدو الأكثر احتمالاً، نحو 1800 مليوناً، أي نحو سُدْس الانتاج الوطني. وتشكل حصة الدولة منه الثُلث، أي 600 مليوناً. وإذا كانت ميزانية النفقات مُنَظَّمة على أساس هذا المبلغ، فإن من الواضح أن الدولة لم يكن عليها المطالبة بأي شيء من المواطنين. هكذا اكتشفنا أخيراً، بعد الاعتراف بحقّها، هذا الطائر الخرافي السعيد لحكومة بلا ضريبة.

وإذا ما وَجَدت الدولة نفسها، بنتيجة ظروف استثنائية، مضطرَّة لزيادة نفقاتها، فإنه سيكون من السهل عليها القيام بذلك، بفرضها،

من جهة أولى، على المواطنين من غير المزارعين أو مالكي الأراضي مساهمة شخصية، أو بأموال منقولة، أو غيرها، وبرفعها، من جهة أخرى، نسبة حصتها من الريع، بحيث تحصل، بدلاً من الثلث، على 5/2، 2/1، 5/3، 3/2، 5/4، 6/5، 8/7، إلخ، ".

أَدْخِلوا هذا النظام في الشُرْعَة، أو الدستور السياسي للبلاد؛ وأدْرِجوا فيه هذه المادة البسيطة: ستكون الضريبة على ريع الأرض، دائماً، مساوية لثلاثة أخماس الميزانية، العادية، والاستثنائية، والإضافية أو التكميلية، لا يهم؛ وستُقْمَع، في الواقع، الحكومة التي لا تعيش إلاّ بالضريبة.

"إن الضريبة على الريع ستكون مثيرة للإعجاب، بشكل خاص، في حال التنبؤ بميزانيات ضخمة. فكلّما ستزيد النفقات، كلّما سيكون الريع مُذْهِلاً. وعلى سبيل المثال، إذا كان على البلاد أن تعطي الدولة، بدلاً من ضريبة بقيمة 500 مليوناً، عُشْرَ انتاج جَماعي يبلغ 10 مليارات، فإن العُشْرِ سيبلغ ملياراً، ويكون على الريع دفع 600 مليوناً. وإذا كانت الميزانية ملياراً ونصف، فإن الريع سيدفع 900 مليوناً. وأخيراً، إذا كانت هذه الميزانية نفسها، المُهَدَّدة، كما هي في فرنسا، تبلغ مليارين، أي خُمْسُ الانتاج الإجمالي للأمة، فإن الريع سيدفع 1200 مليوناً. بحيث أن الأرض التي تعطي، في ظلّ النظام الحالي، 3000 فرنك صافي للمالك، لن تعود عليه، إذا بقيت الميزانية نفسها، إلاّ ألف فرنك. حينذاك سترون أصحاب الريوع، والمالكين، والبرجوازية كلّها، الكبيرة والمتوسطة، تلتحق بالبروليتاريا لتطالب بتخفيض الضريبة، وستُوقَف تعديات خزانة الدولة، وتعود الحكومة إلى رُشْدِها.

استِشهاد أخير، وسيفهم القارئ الذكي مُقدَّماً الروح السياسية للكتاب الذي أُخضِعه اليوم لتقديره.

"على مالكي الأراضي التفكير في وضعهم، وقياس الخطر الضخم الذي سيُعَرِّضه لهم تحالفهم المجنون مع السلطة، وأكاد أقول تواطؤهم مع خزانة الدولة... إن المالكين، بقبولهم بهذا الأمر، وباضطلاعهم بالمَهمَّة التي نقلها إليهم العقل، والحقّ، ومصلحتهم بالطبع، وبجعلهم من أنفسهم سجَّاني خزانة الدولة بدلاً من أن يكونوا ندماءها، سيُوقفون هيجان الجماهير، ويعرفون كيف ينجون من النزع النهائي لِملكياتهم ..."

في غضون ذلك، ولكون عَطْف شخصٍ مجهولٍ دعا انتباهي للتمييز بين شكلين للمِلكية، مِلكية الأرض الحرَّة (l'alleu) ومِلكية الإقطاعة (le fief)، رأيت فوراً أنه كانت هناك معارَضةٌ لنوعٍ جديد ينبغي أن يكون له عملٌ في الاقتصاد العام. حينذاك، جمعت في حزمةٍ واحدة ملاحظاتي كلّها، والوقائع المحدَّدة كلّها، فوَجَدَت نظريةُ المِلكية، كما قدّمْتُها اليوم، نفسها كاملة...".

بعد هذا الملخَّص، لن يعود عليَّ إلاَّ الدخول في الموضوع، وتقديم خلاصاتي النهائية، إن لم يأتِ كلٌّ مِنَ الجهل والحماقة ليُقْحِما في المسألة فصلاً من خارج موضوع الحديث كلياً، تحت عنوان المِلكية الفنيّة والأدبية. لقد أراد كلُّ الأدباء، والشعراء، وفناني مسرح المنوّعات، والروائيين، والمؤلّفين الهزليين، والمؤرّخين أن يقولوا كلمتهم في القضية. ولم يكن أي منهم يعرف الفرق الأساسي الموجود بين المِلكية والحيازة، فحسْب، وهو فرقٌ اعتنينا بتسليط الضوء عليه. فكانوا يخلطون بين حقوق العمل والريع، بين امتلاك الفكرة وامتلاك شكلها، بين الجانب الصناعي للعمل، القابل للبيع والشراء، وجانبه الجمَالي. إن غموض اللغات لم يُنتِج مطلقاً ارتباكاً مشابهاً.

في مَعْـرِض الحـديث عـن مـؤتمر بروكسـل، عـام 1858، استُدْرِجت إلى بحث موضوع المِلكية الأدبية، بنوعٍ خاص. كانت المبادئ التي عرضتها حول الموضوع تقول إن ميدان الحقّ والعدل والجمال غير قابلٍ للتملُّك؛ وإنه لا يمكن أن يكون مُقَسَّماً، أو مُقَطَّعاً، أو مُستَلَباً، وأنّ منتجاته لا تقع ضمن فئة الأشياء القابلة للبيع والشراء. وقد لُخِّصت هذه المبادئ في كتابي "الأملاك الأدبية" (Les Majorats littéraires).

"إن الأشياء التي تخرج، بسمُوِّها، من الدائرة النفعية، هي من فئات عِدَّة: الدين، العدالة، العِلم، الفلسفة، الفنون، الآداب، والحُكْم". لماذا؟ لأنها تشكّل القوت الأخلاقي للبشرية، الذي لا تتملّكه البشرية، في حين أن الأرض ومنتجات الصناعة، أشياء قابلة للاستهلاك، ومادة للاستخدام، صنعها الإنسان أو صاغها فقط، وهي قابلة للبيع والشراء، وغريبة عن الإنسان. وقد

كان من الواجب، لضمان الانتصار الكامل للحرية، منع تملُّك الأفكار، والحقيقة والحقّ، في الوقت نفسه الذي يُسمح فيه بتملُّك الأرض. إن سيادة المواطن لا توجد في شيوع الأرض؛ وهي تهلك مع التملُّك الفكري. هاتان الحقيقتان، اللتان تعاكس كلٌّ منهما الأخرى، تأكّدتا بالتمييز الذي قمت به بين الأشياء القابلة للبيع والشراء والأشياء غير القابلة لهما. إن الأرض يمكن أن تُباع، بالفعل، ويُسَيطَر عليها من دون إهانة، أما الإنسان فلا يمكن أن يُباع، والاتّجار ببعض الأفكار هو اتّجارٌ بالجنس البشري، وجعلٌ له عبداً من جديد.

"لقد أعلن القانون الفرنسي الخاص ببراءات الاختراع، صراحةً، أن المبادئ الفلسفية أو العلمية، أي معرفة قوانين الطبيعة والمجتمع غير قابلة للتملُّك. إن بيع الحقيقة، كما بيع العدالة، أمرٌ مُنَفِّرٌ، يقول المشرِّع... والمُضَارِب المجهول في التجارة الذي اخترع الأرقام المُسَمَّاة بالأرقام العربية؛ وفييت (Viète) الذي ابتكر الجبر؛ وديكارت (Descartes) الذي طبَّق الجبر على الهندسة؛ ولايبنتز (Leibnitz) مؤلِّف حساب التفاضل؛ ونابير (Neper) الذي اكتشف اللوغاريتمات؛ وبابان (Papin) الذي تعرَّف على القوة المرِنة للبخار وعلى إمكانية استعمالها كقوة ميكانيكية؛ وفولطا (Volta) الذي بَنَى البطارية الشهيرة؛ وأراغو (Arago) الذي أشار إلى الإبراق الكهربائي، في الكهرامغناطيس، قبل خمسة عشر، أو عشرين، عاماً من وجوده، لم يحصل أي منهم على براءة اختراع، على الرغم من أن اكتشافات هؤلاء الرجال سيطرت على العِلم والصناعة. لقد كان الترفُّع المطلق لدى هذه العقول الذكية من الطراز الأول هو الأمر المطلوب. هل سيكون القانون الذي صنع هذا التقسيم الغريب بين العالِم المخترع للمبدأ، الذي لم يُعْطِه شيئاً، والصناعي، المطبِّق للمبدأ، الذي يمنحه امتيازاً، قانوناً ظالِماً، بالمصادفة؟ لا، إن ضميرنا هو الضعيف، وجدَلنا هو المُخْطيء... إن الحقيقة في حدٍّ ذاتها ليست موضوعاً لتجارة. إنها لا يمكن أن تشكِّل مادةً لتملُّك... إن أخْذَ الحقيقة إلى المعرض، أمرٌ لا أخلاقي، ومتناقض".

لا يسعنا الإلحاح كثيراً على الفرق بين العالَم المادي، القابل للتملُّك، والعالَم الروحي، غير القابل للتملُّك. فهذا الأخير ليس إلاَّ الإنسان نفسه: إن كلاًّ مِنَ الأفكار، والمثل العليا، والضمير، والعِلم، والحقّ، والعدالة، والفضيلة، والفنون الجميلة، هو ما يُشَكِّل البشرية.

"إن الجندي يقدِّم حياته لبلاده، من دون أن يتلقى شيئاً آخر غير راتبه، أي ما هو ضروري له بدقة. والمُنشِد، الذي يُنشِد بالكلام، وبالموسيقى، إن أردتم، نشيد "الموت في سبيل الوطن"، وهو الأمر الذي قام به شخص آخر، يطالب بما هو أكثر من الحياة: إنه يطلب تاجاً، وحقولاً، ومروجاً، وكروماً، وملكيات!

توفّيَت لوسي دو لامّرمور حين علِمَت بعودة خطيبها. لقد وهبت حياتها، وحُبَّها، للرجل الذي تخلّت عنه بدافع الطاعة، مات المُؤمِن، ومَنْ لم يَعُدْ باستطاعتها أن ترفض له شيئاً. إن المايسترو، الذي اخترع أوبرا من هذه الفكرة، يطالب لعلاماته الموسيقية بامتياز دائم. والفنّانة التي تغنّيها تريد أيضاً ذهباً وذهباً وذهباً. ولاييس (Laïs)، التي تطالب أريستيب (Aristippe) بألف دراخما ثمناً لليلة واحدة، كانت تفهم الحُبَّ كما تفهم المغنّية المحترفة الفنَّ. يا آباء الأُسر، أيُّ مُمَارَسةٍ ستوصون بناتكم بها: ما مارسته لاييس، أم ما قامت به لوسي دو لامّرمور؟

"في التوراة ثمّة قصّة، ليست مؤثّرة أكثر، وإنما مُثقّفَة أكثر، من دون المقارنة، مع قصة يوسف: إنها قصة آل طوبيا (Les Tobie). اتّخذ طوبيا الأب، الذي صار ضريراً، وخَسِر أملاكه كلّها، وأصبحت امرأته كبيرة في السِنّ وضعيفة، قراراً بإرسال ابنه الوحيد إلى شريكه القديم غابلوس (Gabélus) ليطالبه بِرَدِّ دينٍ، هو ثروته الأخيرة. كان طول السفر يبلغ ثلاثمئة فرسخ، في بلد بربري، ليس فيه طرقات وشرطة، مليء بالمَهالِك، يعيث فيه الأشرار فساداً. ولو تمكن طوبيا الشاب من النجاح في استخدام عصاه في إدارة القربان المقدّس (viaticum)، فإن ثمّة مجالاً للرهان بأنه لن ينجح في

استرداد نقوده. وقد أبدت الأم معارضة ميؤوساً منها للفكرة. برغم ذلك كان عليه الذهاب. وشاءت المصادفة أن يلتقي بشابٍ ليرافقه في السفر. كان رافائيل قد زار كلَّ البلدان، وهو يعرف كلَّ الدروب الضيقة، ويتكلّم كلَّ اللغات، ودرس كلَّ العلوم. وتحادث مع اسرائيل في كلِّ شيء. وتولّى رافائيل حراسة طوبيا، وأنقذ حياته في أثناء عبوره الفرات، وزوّجه وريثة جميلة وغنية، وتكفّل بنفسه في تحصيل الكمبيالة؛ ثم أعاد الزوجين الشابين سالمين معافيين، ومعهما الكثير من الثروات. فأعاد البصر للشيخ، والابن للأم. وحين عرض الأبوان الصالحان، اللذان يدينان لهذا الرجل المجهول بكلِّ شيء، بالحياة والبصر، بالحبّ والثروة، على هذا الشاب تقاسم ثروتهم، أجاب: أنا لا أتغذى من اللحم. ألا يبدو أنه سمع أحد هؤلاء العمّال، الذين تمتلئ بهم باريس، والذين رمى نفسه، في أثناء طريقه، وهو ذاهب إلى عمله، في نهر السين، المتجمّد، لينقذ حياة طفلٍ أرعن، أو امرأة حزينة، ولم يتألم لأن أحداً لم يعوّضه ربع أجره اليومي الذي سيقتطعه منه ربُّ العمل؟ إن رافائيل، الذي يسمّيه التوراة ملاكاً، هو العبقري الذي لم يَألُ جهداً، ولم يقبل كأجر له إلاّ هبة من القلب، مساوية له، وجديرة وحدها بأن تدفع له. وإذا كتب أديب، على هذا المخطط، قصّة، فإن فكرته الأولى ستكون منع إعادة انتاجها. ويقول مُلاحِظاً: أنا لست ملاكاً. إننا نعلم جيداً، يا بارديو (Pardieu)، يا صاحب الروح الفظّة، أنك غولٌ شَرِهٌ".

هل أنا بحاجة إلى التَّبَرُّؤ مِنْ التبشير بسَلْب العبقري؟ بماذا يتعلّق الأمر في الأساس؟ بإعطاء أجر للكاتب، والفنّان، والعالِم، والقاضي؟ أبداً. إنه يتعلّق بالمِلكية، أو بالمِلك: فلتبقَ المسألة حاضرة في بالنا. إلاّ

أن المِلكية، بما فيها مِلكية الأرض، مجّانية، وهي مؤسَّسة سياسية، وليست اقتصادية، هدفها إيقاف تقدّم الحكومة، لا التعويض على المالك بأي خدمة تقدَّم إليه. إن أجر المنتجات التي وصفتها المدرسة قديماً باللاّمادية خضع إلى القوانين نفسها التي يخضع لها الانتاج الزراعي أو الصناعي.

"إن عمل الكاتب هو مُنْتَج، مثله مثل محصول الفلّاح. وبرجوعنا إلى مبادئ هذا الانتاج، نصل إلى تعبيرين نجم الانتاج عن التنسيق بينهما: العمل، من جهة أولى، والمال، من جهة أخرى، الذي يشكّل بالنسبة للمزارِع العالَم الطبيعي، أو الأرض، وبالنسبة للأديب العالَم الفكري، أو العقل... إن التمييز الذي أُقيم بشكل واضح بين الانتاج الزراعي ومِلكية الأرض يَسْتَحْوِز عليَّ، وأقول: أرى جيداً، فيما يتعلّق بالكاتب، الانتاج؛ ولكن أين المِلكية؟ أين يمكن أن تكون؟ وعلى أي أساس سنقيمها؟ هل سنقسِّم العالَم الفكري على غرار العالَم الأرضي؟

إذا أُبعِدت مسألة المِلكية، الغريبة عن أي فكرة أجرٍ كانت، عن الجدل لمرة واحدة، فماذا يبقى؟ مسألة حقوق المؤلّف، الأكثر تواضعاً بكثير. إن القانون الفرنسي، بإعطائه للكُتَّاب والفنانين امتياز النشر في أثناء حياتهم، ومَدِّه لمدة ثلاثين عاماً، بعد وفاتهم، احتكارَ النشر لفائدة ورثتهم، أرضى مصالحهم بشكل تام، كما يبدو لي. ما هو العمل الذي لا يحتاج إلى تنقيح، وإعادة صياغة، وتجديد شباب، وإعادة وضعهِ في القالَب، بعد مرور خمسين عاماً على ظهوره، إن كان الحديث عنه لا يزال قائماً؟

إن القارئ يستطيع الحُكْم، عبر هذا الملخَّص، على كلّ منشوراتي حول المِلكية، التي لم تبتعد عنها أفكاري، المنطلقة من نفي واضح لها، إنما غير عضوي، بشكلٍ ما، وهي تتطور وتأخذ طابعاً إيجابياً، أكثر فأكثر، بدءاً من أطروحتي الأولى، عام 1840. لقد كانت كلّ مطبوعة تحتوي بذرة الموضوع، أو وجهة النظر الجديدة، التي يجب أن توضَّح في المطبوعة اللاحقة. وليس من برهان على حُسْن نيتي أقل من هذا التطور التدريجي لفكري، الذي توصَّل إلى إعطاء مؤسَّسة المِلكية التفسير الذي بحث عنه، بلا جدوى، السادة تيار، ولا بولاي، وكوزان، وسودر، وتروبلونغ، وأنصار التجمعات الانتاجية الاشتراكية، وكلّ خصومي، والمشنِّعين عليَّ.

إن نقدي، في حدٍّ ذاته، غير قابل للتهديم، باستثناء فرضيَّة واحدة: عرفتها للتوّ. وينجم عن ذلك:

إن المِلكية غير مقبولة من وجهة نظر القانون البلدي السلافي والجرماني والعربي، وهي مُدَانة، بالفعل.

إنها غير مقبولة، أيضاً، في النظرية المسيحية، أو الكنسية، التي تدينها.

وهي غير مقبولة مُجَدَّداً في النظام الاقطاعي، الذي يجعل الحيازات كلّها تابعة، ويعارضها بالإقطاعة.

وقد أُدينت من طرف المؤلِّفين اللاتينيين، لكونها مخالفة للحرية وللجنسية الرومانيتين، فقد دمَّرت المِلكية الخاصة لأرضٍ واسعة جداً إيطاليا (latifundia perdidere Ilaliam).

وهي غير مقبولة، أخيراً، في نظام المركزية السياسية. ومن وجهة النظر هذه، فحسْب، تقبَّلها روبسبيير (Robespierre)، ولا يزال اليعقوبيون (les Jacobins) يرفضونها اليوم، بحقٍّ.

ليس ثمَّة إلاّ وجهة نظر واحدة يمكن فيها للمِلكية أن تُقبَل: إنها تلك التي، تعترف أن الإنسان يستحوز من أرضه على العدالة، التي تجعل منه سيداً لها، ومُحِقّاً للعدل فيها، فتقضي له، في النتيجة، بالمِلكية، ولا تعترف بنظام سياسي ممكن سوى الاتحاد (La fédération).

هكذا سأعَزِّز نقدي السابق باعتبارات تاريخية وسياسية، وأُظهِر، في النهاية، إنه إذا كانت المِلكية حقيقة، فإنها لا يمكن أن تكون إلاّ بشرط، هو: أن تكون مبادئ العدالة الثابتة، والسيادة الفردية، والاتحاد مقبولَة.

مقدسة للقديسين (Sancta sanctis)

كلُّ شيء يصبح عادلاً للإنسان العادل؛ وكلُّ شيء يمكن أن يُسوَّغ بين العادلين. هكذا تكون شهوة الجسد مسموحة في الزواج، وتُقَدَّس. إلاّ أنّ الويل للإنسان الذي يتصرَّف مع زوجة كما يتصرَّف مع عاهرة.

طوبى لصانعي السلام، لأنهم يمتلكون الأرض (Beati pacifici, quoniam ipsi possidebunt terram)

تحتوي هذه الحِكْمَة (مقدسة للقديسين) كلَّ سِرِّ الحلِّ. إن فِعْل التملّك في حدِّ ذاته، المنظور إليه بشكل موضوعي، هو من دون حق. ولا يمكنه تسويغ نفسه بلا شيء. إنه ليس كالأجر الذي يُسَوَّغ بالعمل، وكالحيازة التي تسوِّغ نفسها بالضرورة، والمساواة التي تُسَوَّغ بالتقاسم. إن المِلكية تبقى مطلقة وتعسفية، مُكتَسِحة وأنانية. وهي لا تُسَوَّغ إلاّ بعدالة الفاعل نفسه. ولكن كيف نجعل الإنسان عادلاً؟ هذا هو هدف التربية، والحضارة، والأخلاق، والفنون، إلخ. وهذا هو،

أيضاً، هدف المؤسَّسات السياسية والاقتصادية، التي تُعَدُّ المِلكية المؤسَّسة الرئيسة من بينها.

كي تكون المِلكية مُسوَّغة، يجب، إذن، على الإنسان أن يُسَوِّغ نفسه، ويرغب في أن يكون عادلاً، وينوي جعل العدالة هدفاً، في كل زمان ومكان. يجب أن يقول لنفسه، على سبيل المِثال: بما أن المِلكية في حدِّ ذاتها ليست عادلة، كيف سأجعلها عادلة؟

أولاً، بالاعتراف للجميع بنفس الحقِّ في التملُّك، والاغتصاب؛ ثانياً، بتنظيم الاغتصاب، كما يفعل القرصان حين يقسِّم الغنيمة بين رفاقه، بحيث تتجه تلقائياً إلى التساوي.

وإذا لم أفعل هذا الأمر، فإن المِلكية تتبع طَبيعتها، وتتسع بشكلٍ مُبَالَغ فيه بحيث يزيل أحد المالكين الآخر. إن المِلكية عديمة الأخلاق، أو لا أخلاقية.

كلمة في السياسة لإنهاء هذه المقدِّمة. وأعمل على تجنُّب المسألة الاقتصادية.

ومن وجهة النظر هذه أحكم على السياسة المعاصرة.

يعتقد البعض إنه، مع التبادل الحرّ، وصناديق التقاعد، والمدن العمَّالية، والمضاربة بالأسهم المالية، وتربية الأسماك، ونادي السباق، يلبِّي ضرورات الوضع! إنه يخدع نفسه.

إنه يثير كراهية السكان للسلالات القديمة، ويأمل بهذه التضحية إنقاذ الأرستقراطيين. هذا ما يعرضه آل رومانوف (Les Romanov)، وآل هابسبورغ (Les Habsbourg)، وآل هوهنزوليرن (Les Hohenzollern)، وآل بوربون (Les Bourbon) كطعام للأفعوان. إلاَّ أنهم عملوا على إنقاذ طبقة النبلاء القديمة، وإعادة تكوين الأرستقراطيات.

غير أن العكس هو ما أطالب به.

إن وحدة إيطاليا، وإعادة تأسيس بولونيا، وهنغاريا، والاستيلاء على أقاليم البلدان الأخرى، والحرب، أهواء تخيّلية مُرْتدَّة إلى الماضي، جُرِّدَت، منذ ذلك الحين، من المعنى.

والبابا المُقْتَصِرة سلطته على الشؤون الروحية، والإصلاح الكاثوليكي، والطبعة الثانية من ميثاق التسوية (La concordat)، أهواء تخيّلية مُرْتدَّة إلى الماضي.

يجب إبادة طبقة النبلاء البولونية والهنغارية والروسية. ويجب تمكين الفلاح والعامِل والبروليتاري في فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا والنمسا، وفي كلِّ مكان، من الحيازة.

يجب العمل على إيقاف التمييز بين البرجوازية وعامة الشعب، بين الرأسمالي والأجير، بين العامل والمعلّم.

إن الحقَّ الشخصي، الذي يقود إلى التبادل المتساوي، وعَمَل على إصدار مرسوم الانتخاب العام، ربما في وقت مُبَكِّر قليلاً، يوصلنا إلى هنا.

الفصل الثاني:
في أنَّ المِلكية مُطْلَقة: حُكْمٌ مسبق غير موات للحُكْم المطلق.

الاعتراف بالمِلكية، أو تأسيسها، هو أكثر عمل استثنائي للعقل الجَماعي، إن لم يكن أكثر أعماله غموضاً، ولا سيَّما أنه عملٌ استثنائي وغامض دفع الجَماعة والعقل، على حدٍّ سواء، للنفور منه، من حيث المبدأ. لا شيء أبسط، وأوضح، من الواقع المادي لحيازة قطعة أرض شاغرة، يأتي رجل ليقيم فيها، تماماً كما يفعل العُقاب في منطقته، والثعلب في جُحْرِه، والعصفور على الغصن، والفراشة على الزهرة، والنحلة في تجويف الشجرة أو الصَخْر العالي. إنه ليس إلاَّ واقعاً بسيطاً، أكرِّر القول، تلتمسه الحاجة، وتتجزه الغريزة، ثمَّ تؤكِّده الأنانية، وتدافع عنه القوة. هذا هو أصل كلِّ مِلكية. يأتي فيما بعد المجتمع والقانون والعقل العام والقبول العام، وكلُّ السلطات الإلهية والبشرية التي تعترف بهذا التقادم المُكتسِب، وهذا الاغتصاب، قولوا ذلك – هل يمكنكم من دون خوف -. لماذا؟ هنا يضطرب الفقه، يخفِّض رأسه، ويتوسل التكرُّم بعدم سؤاله.

"إن امتلاك الأرض واقع تجعله القوة وحدها مُحْتَرَماً، وذلك إلى حين تولِّي المجتمع مسؤولية الأمر، وتكريسه قضية المتملِّك. حينئذ، يصبح الواقع، بقوة هذه الضمانة الاجتماعية، حقاً. وهذا الحقُّ هو المِلكية. إن حقَّ المِلكية اختراع اجتماعي: إن القوانين لا تحمي المِلكية، فحسْب، بلْ هي التي تولِّدها، وتحدِّدها، وتعطيها المرتبة

والمدى الذي تشغله في حقوق المواطن" (أ. لا بولاي، "تاريخ حقّ المِلكية" (Histoire du droit de propriété)، مؤلّف توجته أكاديمية السجلات والآداب (l'Académie des Inscriptions et Belles Lettres)، 10 آب 1838).

يجب هنا ملاحظة أن تكريس الواقع لا يُعَدُّ بَعْدُ مِلكية، لأن تملّك الأرض يمكن ألاّ يكون له الطابع نفسه لدى المزارع، والإقطاعي، والحائز السلالي، والمستأجر لمدة طويلة، والمالك. إلاّ أن الحيازة إذا فُهِمَت أحسن الفَهْم، كواقع وحقّ، فإنها برغم ذلك لا تُعَدُّ مِلكية، ولا تزال دوافعها مجهولة مِنْ طرف لا بولاي وآخرين.

لا تسألوه أيضاً بموجب ماذا تمكّنت رغبة المُشرِّع، أو المجتمع، الذي انتدبه، من تحويل الواقع إلى حقّ. إن لا بولاي لا يعلم عن الأمر شيئاً، وأنتم تعلنون ذلك بوضوح. إن الواقع المطروح، والحقّ المُفتَرَض يحكيهما في عشرة سطور، في "تاريخه"، الذي يُعَدُّ، من جهة أخرى، مؤلّفاً مفيداً جداً عن حقّ المِلكية، حيث يسرد فيه تقلبات هذا الحقّ وتناقضاته وخياناته وتجاوزاته وعنفه وظلمه وفساده وتقهقره وتحولاته. إنه لا يعلم الكلمة الأولى عن سبب هذه الأشياء كلّها، ولا يبحث حتى عنها. وهو كفقيه حَذِر، ينغلق على نفسه في صمتٍ بليغ الدلالة: "إن تملُّك الأرض، يقول لكم، هو أحد هذه الوقائع المعاصرة للمجتمع الأول، التي أُجْبِر العِلْم على قبولها كنقطة انطلاق، إلاّ أنه لا يستطيع مناقشتها، من دون التعرض لخطر وضع المجتمع نفسه موضع تساؤل".

إنه فيلسوف قوي لا يريد مناقشة الواقع والقانون، ويجرؤ على تسمية التعسف الخالص بالابتكار الاجتماعي، الذي يكون التجاوز والتناقض والعنف فيه وفيراً، مع احتمال رمي مسؤولية النكبات على الرضى المُفتَرَض للشعوب، أحياناً، ومراسيم العناية الإلهية، أحياناً

أخرى، وعلى المجرى الذي لا يُقْهَر للثورات ولقوة الأشياء، في النهاية! إنَّ الصمت عمّا لا يفهمونه قط، وما يبدو لهم أن التعمُّق فيه مِنَ الأمور الخطيرة، هو، عموماً، شعار السادة الحائزين على جوائز المعهد.

لَكَ أيها القارئ، الذي لا يسعه أن يكون مسروراً بهذا النفاق الأكاديمي، والمَالِك، الذي يتمنّى، من دون شك، للمجتمع، وحتى لكَ ضمانات جدّيَّة أكثر بقليل من بلاغة الجُمَل وقوة الحِرَاب، نريد أن نناقش وجوب وضع المجتمع نفسه قيد التساؤل، وأن نعيد إلى الجماهير ما حَكَمَت نزوة مشرِّعٍ، بشكلٍ غير مناسب، بأن تتملّكه أنت. اسمع، إذن، اسمع من دون خوف، وكُنْ مقتنعاً سلَفاً بأن الحقيقة والعدالة ستعوِّضان إرادتك الحسنة.

الحقُّ حقّ: القانون مُشْتَبَه به، مُبْهَم أحياناً، وغامض. وليس أمراً صغيراً أن تعرف كيف تُظْهِر أنه عادل أو ظالم على الرغم من الظَاهر. إن الفقه ليس إلاّ فلسفة الحقّ. ولن يكون المرء فقيهاً لمجرَّد اكتسابه معرفة النصوص وذكاء لغة المدارس الاصطلاحية. وهو لن يكون كذلك لكونه تعلّم أصولَ ونَسَبَ العادات والأعراف، والتشريعات ومبادئها، وعلاقاتها المُتبَادَلة، والنصوص. إنه يكون فقيهاً حين يعلم بعمقٍ سبب القوانين، ومداها وغايتها، ويعرف الفكرة العليا العضوية والسياسية التي تَحْكم كل شيء، ويستطيع البرهنة على أن هذا القانون أو ذاك مخطئ، أو غير كافٍ أو غير كامل. لهذا فإنه ما مِنْ حاجة قطّ أن تكون حاصلاً على جائزة من الأكاديمية.

إن كلَّ إنسان يفكّر في القانون فقيه، مثلما أنّ مَنْ يفكّر في دينه لاهوتي، ومَنْ يفكّر في ظاهرات الطبيعة والفكر فيلسوف. إنه يصبح، إلى حدٍّ ما، فيلسوفاً أو لاهوتياً أو فقيهاً، تبعاً لما يحمله، تقريباً، من مثابرة، واتّساع، وعمق في البحث عن الدوافع والأسباب

والغايات. وقد أخطأ السيد لا بولاي كثيراً لأخذه على السيدين ميشليه وغيزو (Guizo) أنهما ليسا فقيهين. فقد كانا كذلك مثله، وأكثر منه.

المِلكيّة مُطْلَقة، بطبيعتها النفسية، وبتكوين القانون، و، سأُضيف قريباً، بغايتها الاجتماعية. وهي لا يمكن إلاّ أن تكون كذلك. إلاّ أنه قبل الدخول في فحص دوافعها علينا ملاحظة أمرٍ ما بدقة، هو أن هذه النزعة الاطلاقيّة تشكّل ضدَّ المِلكيّة حُكْماً مُسْبَقاً - ليمرِّروا لي الكلمة – بدا حتى هذه اللحظة أنه لا يُقْهَر.

المُطْلَق مفهوم فكري لا بُدَّ منه لسير التفكير ووضوح الأفكار. إنه فرضِيَّة ضرورية للعقل العِلمي، إلاّ أنه يرفض العقل العملي، كخرافة خطيرة، وعبثيّة منطقية، وأمرٍ لا أخلاقي.

الدين، في المقام الأول، يُعْلِن لنا ذلك: إن السيادة، والمِلكية، والقداسة، والمجد، والقوة، أي، في كلمة واحدة: المُطْلَق، لا يعود إلاّ إلى الله. والإنسان الذي يتطلّع إليه كافر ومُدَنِّس لما هو مُقَدَّس. يقول النبي داوود في حديثة عن المِلكية: "الأرض، وكلُّ ما تحتويه، للرب" (Domini est terra et plenitudo ejus). والنُصْحُ لرؤساء القبائل وللمالِكين أن يَظْهَروا كمُحْسِنين تجاه الشعب، لا كبُخلاء. كما لو كان يقول: إن المالِك الحقيقي لبلاد كنعان هو يهوه، وأنتم لستم إلاّ مُديري أرضه. هذه الفكرة توجد ثانيةً في الأصل لدى كلِّ الشعوب. ويخطئ السيد لا بولاي حين يقول إن المِلكية واقع مُعَاصِر للمجتمع الأول. ما هو مُعَاصِر للمجتمع الأول، هو الاحتلال لوقتٍ ما، أو الحيازة المشتَرَكة. أما المِلكية فلم تأتِ إلاّ في وقت متأخر، عبر تقدّم الحريات، والإعداد البطيء للقوانين.

المُطلَق لا يكون غير مقبول بمقدارٍ أقلّ في السياسة، فهو تعبير عن الاستبداد التام، الذي يطيب للاّهوتي، لأنه صورة عن الحكم الإلهي، الذي يفهمه الشعب ويقبل به بكثير من السهولة، لأن الحُكْم المطلق ذا جوهر ديني، وحقٌ إلهي، وهو بدقة ما يرفضه، اليوم، الناس جميعاً، وتُكَذِبه نظرية فصل السلطات وتوازنها.

ويوجد الاقتصاد السياسي في الحالة نفسها التي توجد فيها السياسة، فكما أن موضوع نظرية الحُكْم العمل على إخراج الدولة من نظام المُطلَق، فإن موضوع علم الاقتصاد العمل، عبر نظريته في القيمة والتسليف والتبادل والضريبة وتقسيم العمل، إلخ، على إخراج عمليات الصناعة، والتبادل، ووقائع التداول والانتاج والتوزيع من دائرة المُطلَق. فما الذي يُعَارِض المُطلَق أكثر من الإحصاء، على سبيل المثال، والمحاسبة التجارية، وقانون السكّان، والجدل بين العرض والطلب؟

هل أحتاج لأنْ أقول إن الفلسفة، أو البحث عن سبب الأشياء، هي حرب العقل على المُطلَق؟ وإن العِلْمَ، الذي يُعَدُّ التحليل اسمه الأول، هو استبعاد لكلّ مُطلَق، لأنه ينبثق، دوماً، من التحليل والتعريف والتصنيف والتنسيق والتناغم والتِعداد إلخ، وإنه حيث يصبح التحليل مستحيلاً، ويتوقف التمييز، ويكون التعريف مُبْهَماً ومتناقضاً ومستحيلاً، وحيث يبدأ المُطلَق من جديد، ينتهي العِلْم أيضاً.

إن الميتافيزيقا، التي تعطينا مفهوم المُطلَق، تقْرِن شهادتها بالشهادات الأخرى، حين يتعلّق الأمر بالعمل على إدخال المُطلَق في التطبيق، وعلى تحقيقه. وعبثاً تفعل الأنا، فهي لن تستطيع تملُّك اللاّ أنا، وتمثُّلَه، وصهره في جوهرها. فهما منفصلان بعمق. حاولوا دمجهما، أو إلغاء أحدهما، فسيهدِّم كلٌّ منهما الآخر، ولن ترون شيئاً منهما.

كيف يمكن، إذن، لحُكم المالك المطلق تسويغ نفسه، والتحوّل ليصبح، هو نفسه، قانوناً؟ إن الأنا تحتاج كي تحسّ بذاتها إلى لا أنا، من دون شك. وكما قلنا في البداية، فإن المواطن يحتاج، من دون شك، إلى واقع يُثقّله ويضعه، حين يكاد هو نفسه يتلاشى كوَهْمٍ. ولكن هل يثبت هذا الأمر أن ألاّ أنا تنتمي إلى الأنا، وتُعَدُّ نتاجاً له، وأن الأرض يمكن أن تُعْطى للمواطن كمِلكية ومُلْكٍ مطلق؟ ألا يكفي أن يحصل على حيازة، وحقّ انتفاع، وإيجار، بشرط إدارة جيدة ومسؤولية؟ هكذا فَهِمَ الأمرَ، في البدايات، الجرمان والسلاف، إلخ، ولا يزال العرب يطبّقونه.

ما يقوّي هذا الحُكْم المُسْبَق، هو أن المُشَرِّع يأخذ به. فالمِلكيّة تُعَرَّف في القانون الروماني على النحو التالي: "المِلكية هي حقّ المرء في استعمال شيئه، وفي إساءة استعماله، وذلك بمقدار ما يسمح به القانون" (Dominium est jus utendi et abutendi re suâ, quatenus juris ratio patitur). أما التعريف الفرنسي فيقول: "المِلكيّة هي حقّ التمتع والتصرف بالأشياء بأكثر طريقة مُطلَقة، شريطة ألاّ يكون استعمالها محظوراً بالقوانين والأنظمة" (القانون المدني، المادة 544). إن النصَّ اللاتيني أكثر حزماً، وربما أكثر عمقاً من النصّ الفرنسي. إنما لاحظوا شيئاً مُدْهِشاً، لم يسجّله قطّ الفقهاء، وهو أن هذين التعريفين يناقض أحدهما الآخر، في أن كلاًّ منهما يكرِّس حُكْمَين مُطلَقين، الأول للمالك والثاني للدولة، وهما حُكْمَان مُطلقان متعارضان بشكل جَلِي. إلاّ أن الأمر يجب أن يكون على هذا النحو، وهنا تكمن حِكْمَة المشرِّع، وهي حِكْمة شكّك فيها عدد قليل من الفقهاء حتى الآن بالتأكيد.

قلت في البداية إن المِلكية مُطلَقة بطبيعتها، ومناصرة، في كلّ اتجاهاتها، للنزعة المطلَقة؛ بمعنى أنه لا ينبغي لأي شيء أن يعرقل، ويحدّ، ويضيّق، من عمل وتمتع المالِك، ويقيدهما بشروط، لأنه من دون هذا الأمر لا وجود لِلكية. إن العالَم كلّه يفهم هذا الأمر. وهذا ما تُعبِّر عنه اللاتينية بالكلمات: الحقّ في الاستعمال وفي إساءة الاستعمال (jus utendi et abutendi). وإذا كانت المِلكيّة مُطلَقة، فكيف يمكن، إذن، للمشرِّع التعبير عن تحفّظات، باسم مصلحة القانون، التي لن تكون، بالتأكيد، غير مصلحة الدولة، التي تُعَدّ لسان حال الحقّ، ومُفَسِّرته؟ مَنْ سيقول إلى أي حدٍّ ستذهب هذه التحفظات؟ وأين ستتوقف قُبَالة المِلكية ومصلحة الحقّ ومصلحة الدولة العليا؟ كَمْ مِنْ مآخذ، وانتقادات يمكن توجيهها إلى المِلكية؟ كَمْ مِنْ خلاصات يمكن وضعها ومِنْ شأنها إحالة نزعتها المُطلَقة للعدَم؟ إن القانون الفرنسي أكثر تحفّظاً في التعبير عن قيوده؛ فهو يقول: "شريطة ألاّ يكون استعمال المِلكية محظوراً بالقوانين والأنظمة". إلاّ أن من الممكن سنّ قوانين وأنظمة إلى ما لا نهاية، قوانين وأنظمة تُعَلِّها تماماً إساءة استعمال المِلكية، وتقيّد أيدي المالِك، وتحيل سيادته الأنانية والفاحشة والمُذنِبة إلى لا شيء.

هذه الاعتبارات المضادة، بداهة، لتطلّع البشرية إلى الحُكم المُطلَق، هي حجر العثرة التي حطّمت كلُّ الذين شرعوا في حلّ مشكلة أصل المِلكية، ومبدئها. وقد قدَّمت لخصوم المؤسَّسة حججاً مخيفة، لم يُجَاب عنها إلاّ بالاضطهاد، أو بالصمت، كما فعل السيد لا بولاي.

برغم ذلك، فإن المِلكية واقع عالمي، إن لم يكن واقعاً راهناً، من حيث الاتجاه، على الأقل. إنه واقع لا يُقْهَر، وغير قابل للانضغاط، سيكون على المشرِّع المصادقة عليه عاجلاً أم آجلاً. واقع يَنْبعث من رماده، مثل طائر الفينيق، حين تدمِّره الثورات، ويراه العالَم يطرح نفسه في كلِّ العصور كنقيض للطبقة المُغْلَقة، وضمانة للحرية، وسأقول، تقريباً، كتجسيد للعدالة.

ذاك هو السرّ الذي سنعطي تفسيراً له في النهاية.

الفصل الثالث:

طرائق مختلفة لحيازة الأرض:

في الجَمَاعة، في النظام الاقطاعي، في السيادة، وهي: المِلْكِيَّة.

فحص الطريقتين الأولى والثانية، ورفضهما.

يمكن حيازة الأرض بثلاث طرائق مختلفة: في الجَمَاعة (en communauté) في النظام الاقطاعي (en féodalité)، وكمِلْكِيَّة (en propriété). وتتيح هذه الطرائق الثلاث، بتنسيقها، المجال لتنوّع كبير في التطبيقات. وسنكتفي بعرض سماتها العامة.

1 – ليس في الجَماعة، في ذاتها، شيء من الظُلْم. فمبدؤها هو مبدأ الأسرة نفسه. مبدأ الأخُوَّة. إنه روح الأبوّة والقبيلة والعشيرة وكلّ هذه المجموعات البدائية المولودة على الأرض التي تزرعها، والتي لا تُعَدّ أكبر الدول إلاّ تطوراً لها. لقد جعلت الكنيسة المسيحية البدائية من الجَماعة شبه عقيدة، وامتثلت بذلك لأفكار أفلاطون (Platon) وبيتاغوراس (Pythagore)، التي جدّدها ليكورغ (Lycurgue) ومينوس (Minos)، لصالحهما حينذاك. إلاّ أن العالَم العَلماني تخلّص منها سريعاً. ولم يَعُد النظام المشاعي (le régime communiste) موجوداً اليوم إلاّ في الأديرة ولدى المورافيين (les Moraves). وفي فرنسا، كانت الجَماعة، منذ عهد قريب، مألوفة إلى حدٍّ ما، في

بعض المقاطعات، كطريقة للاستثمار الزراعي. وقد كرَّسها القانون المدني باسم الشركة العامة للأملاك والأرباح (Société universelle de biens et de gains)، ووضع قواعدها. وعلى مبدأ هذه الشركة حاول كابت، في تكساس، تحقيق مجتمعه الطوباوي الذي أطلق عليه اسم "إيكاريا" (Icaria). أما في الوقت الراهن، فقد أصبحت نادرة جداً، ولا أعلم حتى إن كان ثمّة مثال واحد يُستشهد به عليها.

إن حيازة الأرض واستثمارها العقلاني والصحيح والمُثمِر بشكل مشترك أمر ضروري طالما أن المجتمع المُستَثمِر لها لا يتجاوز حدود القرابة القريبة – الأب، الأم، الجدّ، الجدَّة، الأبناء، أبناء وبنات الزوج أو الزوجة، الخَدَم، الأعمام والعمَّات، والأخوال والخالات -؛ وهي تكون متينة بقدر متانة الأسرة نفسها. وفي الوقت الذي تشكّل فيه بالنسبة لكلّ عضو في الأسرة جَماعةً، يمكن أن تكون تجاه الأجانب إما مِلكية، أو إقطاعة، وهي تكون كذلك بشكلٍ دائم تقريباً. هذه السِمَة المزدوجة، المُتَّصِلَة بالاستثمار من طرف الأسرة، هي ما يعطي المؤسّسة أكبر قدْرٍ مِنَ القوة والطابع الأخلاقي. إنه فِعْلُ العناصر المتضادة، التي يحلو للعبقرية الاجتماعية توحيدها، في حين أن العقل الفردي لا يعرف، في أغلب الأحيان، إلاّ وضعها في حالة خِلاف! ولكن منذ أن تتضاعف الأُسَر في الجَماعة البدائية، يدخل الاختلاف ويتراخى حماس الجماعة، وعملها، في إثر ذلك. وتتغير الشركة العامة للأملاك والأرباح وتتحول إلى شركة للأملاك، وحسْب، وتتجه إلى الاقتراب، يوماً بيوم، من الشركة التجارية، ومن الشركة التعاونية للتأمين والإحسان، ومن المشاركة البسيطة. ويعني هذا الأمر تلاشي الجَماعة.

إن ظاهرة التقهقر الحتمي، التي نلاحظها في كلّ العصور، وفي كلّ البلدان التي تأسّست فيها الجَماعة، تضعنا على طريق المساوئ، وإساءات الاستعمال، والعيوب الخاصة بهذا النظام.

إن الإنسان، بموجب شخصيَّته، يتجه إلى الاستقلال: هل في هذا، من جانبه، ميلٌ رديء يجب محاربته، وفسادٌ للحرية، وإفراطٌ في الأنانية، يضع النظام الاجتماعي في خطر، ويجب على المشرِّع قمعه بأي ثمن؟ لقد فكّر كثيرون في هذا الأمر، ولا يسعنا الشكّ في أنه لم يكن في أساس العقيدة المسيحية الحقيقية. إن روح الخضوع والطاعة والتواضع يمكن أن تُسَمَّى فضيلة إلهيّة، مثلها مثل المحبَّة والإيمان. في هذا النظام الذي لا يزال، بشكلٍ أو بآخر، النظام الذي يجمع العدد الأكبر من الأصوات، تفرض السلطة نفسها كقانون. ومِثالها الأعلى السلطة المطلَقة في النظام السياسي، الجَماعة في النظام الاقتصادي. إن الفرد يُعَدُّ صِفراً أمام السلطة. وهو، في الجَماعة، لا يستطيع حيازة أي شيء بشكل خاص. فكل الأشياء للجميع، ولا شيء لأي شخص. إن الشخص ينتمي إلى الدولة، إلى الجماعة، قبل أن يكون للأسرة، وقبل أن ينتمي إلى ذاته. ذاك هو المبدأ، أو لنقل بتعبير أفضل، تلك هي العقيدة.

إنمّا، لنلاحظ الأمر التالي: بما أنه يُفتَرَض في الإنسان أن يكون مقاوماً للطاعة، كما هو بالفعل، فإنّه ينجم عن ذلك أن السلطة، والجماعة التي تمتصها، لا تبقى قائمة من تلقاء نفسها، فهي تحتاج، كي تكون مقبولة، لأسباب ودوافع تؤثّر على إرادة الشخص، وتحدّده. سيكون هذا لدى الطفل، على سبيل المِثال، حبُّ الأهل، والثقة، والطاعة، والعجز في السِنّ المُبكّرة، والشعور بالأسرة، ثم

سيكون، بعد ذلك، لدى البالغ، الدافع الديني، والأمل في الثواب، والخوف من العقاب.

لكنّ احترام الأبناء يضعف مع التقدم في العمر. وفي اليوم الذي يفكر فيه الشاب بدوره بتكوين أُسرة، يختفي هذا الاحترام. إن الزواج، لدى كل الشعوب، مرادف للانعتاق، والأهل أنفسهم يدعون أبناءهم له. ولدى المواطن، العَلماني أو المؤمن، يضعف الدين أيضاً، أو يتعقلن، على الأقل. إن لدى كلّ دينٍ خميرة لنزعة احتجاجية، بموجبها ينهض الإنسان الأكثر تُقى، عاجلاً أم آجلاً، ويقول، بالنبرة الأكثر براءة، وبالإيمان الأكثر كمالاً: لدي في ذاتي روح الله. إن العابد، بالروح وبالحقيقة، لا يحتاج إلى كاهن، ولا إلى معبَد، ولا إلى قرابين... أما فيما يتعلّق بالاعتبارات المأخوذة من القوة أو من الأجر، فإنها تتضمن دائماً أن تكون السلطة التي تستعملها سلطة بلا مبدأ، وألاّ تكون الجماعة موجودة.

لنفكر، إذن، بما سنريده من التمرّد الإنساني. وسواء جعلنا منه عيباً طبيعياً، أو إيحاءً من الشيطان، فسيبقى دائماً أنه ليس مِنْ علاج لهذا الداء الخطير الذي تعاني منه البشرية، وأن السلطة والجماعة لن يستطيعا تسويغ حقوقهما، ولن يَحْدُثا إلاّ لظروف خاصة، وبمساعدة شروط تجعل السلطة، فور انتهائها، غير شرعية، والجماعة باطلة.

وبكلمتين، فإنّه ما من سلطة شرعية إلاّ تلك التي يتمّ الخضوع لها بحرية، كما أنه ما من جماعة مفيدة وصحيحة إلاّ تلك التي يرضى بها الفرد: بعد هذا الطرح، لن يبقى علينا إلاّ فعل شيء واحد: البحث عن الأسباب التي لأجلها يمكن للفرد سحب رضاه عن الجماعة.

إن الإنسان مزوَّد بعقل، ولديه أكثر من ذلك ضمير يجعله يتبين الخير من الشر. وهو يمتلك، أخيراً، القدرة على أن يكون حَكَماً حرّاً. هذا المَلَكَات الثلاث للنفس البشرية: العقل والضمير والحرية ليست إلاّ عيوباً وتشويهات سبَّبتها لنفسنا روح الشرّ: فبها، بالعكس، نُشْبه الله، بحسب الدين. ولها تتوجه الجماعة، أو السلطة العامة، بالنداء حين تبلّغنا مراسيمها، وتوزِّع عدالتها وعقابها. إن المسؤولية التي يفرضها علينا القانون هي النتيجة الطبيعية لحُكْمِنا الحرّ.

إذا كان الأمر على هذا النحو، فإن الجماعة لا تستطيع إلاّ أن تَدَعَ للفرد، الذي جعلته مسؤولاً، حرية عملٍ مساوية لمسؤوليته. أما التصرف بعكس ذلك فينطوي على طغيان وتناقض. إن للجماعة نفسها مصلحة في هذه الحرية التي تعفيها من إشراف باهظ الكلفة، ولا تكون وسيلة رديئة لإضفاء طابع أخلاقي على الفرد، الذي يصبح بسببها أكثر شجاعة وجدارة، في آن معاً. تلك هي، إذن، الجماعة المتآكلة، المُجْبَرَة على التنحّي بنفسها، بحضور المبادرة الشخصية، ولو عن أصغر الأمور. إلاّ أن الشخصية تصبح أكثر تَطَلُّباً كلّما كان الشخص مزوَّداً بقدر أكبر من العقل والحِسِّ الأخلاقي: أين ستتوقف التنازلات؟ هنا يوجد حجر العثرة أمام السلطة والمَشاعية. حسناً! أُجيب بأن الحرية غير محدودة، وأنها يجب أن تذهب إلى أبعد مِمَّا يتحمّله العقل الموجود فيها، والكرامة وقوة العمل. بحيث أن السلطة العامة والمصلحة المشتركة يجب ألاّ تظهرا إلاّ حيث تتوقف الحرية، وتصبح عبقرية المواطن وفضيلته غير كافيتين.

إن المنطق نفسه يُطَبَّق على الأسرة، وعلى توزيع الخدَمات، وفصل الصناعات، وتقسيم المنتجات. إن كلَّ أسرة، وكلّ زوجين

حديثي العهد بالزواج يشكلان جماعة صغيرة داخل الجماعة الكبيرة، التي تختفي أكثر فأكثر لتترك المكان لقانونك وقانوني. إنَّ كلَّ تمييز بين الصناعات، وكلَّ تقسيم للعمل، وكلَّ فكرة ذات قيمة، وأجر هو ثغرة في المُلْك المشترك. أخرجوا من هنا، وحاولوا محاربة هذا الاتجاه، وكبْت هذا التطور، وستقعون في التشوّش، والغشّ، وعدم التنظيم، والغيرة والسرقة.

إن المنطق نفسه نجده أيضاً فيما يمسّ علاقات المواطن بالدولة. وفي هذا الأمر نفسه يكون الفرد حراً، ذكياً، وماهراً، متعلّقاً بمهنة خاصة، ولديه مسكن، وامرأة، وأبناء. إنه لا يطالب بأن يكون متحرّراً من الحواشي المشاعية، فحسْب، وإنما هو ينظر إلى الجماعة بأسرها من زاوية خاصة. ويكتشف في السلطة عيوباً وثغرات وفروعاً طفيلية لا تبدو قطُّ للآخرين. لقد أصبح لديه رأي، في النهاية، وسواءٌ كان رأياً جيداً أم سيئاً فإن على الحكومة أن تأخذه في الحسبان.

افتحوا الباب لسيل الرأي هذا، وسيَجْرفكم لتصلوا إلى نظام الدول ذات السلطات المُنْفصِلَة. حاولوا، بالعكس، كبح النقد العام من جديد، وستعودون إلى الطغيان. خذوا حدّاً وسطاً، ومارسوا سياسة متقلّبَة أو وسطية، وستجدون أنفسكم تمارسون أكثر النزعات المكيافيلية جُبْناً وبُعْداً عن الأخلاق، وهي النفاق العقائدي. هنا، إذن، كما رأينا للتوِّ في الحديث عن الحرية والأسرة، ليس لديكم خيار. يجب، وهذا أمر حتمي، تدمير الحرية في الثكنة، والقضاء على الرأي تحت تهديد الحِرَاب، أو التقهقر أمام الحرية، وعدم الاحتفاظ بالسلطة العامة إلاّ لأجل الأشياء التي لا يمكن لصوت المواطن الانتخابي حلّها، أو التي لا يتكرّم بفهمها.

ينجُم عمَّا سبق أن الأرض لا يمكن حيازتها، أو استثمارها. وقياساً على ذلك، فإن أي صناعة لا يمكن أن تُمارَس بشكل مشترك، وإننا مُدانون ومحكوم علينا بالتقاسم، مثل أبناء نوح بعد الطوفان. بأي صفة سنحوز الآن؟ هذا ما سنفحصه فيما يلي من حديث.

إن فكرة تطبيق الشركة العامة للأملاك والأرباح على استثمار الأرض، والعمل على إدخال الكثير من السكان إليها ليست فكرة فِطْرية. وهي ليست من إيحاء الطبيعة، لأننا رأينا، منذ البداية، في الوادي الجنيني، أن الأسرة تضاعف خيامها ومواقد النار فيها بمقدار ما يتشكّل فيها من أزواج. إن الدولة تنمو من ضِيَاع صغيرة إلى ضِيَاع كبيرة إلى مقاطعات، لكلّ منها إدارتها الخاصة، وتتأسَّس تدريجياً وفقاً لمبدأ الحرية الفردية، وأصوات المواطنين الانتخابية، واستقلال المجموعات وتمايز الثقافات. إن الجماعة، كمؤسَّسة أو شكلٍ أعطته الطبيعة، تبلغ أعلى نقاط تَمَرْكزها في الأسرة. وانطلاقاً من هذه النقطة، تحطّم إطارها، ولا يعود لها وجود إلاّ كعلاقة جوار، وتشابه في اللغة والدين والأخلاق والقوانين، وكتعاونية تأمين في الأكثر. الأمر الذي يتضمّن ظهور فكرة الاتفاق، التي تُعَدُّ نفياً للمَشاعية نفسها. ولا تقدِّم الجماعة نفسها كوسيلة انضباطية ومنظومة دولة إلاّ فيما بعد، حين تثير الوقاحة الأرستقراطية وقساوة العبودية ردَّ فِعْلِ الشعب. ويكفي هنا الاستشهاد بليكورغ وبيتاغوراس وأفلاطون والمسيحيين الأوائل. إلاّ أن التجربة أنصفت سريعاً الفَرَضِيَّة: فقد انتفضت الحرية دوماً، وفي كلِّ مكان، ضد المشاعية، التي لم تتمكّن مطلقاً من الثبات، إلاّ على نطاق ضيّق، وبصفة استثنائية، في أوساط الجماهير. فالجماعة الأكبر التي وجِدَت على الإطلاق، في

إسبارطة (Sparte)، كانت تقوم على العبودية والحرب. وطالما أن المسيحيين لم يشكّلوا إلاّ طائفة ضائعة في المساحة الشاسعة للإمبراطورية، فقد بدت جماعاتهم، المدعومة بحماسة العقيدة الجديدة، مزدهرة، ولم يكن لديها من مواضيع تهتم بها غير الصلاة والصدقة ووجبات الطعام. أما تلك التي أرادت أن تُلْحِقَ بها الحُبَّ فسقطت سريعاً تحت وقْع فضيحتها الخاصة. وفي اليوم الذي أعلنت المسيحية فيه أنها دين عالمي، تخلّت عن مشاعيتها التي لم تتمكن اضطرابات العصور الوسطى من تنشيطها من جديد. أما المرافيون فإنهم يُعَدُّون من دُعَاة التضامن المجتمعي أكثر مما هم من أنصار المشاعية (انظر: لأجل نقد الجماعة (pour la critique de la communauté)، في: نظام التناقضات الاقتصادية، المجلّد 2، الفصل 12).

2 – الطريقة الثانية لحيازة الأرض هي تلك التي سمَّيتها، منذ جدلي الأول حول المِلْكيَّة، الحيازة (possession)، المُشْتَقَّة من الكلمة اللاتينية (possessio)، التي كان لها، في فقه روما القديمة، المعنى نفسه الذي قلته تقريباً.

في حالة الشيوع الأُسري، لم تكن فكرة المِلكيّة قد ظهرت بعد لأن الجميع بقوا موحَّدين في الأسرة، بمشاركة الأب. وكان في استطاعة شيء واحد العمل على انبثاق هذه الفكرة: إنه الحالة التي تعتدي فيها أسرة على أرض تستثمرها أسرة أخرى. حينذاك يولّد الاغتصاب فكرة التملُّك. ولكن حينذاك، أيضاً، يتغيّر قانون البشر، وتخضع البشرية لثورتها الأولى. ولن تنتظر البشرية بعدها لمدة طويلة: ففكرة الشيء الخاص، المتعارضة مع فكرة الشيء المشترك، ستولد من الجمَاعة نفسها، بمفردها.

ستتكاثر الأسرة البدائية وتتضاعف في شخصيتها عبر زواج أبنائها. وستبدو الحرية، من جهة أخرى، غير قابلة للانضغاط في الفرد، وسيصبح لكلٍ من الزوجين حُرْمَة، وسيكون ثمَّة مجال لمتابعة هذا التكاثر أو التضاعف في الأسرة، في موضوعيتها، أي في حيازة الأرض واستثمارها. إلاَّ أن هذا لم يكن يُعَدّ مِلكية بعد، كما سنرى على الفور. وإنما هو التمييز بين ما هو لكَ وما هو لي، في حدودٍ تحدِّدها حاجة كلِّ أسرة وعملها. لقد غُرِسَت حدود، ليس قطّ لرسم حدود التصرّف بالأرض، كما اعتقد روسو (Rousseau)، وإنما لرسم حدود الأراضي المزروعة، فحسْب، وتقاسم منتجاتها. لقد بدأ عهد قابيل (Caïn)، حائز الأرض، وتفوّق على عهد هابيل (Abel)، حارس القطعان. واندلعت الحرب بين الفلاحة والمراعي المشتركة، بين مُنْتِج القمح المقيم في أرضه والراعي المتنقل من مكان لآخر. هذه اللحظة المأساويّة، التي تُرْجِع لها كلُّ التقاليد نهاية العصر الذهبي، والتي لعنتها النظرية العبرانية في نشأة الكون، وافْتُرِيَ عليها في شخص قابيل، قاتل أخيه، أصبحت، بالعكس، لدى شعوب إيطاليا، نقطة انطلاق الدين. لقد أُضْفِيَ على الأسرة طابع القداسة، ورئيسها، ربّ الأسرة (paterfamilias)، هو القاضي والكاهن والمحارب. أما الحَرْبَة، التي يشكِّل وتَدَها، ويقاتل بها في الحرب، فهي علامة على كرامته وقوته، ورمزٌ للربّ، الذي يشرف على الحرب وعلى الحيازة، في الوقت نفسه. إن غرس الحدود احتفال ديني، ومَسَّاحي الأراضي المكلَّفين بهذا الأمر هم خُدَّام الدين. والحدُّ نفسه، المقام من الحجارة أو الخشب، كعلامة على آخر الخط الفاصل بين الأراضي، هو تعبير عن الألوهية المعاصرة لفيستا (Vesta) ولاريس (Lares). هكذا نُظِرَ إلى الواقع نفسه بعين مختلفة في مقاطعات هيسبيريا القديمة

(l'antique Hespérie) وصحارى شبه الجزيرة العربية، وسهوب السكيثيين (les Scythes)؛ فكل شعب يتكلّم وفقاً لميوله وأحكامه المُسبَقَة. وعلى الفيلسوف تقدير قيمة الوقائع وفقاً للعقل.

ما هو، إذن، مدى حقّ واضِع اليد على الأرض؟ هذا ما يهمّنا تعريفه جيداً. في هذا النظام، الذي يجب أن يُدَشَّن في الوقت نفسه الذي يبدأ فيه استصلاح الأرض وتكاثر الأُسَر، يُفْتَرَض في الجماعة الأصلية، التي أصبحت الدولة، أو الأمير الذي يمثّلها، أن تكون قد تلقّت من الله، الخالق والمالِك الحقيقي الوحيد، الحقّ بتولي أمور الأرض. أعْجِبوا بهذه القصة الخيالية. فهي تُظْهِر بأي دقةٍ في الضمير، وأي صِحّة في الحسّ السليم، انبثق المؤسّسون الأوائل للأمم. إنهم لم يكونوا يقولون، على طريقة الغُزاة الذين أتوا فيما بعد: هذا الحقل لي لأنّي أحتله، وربحته بسيفي؛ أو لأني أول من حرثه بمحراثي. لا، فقد كانوا يفهمون أن الاحتلال والقوة، وحتى العمل، لا يمنح امتلاك الأرض. وكانوا يعلنون ذلك صراحةً، ويُرْجِعون حقّ الأمير إلى الله، مصدر كلّ الحقوق الأخرى. كما كانوا بعيدين عن التفكير في أن هذا الحقّ الإلهي، الصيغة الدقيقة للعدالة، سيتحوّل إلى تعسّف مخيف، ويصبح مرادفاً لأكثر أشكال الاستبداد فظاعة.

وبما أن الأمير تلقّى الأرض من الله، فهو يمتلكها، إذن، بكلّ سيادة، ويتصرَّف بها وفقاً لحِكمته ومِتْعته، ويوزعها فيما بعد على محاربيه وأرباب الأسر. ونحن نتنبّأ بأنه لم يتولَّ هذه المَهمّة إلاّ لأجل هذا الأمر. ما الشروط التي كان الرئيس يعطي بها الأرض إلى أصحابه؟ هنا ينبغي دراسة نظام الحيازة هذا عن قرب، وهو نظام لا يعرض، في غاياته، أيَّ سبيلٍ إلى النقد، ويمكن النظر إليه كالتعبير الأنقى عن الاجتهاد الفردي.

بمـا أن الأرض تعـود أصـلاً لله، الـذي أعطاهـا، وأن الجماعـة تلقتها منـه، مـن دون استبعاد أشخاص أو تفضيلهم، ولأن التقسيم لم يحدث إلاّ بهدف تأمين حرية كلّ شخص ومسؤوليته، وتجنّب اختلاط الأسر، فقد نجم عن ذلك أن المِلْك السامي لهذه الأرض، أو المِلكية، كما نقول اليوم، يبقى للدولة، وأن ما يجري لربِّ الأسرة ليس إلاّ حقّ استثمار وضمانة لحقٍّ انتفاع. وهكذا فإن قطعة الأرض المُسَلَّمة لكل مواطن لا يمكـن أن يبيعها أو يتنازل عنها، كما يفعل في منتجات زراعته ونتاج ماشيته. وإنه إن لم يكن يستطع التصرّف بها وبيعها، فإنه لن يستطيع كذلك تقسيم حصّته، أو تغيير طبيعتها وخسارتها. ويكون عليه، بالعكس، حرثها كرَبِّ أسرة صالح، وهو تعبير باقٍ في اللغة، بحيث يكون مَنْ وضع يده على الأرض مُلْزَماً بالحفاظ عليها من أي مصادرة، وبجعلها تُنتِج من جديد، إذا جاز التعبير، في الوقت الذي يجني منها أكبر فائدة له ولأسرته.

إن عدم القابلية للقِسْمَة والتصرف، هما، في كلمتين، السِمَتين العامتين للحيازة. ويتبعها التوريث بعد ذلك، ليس بصفته امتيازاً، وإنما، بالأحرى، كالتزام مفروض على الحائز. وبما أن من المفهوم أنّ تقسيم الأرض أُحْدِثَ خصيصاً للأُسَر، فإن الحائز ينقل حيازته ليس لأن حقّه فيها مطلق، وإنما العكس، فالحيازة تكون وراثية لأن حقّه فيها مقيَّد.

وأخيراً، فقد التحق بهذه الشروط الأساسية، التزامٌ بدفع إتاوة للأمير، بشكل ثمار وماشية ونقود ورجال وخدمات، وفي ذلك دلالة على احترام السيد، وتبعية الحائز.

أقول إن هذا النظام، الذي كان، أصلاً، وبشكل واضح تقريباً، نظاماً لكلّ الشعوب من مصريين وعرب ويهود وسلتيين

وجرمان وسلاف ورومان، كان عقلانياً بشكلٍ تام. وأقصد بذلك العقلانية الذاتية وذات الحسّ السليم. وهو، من وجهة نظر العدالة والاقتصاد العام، يتحدى النقد. إن حيازة الأرض هي التي أعطاها إمبراطور روسيا ألكسندر الثاني للفلاحين، مع الحرية. وهذه الحيازة نفسها هي التي انتشرت في العصور الوسطى كلها، بعد تعديلها لتتماشى مع نظرات الكاثوليكية والتقاليد اللاتينية، والأخلاق الحربية، وعُرِفَت باسم الإقطاعة. إن الضمير الفردي، الذي كان في استطاعته وحده توجيه المُشَرِّع في عصرٍ يكاد المجتمع أن يتشكّل فيه، لم يكن يعطي شيئاً، ولا يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. وسنرى، بالفعل، أنه إذا كان العقل الجمَاعي قد أرتفع فيما بعد إلى مفهوم أعلى، وإذا أكّد اليوم المِلكية، فإن الاجتهاد الفقهي للمدرسة بدا حتى الآن عاجزاً عن فهمها.

إن حيازة الأرض الشَرْطية والمقيَّدَة، كما أتينا على تعريفها، تستبعد كلَّ تصرّف تعسفي. ومن الممكن تعريفها، بعكس المِلكيّة، بأنها حقّ استعمال الأرض، إنما لا إساءة استعمالها (jus utendi, sed non abutendi).

لقد كانت هذه الحيازة تقوم، أساساً، على المساواة: ففي روسيا، كان على الكومونة، المُفترض فيها وحدها أنها المَالِكة، إعطاء كلّ أسرة مساحة من الأرض القابلة للزراعة. وإذا كَبُرَ عدد الأسَر، كان يُعاد النظر في التقسيم بطريقة لا يُستبعَد فيها أي شخص. وهذه القاعدة كانت مشتركة بين الشعوب السلافية كلها. وقد أُبْقِيَ عليها في روسيا بمرسوم العِتْق.

إن الاقتصاد السياسي الذي ينظر إلى قوانين الانتاج، بشكلٍ مجرَّد عن المصالح الفردية والتفاوت في الثروات، لا يستطيع هو نفسه المطالبة بما هو أفضل من هذه التبعية. ماذا يطلب الاقتصاد السياسي؟ أن يكون العامل حراً: وهذا ما حصل اليوم للفلاح الروسي، كما في فرنسا بالنسبة لكلٍّ مَنْ له حقّ انتفاع. وأن يكون سيد حركاته: وقد أصبح كذلك منذ أن أصبح يعمل لحسابه، باستثناء الضريبة التي ينبغي له دفعها للبلدية وللدولة. وهذا ما حصل، أيضاً. هنا، لا وجود أبداً لعبودية شخصية، ولأُجراء، وبروليتاريا، ولتنظيم. ماذا يمكن للعِلْم المطالبة بأكثر مِنْ ذلك؟ لم يدَّعِ أي عالِم اقتصاد، مطلقاً، أن مُزارِعينا يعانون من شروط استغلال سيء لأنهم ليسوا مالِكين؟ لا، إن إيجار الأرض، والمزارعة مقبولتان من طرف كلّ علماء الاقتصاد كشروط عقلانية للاستثمار الزراعي. وريع الأرض مقبول من طرفهم كأحد الظاهرات الطبيعية للاقتصاد العام. إلاّ أن وضع المزارعين أقل جودة بكثير من وضع الحائزين الذين تكلّمت عنهم، لأن المزارعين المذكورين ليس لديهم مِلكيّة، فحسْب، وإنما ليس لديهم حيازة، أيضاً. إنهم لا يُنتِجون لأنفسهم وحدهم، مثل الحائز السلافي، وإنما يتقاسمون الانتاج مع المالِك. إن التأكيد، من وجهة نظر اقتصادية، بأن الحيازة التي لا يُساء استعمالها مشوبة بالعيب، وغير مواتية للعامل ولإنتاج الثروة، يعني رفض المزارعة، ومهاجمة الريع، وفي النتيجة إنكار المِلكيَّة، الأمر الذي يصبح تناقضاً.

إذا كان من الممكن النظر إلى القول المأثور "كلٌّ في بيته، وكلٌّ لنفسه" كحقيقة من حقائق الاقتصاد السياسي والقانون، فإنه يجد تطبيقاً له في الحيازة، أو المِلكيَّة المقيَّدَة، وفي المِلكيَّة المطلقة، على حدٍّ سواء: فحتى في المِلكيَّة المطلقة ثمَّة نكهة أنانية متوحِّشة لا

نجدها في الحيازة. إن الحيازة، من وجهة نظر أخلاقية، ومن وجهة نظر الحرية، غير قابلة للنقد.

مع ذلك، فإنَّ من الثابت أن الحيازة، بالرغم من شكلها المتواضع، شغلت حتى الآن في الحضارة مكاناً أكبر بكثير من المِلكيَّة. إن الأرض، بالنسبة للغالبية الساحقة من أولئك الذين زرعوها حين لم يكونوا أقناناً، كانت تُعَدُّ مستوطنةً، إجارة لمدة طويلة، ربحاً، مكاناً مؤقتاً، طلبية، مالاً غير قابل للانتقال إلى الورثة، إيجاراً لمزرعة ولماشية، إلخ... وهي كلّها تعابير مرادفة، أو معادلة للحيازة. وقد وصل عدد قليل جداً منهم إلى المِلْكيَّة. ثم، حين تكاثرت الطبقة المالكة - الأمر الذي لم يُشاهد إلاّ مرَّتين، أو ثلاث مرَّات في التاريخ، بعد انتصار قيصر، وإثر حملات الغزو، وفي أواخر القرن الثامن عشر، وفي أثناء بيع الأملاك، المُسَمَّاة بالوطنية فيما بعد - وجدت المِلكيَّة نفسها تحت الحيازة القديمة، بعد أن أُثقِلَت بالضرائب وحقوق الارتفاق، ودُفِعَت إلى الفوضى، والتقسيم والمنافسة والمضاربة، وهُدِّدَت، كتهديد سيف دموقليس (Damoclès)، بقانون نزع المِلْكيَّة في سبيل المنفعة العامة، وتآكلَت بالمضاربة، وتناقَصت بسبب نمو الثروة الصناعية والمنقولة. فباع المَالِك الشرعي قطعة أرضه وانسحب إلى المدينة الكبيرة، وبحث البربري عن حماية لإقطاعته الحُرَّة فحوَّلها إلى إقطاعة تابعة لإقطاعي كبير. وهكذا أصبحنا نرى اليوم عدداً كبيراً من المالكين، الكبار والصغار، المُتْعَبين، وقد خاب أملهم في كسب المال من إرثهم فلجأ أحدهم للعمل في التجارة، وآخر في الأشغال العامة، أو في الخدمة المنزلية أو كأجير.

لم يكن مِنْ شيء أسهل، كما يبدو، من تنظيم وترسيخ هذه الحيازة، التي يُعَدُّ التفاوت مناقضاً لها، والتي تستبعد كلَّ أنواع الامتيازات والإساءات. إن الاغتصاب الاقطاعي، الذي شوَّه الحيازة في العصور الوسطى، وأثار، في النهاية، غضب الشعوب، مناقضٌ كلّيّاً لهذا النمط من الإقطاعة الممنوحة، بدلاً من أن يكون ملازِماً له، كما أنه مناقض لتراتب الألقاب والإقطاعات. وقد أصبحت المساواة أمام القانون المطروحة كمبدأ، والمساواة في الحيازة النتيجةَ لذلك. وكان يكفي للحفاظ عليها وضع نظامٍ للضابطة الريفية، يمنع جمعها وتقطيعها. ولم يَكُن الحسُّ العام يشير إلى شيء أكثر من ذلك. ولم تُطالب الجماهير بما هو أكثر من ذلك، كما لم يكن ثمَّة شيء من هذا القبيل. برغم ذلك، أكّد إعلان الحقوق لعام 1789 على المِلكية، في الوقت نفسه الذي ألغى فيه القانون الإقطاعي القديم، وبيعت الأملاك الوطنية تنفيذاً لذلك. إن هذه الظاهرة هي إحدى أضخم الظاهرات في عصرنا. ماذا كانت أسبابها السرِّيَّة؟ هذا ما لم يأتِ بَعْدُ إلى فكر أي شخص توضيحه.

الفصل الرابع:

آراء الفقهاء في أصل المِلكية، ومبدئها، ودحض هذه الآراء

المِلكيَّة هي قُدْرَة الإنسان السامية على الشيء. إنها، بحسب تعريف المادة 544 من القانون المدني، " حقُّ التمتع والتصرف بالأشياء بأكثر طريقة مُطْلَقة، شريطة ألاّ يكون استعمالها محظوراً بالقوانين والأنظمة". أما القانون الروماني فيقول: ""المِلكية هي حقّ المرء في استعمال شيئه، وفي إساءة استعماله، وذلك بمقدار ما يسمح به القانون" (Dominium est jus utendi etabutendi re suâ, quatenus juris ratio patitur). يبدو أن المشرِّع، بطرحِه هذا المُطلَق، أراد جعله أكثر تأثراً بغموض هذا التحفّظ نفسه، حين أضاف عبارة " شريطة ألاّ يكون استعمالها محظوراً بالقوانين والأنظمة". فمن جهة أولى، يُقال عن المِلكية إنها مُطْلَقة، ومن جهة أخرى، ثمَّة حِفْظٍ لحقّ الدولة، تعبِّر عنه القوانين والأنظمة.

لكنْ ما هو هذا الحقّ؟ إننا نجهله. إنه سيف دموقليس، الذي ليس له، في الواقع، أي اعتبار، إلاّ أن الخيط الرفيع المُعَلَّق به يمكن أن ينقطع ويجلب الموت إلى المِلكية. ليس من شيء أسهل من إعادة هذه المِلكية المطلقة والتعسفية إلى مِلكية مشروطة ومقيَّدَة، أي إلى مجرَّد حيازة، بواسطة مادتين أو ثلاث مواد قانونية، وبعض الأنظمة. وسأقول، حتى في الساعة التي أكتب فيها، إنَّ الحركة مُحَدَّدة،

كما يبدو، في هذا الاتجاه. إن هذا التعريف المتناقض، الذي يعطي ويأخذ، ويؤكِّد وينفي، في الوقت نفسه، لا يُعَدُّ نذيرَ خيرٍ ليقين الفقه وسيرة المؤسَّسة.

كان القانونان الروماني والفرنسي يَضْمُران، بالتأكيد، أن السيد الحقيقي، الذي يكمن فيه المِلك السامي (dominium)، ليس حائز الشيء أو واضِعُ اليدِ عليه، فهذا الشخص ليس إلاَّ مالِكاً وهمياً، وشرفياً، وأن السيد الحقيقي، هو الدولة. تلك كانت نظرية النظام القديم (l'ancien régime)، التي كان يميل إليها نابليون (Napoléon)، وروبسبيير. ولكن، لماذا يُعطى للمالِك المُنتفِع هذا الامتياز بالاستعمال وإساءة الاستعمال، في حين أن السيد الحقيقي، الدولة، لا تُسيء الاستعمال؟ لِمَا هذا المناخ من الظلم؟ لِمَا هذه الإجازة للفِعْل البائس؟ لِمَا هذا التنازل عن الإشراف العام على المِلْك الجَمَاعي؟ ألا تقول هذه الحالة إن المالِكين سَنُّوا القوانين، وإنهم يعتنون بأنفسهم؟ ماذا سيكون عليه، حينئذ، احترام القانون مقابل هذه الشُبْهَة؟

مهما كان الجانب الذي استدرتم إليه، سترون خَنْجَر التناقض ضدَّكم: ومن المستحيل النجاة منه.

أمام هذا التحليل، تسقط كلُّ مدائح المِلكية التي أُنتِجَت في هذه السنوت الأخيرة، وكلُّ التفسيرات التي أُعطِيَت لأصلها. إنها قصائد ريفية مُضْحِكَة. لأني، في النهاية، سأقول لهؤلاء المدَّاحين الحَمْقى، إني أُعطي حُسْنَ النية للوراثة والحيازة والتقادم والحقّ المقدَّس في العمل، وحتى لمصلحة الدولة، واعترف بها، ولكن لِمَا هذه الإساءة في الاستعمال، في النهاية؟ لِمَا هذه القدرة على التصرف

بشكلٍ مُطلَق؟ هل سمعنا، أبداً، حديثاً عن قانونٍ، وأخلاق يُبيحان العيب والفجور والتعسّف والكُفر والقتل والسرقة والخطف، مع مراعاة معاقبة المجرمين الذين تجاوزوا حداً ما، لم يُعَرِّفه القانون نفسه؟

لنأخذ المِلكية الأكثر احتراماً من بين المِلكيات كلّها، وهي التي اكتُسِبَت بالعمل. وأسأل، لماذا نعطي للمُنتِج هذا الحقَّ بإساءة الاستعمال، وبالتصرف بشكل مطلق، زيادة على الثمن المتوجب له شرعاً، وعلى التعويض عن إعماله وهمومه، الأمر الذي لا يفعله أبُ أسرة صالح مع أعزّ أبنائه؟

لاحظوا أن تعريف المشرِّع الغالي الروماني (gallo-romain) هذا مُدْهِش بالأحرى، وأقول إنه فاضح تقريباً لتمييزه، بشكلٍ تام، بين المِلكية، التي يُعلِن، عن وعي، أنها تعسّفيّة، والحيازة، التي ليست كذلك. وقد جرى التمييز هذا بشكل جيد، بحيث أنتج وجهتي نظر مختلفتين يدور حولهما القانون المدني كلّه، الأولى خاصة بالحيازة (possessoire) وتتناول كلّ ما يتعلّق بالحيازة غير التعسّفيّة، والثانية خاصة بالمِلكية (pétitoire)، وتتناول كلّ ما له علاقة بالمِلكية، والمِلك التعسّفي والمطلق. لِمَا كلّ هذا؟ إن من الأمور المبدئية في الاقتصاد السياسي أن المُنْتَجات تُشتَرَى بمنتجات. الأمر الذي يقود إلى هذه القاعدة في القانون التجاري، القائلة إن القيمة تُدْفَع بقيمة مساوية لها؛ وهذا يعني في كلمة واحدة أن المساواة هي قانون التبادل. لماذا يحتقر المشرِّع المدني هذه القاعدة، ويعلن أن المِلكية، المكتسبة بالعمل، تعسفيّة ومطلقة مثلها مثل أي شيء آخر. الأمر الذي يعني منح المالِك، على نحو مؤكّد، أكثر مِمّا تستحق خدماته؟

مِنَ الواضح أن للمِلكيّة محوراً غير متطابق مع محور الحقّ، وأنا لا أستطيع فَهْمَ العناد الذي يرفض رؤية هذا الأمر. فهي تتجاوز الحقّ، بحيث يمكن القول عن التعريف الذي يطرحه، إنه اعتراف قانوني بالظلم، وتسويغ، باسم الحقّ، لما هو ليس حقاً.

مهما يكن الأمر، فإنه ينجم عن التعريف الذي يضفي على المِلكية الصفة المطلّقة أنها يمكن، بناء على إرادة المالِك، أن تُقَسَّم، وتُرْهَن، وتباع، وتُعطى، ويُتَصَرَّف بها للأبد، وذلك بعكس الحيازة، التي رأينا أنها غير قابلة للقِسمة وللتصرّف. تلك هي السِمَة الأساسية للمِلكية، كما تبدو في ممارسة المالِكين للصفقات والعُرْف الشائع لديهم. ويعني هذا أن الفرد – عبر قصة خيالية جديدة متعارضة كليّاً مع تلك تُسْنِد للدولة، أو للأمير، بصفته ممثلاً أو وكيلاً لله، المِلك السامي للأرض – يُعَدُّ هو نفسه السيّد، الذي يضع يده على الأرض، بحُكم واقعه وقانونه الخاص، ولا يتبع لأي شخص آخر. إن الاقتصاد السياسي يقدِّم تشبيهاً أكثر تعبيراً عن هذا الأمر: فكما أن للصناعي الماهِر مِلكية مطلقة على مُنْتَجه، لأنه أنتجه، كذلك يصنع القانون الجديد، الذي يشبِّه حيازة الأرض بحيازة منتجات الصناعة، من واضع اليد على الأرض مالِكاً، كما لو أنه، بفلاحته للأرض، كان يُنتِج محاصيلها. إننا نشعر كمْ أن هذا التشبيه مُهَيَّأ للنقد، الذي تعرَّض له.

وبما أنه نُظِرَ إلى حائز الأرض كخالقٍ للأرض نفسها، فإن حقّه اتَّسع بشكل مُذهِل. والشخص الذي لم يكن في استطاعته تقسيم الأرض والتصرُّف بها وتدميرها، بالرغم من أنه كان حراً في مغادرتها، أصبح قادراً، اليوم، على معاملتها بشكل تعسّفي، وإعطائها لِمَن يحلو له، ومبادلتها بالنقود أو بطبق من الخضار، وتفتيتها، وقلبها رأساً على عقب؛ فكلُّ هذا كان من حقّه.

وللسبب نفسه، يستطيع المالِك حرمان أبنائه بنقل مِلكيته إلى أجنبي. ولم يَعُد الأمر هنا، في الواقع، كما في الحيازة، التي كان موضوع تأسيسها التمييز بين الأُسر، والمحافظة عليها. ففي ظِلِّ النظام الجديد، لم تَعُد الأسرة العنصر السياسي، بل الفرد، المالِك. وكما أن لربّ الأسرة القدرة على التمتع والتصرف بأكثر طريقة مطلقة بمنتجات صناعته، فإن له القدرة على التصرف، بشكل لا يَقِلُّ سيادية، بمِلكيته، وبمداخيل مِلكيته؛ فالأرض وثمار عمله تعود إليه بالصفة نفسها. وقد جمع إعلان الحقوق، الموضوع في مقدِّمة دستور العام الثالث، بشكل صريح، هذين النوعين في فئة واحدة. إن الوراثة التي كانت في الحالة الأولى حقاً لأبناء المالِك، لم تَعُد، اليوم، إلاّ أمراً محتملاً.

وتجاه الضريبة، لم يَعُد وضع المالِك كوضع الحائز البسيط نفسه، فهذا الأخير كان مُلْزَماً بدفع إتاوة، كدليل على تبعيته، وعلى سيادة الدولة. أما المالِك فلا يتوجب عليه دفع أي شيء. وهو كجزء من رابطة سياسية، سيُسْهِم، فقط، من ثروته في التكاليف العامة للرابطة، وهي تكاليف وافق على الإسهام بها مُسْبقاً.

أخيراً، وكنتيجة أخيرة، فإن المِلكية لم تَعُد تتضمّن، بالضرورة، مثل الحيازة، المساواة. لأنها تحتمل التقسيم والتنازل، وتقبل الاكتساب والجمع. ولهذا فإن التفاوت الأكبر سيسود بين المِلكيات، وسيكون ثمَّة عدد كبير من منزوعي المِلكية، ومن المالِكين الذين يكفي ما يملكونه من أراضٍ أمةً بكاملها، ويمكنه تكوين مملكة.

هكذا نرى أنه إذا كان للمِلكية تعريف مُبهَم وصعب، فإنه ليس ثمة من شيء أوضح، في المقابل، من سماتها. وليس علينا لذلك إلاّ الأخذ بعكس ما لدى الحيازة من سِمَات.

إن الأمر يتعلّق الآن بتفسير وتسويغ هذا الدستور المدهش، البعيد جداً عن اعتدال بداياتنا، والذي أخذ المشرِّع على عاتقه فيه، على ما يبدو، مَهمَّة الجمع بين كلِّ الأنواع غير المألوفة، مع مراعاة أن يكون الجمع غامضاً. لأن المِلكية في نزعتها المطلقة مترابطة ومنطقية بقدر ما هي الحيازة في إنصافها، وهذا ما يجب الاعتراف به. وهي لا تتأكد قطّ عبر طيشها، وإنما عن قصد.

ليس من شيء مُسَلٍّ أكثر من هذيان الفقهاء وهم يفسِّرون المِلكية، أو يدافعون عنها ضدّ النقّاد المجدِّدين. ويتراءى لنا حالاً أنه ليس لديهم من حجج أخرى يقدمونها لإثباتها إلاّ تلك التي كانت قد استُخْدِمت لتأسيس الحيازة نفسها. ويمكننا، من الآن، التنبؤ بأن عدم الكفاية يأتي فقط من كونهم يريدون تحليل مفهومٍ للعقل الجَماعي بمعطيات العقل الفردي وحدها.

كان أقدم الفقهاء يقولون بصراحةٍ إن مبدأ المِلكية يكمن في حقِّ المحتل الأول، ويرفضون كلَّ فرضية أخرى. وأتى آخرون فيما بعد، من أمثال مونتسكيو (Montesquieu) وبوسييه (Bossuet)، اللذين أكّدا أن المِلكية تستمد وجودها من القانون، ويرفضون، في النتيجة، نظرية وضع اليد ((théorie de la manucapion) القديمة. إلاّ أن رأي بوسييه ومونتسكيو بدا بدوره غير كافٍ، في الوقت الحاضر، ونجم عن ذلك مذهبان جديدان: الأول يُرْجِع حقَّ المِلكية إلى العمل، وهو المذهب الذي دعمه السيد تيار في كتابه "في المِلكية" (de la Propriété)، والآخر الذي يعود إلى وقت أسبق، أيضاً، ويتصوَّر، بعد حكمه على فكرة السيد تيار نفسها بأنها معرَّضة للشُبْهَة، أن السبب الحقيقي للمِلكية يكمن في الشخصية البشرية، وينظر إليها كتَجَلِّي للأنا، وتعبير عن الحريّة. وهذا هو رأي السيد فيكتور

كوزان، الفيلسوف، وفريدريك باسّي (Frédéric Passy)، عالِم الاقتصاد، وآخرين. وتكاد ثمّة حاجة لإضافة أن هذا الرأي بدا، بدوره، عقيماً ومغروراً، على حدٍّ سواء، لأنصار بوسييه ومونتسكيو، وكذلك لأنصار السيد تيار، ومنظِّري الصخرة القديمة. واتساءل، بالفعل، كيف لا يكون كلُّ الناس مالِكين إن كانت الإرادة الحرية والشخصية والأنا هي التي تصنع المِلكيَّة؟ ... إن الأكثر حِكْمة، مثل السيد لا بولاي، امتنعوا عن المشاركة في الجدل. ووجدت المِلكية نفسها، بفِعْل المحامين عنها، في حالة خطر أكثر مما كانت أبداً.

من الواضح لكل إنسان ذي حسٍّ سليم، وأعتقد، من جهتي، أني قدَّمت البرهان على ذلك بشكل مُرْهِقٍ للسامعين، أن هذه النظريات كلها غير كافية على حدٍّ سواء، وأنها تقتصر على عريضة مبدئية، تُقِرُّ للمِلكية المطلقة والتعسفية، بلا مبرِّر، ومن دون أي دليل، بما هو صحيح فقط للحيازة، أو للمِلكية المشروطة والمقيدة؛ وأن واقع الاحتلال، على سبيل المثال، ليس مبدأً تشريعياً، وسبباً لحقٍّ، وهو لا يخلق بنفسه أي امتياز؛ وأنه مجرّد عملٍ يعبِّر عن أخذ الحيازة التي لا تتضمن استبعاد الغير، وتتحدد، طبيعياً، بكمية الأرض التي يمكن لأُسرة استصلاحها؛ وأن سلطة المشرِّع شديدة الاحترام، وأنه لا يمكن أن يكون هنا حديثٌ عن عدم طاعة القانون، وإنما أن الأمر يتعلق بتسويغ القانون نفسه، وتقديم حيثياته؛ وأن القانون، في نظام الحيازة، يُفْهَم بشكل عجيب، وأن عدالته، وبصيرته، وأخلاقيته العالية ظاهرة للعيان، إلاّ أن الأمر لم يَعُد كذلك فيما يتعلّق بنظام المِلكية، الذي لا نزال نتساءل عن دوافعه، وغايته، وأسبابه؛ وأن العمل أمرٌ مقدَّس، وأن الحقَّ الذي يعطيه للعامل

على الإنتاج مُطلَق، إلاّ أنه لا يستطيع الامتداد، من دون أي إجراء آخر، إلى الأرض، التي لم يخلقها الإنسان، وإنما هو نفسه الذي وُلِدَ منها؛ وأن نفس فكرة الأجر الذي ينبغي دفعه للمزارع لقاء الطريقة التي أعطاها للأرض لا تكفي قطّ لتسويغ المِلكية، لأن كلّ أجر يُحدَّد بالصيغة الاقتصادية التالية: خدمة مقابل خدمة، مُنْتَج مقابل مُنْتَج، قيمة مقابل قيمة، وأنه إذا كان من العدل، في انتقال الحيازة، أخذ التعديلات الواقعة على الأرض في الحسبان، فإنه لا ينجم عن ذلك منحٌ للمِلكية مقابلها؛ وأخيراً، أن الأنا تشكّل مع الأرض، بالتأكيد، المادة التي صُنِعَت منها المِلكية، التي تفترض وجود حَدَّين، شيئاً مُسْتَملَكاً، وشخصاً مُسْتَمْلِكاً له، إلاّ أن حاجة الأنا هذه إلى الاتحاد مع العالَم الخارجي، والارتقاء فيه كقلعة، وطبعِه بطابعها، وتجسيده، تُشْبِعها الحيازة، التي تأخذ في الحسبان كلّ الأنا، في حين أن المِلكية تتجاوزها، وتميل إلى جمع، واحتكار، وتعرية جزء من الأنا، الأمر الذي ينطوي على تناقض (انظر مذكراتي عن المِلكية، نظام التناقضات الاقتصادية، إلخ...).

أَضيفوا إلى هذا الدحض الذي لا مفرَّ منه حُجَّة التجربة، التي تُظهِر المِلكية وهي تتحول في كلّ مكان إلى تعسّف مُرعِب، فيُنْهَب جزء من المجتمع لمنفعة جزء آخر، وتُسْتعاد العبودية، والعمل من دون وراثة ومن دون رأس مال، والشِقاق بين الطبقات، والثورات الدائمة، والحرية المفقودة، والتناقص المتنامي في عدد السكان بسبب نظام العمل في أراضٍ واسعة عائدة لمالكين غير مقيمين فيها (latifundia)، والمجتمع الساقط، في النهاية، في حالة انحلال بسبب تعميم نزعة الحكم المطلق. إن التاريخ والاقتصاد السياسي مليئان بالمَناحات على تعسّف المِلكية، من دون أن يريد أي شخص، أبداً، فَهْم أن الاستعمال

والتعسّف متشابهان بفِعْل المِلكية، وأن المِلكية التي تكفّ عن أن تكون تعسفيّة، أو التي تفقد القدرة على أن تكون كذلك، ستصبح حيازة بلا قيد ولا شرط، وأنها لن تكون مِلكية.

إننا نَحِسُّ بالقلق الذي ينبغي أن يكون لدى المالِكين، في بعض اللحظات، بسبب النقد الملتهب، الذي يُنْكِر، بدراية، حقّهم، ويبرهن، بمستندات وبطريقة حاسمة، أنّ المِلكية، بناء على معطيات الحضارة، وأنوار الفقه، والمذاهب الاقتصادية، والدينية، وتقاليد الحقّ الإلهي نفسه، وبالأحرى، بناءً على نظرية الحقّ الحديثة، ومهما كانت وجهات النظر، وفي أي فرضيّة وضعنا أنفسنا فيها، تُخْتَصَر في اغتصابٍ عنيفٍ كَرَّسه غموض قانوني، إلاّ إذا توفّر عنها مزيد من المعلومات الشاملة. كنا نقول للمالِكين، أرجعوا إلى الأصول، واسألوا العقد الاجتماعي، واستشيروا العقل الخالص، وحلّلوا شروط العمل والتبادل، وسيكون عليكم، دائماً، الاعتراف بأن مِلككم السامي هو عَمَلُ تَعَدٍ، مشابهٌ لعملِ مَنْ اقتلع نُصُب الحدود، وتأسيسٌ للأنانية، متجاوزٌ لما هو قانوني (ultra-juridique)، ومضادٌ لما هو اجتماعي، ونتيجته الوحيدة هي نزع مِلكية الكثْرَة لفائدة طبقة مغلقة. إنه عملٌ حَلا للمشرِّع تكريسه، ونسأل، منذ ألفين وخمسمئة سنة، لماذا؟

تلك هي، إذن، القضية التي طمح الفقهاء وعلماء الاقتصاد، من دون جدوى، إلى مواجهتها بالسؤال المُسْبَق التالي: هل تشكّل المِلكية، كما عرَّفناها أعلاه، وعرضها القانون المدني، وطبَّقها المجتمع الحديث، حقاً، في نظرات الحضارة وحياً لهذا العقل السامي الذي يقود الجماعات البشرية، والذي تتجاوز مفاهيمه المدى الطبيعي للعقل الخاص؛ أم إنها ليست إلاّ عملاً تخريبياً، وحُكْماً مُسْبَقاً محتوماً، وأحد ضلالات الرأي التي أفسدت الجسم الاجتماعي،

وحضَّرت الدمار؟ إن، في الحالة الأولى، اعترافاً بقيمة المؤسَّسة بطريقة تختلف عن طريقة اعتراف قوانين الأمن العام والمنافقين الصائحين بها؛ وفي الثانية، عودةً إلى الحيازة الشرعيّة، وإلى القيام بتقسيم جديد – إن المنطق والحقّ لا يرحمان -.

وبما أنه لا يسعني، في مناقشةٍ عالية الفائدة، إحاطة أنفسنا بكثير من الاحتياطات والأنوار، سأطلب الإذن، قبل استنتاج الاعتبارات القانونية العامة، التي تدفع، برأيي، إلى تأسيس المِلكية، لفحص ما إذا كان بإمكاننا النظر إلى المِلكية، كما سبق أن بدت لنا، كنِتاجٍ لاتجاه عضوي طبيعي، ضروري، وشرعي في النتيجة. أو إنه لا يجب رؤيتها إلاّ كإساءة استعمال للحيازة، أو مُبالغة فيها، أُدْخِلَت بواسطة الصخب الثوري، وقبلتها مصلحة الدولة فيما بعد، ونصَّبها كمبدأ تسامح المشرِّع وإهماله وجهله. إن نظرة سريعة هي التي سنلقيها على تاريخ المِلكية.

الفصل الخامس:

نظرة تاريخية على المِلكية:

أسباب تقلّباتها، تغيّراتها، إساءات استعمالها، وانحطاطها. لم توجد المِلكية في أي مكان في حقيقتها وكمالها، طبقاً للأمنية الاجتماعية وبوفاق تام معها.

المِلكية في أوروبا رومانية الأصل. ففي روما، على الأقل، ظهرت للمرة الأولى، بسِمَتِها المطلقة، وادّعاءاتها القانونية، ونظريتها الدقيقة، وتطبيقها الجامد. غير أننا سنخدع أنفسنا إن تصوّرنا أنها طرحت نفسها منذ اليوم الأول، مُسَلَّحة بكلّ المستندات، كمينرفا (Minerva) الخارجة من مُخّ جوبيتير (Jupiter).

فهي، كَكُلِّ الأفكار، الجيدة والرديئة، التي اجتاحت الرأي، وحكمت العالَم، تحرَّرت، شيئاً فشيئاً، من الحيازة، التي وجدناها ممتزجة معها، ولم تنفصل عنها بوضوح إلاّ متأخِّرَة.

إن الدوافع التي جعلتني أفترض أن المِلكية اندمجت، في روما، لمدة طويلة مع الحيازة الجرمانية والسلافية، وأنها سُمِّيَت بالإقطاعة (le fief)، في العصور الوسطى، هي التالية:

1 ـ . أن روميلوس (Romulus) قسَّم الأرض إلى ثلاثين قطعة متساوية، وزَّعها على ثلاثين عشيرة. وفضلاً عن ذلك، خصَّص قطعة

للعبادة، وأخرى للدولة. وقد أُنجِز ذاك التقسيم واتَّسَم بطابعٍ نهائي وثابت؛ فشكّلت حصة الدولة، من جهة أولى، مِلكاً غير قابل للقِسْمة والتقادم والتصرف، وكان لحصة العبادة الوضع نفسه. كما كانت القطعة المخصَّصة لكل محارب، ومواطن وربّ أسرة، من جهة أخرى، على غرار تلك المخصَّصة للدين والدولة، بحيث لا يجب النظر إليها، في البداية، من جانب آخر. لقد كانت هذه الأملاك جميعها متشابهة. وبما أن النبيل الروماني، والمحارب، وربّ البيت، وربّ الأسرة، وحائز الأرض، مشابهون للدولة في حقها، عُدَّ كلٌ منهم مالكاً. فهو لا يخضع للمَلك، إلاّ فيما يتعلّق بتوليته، فحسْب. ولا يتبع إلاّ إلى نفسه في إدارة عشيرته. إنه صاحب حقٍّ خاص (sui juris)، ورئيس سياسي، لا يدفع أي إتاوة. ثم تأتي الفرصة لتحرّره من المَلَكية، فيحوِّل حيازته (possession) إلى مِلك يمارِس سيادته عليه (dominium). أما أراضي الدولة التي يزرعها العبيد، أو المزارعون من عامة الشعب، فهي تُمَوِّن النفقات العامة. إن حقَّ النبيل هذا، المقارَن مع الحقّ الذي سيُمنح للعامة فيما بعد، يأخذ اسماً خاصاً: حقُّ المواطن بالمِلكية (jus quiritarium).

2 ـ إن روميلوس استبعد العامّة من القِسْمة. ولم يكن هذا الأمر من فعلِ مؤسَّسة تقوم على المساواة، كما تصوّرنا الحيازة؛ وإنما كان، في الواقع، تقْييداً وضعه قانون مِلكية النبيل الروماني، الذي لم يذهب إلى حدِّ السماح بنقل الأرض التي يملِكها المواطنون إلى أيدي العامة.

3 ـ كان الملك سيرفيوس (Servius) هو أول من منح بعض الأراضي لأناس من عامة الشعب. فيما بعد، وبعد سقوط السلالة

الأترورية (Tarquins)، دفعت الأرستقراطية الشعب للقيام بالثورة، فوزَّعت على كل مواطن سبعة فدانات، مأخوذة من أملاك الملك السابق. وفي عام 454 قبل الميلاد، قُسِّم جبل أفنتان (Aventin)، الذي كان عبارة عن مراعي شعبية، على العامة، أيضاً. إلاّ أن هذه التخصيصات كلها قُدِّمت بشكل حيازة، أي أن الرجل من عامة الشعب لا يملك الأرض إلاّ بصفته منتفعاً منها؛ فهو لا يستطيع رهنها، أو بيعها، لأن الدولة تحتفظ بمِلكيتها، كمِلكيَّة جرداء. وأخيراً، في عام 376، قَبِلَ العامة، مثلهم مثل النبلاء، في تقاسم الأراضي المُحتلَّة، وذلك بموجب قانون المحامين عن حقوق الشعب ليسينيوس ستولون (Licinius Stolon)، ول. سكتيوس(L. Sextius)، أو قانون حقل العامة (ager publicus). وقد تشكَّلت طبقة وسطى كثيرة العدد بفضل هذه الحيازات، التي كان النبلاء يطمعون فيها بشوق. إلاّ أن الأمر الجدير بالملاحظة هو أن هذه الأراضي كلَّها المُنْتَزعة بموجب قانون حقل العامة حافظت على ارتباطها بالدولة، بغض النظر عن الأيدي التي انتقلت إليها، سواء كانت عائدة لنبلاء أم لأُناس من العامة. أما التي أخذت صفة مِلْكية المواطن فهي التي طالها التقسيم الأول، فحسْب، بحيث يمكن القول إن الحيازة هي القاعدة، والمِلكيّة هي الاستثناء. وهكذا فإن الفرق كلّه بين الحيازة والمِلكية، في ذلك العصر، كان يتجلّى، في الأساس، في القوة الكامنة لحقٍّ مِلكيّة المواطن أكثر مما يتجلّى في الممارسة الفعلية لهذا الحقّ. ذاك أنه إذا كان في استطاعة النبيل التصرّف بملكه، فإن هذا الأمر لم يكن يحصل، في الواقع: فالمِلكية بقيت ثابتة. وبدلاً من تفكير المواطن المالك في التخلي عن الأرض، كان يطمح إلى

تكبيرها، إنْ لم يكن بمِلكيات جديدة، فبحيازات، على الأقل.

4 ــ إن ما كان يجعل مِلك المواطن غير قابل للتقسيم، في الواقع، وغير قابل للتصرف، كما الإقطاعة، إنما هو روح الأسرة، القوية جداً في روما، والتي كانت أساس الدستور.

"عند ولادة المجتمعات، يقول السيد لابولاي، وحين كانت الأرستقراطية تسيطر، شكّلت الأسرة إحدى العناصر السياسية للدولة. فالدولة لم تكن إلاّ اتحاداً لأُسَر كانت تشكّل مجتمعات صغيرة مستقلة، رئيسها هو القاضي والأب الروحي والقائد العسكري. وأسرة كهذه لا تتحلّ قط طالما بقي رئيسها على قيد الحياة. وحين وفاته يأخذ الابن مكان الأب. وتستمر الرابطة في المحافظة على نفسها حين لا تحتفظ أجيالٌ سابقة عِدّة من الأصل المشترك إلاّ ذكرى بعيدة، تحفظها وحدة الأسماء والتضحيات. في مثل هذا النظام، تتشكلّ الأسرة بناءً على رابطة الدم أقل بكثير ما تقوم على الرابطة السياسية. ويُضَحَّى بالفرد، بلا شفقة، على مذبح الضرورة العامة، بالرغم من حقوقه التي تبدو لنا مقدَّسة إلى أبعد حد. إن وجهة النظر هذه هي التي يجب أن نقف عندها كي نفهم القوانين الرومانية، التي تكرِّس القوة المطلقة لربّ الأسرة، وتفضيل الذكور، والوصاية على النساء، واستبعاد ذرّيتهِنَّ مِنْ وراثة أملاك الجدّ الأبوي".

حيث تحصل الأسرة على هذه الأهمية، وتكون عنصراً سياسياً، لا يسع المِلكيّة، كما نفهمها اليوم، أن توجد إلاّ بالقوة، لا بالفعل. فهي لا يمكن التصرف بها، أو تقسيمها. وعبثاً يقول النبيل لنفسه، إن هذا حقه الخاص، وأنه السيد المطلَق لأرضه، ويستطيع التصرف بها بالطريقة التي تناسبه، فهمّه الأكبر، واهتمامه الأول

سيكونان، دائماً، في نقلها كاملة إلى أسرته. لهذا أكرّر أن المِلكية في روما، في زمن الجمهورية، كانت بلا قيمة تقريباً، سواء كانت عائدة إلى النبلاء أم إلى عامة الشعب. إلاّ أن صفة المالك بدأت منذ ذلك الحين، ومن وجهة النظر هذه، بالتفوق على صفة ربّ الأسرة. فالأب كان سيداً مطلقاً، إنما هو سيد، ليس في تدمير أشيائه وأسرته، بل في التصرّف بهما على هواه، أما واجب الحِفْظ فيبقى مُضْمَراً. وهو يلخّص الأسرة كلّها في شخصه. ويستطيع حرمان أبنائه من الإرث، وتأسيس وريث أجنبي مكانهم لأجل استمرار هذه الأسرة المثالية. وهذا ما يقوله قانون الألواح الاثني عشر: "ما يأمر به (الأب) في الوصيّة، في ما يتعلّق بماله، أو بحفظ مِلكه، يجب أن يُنَفّذ بدقة" (Uti legassit super familiâ, pecuniâ, tutelâve suœ rei, ita jus esto)

"كانت الوصية الرومانية أكثر من تخصيصٍ لأملاك الوصيّ: إنها نقلٌ للأموال كلّها وللشعائر المنزلية، التي كان الحِفَاظ عليها شيئاً مطلوباً بجِدّة.

"كان الوريث المُعَيَّن يواصل مسيرة الشخص المتوفّى، كما يفعل وريث الدم. هذه الأهمية المُعَلّقة على صفة الوريث، وعدم قابلية الواجبات الدينية للقِسْمَة التي كانت تفرضها، كانتا تغرسان في روح الرومان الفكرة القائلة إن الأموال لا يمكن نقلها إلاّ كلها كاملة، مع أرباحها وأعبائها (nemo pro parte testatus, pro parte intestatus decedere potest). إن قبول المنافسة بين التوريث بوصيّةٍ والتوريث الشرعيّ مناقض لطبيعة الوصيّة نفسها".

" إن حقّ التوريث، لدى الشعوب الحديثة، يؤسّس على رابطة الدم وحدها". وهذا يعني أن مبدأ التوريث يأخذ طابعاً مادياً، وأن

مفهوم الأسرة ينطفئ بدلاً من أن يتكامل. أما لدى الرومان، فالأمر مختلف. فإذا توفي الأب من دون ترك وصية (intestat)، فإن الأسرة هي التي كانت ترثه، إلاّ أن الأسرة هنا تعني شيئاً آخر غير الأبناء والأقارب، بالرغم من أن هؤلاء يمكن أن يكونوا من ضمنها. لقد كانت الأسرة، في كلمة واحدة، تعبيراً عن حالة مدنية وسياسية، مستقلّة عن الولادة والدم، مثلها مثل حالة الإنسان الحرّ والمواطن. فالابن المولود من الزواج، والابن بالتّبنّي، والزوجة لهم حقّ متساوٍ في الإرث. وبالعكس، فإن الابن المُحَرَّر أو المُعْطَى ليتبنّاه الغير، والابنة المتزوجة لم يعودوا محسوبين من الأسرة، ويفقدون حقّهم في الإرث.

5 - تُظْهِر الأشكال الرسمية المطلوبة، سواء لعقد نقل المِلكية، أو للوصية، كم كان نقل المِلكية أمراً خطيراً، وكم كان متعلّقاً بالأسرة، وكم كان قليلاً ما يخرج منها، في النتيجة. وفي المختصر، فإن وضع المِلكية، أو مِلكية المواطن، كان في روما كما وضع الزواج: فالقدرة على التصرّف، مثلها مثل القدرة على الطلاق، كان مُعْتَرَفاً بها. إلاّ أن قروناً طويلة مرَّت، في الواقع، من دون تصرّف أو طلاق.

تلك كانت المِلكيّة في الأصل. وأتساءل الآن إن كان في كلّ هذا شيء ترفضه الأخلاق العامة أو الخاصة، وينفر منه المفهوم الأولي، أو التركيبي للحقّ؛ وإن سيكون مسموحاً، في النتيجة، أن نرى فيه مُعْطى، أو اقتراح، أو مقدمة منطقية للعقل الجَماعي، الذي تندمج فيه الفكرة والحقّ، والذكاء والضمير.

ما الذي يميّز، إذن، المِلكية، أو مِلكية المواطن عن الحيازة؟ أمران، لا يتضمَّن أيّ منهما في ذاته، برأيي، نفياً للحقّ، أو شيئاً لا أخلاقياً: الأول هو أن المالك لا يتبع إلاّ ذاته، بمعنى أنه غير تابع للأمير، أو للجماعة، والثاني، أن سلطة ربّ الأسرة لا تتبع إلاّ ذاتها،

أيضاً، وهي ليست مسؤولة أمام أيٍّ كان. إلاّ أننا رأينا أن واضع اليد على الأرض يتبع، في نظام الحيازة، الدولة، التي يُفْتَرَض فيها، أساساً، أنها سيِّدة بتأسيس إلهي، أو بوَهْم القانون، الأمر الذي يعني الشيء نفسه. ولكن لماذا، من قبيل الوَهْم للوهَمْ، لا يتبع المواطن، عضو الدولة، والعنصر السياسي، الله مباشرة، ولا يكون، بوَهْم القانون، سيِّد أرضه، من دون المرور عبر سلسلة الأمير أو الجماعة؟ ماذا يوجد في هذه الفرضيَّة الجديدة من أمرٍ غير منطقي، وغير عادي أكثر مِمَّا في الفرضية الأخرى؟ وثانياً، لماذا يستمدّ ربّ الأسرة سلطته من مصدرٍ آخر غير نفسه، أي من الطبيعة نفسها التي جعلته حبيباً وزوجاً وأباً، وأعطته، كي يؤدي هذا الواجب الثلاثي، القوة والحبّ والذكاء؟

لاحظوا أن استنتاجاتنا السابقة تفضِّل هذا المفهوم الجديد. لقد رأينا أن الوَحدَة العامة للأملاك والأرباح يجب التَخَلّي عنها لتُخْلِي مكانها لاتحاد الأسر، الأمر الذي يؤدي إلى منح كلٍّ منها الاستقلال والحُكْم الذاتي. إلاّ أن التعبير عن استقلال الأسرة يكون في السلطة المطلقة لربّ الأسرة. أنكِروا هذه السلطة، وستربطون بخيط الأسرة بالدولة؛ وستُدْخِلون إلى حدٍّ ما الزوجة والأبناء في الجماعة؛ وسترمون بينهم وبين الأب خميرة انقسام. ما الاكثر فائدة للأم والأبناء، برأيكم، أن يوضعوا تحت سلطة الأب وحراسته الحصرية، أم أن يقدّموا دعوى ضدَّه أمام القضاء؟

في الحالة الأولى، أنتم تثقون بحُبِّ الإنسان وشرفه وكرامته وأفضل مشاعره، وفي الحالة الثانية، تجعلون منه مجَرَّد مندوب للدولة، عليه التزام ومسؤولية. المسألة، كما ترون، من أخطر المسائل. وإذا كان الأمر الثاني هو الأصلح كما يبدو، فإن للأول، بلا جدال،

مغزى أخلاقي أعلى. لقد مرَّ على روما، التي كان الطلاق فيها امتيازاً للزوج، أكثر من خمسة قرون من دون أن يحدث فيها مثال واحد على ذلك الأمر. ولم أقرأ في أي مكان أن الآباء تلذَّذوا، في هذه الفترة الطويلة من الزمن، بعدم توريث أبنائهم، أو بتبديد إرثهم في أعمال فجور. وبالعكس، فإنه حين تولّى الحاكم الشرعي أمرَ الوصاية على الأبناء والزوجات، وحَدَّ من الوصيّة، لم يَعُدْ ثمَّة وجود للأسرة. وتلفت الأخلاق بأسباب أخرى.

ينجم عن هذا التحليل أن الملكية استطاعت، على الرغم من الحُكْم المُسْبَق الذي يرتفع في العقل الفردي ضد كلّ أنواع النزعة المُطْلَقة، أن تبدو في البداية فرَضية شرعية، وأخلاقية وعقلانية كالحيازة نفسها. وهذا لسببٍ بسيط جداً، هو أن الحيازة، مهما رأيناها مشروطة، تتبع في النهاية، شيئاً مُطلقاً هو الدولة، أو مَنْ لن يكون مُطَمْئِناً أكثر منها، وهو الله. ألن يكون من الأفضل للإنسان، المواطن، وربّ الأسرة، إذن، ألاّ يتبع إلاّ لمُطْلَقِه الشخصي، أي لضميره، بدلاً من أن يتبع للمُطْلَق الإلهي، أو الحكومي؟

أقول إن أي حجّة لا يسعها بالأحرى إثبات النفي، وإنَّ من المشروع تماماً، في النتيجة، أن نرى في مؤسَّسة المِلْكية، من حيث المبدأ، فرضيّة معقولة مثلها مثل الحيازة، ويبقى علينا المقارنة بينهما فقط من حيث تأسيسهما، والحُكْم عليهما بناءً على أفعالهما.

ينجم، إذن، عَمَّا قيل للتوّ أمران، جديران جداً، في رأيي، بالملاحظة: الأول هو أن العقل السامي الذي يحكم المجتمع، أو الإله الاجتماعي، إن تجرّأت على القول، المنطلق من مفهوم مُطلَق لتأسيس الحيازة، أو المِلكية المشروطة والمقيَّدة، استطاع، من دون أن يُنَاقض نفسه، إدخالَ المطلق بطريقة فورية ومباشرة أكثر، بتأسيسه ميدان

المِلكية، وجعله المواطنَ شبيهاً بالأمير، ومساوياً له. والثاني هو أن هذه المؤسَّسة، لم يقترحها، على وجه الاحتمال، أي رأي بشري، ولم تخطر في بالِ فيلسوفٍ، أو قاضٍ، أو كاهن. وقد ظهر للجميع أنها أكبر أعمال الكفر، كي لا نقول أكبر أعمال الظلم. لقد احتفل الإنسان بسيادته على الأرض، التي خلقها الخالق وأعطاها له! (terram autem dédit filiis hominum!)، ونَصَّب المزارع نفسه كإله، والحائز كمالِك! يا له من خرق للمقدَّسات! لقد بدا أنَّ فكرةَ مثل هذه الجريمة جديرةٌ بأكبر أنواع العذاب. وصَنَّف دينُ الشعوب صاحبها بين أكبر المُدَانين، من أمثال: إكسيون (Ixion)، وتانتال (Tantale)، سالاموني (Salmonée)، وتيزيه (Thésée)، وبروميتيه (Prométhée)، إن كان من الممكن لصاحب مثل هذه الفكرة أن يكون إنساناً. ولقد رأيناها، أيضاً، تتزلق خِفْيَة تحت قناع الحيازة المحتَرَم. وبعد أن طُرِحَت، مُحَاطَةً بهذا الدين نفسه الذي أضَرَّت بامتيازه، سنراها تتطور، وتمتد، وتحصل، مع حسن النية نفسه الذي جعلها تُقْبَل في البداية، على أفضلية واضحة أكثر فأكثر، وتنتصر على منافِسَتِها.

لقد أصبح الشعب مقبولاً، أكثر فأكثر، للمشاركة في تقاسم الأراضي المحتلَّة، انطلاقاً من القانون الليسيني (la loi licinienne)، إنما دائماً، بصفة حيازة، بالطبع. ويُلاحِظ السيد لا بولاي بمهارة، في الوقت نفسه، أن القوة الشعبية كَبرت، وتساوت مع قوة النبلاء، ثم انتهت إلى التقدم عليها. وأصبحت الاستفتاءات قوانين الدولة، ونُظِّمت، عام 337، بمرسوم بابليوس فيلو (Publius Philo). وكما كانت حيازة الأرض، بالنسبة إلى الأرستقراطية، علامة على القوة السياسية، وضمانة لها، أصبحت كذلك، بالنسبة إلى العامة. لقد

كانت ثورةً في الجمهورية، وكان على النبلاء، بشكل طبيعي، مقاومتها بكلّ قواهم. وقد أُخِذَ على هذه الطبقة المُغْلَقة المتكبِّرَة بُخْلَها، وقساوتها، وتعصّبها لامتيازاتها. وثمة كثير من الحقيقة في هذا كلّه. إلاّ أنني لا أجد أن وزناً كافياً أُقيمَ لأمرٍ مهمٍ في نظرِ النبلاء، وهو أنهم كانوا يدافعون عن مبادئ، وأنهم إن كانوا يقاومون من ندعوه، اليوم، التقدّم، الذي لم يكن لدى أي شخص في روما فكرة عنه، بالتأكيد، فإنه كان لديهم في نظرهم منطقٌ ما. لقد كانوا المحافظين الحقيقيين عن الجمهورية. ففيما يتعلّق بالأرض، على سبيل المِثال، كان باستطاعة النبلاء أن يقولوا: إن طبقة النبلاء كانت تَحِلُّ محلَّ المَلكية بعد أن أُلغيت، وإن السيادة انتقلت إليها، ومن الطبيعي، إذن، أن يكون لهم المِلك السامي، وإن لهم وحدهم، في النتيجة، أن تعود الأراضي المُحْتَلّة، كما كانت تعود إلى المَلك في الماضي، وإن العامة لا يمكن أن يكونوا إلاّ مستأجرين لأراضيهم، أو مزارعين لديهم، وإن قبولهم لتقاسم الأراضي الزراعية العامة (ager publicus) على أساس التعادل (ex œquo) يعني قلب العلاقات الاجتماعية والسياسية كلّها، وجعل الرعية مساوية للسيد، وإن صفة الحيازة المُعْطَاة لهذه الأراضي كانت وهمية لأن التنازل عنها لا رجوع فيه؛ وإن الرجل من العامة، الذي يُدَّعى أنه مستأجر لأرض الدولة لم يكن خاضعاً لدفع أي إتاوة، وأنه، فيما عدا الاحترام الواجب للدولة، كان يتصرَّف بحيازته، كما يتصرف النبيل بمِلكيته. وباختصار، فإن دعوة جمهور العامة إلى حيازة الأرض، وهو الذي لم يكن ينظر إلاّ إلى فوائده المادية، لكنه لا يفهم واجباته، أدت إلى الحطّ من قدر النبلاء وخسارة الجمهورية. وإذا لم يكن خطاب النبلاء منطوياً على هذا الأمر، فإنه كان حاضراً في تفكيرهم، على الأقل. وقد بدأ

التنبؤ بأن العامة ليسوا أقل جشعاً من الأرستقراطية، إلاّ أنّهم كانوا أقلُّ غَيْرةً منها بكثير على الحريات العامة والدستور. ونظراً لطبيعتهم المادية والشهوانية، فقد قلّلوا من قيمة القوانين وقتلوا الجمهورية.

كانت معارضة مجلس الشيوخ عاجزة، وينبغي لها أن تكون كذلك. وملاحظاته كانت صحيحة، إلاّ أنها لم تردّ قطّ على الحجّة المُلِحَّة والبسيطة جداً لحزب العامة، القائلة: نحن، أيضاً، نريد أن نكون أحراراً؛ نحن، أيضاً، نعتزم إلاّ نخضع إلاّ للقانون؛ نحن، أيضاً، نطالب بالحقّ في الأرض، كما طالبنا بالحقّ في الأسرة، وكما طالبنا بالحقّ في الدين. لماذا نبقى من دون قرابين، من دون مذابح، من دون آلهة، بدلاً من أن نكون مثلكم؟ لماذا تكون نساؤنا خليلات، وأطفالنا أبناء زنا، بدلاً من أن يكونوا كنسائكم وأطفالكم؟ وإن كان لدينا دين وأسرة، لماذا لا تكون لدينا أرض، ضمانةً لحُرْمتنا، مثلكم؟ أترغبون في جعلِ بناتنا عشيقات لكم إلى الأبد، كما جعل أبيوس (Appius) من فيرجينيا (Virginie)، وأبنائنا مُحَبَّبين إليكم، كما فعل بابيريوس (Papirius)؟ كان الجواب صاعقاً، وسريعاً: إن انتصار الشعب لم يكن، أيضاً، لحظة مشكوكاً فيها.

في عام 286، أجرى الديكتاتور هورتنسيوس (Hortensius) توزيعاً جديداً للأراضي على الشعب، وألغى الديون. وأُعْطِي كلُّ مواطنٍ فقيرٍ سبعة فدادين.

وعام 133، ظهر رجلا الدولة الأخَوان غراكوس (Gracchus)، وخسرا المعركة في صراعهما ضد الأرستقراطية. فبعد أن فقدت العامة الأمل في الطُرق الشرعية، وضعت نفسها في خدمة هذين الرجلين الطموحين. فوزَّع سيلاّ (Sylla) أراضٍ على سبعة وأربعين

فرقة، ثم تَبع قيصر (César) آثار سيلاً: فوزع أراضٍ على مئة وعشرين ألفاً من جنود هذه الفِرَق. وتَبع أنطونيوس (Antoine) وأوكتافيوس (Octave) مثاله: فأصبحت الأرض العملة التي يدفعها الحُكْم الاستبدادي إلى أنصاره. ونحو العام 90 قبل الميلاد، مُنِحَت الحقوق السياسية إلى اللاتين، ثم إلى شبه الجزيرة كلّها، بعد ذلك ببضع سنوات. وامتد ميدان مِلكية المواطن ليطال إيطاليا كلّها، التي لم تَعُدْ روما، حينذاك، إلاّ عاصمة لها.

مع تأسيس الإمبراطورية، استُبْدِلَت خزينة الأمير (fiscus) بالخزينة العامة (œrarium). وبدأت التهجمات على مِلكية المواطن. وفرض أوكتافيوس ضريبة على الميراث والتلزيمات. وإذا كان كَرَكلاً (Caracalla) قد منح، عام 212 بعد الميلاد، حقَّ المواطنة لسكان المقاطعات، فذلك كي يفرض عليهم الضرائب (judicate) التي كانت مفروضة على سكان إيطاليا، وذلك في الوقت الذي تركهم فيه مُثْقَلين بضريبة الأرض، التي كانت خاصة بهم. وكانت هذه الضريبة، بحسب الأفكار الرومانية، تعبيراً عن تناقض، وتجسيداً لخضوع. كما كانت مُقْتَصِرة على المقاطعات التي لم تكن تتمتع بالسيادة (le dominium). لقد غيَّر استبدال الإمبراطورية بالجمهورية الأفكار كثيراً، بحيث وصل الأمر بمكسيميان (Maximien) إلى فرض ضريبة الأرض في إيطاليا كلّها.

كانت الأملاك الإمبراطورية التي حلّت محلّ الأملاك العامة، كما حلّت خزينة الأمير محلَّ الخزينة العامة، شاسعة، إنما خاوية. ولجعل الأرض مُنْتِجة، وإعادة السكان إليها، منح الأباطرة، بصفة حيازة، جزءاً من أملاكهم، مع بعض الإعفاءات من الرسوم. وأسَّس قسطنطين (Constantin) المُزَارعة (colonat)، كحالة متوسطة بين

المِلكية والعبودية، وهي حالة مشابهة لما سُمِّي فيما بعد بالقنانة (Le servage)، وكان أصلاً لها. وقد ثُبِّطَت الضريبة والمنافسة الدنيئة من هِمَّة المِلكية الصغيرة إلى حدٍّ أنه في عهد هونوريوس (Honorius) كان ثمَّة في مقاطعة كامبانيا (Campanie) وحدها 528، 082 فداناً من الأراضي الخاوية.

لقد أضرَّت التنازلات التي طالت الأملاك الإمبراطورية، كما طالت أراضي الكنيسة فيما بعد، بشكلِ الإيجار طويل الأمد (emphyteusis)، وبإقامة الناس فيها. وقَبِلَ البرابرة، بأعدادٍ كبيرة منهم في العمل بهذا الشكل، بشرط أدائهم للخدمة العسكرية. حينذاك أخذ هذا الأمر شكل الأرض الموضوعة تحت تصرّف شخص بقصد الانتفاع بها (Le bénéfice).

وهكذا، فإن الإمبراطورية هي التي أتت بالبرابرة إلى إيطاليا وكافة أنحاء الإمبراطورية، بعد أن دمَّرت السكان. كما أن الإمبراطورية هي التي قتلت المِلكية، وكان عليها، فيما بعد، أن تستبدل المُزَارَعة والإيجار طويل الأمد والريح بها، وتمهِّد هكذا للنظام الإقطاعي. يقول شاتوبريان (Chateaubriand): "بين الإمبراطورية اللاتينية الخالصة والمَلكيات، كانت الإمبراطورية الرومانية البربرية هي التي استمرَّت نحو قرن قبل تنحية أوغسطوس. وهذا ما لم نلاحظه، وما يفسِّر لِمَاذا لم يظهر أن شيئاً قد تغيَّر في العالَم، في لحظة تأسيس الممالك البربرية. ولسوء الحظِّ تقريباً كان الرجال هم أنفسهم دائماً، وكذلك الأخلاق".

مع حقِّ المِلكية، هاجمت الإمبراطورية القوة الأبوية، وأقام أوغسطوس القلعة العزيزة (peculium castrense)، ونقل تراجان (Trajan)، وأدريان (Adrien)، وألكسندر سفيروس (-Alexandre

(Sévère)، وقسطنطين (Constantin) إلى المحاكم القضاء في القضايا العائلية. ومنح أدريان وقسطنطين، وتيودوسيوس (Théodose)، وأركاديوس (Arcadius)، وهونوريوس (Honorius)، وجوستينيان (Justinien) حقّ وراثة أملاك الأم. وتغيَّر وضع النساء، فلم تَعُدْنَ خاضعات لوصاية نسيب لهنَّ من ناحية الأب. لقد كان القانون القديم قاسياً جداً بالنسبة لهُنَّ، والقانون الإمبراطوري متراخياً جداً: الأول كان يجعل منهنَّ عبدات، والثاني جعلهُنَّ غريبات. وبهذه التحوّلات في القانون، لم يَعُدْ يُنْظَر إلى الأسرة كجسم واحد له حُرْمة: فالأطفال هم للدولة، قبل أن يكونوا للأب. ولهم مالٌ مستقل، ومِلكية، والتزامات وحقوق. من هنا وُضِعَت قيود على الوصيَّة، فأصبح الجَمْع بين تركة من دون وصيّة (ab intestate) وتركة مُرْفَقة بوصية في ميراث واحد أمراً مشروعاً. هنا، أيضاً، كان القانون القديم، فيما يتعلق بدين الأسرة، قاسياً جداً، وبعيداً دائماً عن المقياس العادل، وأصبح متراخياً جداً، وتحوَّل إلى نوع من المشاعية الحكومية. ففسدت الأسرة، ولم تحيا من جديد. وكان مَنْحُ قوانين جوليا (Julia) وبابيا بوبويا (Puppia Poppœa) تشجيعات للزواج، وفرضها جزاءً على العزوبية، من دون جدوى. لقد كان الأمر يتطلّب قانوناً زراعياً، وتخفيفاً للضرائب، وتخفيضاً في عدد الجنود، وحريةً. لهذا لم يتحقق الهدف. وساد الاختلاط. وأُجْبِرَ المشرِّع على الاعتراف بالمعاشرة الدائمة غير الشرعية بين الجنسين، وهو الأمر الذي أَذِنَ به، بدوره، مَجْمَع توليدو (le concile de Tolède): "إذا كان لرجلٍ ما زوجة مخلصة، واتَّخَذَ لنفسه محظيَّة، فليُستَبْعَد من اتحاد المؤمنين. أما مَنْ كان غير متزوج، واتَّخَذَ لنفسه محظيَّة، فينبغي ألاّ يُبْعَد من اتِّحاد المؤمنين، بشرط أن يكتفي بامرأة واحدة، موافقة له، سواء كانت

زوجـة أم محظيَّـة" « (Si quis habens uxorem fidelem concubinam habet, non communicet. Cœterum qui non habet uxorem, et pro uxore concubinam habet, à communione non repellatur : tantum ut unius mulieris, aut uxoris, aut concubinœ, ut ei placuerit, sit conjunctione contentus") . وقـد انتقـل القـانون الإمبراطوري، على هذا النحـو، إلى الكنيسـة، ووُجِدَ ثانيةً في قوانين اللومبارديين (Les Lombards) والفرنجة (Les Francs).

هكـذا تحقّقـت تنبـؤات الأرسـتقراطية كلـها. وتَـرك العامـة، المدعوون إلى حيازة الأرض، والعاجزون عن فهم الواجبات، الميدان حراً للاستبداد. لقد ضحوا بكلّ شيء لقاء المصالح المادية. وتلاشى كلّ شيء، الجمهورية والحرية، الأسرة والزواج، مع تلاشي المِلكية القديمة. وكما سيلاحظ جوستينيان فيما بعد، فإنه من اللحظة التي نقل فيها كركلاً مِلكية المواطن، التي كانت امتيازاً لإيطاليا، إلى مقاطعات الإمبراطورية كلّها، أصبح التمييز بين الحيازة والمِلكية باطلاً. لقد رأينا أن فكرة المِلكيّة لم تأتِ لوحدها إلى العامة، فقد بثّها فيها الآباء المجنّدون، مؤسّسو الجمهورية، وأُدْخِلَت في فكرهم مع مفهوم الحقّ نفسه، ومع الدين.

لم يكن الشعب يُطالب، من حيث المبدأ، بمِلكيَّة المواطن، وكان يكتفي بحيازة بسيطة، وقد طالب بهذه الحيازة كضمانة للحرية، والأخلاق، والعدالة والنظام. ولم يكن خطأه إن اندمجت، فيما بعد، مع المِلكية، بل كان ذلك نتيجة لأحداث التاريخ المحتوم.

بعد سقوط الإمبراطورية، تدفّقت العشائر الجرمانية من كلّ الأنحاء على الأراضي العائدة لمِلكية المواطنين، وتقاسمتها. وشُبِّهَت الأرض بغنيمة قُطِّعت إلى حُصص، ووُزِّعت بالقرعة. وتخلّى الفاتحون،

سريعاً، عن أسلوب حيازتهم التقليدية، كما لو أن الأمر حدث بإيحاءٍ سامٍ، وتبنّوا مبدأ المِلكيَّة. وبحسب تاسيت (Tacite) فإن الأرض، المقسَّمَة بناء على الدرجات، كانت تبقى، لدى الجرمان، في حالة الحيازة البسيطة. "Agri, pro numéro cultorum, ab uni

versis per vices occupantur, quos mox inter se secundum dignationem par tiuntur : facilitatem partiendi camporum spatia prœstant. Arva per

species ; hiems, et ver, et œstas intellectum et vocabula habent ; autumni annos mutant, et super est ager : nec enim cum ubertate et amplitudine soli labore contendunt, ut paucaria conserant, et prata separent, et hortos rigent : sola terrœ seges imperatur. Unde annum quoque ipsum non in totidem digerunt nomen perinde ac bona ignorantur".

كان تعجُّل الفاتحين أَخْذَ قوانين الإمبراطورية وأخلاقها ومؤسساتها وفنونها جديراً بالملاحظة لأكثر من سبب. فهو يشير، فيما يتعلّق المِلكية، إلى حُسْن نيَّة الجماهير، واقتناعها الحازم بأن هذا الشكل للحيازة كان أعلى من الشكل الذي طبَّقته حتى ذلك الحين. فالنظام الإمبراطوري[1] كان يُحَرِّف شكل المِلكيَّة القديمة ويخضعها له. واحتلال الأرض بالغزو كان، في جزء كبير منه، عِتْقٌ لها. وإن لم يكن ثمَّة في ذلك العصر إلاّ البرابرة، فإن الإمبراطورية بكاملها كانت مليئة بمالكين مزارعين، بعضهم يحوز مساحة أكبر من الأراضي، وبعضهم الآخر أقل، بحسب أهمية الدرجات. إلاّ أنه

(1) بعد استقرار البرابرة كانت المِلكية لديهم مُطلَقة أقل مما لدى الرومان. وكان قانون الأسرة متميِّزاً عن القوة الأبوية؛ فإذا كان في استطاعة المالِك التصرف بحريَّة بمكتسباته المالية، فإنه لا يستطيع فِعل الشيء نفسه بمكتسبات أرضه الحرَّة؛ ويجب لفِعْل ذلك حضور ورثته، وموافقتهم.

كان ثمَّة عبيد وأقنان ومستأجرين لمدة طويلة ومنتفعين. ولم يكن أمام القادمين الجدد إلاّ اتباع الطريق التي شقّها الأباطرة. لقد "كانت إدارة آل أستروغوت (Ostroothsg) مشابهة للإدارة الإمبراطورية، كما يقول السيد لابولاي. وكان باستطاعة كاسيودور (Cassiodore) الاعتقاد بأنه عاد إلى أجمل قرون القياصرة".

عاش الرومان والبرابرة، في الأصل، جنباً إلى جنب، وكان كلٌّ منهم يتبع طقوسه، وأعرافه. فحافظ الجرمان على ترابطهم، بتقاسمهم للأرض؛ وتُرِكَت المدن للرومان، وقُطِّعَ الريف إلى مقاطعات، والمقاطعات إلى مئات الأجزاء، والمئات إلى عشرات، والعشرات إلى قصور ريفية، وما بقي خارج القصر كان مِلكية مشتركَة، أو ثغراً. وكان على رأس كلّ مقاطعة كونت، وعلى رأس كلِّ جزء من المئة جزء التي قُطِّعت إليها المقاطعة قائد لهذا الجزء، ولكلّ عُشْرٍ من الأجزاء العشرة التي قُطِّع إليها كلُّ واحد من المئة جزء قائد لهذا العُشْر، وكان لكلِّ جزء من هذه الأجزاء كلّها قضاء خاص به مثل الكونت. إنها مِلكيَّة المواطن، التي يُعَدُّ فيها أب الأسرة مَلكاً ورئيساً لكلِّ أفرادها. ها نحن عُدْنا إلى المِلكيّة الرومانية تحت اسم الإقطاعة الحُرَّة. إن البربري لم يكن هو الذي خلق هذا الأمر، وإنما هو الذي أعطاه اسمه، وهذا كلُّ شيء. إن من المستحيل تجاهل العفوية الجرمانية لهذه التشكيلة. فالحرية موجودة فيها من دون شك. إلاّ أن إقامة علاقة خضوعٍ فيها هي التي دلّت على قيام النظام الإقطاعي. غير أن الخضوع كان رومانياً، وإمبراطورياً، ومسيحياً بشكل خاص. وقد حدث الانصهار بين المهزومين والمنتصِرين، مع مرور الزمن. وبدأ الاستشعار بأن تحولاً سيتبعه.

وبتـأثير المسيحية، التي تنظر إلى المِلكية كمؤسَّسة وثنية، وكنتيجة للخطيئة الأصلية، ظهرت حركة ردُّ فِعْلٍ مُعْلَنة؛ وشَرَعت الكنيسة في جعل نفسها سيِّدَة. وأعطى بينوا (Bénoit)، مؤسِّس دَيْر جبل كاسَّان (Mont-Cassin)، المعاصر لجوستينيان، الإشارة للاحتكار. وتحوَّلت المِلكية الصغيرة، الضعيفة، من كلِّ الجهات، إلى ألف شكلٍ من الحيازة. ووجدت روح الكنيسة نفسها هنا في كلِّ مكان، في المُزارَعة والقِنانة، في الإيجار طويل الأمد، في التوصية (recommandation)[1]، في الحيازة المؤقَّتة (le précaire)، في الأرض الموضوعة تحت تصرُّف شخص بقصد الانتفاع بها (Le bénéfice)، في تراتب النبلاء، في الإعفاء من الخدمة العسكرية، التي كانت الكنيسة تتمتع بها، والتي كان صغار المالكين يسارعون إلى طلب توصية من رؤساء الأديرة والأساقفة بغية الحصول عليها.

(1) التوصية (La recommandation) هي العمل الذي يطلب رجل حرٌّ بواسطته توصيةً من رجل أقوى منه، يَعِدُه بالإيمان والولاء. وكان من نتائج هذا العمل أن المِلكية، التي كانت حُرَّةً في البداية، يُعْلَن أنها ممنوحة، ومُسْتَلَمَة من الموصي. وكان هذا الأخير يأخذ الموضوع بحرْفِيَّته، أحياناً، ويجعل مِمَّن أوصى بهم أقناناً له. وكانت الكنيسة تستعمل الطريقة نفسها. وكي تُلْزِم العَلمانيين بتسليمها أملاكهم (أو التوصية بأملاكهم لها) كانت تعيدها ثانيةً، بشكل مؤقت، إلى المانح، وتضيف إليها، غالباً، كمية ما من أملاكها. وهكذا كان الرجل يتخلى عن ستة فدادين كان قد وضع يده عليها كأرض حُرَّة، ليستلم ستة فدادين بشكل مؤقَّت. وهذا كان أصل الأرض الموضوعة تحت يد شخص من دون أن يكون باستطاعته التصرّف بها (la main-morte). وكان الشخص الذي وُضِعَت يده على الأرض بشكل مؤقت يخضع لدفع إتاوة، ويُجبَر على أداء بعض الخدمات.

قاوم شارلمان (Charlemagne)، كرئيس للسلطة الزمنية، هذه الحركة، وندّد بها في أوامره (Capitulaires). إلاّ أنه ناقض نفسه بنفسه. ففي الوقت الذي ندّد فيه برجال الدين الذين يحتكرون الأرض، بذريعة إعادتها إلى الربّ، ويحوّلون الأراضي الحرّة إلى أراضٍ مُنْتَفَع بها(les bénéfices) ضاعف بقدر ما يستطيع، في منطقة عمله، هذه الأراضي المُنتفَع بها، وفجّر التهديدات ضد النبلاء، الذين عادوا، بعد التنازل عن الأراضي الملكية المُنتفَع بها، وعبر صكٍّ قانوني، لشرائها كأرضٍ حرّة في مجلس المقاطعة. إلاّ أن شارلمان، المُدَافِع عن الحرية والتقدّم في وجه الكنيسة، بدا رجعياً تجاه محاربيه، بإقامته، بواسطة الأراضي المُنتفع بها، نظاماً مركزياً على طريقته. فقد كان نظامه عبارة عن مشاعية واسعة، منافسة لمشاعية الكنيسة، إلاّ أن هذا النظام المركزي لم يوجد إلاّ كمشروع أولي، ثم انهارت معه. ومع ذلك، فإن العالَم كله كان يقوم بهذا التقلّب. وكانت وفاة شارلمان، في آن معاً، إشارة إلى انتصار كبار المنتفعين، الذين طالبوا المَلكية بالاستقلال والتوريث، أي بتحويل الأرض المُنتفع بها إلى أرضٍ حرّة، وإلى هزيمة المالِكين الصغار الذين حوّل كبار المنتفعين، الذين أصبحوا كِبار المالِكين، أراضيهم الحرّة، إلى إقطاعات تابعة لهم. إن شارلمان لم يؤسِّس، حقاً، إلاّ الحُكم اللاهوتي البابوي، الذي استمر طالما كان إيمان الشعوب داعماً له. ومما لا شكّ فيه أن كثيراً من الأنانية، وكثيراً من عدم الانضباط، امتزج في هذا الطلب، كما امتزج فيه كثير من سوء النية تجاه كل إنسان. إلاّ أن الهدف كان هو نفسه دائماً، ولم يكن فيه شيء قابل للّوْم في حدٍّ ذاته. إنه ضمانُ الحرية والقانون. وإذا كان صغار المالِكين، اليائسون من دعم بعضهم بعضاً، قد منحوا مِلكيتهم للأسقف، أو الكونت، أو رئيس الدير،

الذين أعادوها إليهم، فيما بعد، بشكل أرض موضوعة تحت تصرّفهم بقصد الانتفاع بها، أو إقطاعة، مؤقتة أو توصية، فإن هذا الأمر لا يثبت أنهم يرفضون الملكية، وإنما، كما أُعْطيت إليهم، لم تكن كبيرة بشكل كافٍ لتمكينهم، بها وحدها، من الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم. إنها مسألة قوة، لا مسألة مبدأ. وقد رأينا، أيضاً، أن النظام الاقطاعي دمَّر نفسه منذ ولادته بالفكرة التي رُبِطَت به بشكل محتوم، والتي يتضمَّنها، وتُنَاقِضُه، وهي فكرة الأرض الحرَّة. ففي البداية، قام كلُّ مالِكٍ صغير لأرضٍ حرَّة، ومُجْبَرٍ على إخضاع نفسه لسيِّدٍ، باختيار السيد الأقوى الموجود على مقربة منه، الأمر الذي أدى إلى إخضاع كلّ الأراضي الحرَّة، التي أصبحت إقطاعات تابعة إلى سيد واحد، هو الملك. ثم تشكَّل تحالفٌ للعامة الماهرين، بحماية الملك، ضد الأساقفة والنبلاء، فنشأت الكومونات (البلديات)، إلى حدٍّ لم يَعُد فيه، في عهد لويس الرابع عشر (Louis XIV) إلاّ مالِك كبير واحد، وهمي أكثر مِما هو حقيقي، هو الملك، الذي يسيطر على أمة من واضعي اليد المُمَيَّزين على الأراضي، بصفات مختلفة: نبلاء، رجال دين، برجوازيون، وفلاحون. وتأتي الآن الثورة، التي سيصبح فيها الجميع، الذين تنافسوا في توبيخ هذا الاستبداد الأخير والمخيف، مالِكين، بقدرٍ كبير أو قليل، مثل العامة في زمن قيصر.

وهكذا رأينا، منذ ما قبل عهد الأُسرة الأترورية، ومنذ زمن روميلوس نفسه، عام 754 قبل الميلاد، المِلكية، والحقّ بملكية المواطن، والمِلك السامي، والأراضي الحرَّة، تدخل مُتَسلِّلَة، إن تجرّأت على قول ذلك، عبر الحيازة، لتصبح بشكل غير محسوس، عن خطأ أو عن صواب - وهذا ما يبقى علينا معرفته - الصيغة، والعلامة، والضمانة لحرية الإنسان، وحُرْمة الأسرة، وأمن المنتِج، أي، في كلمة

واحدة، كلّ ما يشكّل روح القانون. إنه المطلَق، غير المشروط، المأخوذ كعنصر سياسي، وأساس للأخلاق، وأداة وجهاز للمجتمع.

هل تسير البشرية، بدخولها في هذه الطريق المؤدية إلى الحُكْم المطلق، في الطريق الخطأ؟ هل المِلكية، حقاً، ابتكار للعفوية الاجتماعية، أم ضلال للشهية النزقة للجماهير، التي تعتقد أنها انتصرت على الحُكْم المطلق بجعله عاماً، ولا تتصور، لأجل النجاة من أهواء الأمير، شيئاً أفضل من معارضته بحُكْمِها التعسفي الخاص؟ وبما أن السؤال لم يُطرح بعدُ بمثل هذا الوضوح، فإن الوقائع يمكن أن تبدو مشكوكاً فيها. وليس علينا، في النتيجة، إلاّ أن نتأكد من مغزاها.

الفصل السادس:

نظرية جديدة: تبعاً لشرعية المِلكية، لا ينبغي البحث عن دوافعها في مبدئها أو أصلها، وإنما في غاياتها. عرض هذه الدوافع.

تفوّقت الفلسفة، منذ ثلاثة قرون، على كثير من المؤسّسات، وكثير من المعتقدات: هل سيكون هذا حالُ المِلكية، أيضاً؟ إن كان لرأيي هنا بعض الوزن، فإني أَجْرُؤ على القول إن شيئاً من هذا لن يحصل. إن الفقه لم يُدرِك إلى اليوم أسباب المِلكية، أو دوافعها، لأنها، كما بدت لنا في مبدئها وتاريخها، أمرٌ مِن فِعْلِ العفوية الجمَاعية، التي لا يمكن لأي شيء الكشف، مُسْبَقاً، عن روحها وسببها؛ ولأنها، من جهة أخرى، لا تزال في طور التشكُّل، والتجربة، بالنسبة إليها، غير كاملة؛ ولأن الشكّ الفلسفي، حتى السنوات الأخيرة، لم يُصِبْها إلاّ بشكل خجول، وأنه كان من الواجب، أولاً، استئصال الدين منها؛ ولأنها تبدو لنا، في هذه اللحظة، قوةً ثورية، أكثر مِمَّا هي إيحاء من الضمير العام، وأنها إذا قلبت العديد من النُظُم الاستبدادية، وصرعت العديد من النُظُم الارستقراطية، فإنه لا يمكننا القول، في النهاية، أنها أسّست شيئاً ما.

لقد أتت اللحظة التي يجب فيها على المِلكية أن تُسَوِّغ نفسها بنفسها أو تختفي. ولو حصلتُ، قبل عشرين سنة، على بعض النجاح في النقد الذي وجّهْتُه إليها، لأَمِلْت بأن القارئ لن يبدو أقل تأييداً، اليوم، لهذا التفسير.

سألاحظ، بدايةً، أنه إذا أردنا الوصول في بحثنا إلى النهاية، فإن من الضروري جداً أن نغادر الطريق التي ضاع فيها سابقونا. فلكي يُعَلِّلوا المِلكية، عادوا إلى الأصول، وفحصوا المبادئ وحلَّلوها، وتذرَّعوا بحاجات الشخصية وحقوق العمل، واستدعوا سيادة المُشَرِّع. وكان هذا الأمر يعني التموضع في ميدان الحيازة. وقد رأينا في الفصل الرابع، في المَلَخَّص النقدي الذي عرضنا فيه المجادلات كلّها، الاستدلالات الزائفة التي ارتطم بها المؤلّفون. إن نزعة الشكّ وحدها يمكن أن تكون ثمرةً لجهودهم. وهذه النزعة هي اليوم الرأي الرصين الوحيد الموجود في موضوع المِلكية. لهذا يجب تغيير المنهج. إن البحث عن سبب المِلكية يجب ألاّ يكون في مبدئها، وأصولها، وموضوعها، وإنما في غاياتها. فالمِلكية، أُكَرِّر القول، لا يمكنها، في هذه النواحي كلها، إعطاءنا شيئاً أكثر من الحيازة.

لكن كيف نكتشف غاية مؤسَّسة نعلن أن مِن غير المفيد فحص مبدئها وأصلها وموضوعها؟ هل يُبْهِج القلب طرحُ مشكلة غير قابلة للحلّ؟ هل المِلكية، بالفعل، مُطلَقة، وغير مشروطة (jus utendi et abutendi) أم أنها ليست كذلك؟ إلاّ أنّ مَنْ يقول إنها مطلَقة، يعني إنها غير قابلة للتحديد، وإنها شيء لا يمكن التعرف على حدوده، وشروطه، وموضوعه، وتاريخ ظهوره. أما البحث عن غاياتها فيما يمكننا رؤيته من بداياتها، وفي المبدأ الإحيائي الذي تستند إليه، والظروف التي تظهر فيها، فسيكون، دائماً، كمن يدور في حلقة مفرغَة، ويغوص في التناقض. إننا لا نستطيع حتى الاستشهاد بالخدمات التي يُفْتَرَض فيها تقديمها، لأن هذه الخدمات ليست إلاّ تلك التي تقدمها الحيازة نفسها، والتي لا نعرفها إلاّ بشكل ناقص.

وليس ثمَّة ما يُثبت، من جهة أخرى، أننا لن نستطيع، بوسائل أخرى، تزويد أنفسنا بالضمانات نفسها، وبأعلى منها، أيضاً.

هنا أيضاً، وللمرة الثانية، أقول إنه يجب تغيير المنهج، والدخول في طريق مجهول. إن الشيء الوحيد الذي نعرفه، بوضوح، عن المِلكية هو أنها مطلَقة وتعسّفية. وإذن، فإن علينا البحث عن غايتها في نزعتها المُطلَقة، وفي إساءات استعمالها، كي لا نقول ما هو أَسْوأ.

آمل، عزيزي القارئ، ألاّ تُخيفك كثيراً عِبارتا: إساءة الاستعمال، والنزعة المُطلَقة، الكريهتان. فليس المقصود هنا، قطّ، تسويغ ما يرفضه ضميرك غير القابل للفساد، وخِداع عقلك في المناطق الاستعلائية. إن هذا الأمر من شأن المنطق الخالص. وبما أن العقل الجَمَاعي، سيدنا جميعاً، لم ينفر قطّ مِن نزعة المِلكية المطلَقة، فلماذا يَحْنِق ضميرك عليها أكثر منه؟ هل تخجل، بالمصادفة، من أَناك؟ لقد طرح بعض العقول، بدافعٍ من نزعةٍ طُهْرِيَّة مُفْرِطة، أو بالأحرى بسبب ضعفٍ في الفَهْم، النزعة الفردية كنقيض للفكر الثوري. وكان هذا الأمر يعني بكلٍّ بساطة طرد المواطن والإنسان من الجمهورية. لنكن أقل خجلاً. لقد خلقت الطبيعة الإنسان الشخص، أي الإنسان غير الخاضع. وأَسَّس المجتمع، بدوره، المِلكية، كي لا يكون مديناً لأحد بشيء، من دون شك. وكان ذلك لإكمال الثالوث، لأن الحقيقية كلَّها، برأي بيار لورو (Pierre Leroux)، تتجلّى في ثلاث كلمات: الإنسان، الشخص المتمرّد، والأناني. وقد كرَّست نفسها لأهواء إرادته الحرَّة كلّها. إن علينا أن نعيش مع هؤلاء الأعداء الكبار الثلاثة: التمرّد، والأنانية، والرغبة. وعلى أكتافهم، كما على ظهر أعمدةٍ ثلاثةٍ، سنرفع معبد العدالة.

إن كلّ إساءات الاستعمال التي يمكن للمِلكية أن تكون مُدانة بارتكابها، وهي كثيرة بقدر ما هي عميقة، يمكن أن تُرْجَع إلى ثلاث فئات، بناء على الزاوية التي يُنْظَر منها إلى المِلكية، وهي: إساءات الاستعمال السياسية، وإساءات الاستعمال الاقتصادية، وإساءات الاستعمال الأخلاقية. إننا سنفحص هذه الفئات المختلفة من الإساءات، الواحدة تلو الأخرى، لنستنتج من ذلك، في الخلاصة، غايات المِلكية، أو، بعبارات أخرى، وظيفتها، وقَدَرها الاجتماعي.

الفقرة 1 - ضرورة خلق وزن مقابل للدولة، بعد تنظيمها، يتجلّى في حرية كلّ مواطن. الطابع الاتحادي والجمهوري للمِلكية. ملاحظات حول الرسم الانتخابي والمصادرة.

تميل المِلكية، المنظور إليها في اتجاهاتها السياسية، وعلاقاتها مع الدولة، إلى أن تصنع من الحكومة أداة استغلال، لا أقلّ ولا أكثر.

فيما يمسُّ نظام السلطة، أكانت مَلكية أم ديمقراطية، أرستقراطية أم دستورية، أو استبدادية، فإن المِلكية، بطبيعتها، لا تكترث بالأمر كليّاً؛ إن ما تريده، هو أن تكون الدولة، أو الشيء العام، شَيئَها، وأن تسير الحكومة، بها ولأجلها، على هواها، ولمنفعتها. أما ما زاد عن ذلك، كتقسيم السلطات، ونسبية الضريبة، وتعليم الجماهير، واحترام العدالة، إلخ فيهمها قليلاً. إن ما يهمها قبل كلّ شيء هو أن تكون الحكومة صنيعتها، وعبداً لها، وإلاّ فإنها ستهلك. إن أي قوة لن تصمد أمامها، وأي سلالة حاكمة غير مقدَّسَة، وأي دستور ليس له حُرْمَة. ثمّة أمرٌ واحد من اثنين: يجب أن تسود المِلكية وتحكم كما يحلو لها، وإلاّ فإنها ستعلن نفسها فوضوية، وقاتلة للمَلِك.

خطف النبلاء روميلوس، أول من قام بتقسيم الأرض، ومؤسِّس مِلكية المواطن، وكانت تلك غلطته. وإذا كان يريد إخضاع الأرستقراطية لسلطته، فلماذا جعلها مستقلّة، وأعطاها قوة عليا، بمنحه لكلِّ نبيل لقب المالك المساوي للقبه؟

وتصنَّع سيرفيوس توليوس الشعبية، وبحث عن دعم الجمهور كثير العدد. وواصل تاركان الرائع (Tarquin le Superbe) هذه السياسة، وهدد رؤوس الأرستقراطية.

إلاَّ أن السلالة الأترورية طُرِدَت، وانتصرت المِلكية على المَلَكية. منذ تلك الحظة، وإلى أن صدر قانون ليسينيوس ستولون (Licinius Stolon)، عام 376، لم تكن الحكومة، في روما، إلاَّ وسيلة لمزيد من الاستغلال في أيدي النبلاء. وتحوَّل العامة إلى عبيد، وأصبح دستور الدولة يُلَخَّص كلّه في امتيازات النبلاء. وهذا أكثر أنواع التعسف كمالاً. ويُثبت ذلك القرار المُتَّخَذ، عام 450، بإرسال مفوَّضين إلى أثينا لدراسة القوانين اليونانية. لقد كان من العبث توزيع بعض الأراضي، المقتطعة من الأراضي الزراعية العامة، على العامة من وقت لآخر. وكانت الخدمة العسكرية والأعباء العامة تهلك العامة، وتجبرهم على البيع، فتعود الأرض دائماً إلى الكبار. إلاَّ أن مشاعر الغيرة الداخلية والانقسامات ظهرت لدى الأرستقراطية نتيجة الطبيعة الأنانية والفوضوية للمِلْكيَّة. في الوقت نفسه، ازدادت أعداد العامة، ووافق القانون الليسيني على مشاركتهم في تقاسم الأراضي المحتلّة، فانقلبت المِلكية على نفسها، وهذا ما أدى إلى انتصار حزب العامة. ومن دون هذه الحيازة، التي لم يكن لها من هذه الصفة إلاَّ الاسم، لم يكن لهذا الحزب أن ينتصر أبداً على حزب النبلاء، ولم يكن للعامة، مطلقاً، أن يحصلوا على الأرض من دون فوضى المِلكية.

إن تحـوّل الأراضـي الموضـوعة تحـت التصـرف بقصـد الانتفـاع بهـا(Les bénéfices) إلى أراضٍ حـرَّة (alleux) هـو الـذي قلـب القـوة الكارولنجيـة؛ وفي المقابـل، كـان تحـوّل الأرض الحـرّة إلى إقطاعـة (fief) هو الذي أدّى تدريجياً إلى العبودية الاقطاعية.

ارتـبط النبيـل، بفعـل الغـرور، واحتقـار العامـة، بإقطاعتـه، واسـتخفّ بمِلكيـة الأرض الحـرة. وأتـى قـانون حصـر التركـة بـالابن البكر ليضيف مزيداً من الجمود على الإقطاعة. لقد اتَّبع البرجوازي القانون الروماني. وتحالفت الأرض الحرَّة مع المَلك ضد الإقطاعة، التي خسـرت في كلّ مكـان. أمـا في إنجلـترا فقـد جـرت الأمـور بشـكل مختلـف، إنمـا، دائمـاً، بموجـب القـانون نفسـه. فالبارونـات، الـذين كانت السلطة الملكية تهددهم، انتهزوا الفرصة التي قدَّمها لهم بؤس الملك جان، الملقّب بجان بلا أرض، لينتزعوا منه الوثيقة الكبرى، التي تُعَدُّ الأسـاس للحريـات الإنجليزيـة كلـها. ثـم، باتحـادهم معـاً في الكومونات، واتحاد الإقطاعة مع الأرض الحرّة، سيطروا نهائياً على التاج. إن دستور إنجلترا وتاريخها كلّه يُفَسَّران بهذا الأمر. واليوم، فإن المِلكيـة الصـناعية، المضـمومة إلى قطعـة أرض تحوزهـا البرجوازيـة، تشكّل وزناً مقابلاً للسلطة الأرستقراطية: من هنا يأتي التفوق الحالي لمجلس العموم على مجلس اللوردات. فحيـث يوجد المقدار الأكبر من الثروة المتَّحِدة مع الحرية الأكبر في العمل توجد القوة الأكبر. إلاّ أن المِلكية الاقطاعية، التي تدنَّت قيمتها، لم تُباد لهذا الأمر. وبدلاً من ذلك، أصبح الحفاظ عليها عنصراً سياسياً للمجتمع الإنجليزي. لهذا السبب تُعَدُّ إنجلترا، في الوقت نفسه، مَلَكيَّة وأرستقراطية وبرجوازية. وهـي لـن تكـون ديمقراطيـة مثـل فرنسـا إلاّ في اليوم الـذي يجعل فيه

القانون أملاك النبلاء قابلة للتقسيم وللتصرّف، وتُلغى قاعدة حصر التركة في الابن البكْر، كما حدث لِلكية الأراضي الحرَّة.

نعلم كيف جرت الثورة الفرنسية. بَيْعُ ثلث الأراضي وتسهيل تداولها، لتصبح أراضٍ حرّة، إلغاء الحقوق الإقطاعية القديمة كلّها، إلغاء قاعدة حصر التركة بالابن البكْر، تحوّل الإقطاعات، غير المباعة، إلى أراضٍ حرّة: هذا ما فعل من فرنسا ديمقراطية.

في عام 1799، تجلّت المِلكية الجديدة بانقلاب، وألغت الجمهورية. بعد ذلك بأربعة عشر عاماً، استاءت من الإمبراطور، الذي كان قد احتواها، فتخلّت عن نابليون، وقرَّرت سقوط النظام الإمبراطوري. إن المِلكية هي التي أسقطت، عام 1830، شارل العاشر (Charles X)؛ وهي، أيضاً، التي أسقطت، عام 1848، لويس فيليب (Louis-Philippe). لقد كانت البرجوازية العليا، أو المِلكية الكبيرة منقسمة؛ والطبقة الوسطى أو المِلكية الصغيرة كانت مُهَيَّجَة؛ فقرَّرت الأمر قبضة من الجمهوريين، الذين تبعهم بعض الرجال من عامة الشعب. أُبْعِدَ لويس فيليب، وكان المنطق يريد، إذن، أن تنتقل السلطة إلى الجمهوريين. إلاّ أن المنطق لا يصنع القوة: فالمِلكية، التي فوجئت للحظة، ظهرت سريعاً من جديد، وتخلّصت، للمرة الثانية، من الجمهورية. وبما أن العامة لا تملك شيئاً، فقد كانت الديمقراطية تستند إلى العدم. ونجح انقلاب 2 كانون الأول، كما نجح انقلاب 18 برومير، بدعمٍ من المِلكية. ولم يقم لويس نابليون (Louis-Napoléon) إلاّ باستباق أمنية البرجوازية، متأكداً من النجاح، ولا سيمّا أن العامة كانت ترى فيه حامياً لها في وجه الاستغلال البرجوازي.

لقد بُرْهِنَ، إذن، على أن المِلكية، في حدٍّ ذاتها، لا تتمسك بأي شكل من أشكال الحُكْم؛ وأن أي رابطة بسلالة حاكمة، أو أي رابطة قانونية، لا تقيّدها؛ وأن كلَّ سياستها تُختَصر في كلمة واحدة: الاستغلال، وإلاَّ الفوضى. إنها أكثر عدو مخيف للسلطة، وأكثر حليف غادر بطبعه. وبكلمة واحدة، فإن المصلحة الشخصية، والأنانية هي المبدأ الوحيد، والشعور الوحيد، والفكرة الوحيدة التي توجهها، في علاقاتها بالدولة. إن إساءة استعمال المِلكية، من وجهة نظر سياسية، تكمن في هذا الأمر بالذات. ومَنْ يبحث فيما كانت عليه المِلكية في كلّ الدول، التي كان وجودها فيها معترَفاً به تقريباً، أي في قرطاجة، وأثينا، والبندقية، وفلورنسا، إلخ ... سيجدها دائماً نفسها. وبالعكس، فإن من سيدرس النتائج السياسية للحيازة أو للإقطاعة، سيصل في النهاية، دائماً، إلى نتائج متعارضة. إن المِلكية هي التي صنعت الحرية، ثم الفوضى، وفي النهاية انحلال الديمقراطية الأثينية. أما المشاعية فهي التي دعمت الطغيان، ونزعة الجمود لدى نبلاء إسبارطة، الذين ابتلعهم محيط الحروب، وهلكوا والسلاح في أيديهم.

لهذا السبب، أيضاً، تأخذ كلّ حكومة، وكلّ يوتوبيا، وكلّ كنيسة حذَرها من المِلكية. ومن دون الحديث عن ليكورغ وأفلاطون، اللذين طرداها، مع الشعر، من جمهوريتيهما، رأينا القياصرة، رؤساء العامة، الذين لم ينتصروا إلاَّ لأجل الحصول على المِلكية، وحازوا بمشقّة الديكتاتورية، يهاجمون قانون مِلكية المواطن بكلِّ الطرق. لقد كان هذا القانون حِكْراً على شعب روما، إذا صحَّ القول. وقد وسَّعه أوغسطس ليشمل إيطاليا كلّها، ثم نشره كركلاً في كل المقاطعات. لقد حوربت المِلكية بالمِلكية: تلك

كانت السياسة المتقلّبة. ثم هوجمَت المِلكية بالضريبة. ففرض أوغسطس الضريبة على التركات، بمعدّل 5٪، ثم ضريبة ثانية على التلزيمات، بمعدّل 1٪، وفيما بعد فُرِضَت ضرائب غير مباشرة. وهاجمت المسيحية، بدورها، المِلكية بعقيدتها، كما هاجمها الإقطاعيون الكبار بالخدمة الحربية. ووصلت الأمور إلى أن يتخلّى المواطنون، في عهود الأباطرة، عن مِلكياتهم ووظائفهم البلدية، وأن ينظر صغار مالكي الأراضي الحرة، في أثناء حُكْمِ البرابرة، من القرن السادس إلى القرن العشر، إلى ارتباطهم بسيّد إقطاعي، كمصدر سعادة لهم. وبكلمة واحدة، فإن المِلكية بقدر ما بدت، بطبيعتها الخاصة، مخيفة للسلطة، بقدر ما سعت هذه السلطة جاهدة لتجنب الخطر بحماية نفسها منها. فأوقفت تقدّمها عبر إخافتها من العامة، والجيوش الدائمة، وإثارة الانقسامات، والخصومات، والمنافسة فيما بينها، وعبر القوانين التقييدية من كلّ نوع، والفساد. وهكذا قلّصت المِلكية، شيئاً فشيئاً، بحيث لم تَعُد إلاّ امتيازاً لعاطل عن العمل. وبوصولها إلى هذا الحدّ، كُبِحَت المِلكية، وأصبح المالِك، محارباً كان أم بارونا، فلّاحاً. وصار يرتعش من الخوف، ولم يَعُدْ يساوي شيئاً.

بجمع هذه التأمّلات كلّها، يمكننا الاستنتاج: أن المِلكية هي القوة الثورية الأكبر التي توجد، والتي بإمكانها معارضة السلطة. إلاّ أن القوة في حدٍّ ذاتها لا يمكن أن يُقال عنها إنها نافعة أو مؤذية، تعسفية أو غير تعسفية، فهي لا تكترث بالممارسة التي تُستَخْدَم بها. وبقدر ما تبدو هدّامة، بقدر ما يمكن أن تصبح مُحافِظة. وإذا انفجرت في شكلِ أفعال مدمِّرَة، بدلاً من أن يكون لانتشارها نتائج مفيدة، فإن الغلطة تكون غلطة الذين يوجهونها، ويكونون عمياناً مثلها.

إن الدولة المؤسَّسة بالطريقة الأكثر عقلانية، والأكثر ليبرالية، والتي تحرِّكها النوايا الأكثر عدلاً لن تكون قوة ضخمة بمقدار أقل، فهي قادرة على تحطيم كلّ من يدور حولها، إن لم نضع في وجهها وزناً مقابلاً. هذا الوزن المقابل، مَا الذي يمكن أن يكون؟ إن الدولة تستمد كلّ قوتها من انتماء المواطنين لها. وهي تعبير عن اجتماع المصالح العامة المدعومة بالإرادة العامة، والتي تخدمها، عند الحاجة، مؤازرة كلّ القوى الفردية. أين نجد قوة قادرة على موازنة هذه القوة المدهشة للدولة؟ ليس ثمَّة من قوة غير المِلكية. خذوا مجموع قوى المالِكين، وسيكون لديكم قوة مساوية لقوة الدولة. تسألونني، لماذا لم يكن هذا الوزن المقابل موجوداً أيضاً في الحيازة أو في الإقطاعة؟ ذاك لأن الحيازة، أو الإقطاعة، نفسها كانت خاضعة للدولة؛ فهي مشمولة فيها. وعليه، فإنها تأتي لمساعدة الدولة، بدلاً من الوقوف في وجهها ومعارضتها. إنها توزن في الكفّة نفسها، بحيث أنها لا تقوم إلاّ بتكبير وزن الحكومة، بدلاً من انتاج توازن معها. في مثل هذا النظام، تكون الدولة في جانب، ويكون كلّ الرعايا، أو المواطنين، معها؛ أما في الجانب الآخر فلا يوجد شيء. إنها النزعة الحكومية المطلقة في تعبيرها الأعلى، وفي كلّ جمودها. هكذا كان يفهمها لويس الرابع عشر (Louis XIV)، الذي لم يكن ذا حُسْنِ نية كاملة فحسْب، وإنما كان منطقياً وعادلاً، من وجهة نظره، حين كان يدَّعي أن كلَّ شيء في فرنسا، من أشخاص وأشياء، يعود إليه. كان لويس الرابع عشر يُنكِر المِلكية المطلقة، ولم يكن يُقِرّ بسيادة إلاّ في الدولة التي يمثلها المَلِك. وكي تستطيع قوة ما إلزام قوة أخرى باحترامها، يجب أن تكونا مستقلّتين الواحدة منها عن الأخرى، وأن تكونا قوتين، لا قوة واحدة. وكي يكون المواطن شيئاً ما في الدولة،

لا يكفي، إذن، أن يكون حراً في شخصه، بل يجب أن تستند شخصيته، مثل شخصية الدولة، إلى جزءٍ من مادةٍ يحوزها بكلّ سيادة، كما للدولة سيادة على الأملاك العامة. إن المِلكية هي التي تنفّذ هذا الشرط.

إن الوظيفة الرئيسة للمِلكية في النظام السياسي ستكون في العمل كوزن مقابل للقوة العامة، أو الدولة. وهي بهذه الوسيلة ستضمن الحرية الفردية. ألغوا هذه الوظيفة، أو انتزعوا من المِلكية الطابع المطلق - الأمر الذي يعني الشيء نفسه – الذي اعترفنا به لها، والذي يميّزها، وافرضوا عليها شروطاً، وأعلنوا أنها غير قابلة للتنازل عنها، وللتقسيم؛ فإنها في اللحظة نفسها تفقد قوتها، ولا تعود تَزِنُ شيئاً، وتصبح من جديد مجرد أرضٍ موضوعة تحت التصرف بقصد الانتفاع بها، أو حيازةً مؤقّتة. إنها تبعية إقطاعية للحكومة، من دون عملٍ ضدها.

إن الحقّ المطلق للدولة يوجد، إذن، في صراعٍ مع الحقّ المطلَق للمالك. ومن الواجب متابعة سير هذه المعركة عن قرب.

عموماً، حيث لم تتخلّص الدولة من الغزو، كما في فرنسا بعد اجتياح البرابرة، يكون حُكْمُ الدولة المُطلق هو الذي يطرح نفسه أولاً: إن الحقّ الإلهي يخرج من النظام الأبوي (Le patriarcat) ، والعقد الاجتماعي يأتي من السماء، والله هو الذي يؤسِّس الكهنوت والمَلَكية، وإلى نوابه يجب أن ينتهي كل شيء. إن تبعية الإنسان، وتراتب المجتمع، وتخصيص الأمير، حصراً، بالمِلك السامي نتائج لهذا المفهوم. من هنا نشأ الشكل الأول للتملُّك، الشهير باسم المِلكية الإقطاعية، أو الإقطاعة، وذلك بالدستور الذي أعطته الكنيسة له في العصور الوسطى.

إن السمات الأساسية لهذا الشكل من المِلكية، هي:

1 ـ التبعية (كلُّ أرض تعود للملك، أو للإمبراطور).

2 ـ حصر التركة بالابن البكْر.

3 ــ عدم سهولة التداول، أو عدم القابلية للتصرّف.

4 ــ وبالتالي، الاتجاه لعدم المساواة.

من هذا المفهوم نشأ لاحقاً، فيما يتعلّق باستثمار الأرض والضريبة: الإيجار طويل الأمد، إيجار الأرض الزراعية والماشية، السُخْرة، العُشْر، الوقف، وكلّ الإتاوات الإقطاعية، والقِنانة. وحمل هذا الشكل من المِلكية معه شكلاً خاصاً من التنظيم السياسي، وتراتبَ الطبقات والمراتب، أي، في كلمة واحدة، نظام القانون الإقطاعي.

إلاّ أن نزعة المِلكية المطلقة ردت سريعاً على النزعة الإمبراطورية المطلقة، كما ردتّ مِلكية المواطن على مِلكية الدولة، وتأسَّس، حينذاك، شكل جديد للمِلكية، هو مِلكية الأرض الحرَّة. أما سمات هذه المِلكية فهي، بعكس السابقة:

1 ـ الاستقلال.

2 ـ المساواة في تقاسم التركة بين الأبناء بعد وفاة الأب.

3 ـ سهولة التداول، والتقسيم، أو القابلية للتصرّف.

4 ــ وأخيراً، اتجاه واضح نحو المساواة.

أوجَدت المِلكية الحرَّة، كنتيجة لمبدئها، التسليف عبر الرهن[1].
وجعلت من الأرض مالاً حقيقياً منقولاً، واتجهت لإشراك المستوطن في أرباح الاستثمار، وفي الريع، بجعلها الأرض مُنْتِجة، أقل فأقل، للمالِك غير المستثمِر. كما غيَّرت من طبيعة الضريبة، بجعلها النظام الضريبي يدور حول ريع الأرض، بدل تركه ينصبّ على رأس المال والاستهلاك.

واستتبعت الأرض الحرَّة شكلاً خاصاً من الحُكْم، هو النظام التمثيلي والديمقراطي.

إن المِلكية في إنجلترا لم تكفَّ مطلقاً عن أن تكون منظَّمَة بشكل إقطاعي. فقانون روبير بيل (Robert Peel) الشهير الخاص بالحبوب، الذي شكَّل استثناءً كبيراً لمبدأ الحماية بتخفيضه سعر الحبوب، حمل أضراراً قاسية للزراعة الصغيرة، ولِلملكية الأراضي الحرَّة. لهذا السبب كان النظام السياسي في إنجلترا، الذي لا نكفّ عن ترداد أن شُرْعَتي 1814 و1830 منسوختين منه، مختلفاً كلياً عن نظامنا. ولهذا السبب، أيضاً، يجب عدم الخلط بين الحُكْم التمثيلي في فرنسا والحُكْم في إنجلترا: فالحكم الإنجليزي أرستقراطي، أما الحكم الفرنسي – وهذا ما قاله لويس فيليب بعقلٍ سامٍ جداً، ثم كان شقاؤه بسبب نسيانه له – فكان، ويجب أن يكون، من عام 1814 إلى عام 1848، مِلكية مُحاطة بمؤسسات جمهورية.

لقد تقدَّمت مِلكية الأرض الحرّة، في البلدان التي غزاها الجرمان، تاريخياً، على المِلكية الإقطاعية. فالجنود الذين اجتاحوا

(1) لسوء الحظ، أسّسنا، في كلِّ تراجعاتنا، التسليف في النظام الإقطاع، كما أن الهدف منه كان امتصاص المِلكية وإعادة الإقطاعات، وهذا ما أعلم أن بعض الناس يفكرون فيه.

تلك البلدان تقاسموا كغنيمة الأراضي المحتلّة، من دون أن يطبقوا فيها أعرافهم القومية الخاصة بالمِلكية. إلاّ أن هذا المجتمع لم يكن ناضجاً لهذا الأمر. ولهذا فإنه بعد بضعة قرون تحولّت الأراضي الحرّة إلى إقطاعات، كما لو أن الحرية والمساواة لم توجد مطلقاً في معسكرات الملوك الفرنسيين. واحتاج الأمر إلى مرحلة من التطور التاريخي لإعادة الشكل الحالي من المِلكية، أي شكل الأرض الحرّة.

إن من الممكن تصنيف الأمم والدول والحكومات بحسب شكل المِلكية النافذ فيها. وستكون تلك طريقة سهلة لشرح تاريخها والتنبؤ بمستقبلها. وبالفعل، فإن تاريخ الأمم، كما سأبرهن ذلك في الحديث عن بولونيا، لن يكون، غالباً، إلاّ تاريخ المِلكية فيها.

برغم ذلك، لا ينبغي الاعتقاد بأن الدولة، بانتقالها من النظام الإقطاعي، إلى نظام الأراضي الحرة، فقدت كل امتيازاتها وأملاكها العامة العليا. ففي الوقت الذي حصلت فيه المِلكية على الاستقلال، وسهولة الحركة، والمساواة في التقاسم، والقدرة على الاقتراض بواسطة الرهن، إلخ...، أقامت الدولة، بموجب امتيازاتها، إكراهات، وسنّت أنظمة لما هو ملائم وغير ملائم، وأصدرت قانوناً لنزع المِلكية لسبب المنفعة العامة. وهي تُطالب اليوم بتثبيت حدٍّ لتقطيع الأرض. وهكذا تقف نزعة الدولة المطلَقة في وجه نزعة المِلكية المطلَقة، وتؤثّر كلٌّ منها على الأخرى، فتُوَلّدان باستمرار، بفعلهما - وردِّ فِعلِهما المتبادلين، عوامل أمان جديدة للمجتمع، وضمانات جديدة للمالِك، وتعملان، في النهاية، على انتصار الحرية والعمل والعدالة.

من المفهوم جيداً، أن من الواجب، بشكل مطلق، ولأجل صدق هذا النظام، أن تُجَرَّد الحكومة من كلِّ مظهر استبدادي، وأن

تكون، بصراحة، تمثيلية، برلمانية، وبأشكال جمهورية، تقوم على مسؤولية رصينة لوزرائها، لا على مسؤولية الأمير. ويجب، في كلمة واحدة، أن تحكم الأمة نفسها بنفسها، بطريقة لا يصدر فيها ردُّ فِعل امتياز الدولة على امتياز المالِك عن إرادةٍ حرَّة لإنسانٍ مستبد، الأمر الذي يجعل من النظام أرجوحة، وإنما يصدر عن مصلحة الدولة العليا التي يُعبِّر عنها ممثلو الأمة. ومن دون هذا الأمر توضع المِلكية في أيدي المستبد، وتتعرض لخطر التحوُّل إلى نظام إقطاعي.

ذاك كان، منذ عام 1789، الدستور المؤسِّس للمِلكية. ومن السهل رؤية أنه بقدر ما تكون الأرض الحرّة أعلى من الإقطاعة، بقدر ما يكون من المستحيل اكتشافها بشكل مُسْبَق. إنه أحد هذه الأمور التي تتجاوز العقل الفلسفي، والتي يمكن لعبقرية الإنسانية وحدها انتاجها.

مَنْ لا يرى، بالفعل، أن الدستور الإقطاعي أتى من احترام حقٍّ مدروس تماماً، ومن فكرة عدالة كانت لا تسمح بها نزعة المِلكية المطلقة، لحُكمِها عليها بأنها لا عقلانية، اغتصابية، لا أخلاقية، مليئة بالتهديدات والأنانية، ومهينة لله وللبشر؟ إن الاحترام المحسوب للحقِّ هو الذي خلق هذه المِلكية المُكَبَّلَة، غير القابلة للتنازل عنها، غير القابلة للتقسيم، التابعة، والضامنة للخضوع وللتراتبية، كما للحماية والمراقبة. وقد وُجِدَ، بعد التجربة، أن الطغيان كان موجوداً بالضبط حيث كان يُعتقَد أن الحقَّ موجود؛ وأن الفوضى كانت موجودة حيث كانت التراتبية تظهر؛ وأن العبودية والبؤس كانا موجودين حيث كان ثمَّة مَنْ يمتدح نفسه لكونه خلق الحماية والإحسان.

لقد سُمِحَ، في زمن الجمهورية الرومانية، والقوة الكلّيّة للنبلاء، بالاعتقاد بأن تعريف المِلكية كان ببساطة أحادي الجانب: السيادة هي الحقّ في الاستعمال وفي إساءة الاستعمال (Dominium est jus utendi et abutendi)، وأنه فيما بعد، فقط، في عهود الأباطرة، أضاف الفقهاء القيد التالي: بقدر ما يسمح به القانون (qua tenus juris ratio patitur). إلاّ أن الشرّ كان قد حصل، فالأباطرة لم يَعُدْ باستطاعتهم فعل شيء. وبقيت المِلكية الرومانية غير مُطيعة. وجرى في المجتمعات المسيحية، في جوٍ من الكراهية لهذه النزعة المِلكية المطلقة، التي لا يوجد وزن مقابل لها، ومن الكراهية لطغيان مجلس الشيوخ، وللمالكين غير المقيمين في الأرض، تصوّر نظام المِلكية الإقطاعية، المُجَدَّد من نظام الأبوة القديم، على يد البابوية المتحدة مع الإمبراطورية، والمدعومتين بنفوذ الدين.

إن المِلكية الحديثة، المؤسَّسة في الظاهر ضد كلّ سبب قانوني وكلّ حسٍ سليم، على نزعة مطلقة مزدوجة، يمكن النظر إليها كانتصار للحرية. فالحرية هي التي صنعتها، ليس ضد القانون، كما يبدو للوهلة الأولى، وإنما بذكاء عالٍ جداً للقانون. ما هي العدالة، بالفعل، إن لم تكن التوازن بين القوى؟ إنها ليست مجرَّد علاقة، أو مفهوم مجرَّد، أو وهم الإدراك، أو فِعْل إيمانٍ للضمير: إنها شيء حقيقي، وإلزامي، ولا سيّما أنها تقوم على وقائع، وعلى قوى حرّة.

عن مبدأ أن المِلكية، قليلة الاحترام للأمير، المتمرّدة على السلطة، والفوضوية في النهاية، هي القوة الوحيدة التي يمكن استخدامها كوزن مقابل للدولة، تنجم نتيجة طبيعية، هي: أن المِلكية، التي تُجسِّد نزعة مطلقة في نزعة مطلقة أخرى، هي، أيضاً، بالنسبة للدولة عنصر تقسيم. إن قوة الدولة تدفع في اتجاه المركزية،

فإذا ما أُعْطيت مجالاً للانطلاق، فإن كلّ فرديَّة ستختفي سريعاً، وسيجري امتصاصها في الجماعة، وسيسقط المجتمع في المشاعية. أما المِلكية فهي، بالعكس، قوة تدفع في اتجاه اللامركزية. ولأنها هي نفسها مطلّقة، فهي ضد الاستبداد، وضد الوحدة. ففيها يوجد مبدأ كلّ اتحاد: ولهذا السبب تصبح المِلكية، الاستبدادية بجوهرها، بنقلها إلى مجتمع سياسي، جمهورية سريعاً.

إنها النقيض تماماً للحيازة وللإقطاعة، التي تتجه حتماً نحو الوحدة، والتمركز، والخضوع العام. فمِنْ بين النظم الاستبدادية كلّها، كان نظام القياصرة هو الأكثر رعونة، إلى حدٍّ أنه أصبح مستحيلاً، بحيث رأينا أباطرة روسيا يعملون بأنفسهم، منذ نصف قرن، للتخفيف من وطأته. إلاّ أن السبب الأول لهذا الاستبداد كان يكمن في هذه الحيازة السلافية، التي أتت إصلاحات ألكسندر الثاني (Alexandre II) لتوجِّه لها ضربة أولى.

إن أحد أكثر إساءات المِلكية عُرْضَة للكراهية، والذي أثار ضدّه، منذ البدء، شكوى الجماهير، هو الاحتكار. لقد خسرت المِلكيات الكبرى إيطاليا (latifundia perdidere Italiam). وصرخة المؤرّخين هي التي حكت قصة الأوقات الأخيرة للإمبراطورية. وربما كان أمراً جميلاً جداً أن تكون أملاك واسعة مُسْتثمَرة جيداً، ومغلقة جيداً، وتعطي للمالك، بانتظام، دخلاً جيداً. لقد كان المجتمع يحصل على حصته من هذه الثروة، بحيث يمكن القول، إلى حد ما، إن المصلحة العامة كانت متفقة مع المِلكية الكبيرة. إلاّ أنَّ من المُحْزن أكثر، أيضاً، رؤية أفواجٍ من الفلاحين الذين لا يملكون شيئاً، يهيمون في الطرقات، ويطردون من الأرض التي يبدو أنها تعود لهم، ويُدْفَعون من طرف المالك الكبير للتحوّل إلى بروليتاريا في المدن

الكبرى، حيث يعيشون خاملين، من دون حقوق وأموال. غير أن هذا الأمر لم يحصل في نظام مِلكية مشروطة ومقيَّدَة، تمنع التقسيم، والتصرّف بالأرض. لأنه بالتقسيم والبيع أصبح الاحتكار ممكناً. انتزعوا من المِلكية امتيازها بأن تكون مطلقة، وسيحصل الجميع على حيازة الأرض، لأنها، بالضبط، لن تكون مِلكاً لأي شخص.

هذا الأمر سيعني القول إن المواطنين جميعاً سيكون لهم الحقّ نفسه والكرامة نفسها في الدولة. وإنه إذا كانت الطبيعة خلقتهم غير متساوين من حيث قدراتهم على الإنجاز، فإن اتجاه الحضارة والقوانين هو نحو الحدّ، في الممارسة، من نتائج هذه اللامساواة، بإعطاء الجميع الضمانات نفسها، و، بقدر الإمكان، التعليم نفسه. إلاّ أن المِلكية تعرقل هذا الاتجاه السعيد، بتبدلاتها المستمرة واحتكاراتها. إننا نتهم المِلكية، في النتيجة، بأنها معادية للمساواة، ونضعها، من هذه الجهة، تحت الحيازة.

إن الإساءة المُنَدَّد بها هنا موجود: ولا يُرضي الله أن اتجاهله، لأنني، في إساءات المِلكية، أبحث عن الوظيفة العضوية والقَدَر الإلهي. إلاّ أنه لأمر غريب أن يكون النقد الذي نوجِّهه هنا إلى المِلكية بأنها عقبة أمام المساواة في الأوضاع والثروات، مُسْتَحقٌّ أكثر للإقطاعة والحيازة، اللتين يبدو أنهما أُسِّسَتا في فكرٍ ولغاية معاكستين كليّاً. ذاك أن من وقائع التاريخ العام أن الأرض لم تكن في أي مكان مقسَّمَة بشكلٍ غير متساوٍ أكثر من المكان الذي كان فيه نظام الحيازة البسيطة هو المسيطِر، وكانت فيه الإقطاعة رديفاً للأرض الحرَّة. وفي المقابل، فإن الدول التي نجد فيها قدراً أكبر من الحرية والمساواة هي تلك تحكمها المِلكية. ويكفي التذكير هنا بوجود الإقطاعات الكبرى والحقوق الإقطاعية، وبالعبودية والقِنانة

الإقطاعية. ربما، سيُردّ عليَّ، كان في هذا الأمر انتهاك لمبدأ الحيازة، وأن من غير العدل، نظرياً، تحميل مبدأ ما خيانات مُطبِّقيه. غير أن الوهم، كما برهنت عليه للتوّ، هو ما يوجد هنا، بالضبط.

لقد اعترفنا بأن قدرات الإنجاز بين الأفراد والأعراق كانت غير متساوية؛ وأن التطور، على الأقل، لم يكن هو نفسه بالنسبة للجميع: فالبعض يُظْهِر مقداراً أكثر أو أقل مِن النُضج المُبَكِّر؛ وأنه كان من الواجب أن نعزو اللامساواة في الأوضاع، والثروات، والمراتب إلى هذا السبب؛ إلاّ أن قوانين الجسم السياسي كانت معاكسة لهذه اللامساواة؛ وأن ثمَّة جهداً عاماً من البشرية كان يدفع، في النتيجة، في اتجاه التسوية، وأن مبدأ المساواة أمام القانون كان قد طُرِحَ، باتفاق جَماعي، بهدف إعادة المستوى الاجتماعي.

لقد لاحظنا أن هذا المبدأ، ذا المدى غير القابل للحساب، يجب أن يكون من نتائجه، في مجتمع العدل والنظام، تحويل اللامساواة في الأوضاع والثروات، المَشُوبة دائماً بالتعسّف، إلى لا مساواة في الخدمات والمنتجات؛ أي، بعبارة أخرى، العمل على أن تكون ثروة المواطن تعبيراً دقيقاً، ليس عن كفاءته أو فضيلته، وهما أمران لا يُقاسان، وإنما عن أعماله، مقارَنةً بأعمال مواطنيه. إن من الممكن أن نرى، عبر مقارنة معدَّل الأجور في مختلف الفئات الصناعية، وحتى إن أخذنا في الحسبان كلّ تشوّهات السوق، كم أن التفاوت في الأموال، في دائرة العمل، بعيدة عن بلوغ النِسَب التي سمحت السياسة لها بأخذها، والتي تتجلّى، خصوصاً، في حيازة الأرض.

في مجتمعٍ تكون الأرض فيه رأسَ المال الوحيد تقريباً، وحَصاد المزارع المُنْتَج الوحيد، سيقوم السيد، الذي يجب عليه أن يأخذ في الحسبان التفاوتات الطبيعية، والذي ليس لديه أي وسيلة للتقدير،

بتقسيم الأرض ليس بناءً على تعرفة الخدمات، وإنما، بالأحرى، وفقاً للكرامة والمرتبة. وكما أننا، في أيامنا الحالية، نعطي مئة ألف فرنك كريع للجنرال الذي يقود الحملة للاستيلاء على سباستوبول، وميدالية من النحاس إلى الجندي الذي يشارك في الهجوم، كذلك يعطي الملك، في مجتمع مؤسَّس على نظام الحيازة، لباروناته وكونتاته ودوقاته وأمرائه، ألفاً، أو عشرة آلاف، أو مئة ألف هكتاراً من الأرض، وأربعة هكتارات فقط للرجل المسلَّح. وتأتي، بعد ذلك، لتُضَاف إلى هذا الأسلوب المُعيب في التقسيم المؤدي إلى زيادة اللامساواة، تكاليف الاستثمار، ومخاطر الزراعة، والحسومات التي ينبغي إجراؤها على التبادل، ومساوئ العُزْلَة. ويصبح الحائز الصغير، المُكْرَه على التماس مساعدة الحائز الكبير، مزارعاً لديه. وتشكّل الإقطاعات الصغيرة المنوحة، بعد تجمّعها، نوعاً من الكومونة الريفية، التي يصبح مستأجر الأرض الرئيس فيها السيد الإقطاعي، بحيث لا يعود في هذه الإقطاعات إلاّ نبلاء وأقنان، بعد أن كان الجميع فيها أحراراً، في البداية.

اعملوا، الآن، على أن يكون من الممكن تقسيم هذه المِلكية العائدة للكومونة، وكلّ هذه الأملاك العائدة للنبلاء، وبيعها، مثلها مثل حظائر الثيران، وعلى إدخالها في عمليات التبادل، ودفع قيمتها بمنتجات، كما لو أنها لم تكن هي نفسها إلاّ منتجات، وسترون أن اللامساواة تتناقص سريعاً، وأن المِلكية تصبح مؤسَّسة عامل تسوية، نتيجة القدرة على الاحتكار المُعْطاة لها. هنا، يكون الاتجاه عكس الاتجاه الموجود هناك. ففي حين أن الحيازة، المنطلقة من الحرية والمساواة البدائيتين، تغوص أكثر فأكثر في اللامساواة والعبودية، تسير المِلكية، القائمة على النزعة المطلقة الفوضوية، والمضادة

للوحدة، والاحتكارية مع ذلك، نحو المساواة، وتخدم العدالة، بجمعها العيوب الأكثر تعارضاً.

إن المِلكية لا تطرح نفسها، إذن، قطّ، وبشكل أوّلي، كحقٍّ للإنسان والمواطن، كما اعْتُقِدَ حتى يومنا هذا، وكما قالت ذلك، كما يبدو، إعلانات 1789، و1793، و1795. وكلّ البراهين التي قُدِّمت لإثبات حقّ المِلكية، بشكلٍ أولي، هي مجرَّد طلبات مبدئية، وتنطوي على تناقض. إن المِلكية تبدو، في تجاوزاتها، كوظيفة. ولأنها وظيفة يُدْعى كلُّ مواطن لها، كما دُعِيَ إلى الحيازة والانتاج، فقد أصبحت حقاً: إنه الحقّ الناجم هنا عن القَدَر، وليس قَدَر الحقّ. (انظر مؤَلّفي: نظرية الضريبة (théorie de l'impôt)، الفصل 2، الصفحة 76، علاقات الحرية والدولة).

إن الطابع الوظيفي للمِلكية، الذي يمكننا أن نصفه بالطابع المُحَرِّر، يظهر في كلِّ خطوة من تشريعنا السياسي والمدني.

فالمادة 57 من شرعة 1814 تنصّ على إلغاء المصادرة. ومن الطبيعي أن يبتهج كلُّ مالِك لمثل هذا الإعلان، إلاّ أنه لن يكون من العسير، بالمناسبة، فهم معناه. فكثير من الناس لا يرون في هذا الإلغاء إلاّ تقييداً لجشع الضريبة، وعلامة على عطف المشرِّع تجاه الأُسَر، التي كانت تُعَاقب على غلطة رؤسائها، وتلطيفاً للجزاء، ومراعاة للمالِكين. إلاّ أن الأنانية وصلت إلى درجة عالية من جوهر المالِك، بحيث أصبح من النادر رؤيته يفهم حقوقه بقَدْر ممارسته واجباته. لقد كانت المصادرة في ظلِّ النظام السابق، الذي كان يُنْظَر إلى حيازة الأرض كأمر صادر عن الدولة، حقاً للأمير، الذي كان يستفيد منه، في بعض الحالات، لمعاقبة جرائم الخيانة العظمى. فالإقطاعي

الخائن كان يُجَرَّد من الإقطاعة الممنوحة له، لإخْلاله بالعقد الاجتماعي. وكان هذا هو العدل.

غير أن المواطن المالِك لم يَعُدْ في الحالة نفسها. فسياسياً، هو مُسَاوٍ للأمير. وهو لا يأخذ منه مِلكيته، وإنما يأخذها من نفسه. وإذا اتُّهِم بجريمة عادية أو سياسية، فلا يُحْكَم عليه، من خارج العقوبات الشخصية، البدنية أو الشائنة، إلاّ بدفع غرامة أو تعويض متناسب مع الضرر المادي الذي سبَّبته الجريمة أو الجنحة. وفيما عدا هذه الثرثرات، تبقى المِلكية للمُدان، وتنتقل إلى ورثته. فهي مقدَّسة، مثل مُنْتَج العمل نفسه. وبكلمتين، فإن المالِك، في النظام السياسي الجديد، عنصر مُتَّحِد، بعكس الإقطاعي تماماً. إن هذه الصفة تستبعد المصادرة، التي لم يَعُدْ لها معنى، منذ ذلك الحين.

يبدي السيد لا بولاي في مؤلَّفه "تاريخ حقّ المِلكية" هذه الملاحظة:

"القانون المدني الفرنسي هو أول من خلط (في المادتين 1138 و1583) بين الالتزام

والمِلكية. فالقول إن المِلكية تصبح حقاً مكتسباً للشاري من البائع، منذ أن يُتَّفَق على المبيع والثمن، هو مِنْ قبيل الدِّقة؛ فإذا احترمتم حقَّ الأطراف الأخرى، فإن قوة الأشياء تقاوم كلمات القانون. والشخص المشتري، الذي ليس لديه مال، ولا يستطيع أن يكون لديه منه، لن يكون إلاّ دائناً يدفع تعويضات عطلٍ وضرر. وإذا لم تحترموا حقَّ الطرف الثالث الحائز، فإن الأمر يكون فخاً منصوباً لحُسْن النية".

من الممكن التأسّف، مع السيد لا بولاي، ولمصلحة نظام الرهن، لكون القانون الفرنسي لم يكن أكثر قسوة على أشكال البيع، وطُرُق إعلانه رسمياً. ولكن حين يأخذ عليه أنه خلط بين الالتزام والمِلكية، أَعْتَرِفُ أنه لا يسعني أن أكون متَّفقاً مع رأيه. ففي روح المؤسَّسة الحقيقي، يحوز المالِك العقاري الأرض بالصفة نفسها، مع كاملِ الحقّ، وبموجب الصفة المطلقة نفسها التي يملك المُنْتِج فيها انتاجه. إن مِلكية المواطن لم تكن تصل إلى هذا الحدّ، لكنها كان تقود إليه. وكما كانت المِلكية وسلطة ربّ الأسرة قد تأسَّست، في النهاية، وخصوصاً تجاه الأسرة، كان من الطبيعي أن يحيط القانون الروماني البيع بضمانات إضافية، ويميّز، أكثر مما فعل القانون الفرنسي، بين الالتزام والمِلكية. إلاّ أن التقاليد الرومانية ليست تقاليدنا؛ فالمِلكية الفرنسية هي الفكرة المناقضة للحيازة الإقطاعية، وإلى حدٍّ ما لِملكية المواطن القديمة نفسها. وقد أعطت الصناعة، بتطويرها لنوع جديد من المِلكية، مدى أوسع، أيضاً، للمفهوم. لهذا، كان من الطبيعي، والمنطقي، أن يوسّع القانون، الذي يعالج موضوع الالتزامات، القواعد لتشمل المِلكية، وكلّ ما تبقّى. إن المِلكية وظيفة. والتعهدات التي يأخذها المواطن تجاهها هي من نفس الطبيعة، ويجب أن يكون لها نفس مفعول التعهدات التي يأخذها تجاه عمله، وعمّاله، وشركائه، وزبائنه، إلخ.

لكن، أين يتجلّى عملُ المِلكية بأقصى طاقته؟ إنه يتجلّى في النظام الانتخابي. إن الدولة لم تخسر حقها في المصادرة تجاه المالِك، فحسْب، بل أصبح من الواجب عليها الطلب إلى هذا المالِك أن يُجدِّد لها دورياً توليّها لمهامها الخاصة. وهذا ما يحدث عبر انتخابات البرلمان. وفي هذا الصدد، بُذِلَ جُهْدٌ ضد المبدأ الذي كان يجعل من المِلكية علامة

على الكفاءة السياسية. وهوجم النظام الذي كان يستبعد من الانتخابات رجالاً مِن أمثال: روسو، ولامونّيه (Lamennais)، وبيرنجيه (Béranger)، ويقبل لمارستها رجالاً من كلّ الأنواع من أمثال: برودوم (Prudhomme)، وجـوردان (Jourdain)، وداندينيـه (Dandinet)، وجيرونت (Géronte). لقد استبدلت ثورة شباط بالانتخاب العام ميزة حصر الانتخاب بدافعي الضرائب. ولم تَبْدُ النزعة الطُهْريَّة الديمقراطية راضية أيضاً. فقد كان بعض دعاتها يريد إعطاء حق التصويت للأطفال والنساء، واحتجَّ آخرون على استبعاد المُفْلسين، والمحكومين بالأشغال الشاقة المُحَرَّرين والمعتقلين. كما كان بعضهم على وشك المطالبة بضمّ الأحصنة والحمير إلى الناخبين.

إن نظرية المِلكية، كما انتِجُها في هذه اللحظة، تبدد كلَّ هذه الغيوم. فبحسب هذه النظرية، لم تُعْطَ المِلكية قطّ كعلامة للكفاءة السياسية أو ضمانة لها؛ فهي مَلَكَة للذكاء وللضمير المستقل عن نوعية المالِك. حول هذه النقطة يمكن القول إن الجميع متفقون. إلاّ أننا نضيف أنه إذا كانت معارضة الاستبداد مِنْ أعمال الضمير، الذي لا يحتاج لأجل إنتاج نفسه أن يدفع المواطن مئتين أو خمس مئة فرنك كضريبة، ويَتمَتَّع بثلاثة آلاف فرنك، أو بمزيد من الدخل، فإن هذه المعارضة نفسها، التي يُنْظَر إليها كتعبير عن الجماعة، ليس لديها القوة تجاه السلطة، ولن تصبح فعَّالة إلاّ إذا كانت تعبيراً عن كتلة المالِكين. إن هذا الأمر من شأن الميكانيك، وليس له أي علاقة مع الكفاءة وحسّ المواطنيّة لدى المواطنين. والمقارنة ستجعلني أفهم. إن كلّ فرد ذكر، بلغ العشرين من العمر، وكان سليم البُنية، صالح للخدمة العسكرية. إلاّ أن من الواجب، أيضاً، قبل إرساله لقتال العدو، تدريبه، وتعليمه الانضباط، وتسليحه. وإلاّ فإنه لن يفيد،

إطلاقاً، بشيْ. إن جيشاً من المجنَّدين من دون سلاح سيكون عديم الأثر في الحرب، مثله مثل كمية كبيرة من السجلات الإدارية. والأمر نفسه ينطبق على الناخب. فليس لصوته قيمة حقيقية، ولن أقول قيمة معنوية، ضد السلطة، إلاّ إذا مثّل قوة حقيقية: وهذه القوة هي قوة المِلكية. وعليه، فإنه لأجل العودة إلى الانتخاب العام، وإلى نظام الناخبين الذين لا يملكون، ينبغي اختيار أحد أمرين: إما أن يصوّت هؤلاء مع المالِكين، ويكونون حينئذ غير نافعين، وإما أن ينفصلوا عن المالِكين، وفي هذه الحالة، تبقى السلطة سيدة الموقف، فإما أن تعتمد على الجمهور الانتخابي كثير العدد، وإما أن تصطف إلى جانب المِلكية، وإما أن تقف، بالأحرى، بين الاثنين، وتُنَصِّب نفسها وسيطاً، وتفرض تحكيمها. إن إعطاء الشعب الحقوق السياسية لم يكن في حدِّ ذاته فكرة سيئة، إلاّ أن من الواجب، فقط، البدء بإعطائه المِلكية.

الفقرة 2 – حظر أي قانون تنظيمي فيما يخص حيازة الأشياء، وإنتاجها، وانتقالها، واستهلاكها. تماثل الحُب والفن. تسهيل تداول العقار. سِمَة المالك الحقيقي.

إذا فهم القارئ ما قيل للتو عن المِلكية، من وجهة نظر سياسية، وعَلِمَ، من جهة أولى، أنها لا يمكن أن تكون حقاً إلاّ إذا كانت وظيفة؛ ومن جهة ثانية، أنه في إساءات المِلكية نفسها يجب البحث عن هذه الوظيفة، فإنه لن تكون ثمَّة صعوبة في فَهْمِ ما يبقى عليَّ قوله عن غايات المِلكية من وجهة نظر الاقتصاد العام والأخلاق: الأمر الذي سيسمح لي بأن أكون أكثر اختصاراً.

حين أقول إن البحث عن غايات المِلكية، ووظيفتها، وبالتالي حقها، يجب أن يكون في إساءاتها، فإن الجميع يفهم أني، بتعبيري عن رأيي بهذه الطريقة، لا أعتزم بأي حال من الأحوال تمجيد الإساءات، السيئة في حدٍّ ذاتها، والتي يريد الجميع إزالتها. أريد أن أقول: بما أن المِلكية مطلقة، وغير مشروطة، وانطلاقاً من ذلك غير قابلة للتحديد، فإن من غير الممكن معرفة غايتها، إن كان لها غاية ما، ووظيفتها، إن كان صحيحاً أنها تشكّل جزءاً من الجسم الاجتماعي، إلاّ عبر دراسة إساءاتها. وهذا إن لم نبحث فيما بعد - بعد معرفة وظيفة المِلكية، وإثبات الحقّ عبر الهدف من المؤسَّسة — كيف يمكن الانتصار على الإساءات نفسها.

إن المِلكية تعسفية، من وجهة نظر اقتصادية، ليس لأنها موضوع لاحتكار، فحسْب، كما رأينا للتوّ، الأمر الذي يتجه إلى حرمان جمهور المواطنين مما هو مشروع لهم، وإنما لأنها يمكن أن تُقَطَّع وتفتَّت. الأمر الذي يسبب للزراعة ضرراً جسيماً. وأعتقد أني أتذكر أن الخمسة وعشرين مليون هكتاراً من الأراضي القابلة للزراعة في فرنسا، التي لا يوجد من ضمنها في النتيجة الغابات والمروج ومزارع الكرمة وبساتين الخضار والفاكهة، إلخ، والتي تشكل نحو نصف أراضي البلاد، مقسَّمَة إلى 290 أو 300 مليون قطعة، الأمر الذي يوصل متوسط هذه الأقسام إلى أقل من عُشُر هكتار، أي مربَّع ضلعه ثلاثون متراً. وثمَّة أجزاء أصغر من ذلك بكثير. إننا ندرك الضرر الذي يسبِّبه للأمة هذا التقطيع. لقد كان فورييه يقدِّر أن المساحة الطبيعية للأرض الزراعية المستثمَرة، المرفقة بالصناعات ذات الضرورة الأولى التي تتضمّنها، والمجهَّزة بكل الوسائل الميكانيكية، يجب أن تبلغ فداناً مربعاً تقريباً، يعمل فيها ما بين 15 إلى 1800 شخص من

الجنسين، ومن كلِّ الأعمار، والمِهن، والدرجات. وهذا ما أعطاه فكرة التجمع الانتاجي الاشتراكي، الذي دعا إلى إنشائه. إن أحد أسباب تدني مستوى الزراعة في فرنسا يعود إلى هذا التقطيع المُفْرِط، غير الموجود في إنجلترا، البلد الإقطاعي. لقد جرى التفكير مرات عِدَّة في تدارك هذه التجزئة، عبر تسهيل تبادل القطع المجزَّأة. الأمر الذي يسمح بإعادة تركيب التركات المقسَّمَة. إلاّ أن شيئاً لم يصل إلى النهاية. فالتقطيع لا يزال يواصل سيره، من دون القدرة على منعه، إلاّ بقانون منفعة عامة يشكِّل اعتداءً على المِلكية.

الإساءة الأخرى، التي لا يقلّ ضررها عن السابقة، تكمن في الاستثمار الفوضوي، الذي يفتقد إلى التنسيق بين المستثمرين، ورؤوس الأموال الكافية، والخاضع للجهل والمصادفة. هذا المرض هو الذي تسعى جاهدة إلى معالجته المدارس والمنتديات الزراعية، والمزارع النموذجية، والتسليف العقاري، إلخ. ولا شكّ في أنه تمَّ التوصل إلى الحصول على بعض التحسينات. وبدا الشعور بالتقدم شيئاً فشيئاً، حتى في الأرياف البعيدة جداً، وربح العِلْم في كل مكان. إن العلاج يجب أن يكون على مستوى المرض، إلاّ أنه، بدلاً من ذلك، لم يقم، في أغلب الأحيان، إلاّ بزيادة خطورته. لقد كان الأمر يستوجب تخفيض الضريبة العقارية إلى النصف: هل هذا الأمر ممكن؟ وكان يجب الموافقة على منح القروض على الرهن بمعدل فائدة يبلغ واحد ونصف بالمئة على الأكثر، وهو ما يمثّل نصف الدخل الصافي للأرض. إلاّ أن معدل الفائدة كان يبلغ، بانتظام، خمسة بالمئة. كما يجب أن يكون في استطاعة المالك الصغير الاستفادة من كلّ اكتشافات العلم بغية دعم منافسة الاستثمارات الكبيرة. لكنّ هذا الأمر لا يمكن حصوله إلاّ بإشراك المِلكيات الصغيرة. الأمر الذي يعني العودة، في

الواقع، إلى الحيازة السلافية، والتخلّي عن أكثر ما في المِلكية من جاذبية، وهو التصرف الحرّ والمطلق بها. وهذا هو الاعتراض الذي وجهته، قبل عشرين عاماً، لأتباع فورييه، الذين كانوا يدّعون أنهم يحفظون للمشارِك في التجمع الانتاجي مِلكيته.

الإساءة الثالثة، الأكثر خطورة من الإساءتين السابقتين لكونها تهمّ، في آن معاً، الاقتصاد العام والأخلاق، هي أن المِلكية وجدت وسيلة للفصل، في الاستثمار الزراعي، بين الانتاج الصافي والانتاج الإجمالي. وقد أدى هذا الفصل إلى الطلاق بين الإنسان والأرض، وجعل من هذه الأخيرة موضوعاً للمضاربة، وأقول تقريباً للدعارة.

هنا تبدو المِلكية، بالتأكيد، أدنى من الإقطاعة الممنوحة. وأنا لم أستطع مطلقاً فهم كيف يمكن لعلماء الاقتصاد، الذين ينددّون بالإساءات كلّها، ويحاربونها، ويحتجون على التقطيع، والروتين، والمناهج الرديئة، وينصحون المالِك بحُبِّ الأرض، أن يبخسوا، مع ذلك، قيمة السياسة، وكيف يمكنهم الادعاء بأنهم أنصارٌ للمِلكية. إنه لأمر جيد، من دون شك، أن يكون الريع لِمَن يستهلكه، ومَنْ لم يُشارك أبداً في العمل الزراعي. إلاّ أن الأمر الذي ليس من السهل القبول به هو بقاء البلاد والأخلاق جيدة، أيضاً، من جراء ذلك. لقد ألغت المسيحية العبودية، كما ألغت الثورة الامتيازات الإقطاعية. ولكن، أرجوكم، ما هو، إذن، وضع المزارَعة؟

هوَذا ما كتبته في هذا الصدد، عام 1858، في مؤلّفي "في العدالة في الثورة وفي الكنيسة، الدراسة الخامسة :(de la justice (dans la Révolution et dans l'Église, 5° étude

"خرّب طابع المِلكية شديد التعقيد الأرض الفرنسية (بسبب تعسّف الاستثمارات)، فكَسَحَ قمم الجبال، واستنزف الينابيع، وبدّل الأنهار إلى سيول، وملأ الأودية بالحجارة. وكلّ هذا بإذن الحكومة. لقد جعل الفلاح (المزارع) يكره الزراعة، ويكره الوطن بقدْر أكبر، أيضاً. الأمر الذي أدى إلى تناقص السكان... فهو لم يَعُدْ يحرص على الأرض، كما في السابق، لأنه سكن فيها، وزرعها، وتنشّق عبقها، وعاش من غِذائها، وتلقّاها من أبائه مع الدم، وسينقلها من جيل إلى جيل من عِرْقِه، ولأن منها أُخِذَ جسده، وحرارته، وغرائزه، وأفكاره، وطبعه، ولا يمكنه الانفصال عنها إلاّ بالموت. إنه يتمسك الآن بها كما يتمسك بأداة، أو، أقلّه، بتسجيلِ ريوعٍ بواسطتها يتلقى، في كل سنة من الكتلة المشتركة، دخلاً ما. أما هذا الشعور العميق بالطبيعة، وهذا الحُبّ للأرض الذي تعطيه إياه الحياة الريفية وحدها، فقد انطفئ. وحلّت محلّه حساسية عُرْفيّة، خاصة بالمجتمعات المثيرة للضجر التي لم تَعُد الطبيعة تظهر لها إلاّ في الرواية، والصالون، والمسرح.

"... الإنسان لم يَعُدْ يحبُّ الأرض. فهو كمالِك، يبيعها، يؤجّرها، يقسّمها إلى أسهم، يحوّلها إلى مومس، يتكسّب بها، ويجعل منها موضوعاً لمضاربات. وهو كمزارع، يعذّبها، يغتصبها، يُنْهِكها، ويضحّي بها لأجل طمعه نافذ الصبر...".

لقد حمل تطبيق المُنتَج الصافي، البارع أكثر في أيامنا هذه مِمّا كان عليه في العصور القديمة، الأنانية البشرية إلى الدرجة الأخيرة من الإفراط. من المؤكّد أن النبيل الروماني القديم كان بخيلاً، وقاسياً مع عبيده، أكثر مما نحن عليه مع خُدّام منازلنا؛ إلاّ أنه كان، في النهاية، يعمل معهم، ويسكن في المنشأة الاستثمارية نفسها، ويتنفس

الهواء نفسه، ويأكل على الطاولة نفسها. لقد كان الفرق شاسعاً بينه وبين صاحب الدخل المتغيّب دائماً عن العمل. كذلك كانت إيطاليا جميلة، غنية، آهلة بالسكان، وبلداً صِحيّاً طالما كانت تُزرَع من طرف المالِكين فيها؛ فأصبحت مهجورة، ويتفشّى فيها الطاعون حين تُرِكت للعبيد، وذهب السادة لاستهلاك مداخيلهم الضخمة في روما. لقد سقطت الأخلاق مع الزراعة، في الوقت نفسه الذي كان فيه المالِك، المُستخدِم لحقه، يتجاهل واجباته.

تلك هي، من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية، إساءات المِلكية. إنها إساءات صارخة، يرفضها كلّ ضمير، إلاّ أنها لا تشكّل، في نظر القانون، جريمة أو جنحة، ولا يسع العدالة الرسمية ملاحقتها، لأنها تشكّل جزءاً أساسياً من حقّ المالِك، ولا يمكن قمعها من دون تدمير المِلكية بالضربة نفسها. وهي إساءات لن نقوى، في النتيجة، على إخفائها أو التقليل منها، لأنها يجب أن تُستخدم في الكشف لنا عن غايات جديدة في المِلكية، ستخدمنا معرفتها، لاحقاً، في كبح مبالغاتها.

تكمن إحدى صفات المِلكية في إمكان تقسيمها، وتقطيعها بالقدر الذي يحلو للمالِك. وهذا الأمر كان لازماً لها لتسهيل تداول الأرض. هنا توجد، بالفعل، الميزة الكبرى للأرض الحرّة على الإقطاعة. فمع الإقطاعة الممنوحة، أو الحيازة الجرمانية والسلافية القديمة، التي لا تزال نافذة في روسيا، يسير المجتمع بلا مرونة كجيش رصين في معركة. ولا جدوى من إعلان أن الأفراد أحرار، وأن الدولة خاضعة لمجلس الشعب. فحرية المواطن في العمل، وقدرته على المبادرة، التي أشرنا إليها كسِمة للدول الدستورية، تبقى عاجزة.

وجموديَّـة الأرض، أو، بتعـبير أفضـل، عـدم قابليـة الحيـازات لفـكّ ارتباطهـا بالـكومونـة، تعيـد دائمـاً الجموديـة الاجتماعيـة، وبالتـالي الاستبدادية في الحُكم. إن من الواجب أن تنتقل المِلكيـة نفسها، مع الإنسان، كسلعة، وكنقد. من دون هذا الأمر، سيكون المواطن مثل إنسان باسكال (Pascal) الذي سحقه العالَم، الذي يعرفه، ويحسّ به، لكنه لا يستطيع منعه، لأن العالَم لا يسمعه، والقانون المشرف على حركات السماء لا يستجيب لصلواته. لكن غيّروا هذا القانون، واجعلوا هذا العالَم المادي يتحرك بناءً على إرادة المخلوق غير القابل للتقادم الذي لا يشكّل بالنسبة له إلاّ أحد عناصر الوجود الأولية المفكّرة، وسيتغير كل شيء سريعاً. إن الإنسان لم يَعُدْ هو الذي سيُسْحَق بين العوالِم، وإنما العوالِم هي التي ستصاب قيادتها بزوبعة، مثل كرات نخاع البَيْلسان. هذا، بالضبط، ما يحصل بسبب سهولة تداول الأرض، الذي تفعله الفضيلة السحرية لهذه الكلمة وحدها، المِلكية.

هكذا ارتقى جنسنا من النظام الأدنى للرابطة الأبوية وشيوع الأرض إلى الحضارة العليا للمِلكية، الحضارة التي لم يستطع أحد التدرّب عليها، ولم يُرِدْ بعد ذلك التراجع عنها. لنتصور ماذا سيحصل إن أُلغيت المِلكية فجأة، وقُسِّمت الأرض من جديد، ومُنْع كلّ حائزي الأراضي من بيع حصصهم، ومبادلتها، والتصرّف بها. وإذا أصبحت الأرض من جديد مجمَّدة، لخير الجميع! أليس صحيحاً أن الحاصل على حيازةٍ ما سيعتقد أنه رُبطَ كما في السابق بالأرض، على الرغم من أنه يعمل لصالحه، ولم يَعُدْ يدفع ريعاً، أَتْركُ للقارئ التعمّق فيما لم أفعل هنا إلاّ الإشارة إليه.

الصفة الأخرى، والإساءة الأخرى للمِلكية، تكمن في قدرة المالِك المعتَرَف بها على التصرف بأكثر طريقة مطلَقة، سواءً بالنسبة لمنتجات العمل والعبقرية، أم بما يُسْمَح بتسميته الإبداعات الخاصة للإنسان. أما بالنسبة للأرض فلا شيء، كما يبدو، أكثر مخالفة لكل العادات القانونية والتعاقدية. فالسيد الإقطاعي الذي يعطي امتيازاً لاستثمار منجم، على سبيل المثال، والمالِك الذي يؤجِّر أرضه، أو يوصي بها بعد وفاته، لا يفوتهما أبداً فرض بعض الشروط على مَنْ أعطي له الامتياز، أو المزارع، أو المُوصَى له. وسيكون عليه حفظ الشيء، واستثماره كربِّ أسرة جيد، إلخ. إن الشرط الوحيد هنا هو شرط دَيْرِ تيليم (l'abbaye de Thélème)، وهو العمل وفق إرادته.

قد يُقال إنه تهريجُ مسرحية بانيرج (Panurge). من المؤكّد أن أي مشرِّعٍ، أو أمير، أو جمعية وطنية لم يُنَبِّه، أبداً، لوجود مثل هذه الفكرة. وهذا في رأيي دليل على أن المِلكية ليست من قبيل المؤسَّسة التشريعية، وأنها لم تصدر عن جمعية ممثلين أعلنت موقفها بعد مداولات ناضجة، ومعرفة بالقضية. إنها نِتاجُ العفوية الاجتماعية، وتعبيرٌ عن إرادة واثقة بنفسها، وتتأكد على حدٍّ سواء لدى الأفراد والجمهور.

لنلاحظ السبب العميق لهذا الدستور. لقد قالت حكمة الأمم إن ثمَّة أشياء يتطلَّب الضمير البشري لأجلها الحرية التامة والكاملة، ويرفض أي نوع من التنظيم. مِنْ هذه الأشياء: الحب والفنّ والعمل؛ ويجب أن نُلْحِقَ بها المِلكية.

من وجهة نظر الكمال الأخلاقي، يُمكن لكلِّ عاطفة للروح، ولكلِّ فِعْل للإرادة، أن تُعَدَّ خطيئة، أو تحثّ على خطيئة، لكونها مطبوعة تقريباً بالأنانية. وليس ثمّة من شيء صافٍ غير الشعور بالحقّ،

نظراً لأن العدالة غير قابلة للفساد بطبيعتها، ولا يمكنها أبداً أن تؤذي. وهي تُستَخدَم، بالعكس، كدواءٍ شافٍ. وهكذا فإن الحبَّ، زهرة الحياة، وسند الخلق، الذي من دونه سيكون كل وجود مؤسِفاً، غيرُ صافٍ: فهو، بالرغم من المفاتن التي يعزوها له الشِعْر، ينحلّ في النهاية، ويتحوّل إلى فجور وفساد. ماذا سيفعل هنا، إذن، المشرِّع الأخلاقي؟ هل سيذهب، بعد أن أسَّس الزواج، وسحب الأسرة من حالة التشوّش، إلى حدَّ فرضِ نظام على الزوجين، وسنّ قوانين لَمِخْدَع النوّم، فيدعو أحياناً إلى العمل، ويأمر أحياناً أخرى بالتعفّف، ويعطي وصفات للحُبّ، ويصنع فناً للحُبّ الزوجي؟ لا: إن قانون الزواج يبسط ستاراً على سرير الزفاف، ويفرض على الزوجين الوفاء والإخلاص، ويحظّر على الزوج تثبيت نظره على امرأة أو بنت جاره، وعلى الزوجة رفع نظرها لرؤية الغريب. إنه يذكّرهما باحترام بعضهما بعضاً، ثم يتركهما لإرادتهما الخاصة. فليذهبا الآن إلى تبادل الحنان فيما بينهما، والحرص على حقّ الغير، وعلى كرامتهما الخاصة، وحينذاك سيرتفع بناء الأسرة غير القابل لأن يتزعزع على الحُبّ الذي غيَّرَت العدالة وجهه. بهذا الحُبّ ستكون المرأة، الفاجرة والمُهَيِّجَة بطبيعتها، قديسة ومقدَّسَة.

ما قلناه عن الحُبّ صحيح، أيضاً، عن الفنّ والعمل. هذا لا يعني قط أن أعمال العبقرية، وأعمال الماهر لا تعرف قاعدةً أو قياساً، وليس لها أي معنى؛ في هذا الصدد، سلكت المدرسة الرومنسيّة طريقاً خاطئاً تماماً. إن هذا يعني القول إن عمليات الصناعي والفنَّان والشاعر والمفكّر تَستبعد، على الرغم من خضوعها لمبادئ وطُرق تقنية، كلّ نوع من أنواع التنظيم من جانب السلطة العامة، كما من جانب الأكاديمية، وهو أمر مختلف بشدة. إن الحرية هنا هي القانون

الحقيقـي: وفي هـذا اتفـقُ مـع رأي السـيد دينواييـه (Dunoyer) وغالبيـة علماء الاقتصاد.

أضيف إن حـال المِلكيـة يجـب أن يكـون كحـال الحُـبّ والعمـل والفنّ. بمعنى أن المالِك لا يجب أن يتصوَّر أنه أعلى من كلّ حجّة وكلّ قياس. وإذا كان القانون قد جعله مطلَقاً، فإنـه سيدرك سـريعاً، علـى حسابه، أن المِلكية لا يسعها أن تحيـا بالإسـاءات، وإن عليهـا، أيضـاً، الانحناء أمام الحسّ العام والأخلاق. وسيفهم أنه إذا كان المطلق يطمح إلى الخروج من وجوده الميتافيزيقي، وإلى أن يصبح، بشـكل إيجابي، شيئاً ما، فإنه لا يستطيع أن يكـون هكـذا إلاّ بالعقل والعدالـة. ومنـذ أن يتجـه المطلـق إلى أن يتحقـق، فإنــه يصـبح خاضـعاً لحُكْـمِ العِلـم والقـانون. وكمـا أن مـن الجـوهري لتقـدم العدالـة أن يكـون تطـابق المِلكية مع الحقيقة والأخـلاق طوعيـاً، فـإن علـى المالِـك، لهـذه الغايـة، فقـط، أن يكـون سـيّد حركاتـه، وأن لا يُفـرَض عليـه أي التـزام مـن طرف الدولة. وهذا الأمر يدخل تماماً في مبادئنـا؛ فبمـا أن عمـل الدولـة يكمن في أن يمارس كـلّ فـرد قـانون العدالـة، فـإن هـدف الحضـارة، كما نقول، يصبح جهازاً للحقّ وخادمـاً للقـانون. الأمـر الـذي يـؤدي إلى إلغـاء الدسـاتير المكتوبـة والقـوانين. إن المبـدأ الـذي يحكـم المِلكيـة، ويُعَدُّ مبدأً لأخلاق سامية بالتأكيد، وبه وحده يتميّز الإنسان الحرّ عن العبد، هو الذي يتجلّى في الحفاظ على أقل قدر ممكن مـن القـوانين، التي أعني بها الأوامر التنظيمية، والتشريعات الرسمية.

في النظام الذي دشّنته ثورة 1789، وكرَّسـه القـانون الفرنسـي، يُعَدّ المـواطن أكثـر مـن إنسـان حـرّ؛ إنـه جـزء مـن السـيد. إن سـيادته لا تمـارس في الجمعيـات الانتخابيـة، فحسْـب، ولا في جمعيـات ممثّليـه. وإنمـا هـي تُوجـد، أيضـاً، وخصوصـاً، في ممارسـة صـناعته، ووجهـة

روحه، وإدارة مِلكيَّته. وهنا أراد المشرِّع أن يتمتع المواطن، بناء على مجازفاته ومخاطره، بالاستقلال الذاتي الأكمل، فيكون مسؤولاً عن أعماله فقط، حين يُلحق ضرراً بالآخرين، ومنهم المجتمع أو الدولة نفسها. بهذه الشروط فقط، اعتقد المشرِّع الثوري أن المجتمع يمكن أن يزدهر، ويسير في طرق الغنى والعدالة. فرفض كل العراقيل والقيود الاقطاعية. لهذا السبب لا يُعَدّ المواطن، لكونه يعمل ويُنتِج ويملك، - وهذه وظيفة المجتمع -، أبداً موظفاً لدى الدولة؛ فهو لا يخضع لأي شخص، ويفعل ما يريد، ويتصرّف بعقله، وذراعيه، ورأسماله، وأرضه، كما يحلو له. وقد أثبتت الأحداث بالفعل، أن الثروة الأكبر والفضيلة توجدان في البلاد التي يسود فيها هذا الاستقلال الذاتي الصناعي، وهذه النزعة المطلقة للمالِك.

لضمان هذا الاستقلال في المبادرة، وهذه الحرية اللامحدودة في العمل، أراد المشرِّع، إذن، أن يكون المالِك سيداً في كلّ قوة التعبير؛ فلنتساءل عمّا قد يحصل لو أراد إخضاعه لتنظيم؟ كيف نفصل العادة عن الإساءة؟ وكيف نتنبأ بكلّ الخيانات، ونقمع التمرد، ونطيح بالكسل والعجز، ونراقب الرعونة، إلخ. وبكلمتين، فإنه بعد رفض الاستثمار بواسطة الدولة والجماعة الحكومية، لم يكن عليه أن يفعل غير هذا الأمر.

إذن، ليفصل المالِك بقدر ما يريد الناتج الصافي عن الناتج الإجمالي؛ وليبحث، فقط، عن الريع، المسؤول فقط عن الضمير أمام الرأي العام، بدلاً من ربط الأرض بشكل وثيق بزراعة دينية. وهو لن يلاحق لهذا الفِعْل. إنه لأمر حسنٌ في حدٍّ ذاته أن يُميِّز الريع عن الناتج الإجمالي، ويصبح موضوعاً للمضاربة. وبما أن الأراضي من نوعيات

مختلفة، فإن الظروف الاجتماعية تشجع، بشكلٍ غير متساوٍ، الاستثمارات، ويمكن لحساب الريع والبحث عنه أن يصبحا أداة لتوزيعٍ أفضل. وستعلّم التجربة الأفراد متى يصبح تطبيق الريع مُضِراً للجميع، ولا أخلاقياً. حينذاك سيقلّ التجاوز من تلقاء نفسه، ولن يبقى إلاّ الحقّ والحرية.

ليقترض هذا المالك نفسه على اسمه، كما على مسكنه أو ساعة يده؛ فالعملية يمكن أن تصبح خطيرة جداً عليه، ومليئة بالبؤس على البلاد. إلاّ أن الدولة لن تتدخّل أكثر، إلاّ إذا كان ذلك لمنافسة المرابين، فتزوّد المقترضين بالنقود بسعر أفضل. إن التسليف المضمون برَهْنٍ عقاري هو الوسيلة التي تدخل المِلكية العقارية بواسطتها في علاقة مع الثروة المنقولة، والعمل الزراعي مع العمل الصناعي؛ وهو أمرٌ ممتاز في حدٍّ ذاته، يسهّل المشاريع، ويضيف إلى قوة الانتاج، ويصبح وسيلة جديدة للتسوية. إن التجربة وحدها يمكن أن تحدِّد لكلّ فرد الحرية المناسبة، وتثبّت القياس وتفرض مِكبَحاً.

ليقلب المالك، في النهاية، أرضه، ويعيد تقليبها، أو ليتركها ترتاح، كما يريد؛ ولينصب غراساً، وأَنصاف غِراس، أو ليمتنع عن فِعل أي شيء؛ وليترك الأشواك تنبت فيها، أو ليضع فيها المواشي، فهو سيّدها. إن المجتمع سينال، بشكل طبيعي، نصيبه من الضرر الذي سبّبه استثمار كسول، أو مُقَرَّر بشكل سيء، كما يعاني من كلّ عيب ومن كل ضلال فردي. إلاّ أن تحمّل المجتمع لهذا الضرر أفضل له، أيضاً، من تدبير مكيدة له عبر أنظمة. كان نابليون الأول يقول إنه إذا رأى مالكاً يترك حقله بوراً، فإنه سيسحب منه مِلكيته. تلك كانت فكرة عادلة جعلت الفاتح يتكلم. إلاّ أنها لم تكن فكرة عبقرية. لا، فحتى في الحالة التي كان يحلو فيها للمالك ترك أراضيه

من دون زراعة، فإنه لا يجب عليكم، أنتم رئيس الدولة، التدخل. دعوا المالِك يعمل؛ إن المثال لن يكون مُغْدياً. ولكن لا تتخرطوا قطّ في متاهة لا مخرج منها. إنكم تسمحون لمثل هذا المالِك بقطع أشجار غابة كان تعطي خشباً لتدفئة مقاطعة بكاملها، ولمالِك آخر بتحويل عشرين هكتاراً من الأراضي المزروعة قمحاً إلى منتزه يربّي فيه الثعالب. فلماذا لا يُسمح لهذا بزراعة العلّيق والشوك؟ إن إساءة استعمال المِلكية هو الثمن الذي تدفعونه مقابل ابتكاراتها وجهودها؛ و مع مرور الزمن ستصحّح نفسها. دعوها تعمل.

هكذا تكون المِلكية، القائمة على الأنانية، الشعلة التي تتطهر بها الأنانية. وبالمِلكية سيتغيَّر وجه الأنا الفردية، غير الاجتماعية، البخيلة، الحسودة، الغيورة، المليئة بالغرور وبسوء النية، وتصبح شبيهة بالأنا الجَماعية، سيدتها ونموذجها. إن المؤسَّسة التي كان يبدو أنها صُنِعت لإضفاء مسحة إلهية على شهوة الخيرات الأرضية، كما أخذت عليها المسيحية كثيراً، هي، بالضبط، تلك التي تعيد هذه الشهوة إلى الضمير. وإذا ما قُدِّر يوماً للأنانية أن تصبح شبيهة وملائمة فينا للعدالة، وإذا ما بُحِثَ عن القانون الأخلاقي بالحماس نفسه الذي يُبْحَث فيه عن الربح والثروة، وإذا أمكن لقاعدة المنفعة أن تُستخدَم يوماً كقاعدة قانونية، كما كان يدَّعي هوبس (Hobbes)، ولم نستطع الشك في أن هذا الأمر لم يكن، بالفعل، هدف الحضارة، فإن العالَم سيدين للمِلكية بهذه المعجزة.

وتَبعاً للطريقة التي ننظر بها إلى المِلكية في مبدئها أو في غاياتها، فإنها تبدو لنا كأعظم الأمور اللاأخلاقية وأكثرها جُبْناً، أو كمِثال أعلى للفضيلة المدنية والعائلية.

انظروا إلى هذا الوجه المبتذل، الذي لا تشعُّ منه أي شرارة عبقرية وحُبّ وشرف. فالعين مريبة، والابتسامة مزيّفة، والجبين في متناول العار، والسمات مصدومة، والفكّ المدهش، ليس فكّ أسد، وإنما فكّ فرس البحر. إن هيئة الوجه بمجملها تقول كما يبدو: كلّ شيء عدم، ما عدا امتلاكه للخير، وامتلاكه منه ما يكفي، مهما كانت الطريقة التي اكتسبه بها. إن الشخص ليس فظاً إلى الحدّ الذي لا يفهم فيه أن الملكية ليست استحقاقاً. إلاّ أنه لا يعمل أي حالة استحقاق، مقتنعاً أن النبالة، والشجاعة، والصناعة، والموهبة، والاستقامة، وكلّ ما يُقَدِّره البشر، من دون أن يمتلكه، هو صفر، وأن مَنْ يستطيع قول: إني امتلكها، يستطيع بقوة الاستغناء عن الباقي. فهو لن يتشاجر معك حول أصل الملكية وشرعيتها، ويميل إلى الاعتقاد في صدره (in petto) أن الملكية لم تكن في الأصل إلاّ اغتصاباً، عفا عنه المشرِّع. ولكن بما أن ما كان من الحسن، في رأيه، أن يبدأ فإن من الحسن أن يستمر، فإنه ليس لديه إلاّ فكرة واحدة: إنها، في ما عدا احترام الرقباء، فكرة تكبير مِلكه، بكلّ الوسائل المشبوهة التي استُخْدِمت لإنشائه. لقد استغل الفقير، وتشاجر مع العامل بسبب أجره، ونهب في كلّ مكان، وجمع المكاسب بالحرام، وخطف ثلماً من حقل الجار، وغيّر مكان الحدود حين استطاع فعل ذلك من دون أن يُكْتَشَف. رأيت واحداً من هؤلاء كان يلتقط بيديه التراب من حفرة ويسحبها إلى جانبه، وقيل أنه كان يأكله. وله يعيدون مقابل الريع، وفائدة النقود، كلّ ما يستطيعون إعادته؛ وهو لم يكن أيضاً أسوأ مُرَابي، كما لم يكن أسوأ مُعَلِّم وأسوأ دافع. وفضلاً عن ذلك، كان منافقاً وجباناً، يخاف من الشيطان كما يخاف من العدالة، ويخشى العقوبة، وليس الرأي.

ويقيس كلّ الناس من خلال نفسه، أي ينظر إليهم كنصَّابين. وهو جاهل، بشكل خاص، بالشؤون العامة ولا يهتم بالحكومة، إلاّ من أجل تخفيض نصيبه من الأعباء أو دفع صوته، وسعيد لوجود مواطنين حوله لديهم أحكام مُسْبَقة، ويسمح الانتخاب النزيه له بالاستفادة من انتخابه. إنه المالِك بحسب النصّ والمبدأ، الأمر الذي يعني بحسب الأنانية والمادة.

انظروا الآن إلى الجانب الآخر، وشاهدوا هذا الشخص الذي تسرح فيه، بكرامة وصراحة، أفكار القلب السامية. إن ما يميّزه، أولاً، هو أنه لم يخترع، أبداً، في طهارة روحه، المِلكية. واحتج بكلّ قوة ضميره ضد هذه المؤسَّسة المطلقة وإساءاتها. واحتراماً منه للقانون، ولمصلحة الجماهير، أبقى على الحيازة القديمة. إلاّ أنه، من دون الشكّ في ذلك، وخلافاً لنيته الرسمية، جعل الاستبداد في الدولة، والعبودية في المجتمع، أمراً خالداً. إن المِلكية موجودة حالياً؛ وصدفة الولادة جعلت منه أحد أصحاب الحقّ بها. فهو يَمْلك من دون أن يُمَلَّك، ويؤمن بحُسن نية مبدأ لم يُرِدْه قطّ، وتقع مسؤوليته على عاتق الجميع. إلاّ أنه يقول لنفسه، في الوقت نفسه، إن المِلكية تُلْزِم، وإذا القانون لم يطالبه بشيء، فإن ضميره يفرض عليه كلّ شيء. إن حياة المالِك، كأمير للعمل، وحارس للقوانين وللحرية، ليست، قطّ، في نظره حياة متعة وتطفّل، وإنما حياة قِتال. فهو الذي، كفلاح نبيل، وربّ أسرة متقشّف، يجمع في شخصه صفة الكاهن والقاضي والقائد، جعل، في روما القديمة، المواطن، الذي يثير اسمه اليوم الضحك تقريباً، خالداً ومجيداً مساوياً للملوك. وهو الذي حمل السلاح، عام 1789، ضد الاستبداد الإقطاعي وضد الأجنبي. لقد حلّ التجنيد محلّ كتائب المتطوعين. ولكن، إذا كانت جيوش الإمبراطورية تنافس بالشجاعة

جيوش الجمهورية، فإنها بقيت أدنى منها من حيث الفضيلة. إنه صديق الشعب العامل، الذي لم يكن، أبداً، ممالقاً له، والذي انتظر التقدم المتساوي. وهو، أيضاً، الذي كان يقول، عام 1848، إن هدف الديمقراطية لم يكن تقصير الملابس، وإنما تطويل السترات. وهو، أخيراً، الذي يدعم المجتمع المعاصر ضد هجمات النزعة الصناعية الجامحة، والأدب الفاسد، والغوغائية الثرثارة، والنزعة اليسوعية الفاقدة للإيمان، والسياسة الخالية من المبادئ. ذاك هو المالك بحسب الغايات، الذي يمكن تسميته أيضاً المالك بحسب الروح.

الفصل السابع:
موازنة الملكية. منظومة الضمانات

بقي علينا فِعْلُ أمْرٍ هو الأصعب من الأمور كلّها.

أعتقد أني أَثبتّ، بشكلٍ يُرْضِي القارئ، أن المِلكية لا يمكن أن تجد السبب المُسَوِّغ لوجودها في أي مبدأ قانوني أو اقتصادي أو نفسي أو ميتافيزيقي، وفي أي مصدر، أو تقادم مُكْسِبٍ، أو عمل، أو غزو، أو امتياز مَنَحَه المشرِّع، وأن الفقه أخطأ تماماً في هذ الصدد، إن كان فَهِمَ المسألة، وحسْب. ذاك كان موضوع جِدالي من عام 1839 إلى عام 1858. وأضيف، الآن، إننا إذا درسنا القوة التعسفية، أساساً، للمِلكية، ونتائجها السياسية والاقتصادية والأخلاقية، لكشفنا في هذه الحزمة من إساءات الاستعمال طاقة وظيفية فعَّالة، توقظ مباشرةً في الروح فكرةَ قَدَرٍ حضاري بوضوح، ملائم للحقّ وللحرية، على حدٍ سواء، بحيث أنه إذا بدت الدولة لنا، في تقسيم وتوازن سلطاتها، كمُنَظِّمٍ للمجتمع، فإن المِلكية تظهر، بدورها، كقوتها الدافعة الكبرى، بدليل أن النظام يتوقف إذا أُلْغِيت أو زُوِّرَت أو أُضْعِفَت؛ وحينذاك لن تكون ثمَّة حياة ولا حركة.

إلاّ أنه حتى مع هذه المجموعة من النتائج السعيدة، التي توصّلنا إلى استخلاصها عبر تحليل نزعة المِلكيَّة المطلقة، فإن العقل يبقى مُعَلّقاً. لقد بلغ الشرّ حداً، والظلم غدا كبيراً، بحيث أصبحنا لا نعلم

إن كانت إساءة الاستعمال تعويضاً مُفْرِطاً عن محاسن المؤسَّسة، ونتساءل إن لم يكن خمول المشاعية، أو الأعْراف الإقطاعية أفضل قيمة، في النهاية، من جحيم المِلكية؟

في مناسبات عِدَّة، ومنذ بدء الحضارة، غرقت المِلكية، بسبب الحِمْل الثقيل لإساءات استعمالها، أحياناً، والإفراط في خِفَّتها وضعفها، أحياناً أخرى. فاتسعت، أو ضاقت في كثير من الأحيان، وحسب الضرورة (ad libitum) إلى حدٍّ لم نَعُد نجد فيه خطأً فاصلاً محسوساً بين العبودية والمِلكية؛ ولم نَعُدْ نفهمهما جيداً إلاّ عبر حدَّيهما المتطرفَيْن. إنها حلَقة مطاطية في حركة دائمة من الاتساع والتراجع. ففي روما، وفي الوقت نفسه الذي كان حقُّ مِلكية المواطن يتعمَّم عبر انتصار العامّة، خسر هذا الحقّ امتيازه السياسي، وتحوَّل إلى امتياز وحشي، وفَسَدَ تحت اللعنة المسيحية، وجرَّ معه في سقوطه الإمبراطورية والمجتمع. وبعد اجتياح البرابرة، الذين سارعوا إلى تبنّي المِلكية الرومانية، عبر شكل الأرض الحرَّة الجرماني، كما كانوا يفعلون في كثير من الأمور الأخرى، رأيناها تتقهقر من جديد وتتقرض. وبفِعْل العمل المشترك للإمبراطورية والكنيسة، تحوَّلت الأرض الحرَّة إلى إقطاعة، وذلك، في هذه المَرَّة، بسبب التجاوز الملازم لها أقل مما بسبب عدم وعيها لذاتها وفتور همَّتها. لقد كان البربري صغيراً جداً على المِلكية. وأتت الثورة الفرنسية، بدورها، لتُدَشِّن المِلكية وتكرِّسها وتعمِّمها. وها نحن نراها من جديد، بعد أقل من سبعين عاماً على وجودها، وقد شَوَّهت سمعتها الأنانية الأكثر جُبْناً، والمضاربة المالية الأكثر إثارة للفضائح، ومَلأها بالألغام حُكْمُ أصحاب المصارف، وهاجمتها نزعة الهيمنة الحكومية، وأنزلتها من مكانتها البدَع، فجُرِّدت من امتيازها السياسي من دون معركة،

وصارت هدفاً لكراهية الطبقات العاملة، وأصبحت مستعدة للاعتراف بتعرّضها لآخر الإهانات، بعد تحوّلها إلى ضريبة مالية[1]. هل صحيح أن الفرنسيين لم يكونوا، في أعوام 1789 و1830 و1848، غير ناضجين للحرية والمِلكية، كما كان جنود كلوفيس (Clovis) وشارلمان، والعامة في أيام القياصرة؟

هكذا خضع المجتمع لنوعٍ من المدّ والجزر. فارتفع مع الأرض الحرّة، وهبط من جديد مع الإقطاعة. إن أي شيء لن يبقى على حاله، وكلُّ شيء يتقلّب. وإذا عَلِمنا الآن غايات المِلكية التي نتشبَّث بها، وما هي، في النتيجة، أسباب تقدّمها، فإننا نعلم، أيضاً، إلى ما نعزو تقهقرها. إن النزعة المطلقة نفسها تُنْتِج، دورياً، الصعود والهبوط.

(1) يمكن القول إن المِلكية، بوضع نفسها تحت حماية السلطة، عام 1851، تنازلت، في الواقع، عن عرشها، وسقطت، بشكل افتراضي، لتصبح إقطاعة. فقد وضع الإمبراطور في مقابلها حقه الإمبراطوري، وعامة الشعب، والجيش. فهو يستطيع فِعْل كلّ شيء، وهي لم يَعُدْ باستطاعتها فِعْلُ أي شيء. ومع القيد المتمثل في "بقدر ما يسمح به القانون" أصبحت خاضعة للإرادة التامة للسلطة. وهكذا، أصبح الحقّ في نزع الملكية، المُقتصر على حالة الضرورة العامة، تُعَلِّله اليوم كلمة المنفعة الأكثر غموضاً بكثير. ولم يَعُدْ على هيئة المحلّفين إلاّ تقدير قيمة المِلكية، بدلاً من إعلان موقفها من ضرورة نزعها. أما الأمير فهو الذي يقضي بمنفعتها. وبهذه الكلمة، ينقلب كلّ شيء. فتُنْزَع مِلكية نهر من مقاطعة بكاملها، وبدلاً من نزع مِلكية منزل شُيِّد في مكان سيء، أو غير صحي، أو مزعج للجوار، تُنْزَع مِلكية حيّ بكامله، أو مدينة بكاملها. وتُنْزَع، بحجة مصلحة الدولة العليا، من مواطن دراسته، أو مؤسَّسته، أو زبائنه. وتُنْزَع مِلكية أراضي مقاطعات بحجة بناء مزارع نموذجيّة، أو مرابط خيول. ويُعاد إنشاء عِزَب زراعية كبيرة، وتُنْزَع، لهذه الغاية، مِلكية أعداد غفيرة من صغار المالكين.

فالمالك يقاتل، في البداية، في سبيل كرامته كإنسان ومواطن، وفي سبيل استقلال عمله، وحرية مشاريعه. وهو يؤكّد ذاته كقاضٍ وسيّد، يملك بموجب إنسانيته، ولا يتبع لأي شخص، ويرفض كلَّ سيادة سياسية أو دينية. ثمَّ، بعد أن يتعب من الجهد، ويشعر أن دعم المِلكية أصعب من الحصول عليها، ويجد أن المتعة أفضل من المجد، وتقدير الذات، يتوافق مع السلطة، ويتخلّى عن مبادرته السياسية، مقابل ضمان حصوله على امتياز، فيبيع حقّه في مبدأ حصر الإرث بالابن البِكْر بصحنٍ من العدس، ويأكل شرفه مع دخله، ويثير بنزعته الطفيلية تمرّد البروليتاريا، ونفي المِلكية. هل يمكننا، في النهاية، كسر هذه الحلقة؟ هل يمكننا، في آجال أخرى، تطهير المِلكية من إساءات استعمالها، وجعل المؤسَّسة خالية من المآخذ؟ أم يجب أن ندع أنفسنا ننجرف مع تيار الثورات، اليوم مع المِلكية وضد الطغيان الإقطاعي، وغداً مع الديمقراطية ذات النزعة المطلقة والمضاربة المالية وضد البرجوازي وحقّه في مِلكية المواطن؟

تلك هي المسألة كلها، من الآن فصاعداً. أمام هذه القضية، فشلت العصور القديمة والعصور الوسطى. وأعتقد أن على عصرنا أمر حلّها.

المِلكية مطلَقة وتعسّفية. وفرض شروط عليها، وتنظيمها، يؤدي إلى تدميرها. ولقناعتنا، من الآن فصاعداً، بأن المبدأ القائل إن المِلكية، أو السلطة المطلقة للمواطن على الجزء من الأملاك الوطنية العائد إليه، أعلى من كلّ قانون، فإننا لن نقوى على السقوط في خطأ المدارس الإصلاحية وحكومات الانحطاط، التي أخطأت جميعها في تفسير التعريف اللاتيني: "المِلكية هي الحق في الاستعمال وفي إساءة

الاستعمال، وذلك بقدر ما يسمح به القانون"، ولم تعرف إلاّ العمل على تدمير الحرية نفسها، بوضعها شروطاً على المِلكية، وبتنظيمها. إن من الواجب اتّباع طرق أخرى.

لنلاحظ، أولاً، أن المِلكية، لكونها تعسّفية ومطلقة، يجب أن تكون مناقضة لنفسها، كما برهنتُ ذلك في الفصل الحادي عشر، من المجلد الثاني، من كتابي "نظام التناقضات الاقتصادية". إن عليها أن تُحْدِث تعارضاً وتنافساً، وأن تتجه إلى الحدّ من ذاتها، وإلاّ فإنها ستدمِّر نفسها، وتُحْدِث توازناً، في النتيجة. إن وسيلتنا الأولى ستكون، إذن، أن تعمل المِلكية على نفسها، خارج السلطة والقوانين.

لنلاحظ، بعد ذلك، أن المِلكية، مهما كانت أهميتها في المجتمع، لا توجد وحدها كوظيفة سياسية، ومؤسَّسة اقتصادية واجتماعية. فهي لا تشكّل النظام كلّه. إنها تعيش في وسَطٍ مُنَظَّم، محاطة بعدد من الوظائف الشبيهة والمؤسَّسات الخاصة، التي لن تستطيع البقاء من دونها، والتي يجب، في النتيجة، أن تحسب حسابها. إن الإنسان الحرَّ يعيش وسط أشباهه، ويحسب حسابهم، كما يعيش وسط الطبيعة، محاطاً بكلّ أنواع المخلوقات الحيوانية والنباتية والمعدنية، التي لا يسعه الاستغناء عنها، والتي يجب عليه، أيضاً، أن يأخذها في الحسبان. الأمر الذي لا يمنعه من أن يكون حراً، وأن يستطيع القول إن له حُرْمَة، بمقدار ما يمكن لمخلوقٍ مكوَّن من لحم وعظم، ويعيش وسط مخلوقات أخرى، أن يكون عليه. أما وسيلتنا الحكومية الثانية فستكون، إن كنت أجرؤ على قول ذلك، فستكون تأثير المؤسّسات على المِلكية.

الفقرة 1 – تأثير الملكية على نفسها

بما أن حرية العمل نفسها أعطيت، إذن، للمالكين جميعاً، والقانون نفسه يحميهم جميعاً، على حدٍّ سواء، فإنه يجب أن يحصل، حتماً، أن تدخل المِلكيات، في الوسط الاقتصادي الذي وضعت نفسها فيه، في تنافسٍ ضدَّ بعضها بعضاً، وتتجه إلى أن يمتصَّ بعضها بعضاً بشكل متقابل. هذا ما حدث، بالفعل، وما نلاحظه في كلِّ مكان توجد فيه مِلكيات في علاقة جوار أو منافسة استثمارية، سواء في الزراعة أم في الصناعة. لقد بدأ الصراع، فكيف ستكون النتيجة؟ من السهل التنبؤ بها.

إذا كانت حماية الدولة للمالكين غير كافية أو معدومة؛ وإذا كانت ثمَّة محاباة، وقبول لأشخاص أو لطبقات مُغْلَقة؛ وإذا كانت شروط الاستثمار غير متساوية، بحيث يمتصّ كبار المالكين صغارهم، ويقتل كبار المقاولين أضعفهم، ويسحق ذوو الامتيازات غير المتمتعين بها: فذاك كان في روما مصير الحيازة العائدة إلى عامة الشعب مقابل مِلكية النبلاء؛ وتلك كانت، فيما بعد، في ظِلِّ الإمبراطورية، نتيجة الصراع الذي نشب بين الاستثمارات الكبيرة العائدة للنبلاء التي يعمل بها العبيد، والأراضي الصغيرة التي يزرعها الأحرار؛ وذاك كان، في العصور الوسطى، قَدَر الأراضي الحُرَّة الصغيرة، المُكْرَهة، تحت ضغط الكونتات والأساقفة، على التحوُّل إلى إقطاعات وأراضٍ مُوْصَى بها لفترة زمنية مؤقتة؛ هكذا نرى اليوم الحظّ السيء للصناعيين الصغار الذين سحقتهم منافسة رؤوس الأموال الضخمة.

وإذا كانت حماية الدولة، بالعكس، قوية ومضمونة للجميع؛ وإذا كانت شروط الاستثمار متساوية، عبر مجموعة من المؤسَّسات الليبرالية والتنفيذ الجيد للمرافق العامة؛ وإذا جُعِلت القدرات الشخصية أقل فأقل تفاوتاً، بفضل منظومة جيدة للتعليم العام، لظهر أثر المنافسة بين المِلكيات بطريقة معكوسة. وبما أن من البديهي أن تكون الأمور كلّها متساوية من جهة أخرى، فإن الحدّ الأقصى من قوة المِلكية يوجد حيث يقوم المالِك باستثمار مِلكيته، ويصبح الصراع غير مواتٍ للإقطاعي الكبير، ومواتٍ بالقَدْر نفسه للصغير. إن المِلكية الكبيرة، التي تلتمس، بالفعل، لخدمتها خَدَماً للمنزل، وعمالاً بالأجرة، أو إيجارات الأراضي، البديلتان للعبودية الإقطاعية، تكلّفان أكثر، وتنتجان أقل. أعطوا، إذن، التربية للجماهير، وثقّفوا الفلاحين، وألهموا الجميع الشعور بكرامتهم، وعلّموهم كيف يعرفون سلطتهم وحقوقهم، وسترون، قريباً، أن عدد الأُجراء وخدم المنازل ينقص، وشروط إيجار الأرض تتغيّر، وأن المِلكيات تعود، شيئاً فشيئاً، الواحدة تلو الأخرى، إلى المدى المتوسط لما يمكن لأسرة من الفلاحين أن تحرثه، بقوة ذراعها وذكائها واتحادها. حينئذ، لن يمنع أي شيء من تجمّع أُسَرٍ عِدَّة للقيام ببعض العمليات، وستجد مزايا الزراعة الكبيرة نفسها مُتَّحِدَة مع مزايا المِلكية الصغيرة؛ وحينئذ، يصبح انحلال الأملاك الواسعة أمراً لا بُدَّ منه، والتكتل الجديد مستحيلاً. إلاّ مؤشّراً للوسيلة الأولى، التي ستكون، أيضاً، غير كافية، إذا ما استمرت الفوضى الاقتصادية، بالنسبة لكل ما تبقى، في الوجود، واستغلّت الرأسمالية العمل، وعطّلت إساءة استعمال المركزية ونهبت الدولة. لهذا، إذن، علينا استدعاء عوامل مُسَاعِدَة جديدة.

الفقرة 2 – منظومة الضمانات، تأثير المؤسسات

مِنْ بين المؤسَّسات المُحَدِّدَة للحرية والمساواة، والتي لها حقٌّ في الوجود، السابق واللاحق لإقامة المِلكية، أَعُدُّ: 1 - فصل سلطات الدولة؛ 2 - اللامركزية؛ 3 - الضريبة (انظر كتابي "نظرية الضريبة"، الذي توَّجه مجلس الدولة في لوزان)؛ 4 - نظام الديون العامة، النظام الرهني، نظام الشراكة برأس المال؛ 5 - مصارف التداول والتسليف؛ 6 - تنظيم المرافق العامة، البريد، السكك الحديدية، الأقنية، المرافئ، الطرق، المستودعات، البورصات والأسواق، شركات التأمين، والأشغال العامة؛ 7 - الروابط الصناعية والزراعية؛ 8 - التجارة الدولية.

عالجت في مناسبات عِدَّة، منذ عشرين عاماً، هذه المسائل الخطيرة، بشكل منفصل، أحياناً، وعبر نظرة إجمالية، أحياناً أخرى، إنما مُفَضِّلاً، دائماً، المصلحة الخاصة للطبقات العاملة. واعتقدت أن الظروف لم تكن تسمح بأن أفعل شيئاً مغايراً. إلاَّ أن الأمور كانت تتحدث عن ذاتها بما فيه الكفاية كي تفهم المِلكية الصغيرة والمتوسطة، والزراعة الصغيرة والمتوسطة، والصناعة الصغيرة والمتوسطة، أن الأمر نادراً ما كان يتعلق بها بقدرٍ أقل مما يتعلّق بالبروليتاريا. ومن الواضح أننا إذا مَثَّلْنا حقَّ كل مواطن بـ 100، فإن كلَّ فرد يبلغ ما يملكه أقل من 100، بفِعْل الضلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يجب أن يُعَدَّ دائناً بالفرق بين ما هو حقٌّ له وما يملِكه، وإذا ما تكلّمت باسم أولئك الذين فقدوا كل شيء، فإني لا أعتزم استبعاد أولئك الذين لم ينتزع منهم الإفلاس العام إلاَّ 30، أو 50، أو 80؛ ولا أولئك الذين لديهم الحظّ الجيد لأن يوجدوا إما في وضعٍ مكافئ لهؤلاء، أو في وضع أعلى، وتنقصهم ضمانات

للمستقبل. إن القضية هي نفسها بالنسبة للجميع، وبناءً على ذلك فإن مبادئ الإصلاح هي نفسها، أيضاً.

ليس هنا، قَطّ، مكان الدخول في نقاش معمَّق لهذه الطرق والوسائل. فهو يُخرج نِسَباً من هذه الدراسة، ومَنْ شرَّفني مِنْ قرائي بمتابعتي، منذ عشر سنوات، يعلم ما قد أقوله لهم. يكفي، الآن، أن أُظهِر، في بضع كلمات، علاقة هذه المؤسَّسات المختلفة بالمِلكية.

ارتبط فصل السلطات في الدولة، أساساً، بالمِلكية، لأن الحكومة، ومعها المجتمع، يسقطان ثانيةً، من دون هذا الفصل، في تراتبية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحوّل المِلكية إلى حيازة تابعة أو إقطاعة. وأقول بمقدار ذلك عن اللامركزية: إن المِلكية اتحادية بطبيعتها، وهي تنفر من الحكومة الموحَّدة.

فيما يتعلّق بالضريبة، أظهرتُ، في مكان آخر، أنها، في ظِلّ نظام الحرية والمِلكية، لم تَعُدْ تعبيراً عن إتاوة، بل ثمناً لخدمة، أو، في كلمة واحدة، مقايضة؛ ولَئِن كانت مقابلَ مجموع الخدمات المطلوبة من الدولة، فإن هذه الضريبة لا يجب، في اقتصاد جيد، أن تتجاوز واحد من عشرين من الناتج الإجمالي للأمة؛ وأن الطريقة الأقل كُلفة هي في جعل الضريبة على الريع تبلغ خُمْسَيه أو ثلاثة أخماسه، بحسب البلاد، وذلك بتنسيق التقدم ومختلف أنواع الضرائب بطريقة تقترب إلى أقصى حدٍّ ممكن من المساواة في التوزيع. ومن الواضح، بالفعل، أن ما يُطلَب من الريع يهمّ المِلكية، المنظور إليها في عمومية المؤسَّسة، أقل بكثير مما تهمّها المساواة في الشروط بين المالكين، التي تضمنها هذه الوسيلة، كما برهنّا للتو، فالمِلكية تُزهر وتنمو بالمساواة، وتفسد وتهلك باللامساواة.

أقول، بالمقدار نفسه، عن الديون، وبالنتيجة، عن التسليف. إن أمة من سبعة وثلاثين مليون نسمة، وعليها دين عام وخاص، يتراوح بين 25 و30 مليار فرنك، بمتوسط فائدة يبلغ 6 بالمئة، ويشكل ضعف الناتج الصافي للأرض، هي أمة مُثْقَلَة بالديون. ويجب عليها الأخذ بأحد أمرين: تقليل مجموع الديون، وتحديدها بخمسة أو ستة مليارات، بفائدة 5 بالمئة، أو اعتماد تنظيم جديد للتسليف، يجعل معدل الفائدة نصف أو واحد بالمئة.

إن تقليل القروض لن يكون ملائماً للمِلكية، سواء منها الصناعية أو الزراعية، التي تحتاج إلى رؤوس الأموال؛ ويبقى تدبير تخفيض الفائدة عبر تعاونية التسليف، وتصفيةٍ تتمُّ بذكاء. إن التسليف العقاري لا يمكن، ولا يجب أن يكون شيئاً آخر غير ادّخار الأمة؛ إنه مصرف إيداع لجميع المستهلكين المنتجين الذين، بإنفاقهم أقل مما يَجْنُون، يبحثون لاقتصاداتهم عن مكان آمن، ودخلٍ خفيف، بانتظار إيجاد استعمالٍ أفضل لأموالهم.

فيما يتعلّق بالمرافق العامة، المُسَلَّمَة اليوم إلى شركات احتكارية، مَنْ هو المالِك أو الصناعي الماهر الذي لا يفهم أن فائدته الأكبر هي في أن يكون لديه مواصلات، وعمولات، ورسوم مرافئ ومحطات قطار ومستودعات إلخ، وكذلك فائدة على النقود، بأقل معدل ممكن؟ إن الاستثمارات الصغيرة، والتجارة الصغيرة لا يمكن أن تُدعم إلاّ بهذه الوسيلة. إن الحصة الأفضل من الأرباح التي تحققها التجارة العليا والصناعة الكبيرة تأتي في أغلب الأحيان من الحسومات التي تحصل عليها، وذلك بسبب كتلة أعمالها، والضمانات التي تعرضها لدى أصحاب المصارف، والوسطاء، والسماسرة من كلّ الأنواع.

إن موضوع الروابط الصناعية والزراعية، التي تُعَدُّ الروابط العمالية من بينها، حيث يمكنها أن تتشكل بشكل مفيد، لا يكمن في أن تستبدل بالمبادرة الفردية العمل المجتمعي، كما أعتُقِد ذلك بجنون، عام 1848، وإنما في أن تضمن للجميع، لأصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وكذلك للمالِكين الصغار، الإفادة من الاكتشافات، والآلات، والتحسينات والطرق التي يتعذّر على المشاريع والثروات الزهيدة بلوغها بغير ذلك. إن مقاتلة النزعة الفردية كعدوٍ للحرية والمساواة، كما كان يتصور البعض، عام 1848، لم يكن ليؤسِّس الحرية، التي تُعَدُّ فرديَّة بالأساس، إن لن نقل حصراً؛ إن ذلك لن يكون في خلق الرابطة، التي تتألف فقط من أفراد؛ فذلك يعني العودة إلى المشاعية البربرية وإلى العبودية الإقطاعية؛ كما يعني قتل المجتمع والأشخاص في آن معاً (انظر، حول تنظيم الورشة: في العدالة في الثورة وفي الكنيسة، الكتيب السادس، الفصل الخامس، بروكسل، 1859). (Sur l'organisation de l'atelier : de la Justice dans la Révolution et dans l'Église, 6e livraison, chap. V, Bruxelles, 1859)

ثمَّة مسألة تهم المِلكية إلى أعلى درجة، وتُبرز طابعها بشكل فريد، هي مسألة التجارة الدولية. فمنذ ثلاثين عاماً، نشرت طائفة من علماء الاقتصاد حول هذا الموضوع كثيراً من الخُطَب، والكلام المُبهَم، والافتراءات، والمغالطات، بحيث لم تَعُدْ إعادة القضية إلى معطيات واضحة ومفهومة قضيةً صغيرة.

لنفترض أن دولة، مثل مصر الحالية، مكوَّنة في شكلٍ من المشاعية الحكومية، التي يكون الأمير فيها هو المالِك الوحيد، المستثمر الوحيد للأرض، الصناعي الوحيد، والتاجر الوحيد، والأمة

كلّها من المزارعين والعمال والعاملين بالأجرة، فإن مسألة التجارة مع الدول الأجنبية لن تنطوي، في مثل هذه الشروط، على أي عقبة. إن المصالح كلّها تُختصر في مصلحة واحدة، تُجَسَّد في شخص رئيس الدولة، الذي لن يكون عليه أن يتحاسب إلاّ مع نفسه، وأنه سيكون متأكداً، مهما فَعل، بأنه يعمل لما هو أفضل لمصلحته، التي ستكون، في الوقت نفسه، المصلحة العامة، إلاّ في حال وجود خطأ في الحسابات. إنه يتصفّح سجلاته، يتفحّص أسعار كلفته، ويسجل احتياجاته وموجوداته، ثم يعرض ما يزيد عن حاجته إما لمبادلته مع منتجات أخرى، وإما مقابل نقود عينية. وإذا ما وجد بين المنتجات الأجنبية المشابهة ما كان سعرها أدنى من أسعار منتجاته، فإنه سيفكر في تخفيض تكاليفه ودعم المنافسة، كما يمكنه حتى، في بعض الحالات، التخلّي عن بعض المنتجات الخاسِرَة، وإعطاء الأفضلية لمنتجات أخرى، أقل كلفة، وأكثر ربحاً.

إلاّ أن هذا الأمر سيكون، بالطبع، بشرط أن تكون طبيعة البلاد، وحالة الصناعة، والاستعدادات الشعبية، وتسهيلات الانتقال من حالٍ إلى حال، ومجموع الموارد تسمح له بذلك. غير أنه لن يتخلّى، مطلقاً، عن أي نوعٍ من الزراعة، أو الصناعة، ولا سيما تلك التي لها ضرورة أولية، بذريعة أن المنتجات نفسها تأتيه من الخارج بسعرٍ أقلّ. إن القانون الأول للإنسان المحكوم عليه العيش من عمله هو الإفادة مما لديه، والاستغناء عن مساعدة الغير المُقرِضة. والأكثر من ذلك، أن المقاول الكبير الذي أتكلم عنه يهتم باستيراد بعض الزراعات والصناعات من البلدان الأجنبية، التي تكون منتجاتها ضرورية له. وهو يفعل ذلك، سواء لأجل إعفاء نفسه من هذا النوع من الغَرَامة، أم لأجل أن يخلق لنفسه، عند الحاجة، ضمانة ضد متطلبات المورِّدين.

ويتجنَّب، في كل شيء، شراء كمية من السلع تزيد عمَّا يمكنه دفع ثمنها، بانتظام، من فوائضه الخاصة. الأمر الذي يتطلب وجود رصيد لديه من النقود العينية، التي تجرِّده من المعادن الثمينة، وتجعله مديناً، وتنال من استقلاله السياسي.

كلُّ هذا من قبيل الفِطْرة السليمة؛ ولن يكون في العالَم مُفاوضٌ ومقاولٌ يَحْكم نفسه بمبادئ أخرى.

لنفترض الآن أن ثورة أطاحت بالمستبد، وانتقل البلد الذي تكلّمت عنه من حالة المشاعية الحكومية إلى حالة المِلكية. حينها تقَسَّم الأرض، والصناعة والتجارة بين عدد مِنَ المقاولين، مِن مستثمري الأرض، أو المقاولين في الصناعة، أو أصحاب السُفن، إلخ... وجميع هؤلاء يعلنون أنهم مستقِلّون بعضهم عن بعض، وفقاً لقانون المِلكية. ماذا سيحصل؟ إن كلَّ مالِك أو مقاول سيفكّر فيما يخصّه، بالنسبة إلى الأجنبي، كما كان يفعل الملك السابق. ولكن، بما أن من المُنتَظَر أن تصبح المصالح متباينة، نتيجة التقسيم، فإننا سنرى أن جزءاً من الأمة يزيد من أرباحه مستفيداً من عروض الأجنبي، في حين أن الجزء الآخر سيهلك بسبب عدم إيجاده مُشْتَرين لا في الداخل ولا في الخارج. حينئذ سينفجر هذا التناقض المؤلِم. وفي حين يعلن قانون المِلكية، الذي صُفِّقَ له بالإجماع، أن المالِكين كلّهم، من صناعيين، ومزارعين، وتجّار، وبحّارة، مستقلّون في تجارتهم وصناعتهم، تُعْلِن طبيعة الأشياء، التي جمعتهم على الأرض نفسها، كما يعلِن الاقتصاد السياسي، الذي صنع من كلِّ الفنون، والمِهَن، والتقسيمات، والتقسيمات الفرعية في العمل نفسه، من جانبهما، أن كلَّ هؤلاء المُحَرَّرين متضامنون!... وتبرهن التجربة أنه كان لكلِّ هؤلاء، في ظلِّ النظام القديم، وجود مضمون، وأن شيئاً واحداً كان

ينقصهم: الحرية. لقد أصبحوا، بعد الثورة، أحراراً. إلاّ أنه في الوقت الذي كان بعضهم يزدهر، كان الآخرون يُفلِسون ويقعون في الفاقة. إن السبب نفسه يُنْتِج هذه النتيجة المزدوجة: حرية العلاقات مع الخارج، والنزعة الفردية للتبادل.

لا أعرف شيئاً مَعيباً، وأحمقاً، وكريهاً أكثر من التحريض الذي نظّمه، منذ خمسة وعشرين أو ثلاثين عاماً، في إنجلترا، وفرنسا، وأوروبا كلّها، أنصار كوبدن (Cobden)، وباستيا (Bastiat)، وكلُّ مَنْ يَدَّعون أنهم علماء اقتصاد، بدعمٍ من الآثار السان سيمونية. فقد أساء هؤلاء استعمال معارضة المبادئ، الملازمة للمجتمع، ليجعلوا الشيء الأكثر وضوحاً في العالَم مُظلِماً، ودفع بعضهم ضدَّ بعضهم الآخر مصالح كان قَدَرُ وضعهم يجعلها متعاكسة، واكتشفوا دينَ رئيسِ دولةٍ تَصَوَّر أنه قام بعملٍ وطني وتقدمي حين ضحّى بثروة وقوت ملايين عِدَّة من رعاياه للقيام بتجربة عبثية... صحيح أنه كان بين الشاكين عِدَّةُ أشخاص كانوا يفسحون مجالاً للنقد، وأنه إذا أمكن الحُكْم على الحماية، في بعض الحالات، وبمقدار ما، بأنها ضرورية، إلاّ أنها استُخْدِمت، غالباً، كذريعة لتقديم إعانات مالية أثيمة، واحتكارات كريهة. هنا، أُشيرَ إلى الملكية، كما كان الحال دائماً، بوقاحة إساءات استعمالها. وإذا سمعناها، فيما يخصّ التبادل الحرّ، تصرخ ضدَّ نفسها، فلأنها كانت تعرف نفسها جيداً.

الآن ما العمل؟ هل يجب التراجع من جديد أمام نتائج المبدأ، والإعلان عن عجزها أمام الأجنبي، بعد أن ظهر القَدَر العجيب لمؤسَّسة المِلكية في إساءاتها المرعبة؟ أم يجب ردُّ الاعتبار إلى الجمارك، وربط أنفسنا، أيضاً، بشبكة حماية، حين نُفرِط في اللجوء إلى الشرطة،

وإلى النزعة الحكومية؟ لا، لن يُقال إن الحقّ والحرية يضطربان بسبب تناقض آخر. ما المقصود بذلك؟ العمل على إحياء مبدأين متناقضين معاً. إيه! إن علم السياسة والاقتصاد لا يكمن إلاّ في هذا الأمر. ونحن أنفسنا، في هذا الفصل كلّه، وفي الفصول السابقة، ماذا فعلنا من شيء آخر؟

لا شكّ في أن المِلكية المطلقة، التعسّفية، والمستقلّة، غير متضامنة مع المِلكية: تلك هي طبيعتها. لنحذر من الوقوع في تناقض مع هذا الأمر. ولا شكّ، أيضاً، أن المصالح، والثروات في مجتمع مُنَظّم، هي مثل الأعمال والوظائف، مرتبطة، ومتضامنة، مثل الأرض التي تجمعها. كلُّ هذا صحيح، في الوقت نفسه. وهذا سبب إضافي، حينئذ، لإنجاز الإصلاحات المشار إليها سابقاً، بالنسبة للتسليف وللضريبة. إن على المِلكية أن تضمن المِلكية، كما عليها أن تعارض السلطة. فعبر الخَفْض التدريجي في معدّل الفائدة، وإنقاصها التدريجي، أيضاً، وكذلك عبر توزيع الضريبة، وإلغاء الديون، إلخ يمكن لتكاليف الانتاج في فرنسا أن تنخفض بـ 15، أو 20، أو 25 بالمئة. وهذا ما يعطي هامشاً للصناعات التي تعاني من صعوبات. في الوقت نفسه، وبما أن السعي إلى الحصول على المعدن يقلّ تدريجياً بفضل هذا الخفض في الفائدة، فإن الطلب على المنتجات يتزايد، وهذا ما يسهّل التبادل. بعد ذلك، يُعْرَض كلُّ اقتراح لتشجيع صناعة جديدة، أو متأخرة، على الجمعية الوطنية، وتقتصر الحماية على نفقات الإنشاء والتعلُّم، الأمر الذي يُعفي من كلِّ رقابة وتمرين. وهكذا يكون لديكم أكبر حرية ممكنة في التجارة والمِلكية والصناعة، مرتبطة بالضمانات الأكثر فعالية.

بين الأمم المعروف عنها أنها متساوية، المتمتعة بالضمانات المدنية والسياسية نفسها، يجب على المنافسة أن تكون حرّة، وغير محدودة في النتيجة. إن الحماية الوحيدة، أو بتعبير أفضل، العقبة الوحيدة أمام استيراد المنتجات المتشابهة، تكمن في المسافات. وحين يمكن لأمة ما أن تذهب لمنافسة أمة أخرى حتى في عقر دارها، وتأخذ منها سوقها الخاص، وتتحمّل في سبيل ذلك، علاوة على تكاليف الانتاج العادية، تكاليف نقل ضخمة، فإن هذا الأمر يُثبت أن الأمة المُهَاجَمَة والمهزومة عاجزة بالتأكيد، أو أنها مُدَارة، ومُسْتَغَلَّة بشكل سيء، ومُثْقَلَة بالضرائب، وبتكاليف طفيلية. وهذا الأمر يثبت أنها بحاجة إلى إصلاح. (راجع حول هذا الموضوع كلّه، مؤلّفاتي: "تنظيم التسليف" (Organisation du Crédit)، "نظرية الضريبة" (Théorie de l'impôt)، "نظام التناقضات الاقتصادية" (Système des Contradictions économiques)، المجلد 2، الفصل 9). هكذا يجب عَمَلُ التسوية، وتعزيز المِلكية، وإلاّ فإنها ستقع ثانيةً تحت الوصاية، وسيكون على المجتمع أن يبدأ من جديد دَرْباً من الثورات والكوارث. وهكذا، للعودة إلى الفكرة الأساسية لهذا الكتاب، فإن المِلكية، بإحاطة نفسها بالضمانات التي تجعلها، في آن معاً، أكثر مساواة، وأكثر ثباتاً، تُستخدَم هي نفسها كضمانة للحرية وثِقْلٍ للدولة. ومع المِلكية التي تعزَّزت، وأُضْفِيَ عليها طابع أخلاقي، وأُحيطت بمؤسَّسات حامية، أو، بتعبير أفضل، مُحَرِّرَة، ستجد الدولة نفسها مرفوعة إلى أعلى درجات القوة، في الوقت الذي يبقى فيه الحُكْم بأيدي المواطنين. إن السياسة تصبح عِلْماً، والأفضل من هذا، شكلاً للعدالة. وبما أن المصلحة الخاصة تصبح مشابهة للمصلحة العامة، فإن كلَّ مواطن يكون بإمكانه، بناءً على ردّ الفعل الذي

يُختبره في مِلكيته وصناعته، تقدير وضع الأعمال وسير الحُكْم. لقد وصلت نهاية النزعة العقائدية والبروليتاريا، هذين المَصْدَرين لآلام الأزمنة الحديثة.

إن تأسيس المِلكية، مع حلقة المؤسَّسات التي تضمنها، والتي تُستَخْدَم محوراً لها، تفسِّر لنا، الآن، أمرين كانا يبدوان لنا في البداية متناقضين: كيف يمكن للمِلكية أن تُطَهَّر من إساءات استعمالها، وتحافظ، برغم ذلك، على حُرمتها، ثم كيف يمكننا تعريفها كحقٍّ استعمال وإساءة استعمال، ونحتاط ضدها، في الوقت نفسه، بحجة القانون، وبمراعاة الأنظمة.

سبق أن لاحظت أن إنشاء مؤسَّسات جديدة، مشابهة للمِلكية، وتنظيم بعض المرافق، وإقامة بعض الوظائف، لم تكن تشكل خرقاً للمِلكية أكثر مما يشكل وجود الحيوانات والنباتات تعدياً على حرية الإنسان. إن المِلكية توجد وسط مخلوقات المجتمع هذه، مثلما أن الإنسان موجود وسط مخلوقات الطبيعة. فهي لا تفعل شيئاً لها، إن لم يَسُرُّها استعمالها. كما أنها تستمد منها، أيضاً، قوى جديدة، ووسائل عمل أقوى، منذ أن تبدأ كلُّ مِلكية، بعد أن تُباشر المِلكيات كلّها بالقيام بوظيفتها، بالإحساس بأثر المنافسة. ماذا ستكون، الآن، نتيجة الصراع، حين يجد الفرد، الذي لم يَعُدْ متروكاً لحاله، المساعدة، والضمانة، والحماية تحيط به من كل مكان؟ هذا هو الأمر الذي من المناسب فهمه.

إن غريزة التملك، لدى كلّ البشر، لا محدودة، ومتساوية في البداية. إلاّ أن هذه الغريزة نفسها، التي تخدمها قدرات إنجاز غير متساوية، لا تستطيع أن تصل إلاّ إلى نتائج غير متساوية: لنُمَثّل هذه اللامساواة بالأرقام 1، 2، 3، 4، 5، فهذا يعني القول إن في وسَطٍ لا

يفعل المجتمع فيه شيئاً للفرد، يمكن لرجل واحد، منظور إليه كقوة عمل، أن يساوي بمقدار ما يساوي 2، 3، 4، 5 آخرين. ومثل هذا التفاوت الضخم في التناسب، الذي قليلاً ما ترتضيه الأحكام المُسْبَقة القومية، وتنظيم السلطة وعلاقة الأفراد والأُسَر، سيقود إلى تفاوتات في الثروة أكبر بألف ومئة ألف مرَّة.

إلاّ أن الأمر يكون مغايراً كلياً مع المؤسَّسات التي اسميِّها مؤسَّسات ضامنة. فوسائل عمل جديدة، وقوى أعلى توضع تحت تصرُّف رئيس العائلة: لنمثِّل هذه القوى بـ 10. إن التفاوت بين الأشخاص، الذي كان في البداية مثل الأرقام 1، 2، 3، 4، 5، لن يكون إلاّ مثل الأرقام التالية: 1+10، 2+10، 3+10، 4+10، 5+10، أو إذا أجرينا عملية الجمع 11، 12، 13، 14، 15. وإذا رفعنا، بأداء مشابه، المستوى المتوسط للكفاءات من 3 إلى 13، فإننا ننقص كثيراً التفاوت في الثروات. لنقيم الآن المنافسة، أو، بتعبير آخر، لنعمل على أن يكون كلّ مواطن مساوياً، أمام القانون، لكل مواطن آخر، حراً في عمله، سيداً لشخصه، لا يعمل إلاّ لنفسه، أو، إذا وضع نفسه في خدمة الغير، يعمل بسعر خضع للمساومة، فإن القدرات، الطبيعية التي اكتسبها من الفرد الأفضل موهبة، تبقى ثابتة، في حين أن مشاريعه تكبر، وعدم كفايته تنمو، في النتيجة، في تقدّم أسرع بكثير من مِلكيته، فإن التفاوت في الثروات سيَقِلُّ أيضاً، وسيتجه إلى الاقتراب من الأرقام 101، 102، 103، 104، 105، أي أنه سيصبح قليل الأهمية. في كلّ هذه الأمور، كيف تكون المِلكية قد انتُهِكَت، واعتُدِيَ على الحرية الفردية؟ ولماذا نحتاج إلى تنظيم؟ إن المِلكية، ولأننا، بالضبط، جعلناها مطلقة، تبدو مساواتية: وهذا أمر لم نكن ننتظره، إلاّ أن من المتعذّر ردَّه.

هذا بالنسبة للتطبيق، وأريد أن أقول بالنسبة للاقتصاد العام. أما فيما يتعلق بالتعريف، أو، بتعبير آخر، بعلاقات المِلكية بالدولة، فإن التناقض الذي أربكنا كثيراً لم يُحَلّ جيداً بقدر أقل.

يقول القانون الروماني: "المِلكية هي حقُّ المرء في استعمال شيئه وفي إساءة استعماله، وذلك بقدر ما يسمح به القانون"، أما تعريف القانون النابليوني فينصُّ في المادة 544 على أن:" المِلكية هي حقّ التمتع والتصرف بالأشياء بأكثر طريقة مُطْلَقة، شريطة ألاّ يكون استعمالها محظوراً بالقوانين والأنظمة". إن النصّ اللاتيني، أكرر ذلك، أقوى وأعمق من النصّ الفرنسي. إلاّ أنه أقل وضوحاً. ويمكننا الاعتقاد بأن التحفظ " بقدر ما يسمح به القانون"، لا علاقة له إلاّ بالضمير، وأن الحاكم أراد إعلان أن إساءة استعمال الملكية أعلى من كلّ ملاحقة، على الرغم من أن الضمير يدين هذه الإساءة نفسها للاستعمال. إلاّ أن هذا التفسير غير صحيح، كما قالت ذلك رسمياً المادة 544: فالتحفظ الذي يتناول الدولة تعبِّر عنه الدولة، الجهاز الرسمي المُسَلَّح بالقانون، في حين أن المالِك ليس إلاّ متقاضٍ. ماذا أراد المشرِّع أن يقول إذن؟ من المحتمل جداً أنه لم يكن هو نفسه يعرف، وأنه لم يتكلم هكذا إلاّ من غزارة شعوره. والحقيقة، برأيي، هي أنه إذا كانت المِلكية مطلقة، فإن الدولة هي، أيضاً، مطلقة، وأن هذين المطْلَقَين مدعوان إلى العيش في وجه بعضهما بعضاً، كما أن المالِك مدعوٌ للعيش في وجه جاره المالِك، وأن مِنْ معارضة هذين المطلَقَين تنبثق الحركة السياسية، والحياة الاجتماعية، كما أن مِنْ تناقض القطبين الكهربائيين المتعاكسين تنبثق الشرارة المحرِّكة، المضيئة، المنعشة، والصاعقة.

هكذا، يُعطى الحقّ في إساءة الاستعمال من دون تحفّظ، في دائرة المِلكية. وما هو ممنوع عليها، هو التعدي على حقّ الجار، وبالأحرى على حقّ الدولة. إن بإمكان المالِكين جميعاً، والدولة معهم، إساءة استعمال مِلكياتهم؛ إلاّ أنّ ما لا يستطيعون فعله، إنما هو الامتناع، بشكل متقابل، عن إساءة الاستعمال. ومنذ أن يؤخَذ بإساءة الاستعمال كمادة قانونية، مثل العمل، والثقافة، أو المتعة، فإنه يخضع، وهو أمر مدهش، إنما منطقي، إلى مبدأ أساسي للقانون يقول: " لا تفعل للغير ما لا تريد أن يفعله لك". لماذا هذا الاحترام المتبادل لإساءة الاستعمال؟ الأمر المدهش أكثر: بالضبط كي يكفّ المالِكون، الأحرار في إساء ة الاستعمال، عن إساءة الاستعمال؛ وكي تصبح الدولة، التي تضع يدها على الأملاك العامة الكبيرة، أنموذجاً للإداري، وقدوة لصاحب الحقّ في الاستعمال. لقد برهنّا أن الضمانات التي تهتم الدولة بإحاطة المِلكية بها تُبْطِل، بالفعل، مفعول إساءة استعمالها، كما برهنّا أن نزعة الدولة للحُكْم المُطلَق تتنظّم بردّ فِعْل المالِك، وتصبح عدلاً وحقيقة.

قلت إن تأسيس المِلكية يجب أن يكون عمل عصرنا؛ فهي لم تتأسَّس، أبداً، في أي جهة، بالفعل، وبعد مرور أكثر من خمسة وعشرين قرناً على وجودها، في كامل ضماناتها، ولا أقول في كامل حقها. لقد عرفت روما، بشكل تام، حقَّ المِلكية، وعرَّفته بشكل دقيق بأنه الحقّ في الاستعمال وفي إساءة الاستعمال، إلاّ أن إساءة الاستعمال قتلت، في أيامنا الحاضرة، المِلكية؛ وكما في زمن القياصرة، وفي العصور الوسطى، فإنها أصبحت من جديد في خطر. أما الأمر الذي نقصها دائماً، والذي لم تستطع الثورة أن تعطيها إلاّ الوعد به، فهو الضمانات. فمن دون هذه الضمانات الثمينة، يختل

تنظيم المِلكية وتتجه إلى دمارها، وتجرُّ معها المجتمع والدولة، فإما أن تتسى نفسها في النزعة المادية لمتعتها، وإما أن تدع نفسها تُنسَف سراً بالضريبة والرهن والتقطيع، وإعادة تركيب الأملاك العامة الكبيرة، والتقنين، وإساءة استعمال نزع المِلكية لمنفعةِ العامة، وابتكارات وهبات النبلاء، وعمل الطبقات المُقْلَقة، وإغراءات المضاربة بالأسهم المالية، وإما، أخيراً، بقبولها بجُبْنٍ، بعد تجريدها من امتيازاتها السياسية، التي دَلَّ عليها حَسَدُ العامة، ما تريد السلطة أن تتركها لها، وبتركها نفسها تتحوّل إلى امتيازٍ خالص، تنسحب من العمل، وتترك لقوى الجهل والطغيان والبؤس الهائجة العمل بدلاً منها.

من المؤكّد أن الخطر جسيم، ومذاهب العناية الإلهية التي يعتنقها فقهاؤنا لن تكون هي التي ستتوصل إلى تجنُّبه. فهي لم تبتكر شيئاً، أبداً، للمِلكية. ولم تفهم قَدَرَها السامي، ولا تاريخها، وأساس عِلْمهم حول هذا الموضوع الشائك هو نزعة شكّ لاأخلاقية.

يقول السيد لا بولاي: "في كلِّ المرّات التي غيّر فيها المجتمع وسائله، من دون الابتعاد عن طريق العناية الإلهية، وبدَّل موضع الوراثة، أو الامتيازات السياسية المرتبطة بالأرض، كان يمارس حقه، ولم يكن بإمكان أحد إيجاد مَطْعَنٍ عليه بموجب قانون سابق؛ لأنه لم يكن ثمَّة شيء قبله، وخارجه. ففيه يوجد مصدر القانون، وأصله».

هكذا يفسِّر مؤرخ المِلكية التقلبات! لقد غرس المجتمع، أداة العناية الإلهية، حدودَ الوراثة، وهو الذي اقتلعها؛ وأسَّس المِلكية بدلاً من الحيازة، ثم عاد إلى الحيازة بتخلّيه عن المِلكية؛ لقد غيَّر الأرض الحرَّة إلى إقطاعة، والإقطاعة إلى أرض حرة إلى الأبد .(e sempre (bene

إن المجتمع – أخشى أن يأتي يوم، ربّما يكون قريباً جداً، لا يعني المجتمع فيه الحكومة - مهما يفعل، يمارس حقّه. وهو يتبع طريق العناية الإلهية، ولا يحقُّ لأحد إيجاد مَطْعَنٍ عليه.

"إن القانون المدني عبدٌ للقانون السياسي؛ وفي حين أن قانون العقود الذي لا ينظّم إلاّ مصالح إنسان بإنسان، لم يتغيَّر قطّ منذ قرون (إلاّ في بعض الأشكال التي تمسّ الدليل أكثر مما تمسّ أساس الالتزام نفسه)، فإن القانون المدني للمِلكية، الذي ينظّم علاقات المواطن بالمواطن، خضع في مرات عِدَّة لتغييرات كليّة، وتبعَ في تغيّراته كلّ التقلبات الاجتماعية.

"إن قانون العقود، الذي يتمسّك بمبادئ العدالة الأبدية المنقوشة في عِمْقِ القلب البشري، هو العنصر الثابت للحقّ، ولفلسفته، بشكلٍ ما. وبالعكس، فإن قانون المِلكية هو العنصر المتغيّر للحقّ؛ إنه تاريخه، وسياسته".

سيكون من الصعب على فقيهٍ الانخداع بشكل تام أكثر مِمَّا فعلَ هنا السيد لا بولاي. فالمِلكية ليست عبداً للسياسة؛ إن العكس، بالأحرى، هو الصحيح. إن المِلكية هي الوزن الطبيعي، والضروري، المقابل للقوة السياسية. والقانون المدني للمِلكية هو المراقِب والمحدِّد لمصلحة الدولة العليا. فحيث تنقص المِلكية، وتُسْتَبْدَل بها الحيازة السلافية، أو الإقطاعة، يوجد استبداد في الحُكْم، وعدم استقرار في النظام كلّه. إن قانون العقود لا يمكن أن يوضع كفكرة مناقضة لفكرة المِلكية، المُطلَقة في جوهرها، بقدر ما القانون ثابت في مبدئه. فهما لا يختلفان عن بعضهما في كون الأول يعطي فلسفة القانون، وكون الثاني لا يعطي إلاّ السياسة أو التاريخ؛ وهما يختلفان في أنّ

قانون العقود مبدأ، ومفهومٌ أولي لإدراكٍ سهلٍ وبدائي، في حين أن قانون المِلكية دستورٌ لا يطرح نفسه، ولا يتطور، ولا يتوطّد إلاّ مع الزمن. وحاله من المِلكية مثل كلّ القوانين الكبرى التي تحكم العالَم، في حين أن عقل الفلاسفة يُنكِرها، وأن العامّي ينتهكها في كلّ خطوة. هكذا يحكم القانون الحضارة. ولكن أين يكون جوهره وقوانينه معروفَين جيداً؟ أين تكون مراعاته تامة وصادقة؟ هكذا فإن المساواة في التبادل هي قانون التجارة؛ والمضاربة بالأسهم المالية مقبولة في الممارسة العالمية. وهكذا فإن المساواة أمام القانون قديمة قِدَمَ مؤسَّسة المحاكم؛ وأن البشرية لم تكفَّ بعد عن أن يكون لديها عبيد وأقنان وبروليتاريون. وكما أن المِلكية تحكم الدول، فإنها في حضورها، تبقيها في حالة توازن، وفي غيابها، تسلمها للثورات وللتقسيم، وهي تحمل معها جزاءها، فإمّا أن تعاقبها، وإما أن تكافئها. ولا يمكن لأحد أن يقول في هذه اللحظة إن مرسوماً ما للعناية الإلهية، التي يعبدها السيد لا بولاي، لن يدمِّر المِلكية في فرنسا، من الآن وحتى نهاية القرن. أما الأمر المؤكّد فهو أن فرنسا ستفقد حينئذ، مع الشعور بالحرية، معنى القانون. ذلك أنها ستصبح آفة الأمم، وأنه لن يكون إلاّ من العدل معاملتها، كما عوملت بولونيا، في القرن الثامن عشر.

لكن لنُبعِد هذه التشخيصات المظلمة. فقد فُهِمَت مؤسَّسة المِلكية في النهاية. وأُعطيَت نظريتها. وليغيِّر المجتمع، أو الحكومة، التي تتدخل للحديث باسمه، موضع المواريث بقدر ما تريد، كما يقول السيد لا بولاي. إن بعض الأفراد البسطاء سيعانون من ذلك، أما المِلكية نفسها، فنحن نستطيع إعلان أنها غير قابلة للتدمير! وعلى

الطبقات العاملة أن تفهم الآن مصيرها، وتحدّد، في النتيجة، عملها. إن كلّ هذه الإصلاحات الاقتصادية، التي كنت اقترحتها، عام 1848، كشروط لإلغاء البروليتاريا، والتي اعتقد كثيرون أنهم رأوا فيها توجُّهاً نحو الشيوعية، تقود إلى تسوية المِلكية وتعزيزها. قدّروا، كفَرَضيَّة، أن ثروة فرنسا من الأموال المنقولة وغير المنقولة تبلغ 120 ملياراً، وأن عدد الأُسَر عشرة ملايين: فإن متوسط الثروة برأس المال، لكل أسرة، سيكون 12 ألف فرنك. إن مِلكية بقيمة 12 ألف فرنك، مزروعة جيداً، تكفي لِشَغْلٍ وعيش أسرة. إن مستقبلكم، أيها العمال، ومستقبل وطنكم هو هنا. دعوا جانباً أفكاركم التقسيمية، ومشاريعكم الهادفة إلى المصادَرَة، والضرائب التصاعدية، والحدود القصوى، والتجمعات المهنية، والتَعْرفات. إن التقسيم، أي التسوية، سيتحقّق من تلقاء نفسه، وبشكل أسرع وأفضل، في العمل، والاقتصاد، وتنظيم التسليف والتبادل، وخدمات المرافق بأسعار رخيصة، وتوزيع الضرائب وتخفيضها إلى العشرين، والتبدلات، والتعليم العام، والحرية، في الأشياء كلها.

الفصل الثامن:
النقد المُسَوِّغ للمؤلِّف

كتتمَّة لهذه النظرية، لا أعتقد أن من الممكن فِعْل ما هو أفضل من التذكير، هنا، بدراساتي السابقة، التي يشكّل الملَخَّص مقدِّمة لهذا الكتاب، ومن سرد تاريخي الخاص. لقد حصل النقد الذي وجَّهته، في ما مضَى، إلى المِلكية على كثير من الصدى، وكلَّفني كثيراً من الخيبات والإهانات، الأمر الذي يسمح لي بالمطالبة، اليوم، بفائدة له، لأننا بهذا النقد، وبه فحسْب، يمكننا الوصول إلى عقل المِلكية، وبالتالي إلى تأسيسها النهائي.

عام 1840، قبل أكثر من اثنين وعشرين عاماً، كانت بدايتي في علم الاقتصاد بنشر كرَّاس من 250 صفحة، بعنوان: "ما المِلكية؟". لست في حاجة للتذكير بالفضيحة التي سبَّبها جوابي عن هذا السؤال، فضيحة لم تكفَّ عن التفاقم خلال اثني عشر عاماً، واستمرّت إلى ما بعد الانقلاب. اليوم، بعد أن هدأت المُخيَّلات، ونشرت بنفسي نظرية المِلكية، التي يمكنها، لغروري، تحدّي كلّ التهجُّمات، يمكن أن تُقرأ شروحاتي، وتُفهَم، خصوصاً، بشكلٍ أفضل.

منذ ما يقرُب من ثلاثة أشهر، بدأت دراساتي في الاقتصاد السياسي حين استشفيت أمرين: الأول، إن ثمَّة علاقة حميمة، لم أكن أعرف ماهيتها، بين تأسيس الدولة والمِلكية. والثاني، إن كلّ

البناء الاقتصادي والاجتماعي يقوم على المِلكية، وإن تأسيسها، برغم ذلك، لم يكن من معطيات الاقتصاد السياسي، والقانون الطبيعي. كنت أقول لنفسي، وأنا أعيد صياغة القول المأثور عن الفراغ في علم الفيزياء القديم: "لا وجود لِملكية في الاقتصاد" (Non datur dominium in œconomiâ) ؛ فالمِلكية ليست قطّ عنصراً اقتصادياً؛ إنها ليست جوهرية للعِلْم، ولا يسوِّغها شيء. فمِن أين أتت؟ ما طبيعتها؟ وماذا تريد منّا؟ ذاك كان موضوع ما كنت أدعوه "مذكِّرتي الأولى". كنت أتوقع، منذ ذلك الحين، أنّ المادة ستكون غزيرة، وأن الموضوع بعيد عن أن يُستَنْفَد.

الآن، بعد أن لم يَعُدْ ثمَّة مجال للخوف على المِلكية، لأننا أتينا بإمبراطور للدفاع عنها، وانحزت أنا بنفسي إليه، لم يَعُدْ ثمَّة من قارئ، مزوَّد بشيء من الحسِّ السليم، ولديه أقل ألق من المنطق، لا يعترف كم كنت على حقّ. الأمر الذي أجرؤ على الإعجاب به. هل تتَّخِذ المِلكية من حقِّ المحتل الأول مبدأً لها؟ لكن هذا الأمر غير معقول. هل تأتي من الغزو؟ سيكون هذا الأمر لا أخلاقياً. هل يجب أن نعزوها إلى العمل؟ إلاّ أن العمل لا يعطي حقاً إلاّ بثماره، وعلى الأكثر بتعويضٍ عن تهيئة التربة، وربّما، أيضاً، بأفضلية للحيازة، للحيازة، لنفهم ذلك جيداً، لكنها لا تعطي أبداً السيادة على الأرض، أي على ما كان القانون الروماني يسمّيه الميدان السامي للمِلكية. بتعبير آخر، ينبغي القول إن كلَّ مزارعٍ مالِك، بحكم الواقع (ipso facto)، وإن مَنْ يؤجِّر أرضه يرفع يده عنها. إن كلَّ ما نطلقه، اليوم، من كلامٍ عن معاناة المزارع ومقدراته هو من قبيل الكلام العاطفي، لا من قبيل الفلسفة، والقانون. إن المؤلَّف الذي نشره السيد تيار، عام 1848، للدفاع عن المِلكية هو عبارة عن قصيدة ريفية خالصة. هل

المشرِّع هو الذي خلق المِلكية؟ ولكن لأي دوافع؟ وبموجب أي سلطة؟ إننا لا نعلم شيئاً عن هذا الأمر. وإذا كان المشرِّع هو الذي أسَّس المِلكيّة، بعملٍ فَعَله برغبته، فإن المشرِّع نفسه يستطيع إلغاءها، ونقل الميراث، كما قال السيد لا بولاي. وعليه فإن المِلكيّة ليست إلاّ حيلة قانونية، وتعسّفاً، تعسفاً مكروهاً، ولا سيّما أنها تترك خارجها غالبية الشعب. هل ينبغي أن أقول، مع بعض الذين يفتخرون بالميتافيزياء، إن المِلكية تعبير عن الفردية، والشخصانية، والأنا؟ إلاّ أن الحيازة تكفي كثيراً لهذا التعبير: لكن، مرة أخرى، إن كان يكفي أن نقول: هذا الحقل لي، كي يكون لدي مِلكية، فإن الجميع مالكون بالصفة نفسها. وها هي الحرب الأهلية تشتعل، وتكون العبودية نتيجتها. إلاّ أنكم حين تستعرضون مكافأة الاحتلال، والفتح، والعمل، وسلطة المشرِّع، وميتافيزياء الأنا، فإنكم تستنفدون كلَّ فرضيات الفقهاء حول أصل الملكية ومبدئها! يمكنكم إغلاق المكتبات العامة، وليس ثمَّة من شيء أكثر. ماذا إذن، هل يجب الاعتقاد، مع السيد لا بولاي، أن المِلكية مادة إيمان يجب أن يكون النقاش فيها محظوراً، لأن التصرّف بشكلٍ مغاير سيعرّض المجتمع للخطر؟ إلاّ أن العدالة صديقة النور الساطع؛ والجريمة وحدها تبحث عن الظلام. فلِما لا يكون علنياً إن كان صحيحاً؟ (Cur non palam si decenter؟). هل المِلكية هي السرقة، إذن؟

لنتّفِق، لأننا نستطيع ذلك من دون خطر، على أن هذا الجدل كَؤود بقدر ما هو محتوم. والشهادات التي قدّمها لي التشريع نفسه لم يُدلِ بها إلاّ للتقليل منه. ماذا نقول، على سبيل المِثال، عن هذا التعريف الروماني: "المِلكية هي حقّ المرء في استعمال شيئه، وفي إساءة

استعماله، وذلك بمقدار ما يسمح به القانون!"، وهذا التعريف الفرنسي، المُخجل أكثر، أيضاً: ""المِلكيّة هي حقُّ التمتع والتصرف بالأشياء بأكثر طريقة مُطلَقة، شريطة ألاّ يكون استعمالها محظوراً بالقوانين والأنظمة". ألا يعني هذا أن نقول: نعم ولا عن الشيء نفسه، أن نعطي ونأخذ، أن نضع مبدأً، وننفيه سريعاً بالاستثناء؟ أي، كما كنت أقول، إن الملكية ستكون كلَّ ما تريد، في نطاق القانون العام والأنظمة. لنرى الآن القانون العام، لنرى الأنظمة!

المِلكية مطلقة! إلاّ أني، كنصير لكانط (Kant) ولكونت (Comte)، كنت أرفض المطلَق المساوي لما هو فوق الطبيعي؛ ولم أكن أعترف إلاّ بالقوانين الوضعية المُدْرَكَة بالعقل، التي تعطينا عليها علوم الفَلَك والفيزياء والحيوان والحقوق والاقتصاد السياسي كثير من الأمثلة. وكجمهوري، من حيث المبادئ، ونصير، في أثناء ذلك، للضمانات الدستورية، كنت أقاتل بكلّ قواي هذه النزعة المطلقة، التي كان الشعب الفرنسي يقدمها قرباناً لشخص لويس السادس عشر، والتي كان يُراد جعلي أعبدها في المِلكية.

المِلكية تعسفية! من دون شكّ، وهي لا تستطيع إلاّ أن تكون هكذا، لأنه منذ أن تكفّ إساءة الاستعمال عن أن تكون امتيازاً لها، لا تعود موجودة. إلاّ أنني، بدقة، أرفض المِلكية لهذا السبب. وإذا كنتم تقولون إن الزواج هو الحقّ في استعمال الزوجة وإساءة استعمالها، الأمر الذي يُعَدُّ عاراً في حدّ ذاته، فإن هذا الأمر لا يقتصر على الزوجة، فحسب، وإنما يطال، أيضاً، الابنة والأم والخادمة، إلخ. فهل تزعمون أن الزواج مؤسَّسة مُحتَرَمة؟ لقد نُصِّبَت النزعة المُطلَقة كوثنٍ معبود، وأُخِذَت إساءة الاستعمال كمِثال أعلى لها. وأُعْلِنَت

المِلكية، في كلّ شيء وبكلّ شيء، منحرفة المركز، غير مشروطة، بلا حدود، من دون مِكبَح، من دون قواعد، من دون قوانين، سابقة للقانون وللمجتمع نفسه، وأعلى منهما: كان هذا الأمر مُفرِطاً، وغير مقبول. وكان بإمكاننا، للأسف، أن نقول إن هذا الأمر كلّه لم يكن اختراعاً مُلَفّقاً؛ فالوقائع، التي كانت تطالب بالانتقام من المِلكيّة، غزيرة في التاريخ، وفي الأزمنة الحديثة.

إذا دخلتُ بشكل أكثر في نفسيّة المالك، في أعقاب كُتّاب الأخلاق، والإنجيل نفسه، فماذا أكتشف؟ أن المِلكيّة، التي كانت تُمَجّد كأَجْرٍ للعمل، وعلامة على الكرامة الإنسانية، ومحور للمجتمع، وصرحٍ للحكمة التشريعية، لم تكن، في الأساس، غير العمل السيّد لأنانيتنا، والتعبير الرسمي عن شهوتنا، وحُلم طبيعة فاسدة، بخيلة، غير اجتماعية تريد كلّ شيء لنفسها، تستأثر بما لا تنتجه، تطالب بأن نردّ لها أكثر مما أعطت، تجعل من نفسها مركز العالَم، وتحتقر الله والبشر طالما هي تستمتع بذلك! آه! لقد حكمت المسيحية، التي لن نحاكمها من دون شك، على المِلكية، واستبعدتها من مملكة السماوات، قائلة: " الذين سينجون من بين المالكين هم فقط أولئك الذين يمارسون التجرُّد، إنهم حُرّاس ثروتهم وموزّعيها، أكثر مما هم مستهلكين لها

(Beati pauperes spiritu, quoniam ipsorum est regnum cœlorum).

ليسمح لي القارئ هنا بقطع حديثي. هل كان لهذا النقد أسباب وجيهة، نعم أم لا؟ هل عليّ إبداء الأسف لتوجيهه ونقضه؟ هل سيُنْظَر، بالصدفة، إلى نظرية المِلكية التي أنشرها الآن كعدول عمّا قلته سابقاً؟ سنرى أنه لا شيء من هذا القبيل.

بعد توجيه النقد، كان من الواجب الاستنتاج. في الوقت الذي أعلنت فيه، بناءً على تحليلي، إدانة المِلكية، كما عُرِّفَت في القانون الروماني، والقانون الفرنسي، وفي الاقتصاد السياسي، والتاريخ، كنت أرفض، بعبارات لا تقلّ حزماً، الفرضية المضادة لها، فرضية المشاعية. وهذا الاستبعاد للمشاعية دُوِّنَ في مذكّرتي الأولى، عام 1840، في الفصل الخامس، ثم أُعيد ذكره بقوة وتفصيل أكثر في "نظام التناقضات الاقتصادية، عام 1846، الفصل 12.

ماذا كانت فكرتي بعد ذلك؟ إنّ على المِلكية، لكونها مُطْلَقة، ومفهوماً ينطوي على متضادَيْن، أو على تناقض، كما كنت أقول مع كانط وهيغل، أن تُرَكَّب في صيغة أعلى منها، تُرْضِي المصلحة الجماعية والمبادرة الفردية على حدٍّ سواء، وتجمع كلّ مزايا المِلكيّة والشراكة من دون أي من مساوئهما. وكنت أعطي لهذه الصيغة العليا، التي رصدتها وأكّدتها، منذ عام 1840، بموجب الديالكتيك الهيغلي، بالرغم من أنها لم تُشْرَح وتُحَدَّد بعد، اسماً مؤقتاً: الحيازة، وهو تعبير ملتبس، كان يذكّر بشكلِ مؤسَّسةٍ لم يكن باستطاعتي ابتغاءه، وتخلّيت عنه.

بقيت الأمور هنا سنوات عِدَّة. وفي مقابل كلّ التهجُّمات اليمينية واليسارية التي كان عليَّ تحمّلها، حافظت على نقدي في كلّ عباراته، وأعلنت عن مفهوم جديد للمِلكية بنفس اليقين الذي كنت قد أنكرتُ فيه المفهوم القديم، بالرغم من أنني لا أعرف أن أقول ما الذي كان يتضمّنه هذا المفهوم. ولم يكن لأملي أن يُخْدَع، فيما يتعلق بالأساس. هكذا أراه اليوم. وكلّ ما في الأمر هو أن الحقيقة التي كنت أبحث عنها لا يمكن أن تُدْرَك إلاّ بعد تصحيح منهجي.

تابعت إذن دراساتي للمسائل الأكثر صعوبة في الاقتصاد السياسي، والتسليف، والسكان، والضريبة إلخ، من دون ترك الضجة التي أثيرت حولي تزعزعني. وحين تبيّنت، عام 1854 تقريباً، أن ديالكتيك هيغل، الذي اتّبعته بثقة، إن صحّ القول، في مؤلّفي "نظام التناقضات الاقتصادية"، كان مخطئاً في نقطة، ويُستَخدَم لتشويش الأفكار أكثر مما يُستَخدَم لتوضيحها، اعترفت، حينذاك، أنه إذا كان التناقض قانوناً للطبيعة والعقل، وظاهرة للإدراك، مثل كلّ المفاهيم التي يؤثّر بها، فإنه غير قابل للحلّ. وهو سيبقى للأبد على ما هو عليه، سبباً أولاً لكل حركة، ومبدأً لكل حياة وتطور، عبر تناقض أطرافه. وهو يمكن أن يوازَن، فحسْب، عبر توازن الأضداد، أو عبر معارضته لتناقضات أخرى.

أعتذر عن هذا التفصيل، الذي من دونه قد لا أُفَسِّر، ربّما، كيف أني لم أنتج النظرية إلاّ عام 1862، على الرغم من بدئي نقد المِلكية في عام 1840. فمن دون الكلام عن الأخطاء القوية التي أرساها عاما 1848 و1852 في الكائنات الحيّة، فإن كلّ فردٍ سيفهم أن أقلّ خطأ منهجي، في الدراسات الشائكة التي لا يعمل الفيلسوف فيها على الأجسام، وإنما على الأفكار، يقود إلى نتائج خاطئة، ويجرّ معه تأخراً غير قابلٍ للحساب. إننا لم نَعُدْ نفكر بحَدْسِ اليوم، وقد مضى وقت طويل على قول عقلنا التلقائي كلمته الأخيرة. إن الخبرة يجب أن تُجْرَى لكل الناس؛ والحسّ السليم وحده، المدعوم بأقوى كمية من المعرفة وكلّ فنّ الكلام، لم يَعُدْ كافياً لحلّ المشاكل العليا التي ترهقنا.

لمتابعة الحقيقة في المناطق الأكثر فأكثر ارتفاعاً، التي تدعونا إليها، يحتاج المفكّر، مثله مثل عالِم الفيزياء، وعالِم الفلك، إلى أداة إضافية لا يشكّ الإنسان العامي بها.

كانت نظرية الحرية (في العدالة في الثورة وفي الكنيسة، الدراسة الثامنة) قد علّمتني، علاوة على ذلك، أن المطلق، الذي أعلنت أن كلّ بحث مباشر فيه ممنوع، وحتى عبثي (المرجع السابق، الدراسة السابعة)، يتدخل، برغم ذلك، كفاعلٍ في الشؤون البشرية، كما في المنطق والميتافيزياء. وأُتيحَت لي، أخيراً، فرصٌ عِدَّة لملاحظة أن المبادئ الأساسية للعقل العام، التي تفرض نفسها في النهاية على العقل الخاص تكون، غالباً، عكس تلك التي يعطيها لنا هذا العقل، بحيث يحصل كثيراً أن يُحْكَم المجتمع بقواعد مختلفة كلّها عن تلك التي يدلُّ عليها ما اعتدنا على تسميته بالحسِّ المشترَك. من هذه اللحظة، أصبحت المِلكية، التي لم تكن تظهر لي في البداية إلاّ بشكل مُغَبَّش، واضحة تماماً في نظري. وفهمتها كما كان النقد قد سلّمها لي، بطبيعتها المطلقة، التعسفيّة، الفوضوية، الجشعة، الشهوانية، التي أثارت دائماً الفضيحة لدى الأخلاقيين، وكما يجب أن تُنقَل إلى النظام الاجتماعي، حيث كان تجميل الهيئة بانتظارها.

هذه التفسيرات كانت ضرورية كي نُفْهِمَ جيداً كيف كان النفي النظري للمِلكية الخطوة التمهيدية الإلزامية لتثبيتها وتطورها العمليَّين. إن المِلكية، إذا فهمنا أصلها، مبدأ فاسدٌ في حدِّ ذاته، ومضاد للمجتمع، لكنه مُهيَّأ ليصبح، عبر تعميمه ومؤازرة مؤسَّسات أخرى، محور كلّ النظام الاجتماعي، ومحرّكه الكبير. لقد بُرْهِنَ على القسم الأول من هذا الاقتراح بالنقد الصادر بين عامي 1840 و1848. وللقارئ أن يحكم الآن إن بُرْهِن على القسم الثاني بطريقة مُرْضِية.

هـل صـحيح أن الدولـة تتطلـب، بعـد تأسيسـها علـى مبـدأ فصـل السـلطات، وزنـاً مقـابلاً يمنعهـا مـن التذبـذب، ومـن أن تصبـح معاديـة للحريـة، وأن هــذا الــوزن المقابـل لا يمكــن أن يوجـد في الاســتثمار المشترك للأرض، وفي الحيازة، أو المِلكية المشروطة، المقيَّدة، التابعة، والاقطاعيـة، لأن هـذا الأمـر يعـني وضـع الـوزن المقابل في القـوة نفسـها التي ينبغي إيجاد وزن مقابل لها، وهو ما يُعَدُّ أمـراً عبثيـاً، في حـين أننـا نجد الوزن المقابل في المِلكيّة المطلقة، أي المستقلة، والمساوية للدولة في السلطة والسيادة؟ هـل صـحيح، في النتيجـة، أن المِلكيـة، بالوظيفـة السياسية أساساً التي آلت إليها، وبالذات لأن نزعتها المطلقـة يجـب أن تواجـه النزعـة المطلقـة للدولـة، تطـرح نفسـها في النظـام الاجتمـاعي، كمؤسَّسـة ليبراليـة، اتحاديـة، لا مركزيـة، جمهوريـة، مسـاواتية، تقدمية، ومحقِّقة للعدالة؟ وهل صحيح أن هذه الصفات، التي لا يوجـد أي منهـا في مبـدأ المِلكيـة، تـأتي إليهـا، أولاً بـأول، مـع تعميمهـا، أي بمقدار ما يصل عدد أكبر من المـواطنين إلى المِلكيـة؛ وأنه، من أجـل إجراء هذا التعميم، وتأمين التسوية فيمـا بعـد، يكفـي أن يُنَظَّم حـول المِلكية، ولخدمتها، عددٌ من المؤسَّسات والمرافق، الـتي كانـت مُهْمَلَـة حتى هذا اليوم، ومتروكة للاحتكار والفوضى؟ هذا ما دُعِيَ القـارئ إلى إعلان موقفه منه، بعد فحصٍ ناضجٍ وتفكيرٍ جدّي.

بعـد الاعـتراف بالغايـة السياسـية والاجتماعيـة للمِلكيـة، ألْفِـت، للمرة الأخيرة، انتباه القارئ إلى نوع التعارض الذي يوجد هنا بين المبدأ والغايات، والذي يجعل من المِلكيـة ابتكـاراً اسـتثنائياً حقـاً. وسأسـأل أيضاً، هل صحيح أن هـذه المِلكيـة، الخاليـة الآن مـن المآخذ، لا تـزال من حيث طبيعتهـا، وأصـولها، وتعريفهـا النفسـي، وطابعهـا الافتراضـي العاطفي، هي نفسها التي فاجأ نقدها الصحيح والمُنصِف الرأي العام،

وأن شيئاً من مفهومها الأول لم يتغير، أو يُضاف، أو يُحْذَف، أو يُلَطَّف؛ وأنه إذا كانت المِلكية قد أُنْسِنَت، وتحوَّلت من فاسقة إلى قدِّيسة، أَفَلَم يكن ذلك لأننا غيَّرنا جوهرها، الذي احترمناه، بالعكس، دينياً، ولأننا، بكل بساطة، كبَّرنا دائرتها، وعمَّمنا انطلاقتها؟ هل صحيح أننا وجدنا في هذه الطبيعة الأنانية، الشيطانية، والمتمرّدة الوسيلة الأكثر فعالية لمقاومة الاستبداد، من دون العمل على انهيار الدولة، ولتحقيق المساواة بين الثروات، من دون تنظيم النهب، وكمّ الحرية؟ ولأنه لا يسعني التركيز كثيراً على الحقيقة التي عوَّدنا عليها منطق المدرسة، هل صحيح أننا لا نحتاج، لأجل تغيير مفاعيل مؤسَّسة كانت، في بداياتها، في قمّة الظلم، وتحويل ملاك الظُلمات إلى ملاك النور، إلاّ إلى معارضتها لنفسها، وللسلطة في الوقت نفسه، وإلى إحاطتها بضمانات، ومضاعفة وسائلها عشر مرات، كما لو كنّا نريد أن نُمجِّد في المِلكية، باستمرار، النزعة المطلقة وإساءة الاستعمال؟

هكذا يمكن للمِلكية أن تصبح أداةَ ضمانٍ وحريةٍ وعدلٍ ونظامٍ، بشرط أن تبقى كما جعلتها الطبيعة، وأن تحافظ على شخصيتها الكاملة، وأناها الجامحة، وروحها الثورية والمُفْرِطَة. إن رغباتها ليست هي التي يجب تغييرها، وإنما أعمالها. ولن يكون ذلك، على طريقة قدماء الأخلاقيين، بمحاربة مبدأ الشهوة، الذي يجب، من الآن فصاعداً، التفكير بتطهير الضمير البشري منه، مثل الشجرة التي كانت ثمارها مُرَّة وخضراء في البداية، ثم تَصْفَرّ بفعل حرارة الشمس، وتصبح أكثر عذوبة من العسل. إننا بإغداق النور والرياح الباردة والندى على المِلكيّة، سننتزع من بذور الخطيئة ثمار الفضيلة. إن نقدنا السابق يبقى قائماً، إذن: وقد تسقط نظرية المِلكية

الليبرالية، المساواتية، والأخلاقية، إن كنّا نتطلّع إلى تمييزها عن المِلكية المطلقة، المُحتَكِرَة والتعسفية. لقد حصلت على هذا التحوّل، الذي كنت أبحث عنه باسم التركيب، ومن دون أي إفساد للمبدأ، عبر توازن بسيط.

لقد اتُّهِمْت بأني، في هذا النقد الذي يمكن لكل فرد، اليوم، أن يقدِّر أهميته، لم أكن إلاّ مُنْتَحِلاً لآراء بريسّو (Brissot). وأنتظر أن يقال، قريباً، فيما يخصّ النظرية التي قدّمت للتو مُسَوَّدتها، إني لست إلاّ مُنْتَحِلاً لمؤلّفٍ ميّتٍ، فُقِدَ في غبار المكتبات العامة منذ مئتي أو ثلاثمئة سنة. وسيكون من الأفضل إنْ وجدوا سابقين لي. فلن يكون لدي إلاّ ثقة أكثر بنفسي، وجُرْأَة أكبر. بانتظار ذلك، لم أعرف مؤلّف بريسّو إلاّ من خلال مقتطفات نشرها، عام 1850، السيد سودر في مؤلّف توَّجته الأكاديمية الفرنسية. كان ذلك في الزمن الذي دُعِيَ فيه الشباب المثقَّف للمساعدة في التهجّم على الاشتراكية، وأُغْدِق التشجيع على الذين كانوا يغالون أكثر في إطراء المِلكية. ونجم عن المقتطفات التي نشرها سودر أن بريسّو قال قبلي، إنما في شكلٍ مبالغة فحسب، وفي حماسة خطابية: إن المِلكية سرقة! وإذا كانت أولوية التعبير التي يُطَالَب بها للصحفي الشاب، الذي أصبح، فيما بعد، رئيس الجيروند، فإني أتنازل له عنها بطيب خاطر. إلاّ أن بريسّو لم يفهم معنى كلامه، وكان نقده خاطئاً في كلِّ النقاط. فبقوله إن المِلكية سرقة، لم يقصد أبداً مهاجمة مبدأ الشهوة الذي أدانه الإنجيل، والذي خرج منه هذين المُتَعَادِلَين الاقتصاديين: السرقة والمِلكية. مع ذلك، لم يكن باستطاعة قدح بريسّو، إلاّ بهذا الشرط، أن يكون له قيمة فلسفية، وأن يُنْظَر له كتعريف. بعيداً عن ذلك، فإن ما يلومه بريسّو، ويدينه في المِلكية،

والذي يسمّيه سرقة، هو بالضبط ما يخلق طاقتها، والذي من دونها لن تكون المِلكية شيئاً، وتخلي المكان للطغيان وللنزعة المطلقة وإساءة الاستعمال. ما يطلبه هو العودة إلى المِلكية الطبيعية، كما يدعوها، أي إلى تلك الحيازة المشروطة، المقيَّدة، الدائمة طوال عمر الحائز، والخاضعة، التي سردنا كيفية تشكُّلها حين الخروج من المشاعية البدائية، والتي كان علينا رفضها، فيما بعد، كشكلٍ حضاري أدنى، من شأنه فقط توطيد الاستبداد والعبودية، في ظلِّ مظاهر العدالة. وبكلمة واحدة، فإن بريسّو، بعد أن رأى جيداً كلَّ أنواع المبالغات، التي كانت تُعيب المِلكية، في كلّ الأزمنة، لم يفهم أن المِلكية كانت، بطبيعتها وغايتها، مطلقة، مكتسبَة، وتعسفية، تَستعمل وتسيء الاستعمال، وأنها يجب أن تبقى هكذا، إذا أُريدَ أن يُجْعَلَ منها عنصراً سياسياً، ووظيفة اجتماعية. وأراد، بالعكس، جعلها عاقلة، معتدلَة، وأن يصنع منها بيتاغوراسيّة: الأمر الذي كان يجعله يسقط تماماً في حالة التدمير التي كان المقصود وضع حدٍّ لها.

وزعم آخرون، أني كنت، بين عامي 1840 و1846، وحتى في عام 1848، أتطلع إلى الشهرة عبر الفضيحة. في هذه المرّة، سيقولون، بعد أن نشروا سابقاً، أني أسعى إلى إعادة انتباه الجمهور لي، بعد أن تخلّى عني، وذلك عبر تناقضٍ جديد، أكثر خطراً من الأول. هل أرادوا أن أردَّ على عقول مريبة، قال عنها فوريّيه إنها ساذجة، متعصّبة للوحدة في المنطق والميتافيزياء، وفي السياسة أيضاً، وعاجزة عن فهم الاقتراح القائل: إن العالَم الأخلاقي، كما العالَم الطبيعي، يقوم على تعدد عناصر مُتَناقضة، ومن المتعذّر إنقاصها، وإن الحياة وحركة الكون ناجمتان عن تناقض هذه العناصر، وذلك على الرغم من بساطة هذا الاقتراح؟ هم، بالعكس، يفسِّرون الطبيعة والمجتمع

والتاريخ كقياس. ويُخرجون كلَّ شيء من الواحد، مثل علماء الأساطير القدماء. وحين أعرض أمامهم هذه الكثرة من العناصر غير القابلة للتوافق والتحديد والإنقاص، التي تقلب نظرياتهم المتعلّقة بوحدانية نشأة الكون، يتّهمونك بأنك من أتباع مذهب تعدّد الآلهة، ويؤكدون أنك أنت الذي تناقض نفسك. لقد اكتسب هؤلاء الرجال، الذين تساوي الثرثرة لديهم البلاهة، شيئاً من الاعتبار في عالَم الفضوليين السُذَّج، المفتونين بالتفاهم على أن يقولوا، عبر هؤلاء الثرثارين الجميلين، إنه ليس ثمَّة من شيء صحيح غير ما تعلّموه في الحاضنة، وإن الحكمة العليا تكمن في التفكير فيما فكّر فيه آباؤهم. إن سيطرة هؤلاء المشعوذين لن تنتهي إلاّ بإفلاس الحُكْم المُسْبَق الأخير. لهذا، فإن علينا، في الوقت الذي نحتقرهم فيه، أن نتسلّح بالصبر.

عَرَضْتُ المشاعر التي أملَت سلوكي منذ خمسة وعشرين عاماً. لم تحثّني على ذلك، مهما قيل، فكرة معادية بعمقٍ لمؤسَّسة المِلكية، التي كنت أبحث عن مفتاحها، ولا لطبقة المستفيدين منها. طلبت مسوِّغاً أفضل للحقّ القائم. وهذا بهدف تعزيزه وإصلاحه – إن كان ثمَّة مجال لذلك، بالطبع -.

وأستطيع القول، اليوم، أنني، في ظلّ هذه العلاقة الأخيرة، لم انخدع في آمالي. فنظرية المِلكية، التي أُنتجها في النهاية، لا تلبي حاجة منطقية يحسّ بها قليل من الناس، فحسب، بل هي تفتح آفاقاً ضخمة، وتلقي بريقاً حادّاً على أساس النظام الاجتماعي. وتكشف لنا عن أحد القوانين الأكثر عمقاً لطبيعتنا، قانون القوة الأنانية التي كانت الأخلاق القديمة والمسيحية وغريزة المجتمعات الأولى كلّها ترفضها، والتي عيَّنتها الطبيعة، بدقة، لتكون الممثّل الأول والضامن للحقّ.

ربما كان التزامي الصمت أفضل من إثارتي لدى الجمهور جدلاً مُقْلِقاً، يمكن أن يكون له أخطاره.

عن هذا أُجيب بأني كنت أنوي التوجّه بنداء إلى العلماء ورجال القانون؛ وإني طرحت السؤال في زمن هادئ تماماً، كان يَعمّ فيه السلم الاجتماعي، قبل ثمانية أعوام من ثورة شباط، أي في عام 1840، وكان السيد تيار فيه وزيراً، ومعه السيدان فيفيان (Vivien) وديفور (Dufaure)؛ وإني، عام 1848، بقيت بعيداً؛ وإن صرخات الصحافة المحافظة أجبرتني وحدها على الكفّ عن الصمت؛ وإني كي أدافع عن نفسي، فحسْب، أصبحت صحفياً، بعد أن كنت كاتباً معزولاً.

لا أعتقد أن فيلسوفاً أو عالِماً لاحق حقيقةً، أبداً، مثل هذه المدة الطويلة، وتغلّب على هذا المقدار من العقبات. كنت أحتاج لأجل هذا الأمر لما هو أكثر من حبّ الحقيقة والعدالة. كنت أحتاج إلى التصلّب في وجه رأي المعاصرين لي. ولم أحسب حساباً لكل الدعاوى القضائية التي رفعتها. لم أكن أعاني في الماضي، مطلقاً، من قلق مشابه لما أشعر به الآن، ولم تكن نزعة شكٍّ أكثر خطورة تخرج، أبداً، من نقدٍ صدر عني. ما هي، إذن، الأخلاق الإنسانية، إذا بُرْهِن على عدم شرعية المِلكية، ولم يكن في المستطاع تدميرها أو تغييرها؟ وما هو المجتمع؟ مَنْ تنبَّه، فيما مضى، إلى البحث، في حال اليأس، عن الحقّ في إساءة الاستعمال!

بسبب الثبات والصدق اللذين أسهمت بهما في دراساتي، يحقّ لي أن أشكو من الجمهور، وأسأل عن سبب الظلم الموجّه لي باستمرار. لماذا؟ لأني أبشّر بالحقّ، كلّ الحقّ، ولا شيء غير الحقّ، ولأن 97 بالمئة من البشر لا يريدون، تقريباً، إلاّ الحقّ.

من أصل مئة فرد، ثمّة 25 مجرماً أو غير مجرم، معروفاً أو خفيّاً، و50 خبيثاً، و15 مَشْبوهاً، و7 مقبولين لم يخطئوا مطلقاً، بحركة منهم، في حقٍّ أي شخص، إلاّ أنهم لن يضحّوا بقسط صغير في سبيل الحقيقة، و3 رجال لديهم فضيلة حقيقية واستقامة.

ينادونني بالهدَّام. وهذه الصفة ستبقى لي للنهاية. تلك هي نهاية عدم القبول الذي ووجهَت بها أعمالي كلّها. قيل عني: إني رجل هدَّام، عاجز عن الانتاج! وبرغم ذلك قدّمت بشكل مقبول براهين عن أشياء إيجابية جداً، مثل:

1 ـ نظرية القوة الجَماعية: ميتافيزياء الجماعة (سأُبَرْهن عليها، بشكل خاص، وعلى نظرية القوميات في كتاب سيُنْشَر قريباً).

2 ـ نظرية جدلية: تكوين الأجناس والأنواع بالمنهج المتسلسل؛ تكبير القياس، الذي لن يكون صالحاً إلاّ حين تكون المقدّمات مقبولة.

3 ـ نظرية الحقّ والقانون الأخلاقي (عقيدة المُثولِيَّة).

4 ـ نظرية الحرية.

5 ـ نظرية السقوط، أي أصل الشرّ الأخلاقي: المثالية.

6 ـ نظرية قانون القوة: قانون الحرب، وقانون البشر.

7 ـ نظرية العقد: الاتحاد الفيدرالي، القانون العام أو الدستوري.

8 ـ نظرية القوميات، المُسْتَنْتَجَة من نظرية القوة الجَماعية: إدارة المُسْتَعْمَرين، والاستقلال الذاتي.

9 ـ نظرية تقسيم السلطات: قانون الفصل، الملازِم للقوة الجَماعية.

10 ـ نظرية المِلكية.

11 ـ نظرية التسليف: التعاون، الملازِم للاتحاد.

12 ـ نظرية المِلكية الأدبية.

13 ـ نظرية الضريبة.

14 ـ نظرية ميزان التجارة.

15 ـ نظرية السكان.

16 ـ نظرية الأسرة والزواج.

وذلك من دون الإضرار بعدد كبير من الحقائق الفرعية.

كنت أول من كشف عن ظاهرة التناقض في الاقتصاد السياسي. حرَّرتُ العدالة من الدين، والعنصر الأخلاقي من العنصر الديني.

وإذ استبْعدُ، كفيلسوف، كلَّ الفرضيات الميتافيزيقية والقائلة بالمُطلق، التي لا تعني شيئاً، فإني أطرح كنقطة ثابتة، قانون الطبيعة والفكر والضمير، الذي أعدّه واقعاً عالمياً، يتجلى في العدالة، المساواة، المعادلة، التوازن، الاتفاق، والتناغم.

أنا هدَّام. لكن بموجب أي مبدأ أهدم؟ لأنه يجب أن يكون ثمّة مبدأ؛ وبموجب أي فكرة، أو مُعطَى، أو نظرية؟ لأنه يجب، هنا، أن يكون ثمّة شيء من هذا القبيل.

– إني أهدم بموجب الحقّ والعدالة؛ فكلُّ نقدي للمِلكية، وكلُّ نظريتي في الحُبّ والزواج، ونظريتي في السلام والحرب تقوم على مفهوم العدالة؛ كما أن تأملاتي الاقتصادية عبارة عن عملية توازن. أنا هدَّام، إلاّ أني أُظهِر اليوم النظام السياسي والاجتماعي في

ظلٌ يوم جديد. ومقابل إساءات استعمال السيادة غير القابلة للإصلاح، أطالب، إذن، أكثر من أي يوم مضى، بتجزئة السيادة؛

- إني أُطالب، في مقابل نزوة السلطة الشخصيّة، بتحالف أنانية المِلكية مع الحرية؛

- وفي مقابل المبالغة في الضريبة، والإسراف المالي، أطالب بإصلاح الضريبة، التي تقوم على الريع نفسه كمحور؛

- ومقابل مخصَّصات رئيس الدولة، أطالب، مع تقسيم أملاك الأراضي العامة، بالمشاركة في الريع العقاري؛

- ومقابل نزعة الجمود الاقطاعي التي تجتاحنا، وضدَّ المِلكيات الأدبية، والتجمعات الحِرَفيَّة التي تهطل علينا كالمطر، أطالب بمِلكية الأرض الحرَّة.

وهذه كلها، كما أفكر، تأكيدات بمقدار ما هي إنكارات. ما الذي يهمّ؟ أنا هدَّام، وعاجز عن إعادة البناء!...

ثمّة رأي آخر أخشاه، لأنه لا يعرض تقريباً أي سبيل للرد. إنه رأي أناس حسني النية يقولون، بعد استماعهم لحديث عن هذه المجادلات: يا الله! هل نحتاج إلى كثير من العقل كي نعرف أنّ كل فرد يجب أن يكون سيداً لما يمتلكه؟ إن ما تقولونه لي الآن: إننا لم نَعُدْ سارقين. كنا نعرف هذا الأمر قبلكَ، ولم نشكُّ مطلقاً بحقّنا. ماذا يفيدنا تعلّم الشكّ، ما دام الحقّ أكيد، في النهاية؟

إيه! أيها الناس الشجعان، ألم تسمعوا أبداً حديثاً عن ثورات، أم أنكم مثل الأرنب البري، الذي يعود دائماً إلى مأواه، ماراً بالدرب الضيّق نفسه، بعد فشله في الاهتداء إليه عشرين مرّة؟ إسألوا السيد لا بولاي، الفقيه البارع، الجدير بثقتكم، والذي ليس لديه نَفَسٌ

مُفْرِط، وسيقول لكم إن الثورات كلّها حدثت ضد المِلكية، وإن في الحالة الأولى كما في الأخرى، كان ثمّة انتقال كبير في التركات!... أتعتقدون أنكم مطمئنون اليوم أكثر مما كنتم في عام 1848، وأكثر اطمئناناً مما كان عليه رجال الدين والنبلاء في عام 1789؟...
– تقولون: إن الحكومة تسهر. – آه! تعلمون جيداً أن الثورات لا تنتظر إذناً من الحكومات. من جهة أخرى، حين لا يعود المطالبون بتقسيم الثروات هم الذين يهاجمون المِلكية، فإن الحكومة هي التي تقيّدها. والمِلكية هي التي تدفع الثمن دائماً، ما لم يكن لديها موهبة الدفع من تلقاء نفسها. إلاّ أن هدفي من النظرية التي أقترحها عليكم هو أن أُظْهِر لكم، إذا أردتم، كيف يمكن لأي ثورة ألاّ تحدث بعد الآن. إن الأمر يتعلق، ببساطة، فيما يخص غير المالِكين، بتسهيل وسائل وصولهم إلى المِلكية، وفيما يخص المالِكين، بأداء واجباتهم تجاه الحكومة بشكل أفضل. فاحذروا!

الفصل التاسع:
ملخص هذا الجزء من الكتاب

يمكن تلخيص التطورات التي شهدتها نظريتي في المِلكية في صفحات عدَّة.

الأمر الأول الذي ينبغي ملاحظته هو أن المدافعين عن المؤسَّسة، التي تحمل اسم المِلكية العام، خلطوا، عن جهل، أو عن مَكْرٍ في النقاش، بين طُرق الحيازة كلها: النظام المشاعي، الإيجار طويل الأمد، الانتفاع، النظام الإقطاعي، ونظام الأرض الحرّة. وفكّروا في الأرض كما يفكرون في الثمار، وفي الأشياء القابلة للاستهلاك كما في الأموال الثابتة. وقد أنصفنا هذا الخلط.

يعود الحقّ في الحيازة غير القابلة للقِسْمَة، أو للتنازل عنها، أو للتصرّف بها، إلى السيّد، أو الأمير، أو الحكومة، أو الجماعة، ويكون مَنْ وضع يده عليها، خاضعاً إلى حدٍّ ما، لإقطاعي، أو لتابعٍ لإقطاعي. لم يعرف الجرمان، قبل غزو البرابرة، في العصور الوسطى، غيرها. إنها مبدأ العِرْق السلافي كلّه، الذي طبَّقه الإمبراطور ألكسندر، في تلك الفترة، على ستين مليوناً من الفلاحين. وتتضمَّن الحيازة في حدٍّ ذاتها مختلف حقوق الاستعمال والسكن والزراعة والرعي والصيد الجوي البري والمائي، وكلّ الحقوق الطبيعية التي كان بريسّو يسمّيها مِلكية بحسب الطبيعة. وكنت خلصت، في

مذكّرتي الأولى، وفي "نظام التناقضات الاقتصادية"، للقول بحيازة من هذا النوع، إلاّ أنني لم أعرِّفها. لقد مثّل هذا الشكل من الحيازة خطوة كبرى في الحضارة. وكان أفضل، عملياً، من المُلْك المطلق لدى الرومان، الذي أُعيد انتاجه، في عصرنا، في المِلكية الفوضوية، التي ستُشْرِف على الموت بسبب اعتداءات النظام الضريبي، ومبالغاتها الخاصة. ومن المؤكّد أن عالِم الاقتصاد لا يستطيع المطالبة بشيء أكثر. ففي هذا النظام يحصل العامِل على تعويضٍ عن عمله، وتكون ثماره مضمونة، وكلّ حقوقه محميّة شَرْعاً. إن نظرية الحيازة، كمبدأ للحضارة والمجتمع السلافيين، هي الواقع الأكثر جدارة بالاحترام لدى هذا العِرْق. فهي تُكفّر عن تأخُّر تطوره، وتجعل جريمة طبقة النبلاء البولونيين لا تُغْتَفَر.

لكن، هل كانت تلك الكلمة الأخيرة للحضارة وللقانون نفسه؟ لا أظن. من الممكن تصوّر شيء ما بعد ذلك. إن سيادة الإنسان لم تُشْبَع تماماً، والحرية، والقدرة على الحركة لم تكونا كبيرتين بشكلٍ كافٍ.

إن المِلكية الخالصة، أو مِلكية الأرض الحرَّة، القابلة للقِسْمَة، وللتنازل، وللتصرّف هي المُلْك المطلق لواضع اليد على شيئه، إنها "الحق في الاستعمال وفي إساءة الاستعمال" كما يقول، في البدء، قانون مِلكية المواطن. "وذلك بمقدار ما يسمح به القانون"، أضاف الضمير الجَماعي، فيما بعد. إن المِلكية رومانية، ولا أجدها مُفَصَّلَة بوضوح إلاّ في إيطاليا. كما أن تشكُّلها كان بطيئاً.

شكّل تسويغ المِلكية، على مرّ العصور، مصدر يأس للفقهاء والاقتصاديين والفلاسفة. ويكمن مبدأ التملُّك في أن نِتاج العمل يعود

بملء الحق إلى من خلقه، مثله مثل القوس والسهم والمحراث والمِشْط والمنزل. إن الانسان لا يخلق المادة، وإنما يشكّلها، فحسْب. برغم ذلك، ومع أنه لم يخلق الخشب الذي صنع منه قوساً، أو سريراً، أو طاولة، أو كرسياً، أو دلواً، فإن الممارسة أرادت أن تتبع المادة الشكل، وأن تتضمن مِلكية العمل مِلكية المادة. ومن المُفْتَرَض أن المادة معروضة على الجميع، وأنها في متناولهم، وباستطاعة كلّ شخص امتلاكها.

هل يُطَبَّق هذا المبدأ، القائل إن الشكل يجرف الأساس، على الأرض المُستصلَحَة؟ لقد بُرْهِنَ جيداً على أن للمنتِج الحقّ في ما يُنتِجُه، وللمستوطِن الحقّ في الثمار التي خلقها. كما بُرْهِنَ على أن له الحقّ في التوفير من استهلاكه، وفي تشكيل رأسمالٍ والتصرف به وفقاً لإرادته. إلاّ أن ملكية الأرض لا يمكنها أن تخرجَ من هنا؛ إنها واقع جديد يتجاوز حدود حقّ المُنْتِج، الذي لا يخلق الأرض، المشتركة بين الجميع. كما بُرْهِنَ، أيضاً، على أنَّ لِمَن حرث الأرض، ونَعَّمَها، ونَظَّفها، واستصلَحها حقٌّ في أجر، وتعويض. وسنُبَرْهِن أن هذا التعويض يمكن ألاّ يكمن في مبلغٍ يُدْفَع له، وإنما في امتياز زرع الأرض المُستَصلَحة لمدة مُحَدَّدة. لنذهب إلى النهاية: سنُثبت أن كلَّ سنةَ زرعٍ متضمِّنة لتحسينات، ستعود على المزارِع بحقٍّ تعويضٍ جديد دائماً. ليكن! إلاّ أن هذا لا يعني هنا وجود المِلكيَّة. إن الإيجار طويل الأمد لتسع سنوات، أو لاثنتي عشرة، أو ثلاثين سنة يمكن أن يأخذ في الحسبان كلَّ هذا للمستأجر، الذي يمثّل المالك تجاهه المُلكَ العام. كما أخذها النظام العقاري في البلدية السلافية في الحسبان للفلاح المُشَارِك. ولكن رغم إرضاء الحقّ، والتعويض على العمل، فإن المِلكية لم توجَد قط. لقد ميَّز القانونان الروماني والفرنسي، تماماً،

بين هذه الأشياء كلّها، أي بين حقوق الاستعمال والانتفاع والسكن والاستثمار والحيازة. فكيف يتظاهر الاقتصاديون بالخلط بينها وبين حقّ المِلكية؟ وما معنى قصيدة السيد تيار الريفية، وكلّ تلك الخطب الحمقاء الصادرة عن عُصبَته؟

إن الاقتصاد الاجتماعي، وكذلك القانون، لا يعرف المُلْك، ويبقى بكامله خارج المِلكية. ويشمل ذلك مفهوم القيمة، والأجر، والعمل، والانتاج، والتبادل، والتداول، والريع، والبيع والشراء، والنقد، والضريبة، ونظرية السكان، والاحتكار، وبراءات الاختراع، وحقوق المؤلّف، والتأمين، والخدمات العامة، والجمعية، إلخ. كما لا تتطلّب العلاقات الأُسَرِيَّة والمدينية المِلكية. إن المُلْكَ يمكن أن يُحفَظَ للبلدية، وللدولة. حينئذ يصبح الريع ضريبة، ويصبح المزارِع حائزاً. ويكون في وضعٍ أفضل من المستأجر، ومن المُشارك في غلّة الأرض. إن الحرية، والفردية تتمتعان بالضمانات نفسها.

من الواجب فَهْم الأمر التالي جيداً: إن البشرية نفسها ليست مالكة للأرض. كيف يمكن لأمة، أو لفرد أن يقول إنه سيد لقطعة الأرض التي آلت إليه؟ ليست البشرية هي التي خلقت الأرض. لقد خلقت سلطة عليا الإنسان والأرض وجعلت كُلّاً منهما يتعلق بالآخر. ونحن تلقينا هذه الأرض في شكل إيجار وانتفاع. لقد أعطتها لنا كي تكون موضوعاً لحيازة، ونستغلّها بشكل تضامني وفردي، على مسؤوليتنا الجَماعية والشخصيّة. إن علينا زراعتها، وحيازتها، والتمتع بها ليس بشكل تعسّفي، وإنما وفق قواعد يكتشفها الضمير والعقل، ولغاية تتجاوز متعتنا. قواعد وغاية تستبعد كلَّ حُكْم مطلق من جانبنا، وتحمل مُلْكَ الأرض إلى مكان أعلى منا. إن الإنسان، يقول أحد أساقفتنا، هو رئيس عُمَّال الكرة الأرضية. لقد مُدحَت هذه

العبارة كثيراً. إلاّ أنها لا تعبِّر عن شيء مختلف عمَّا قولته من إن المِلكية أعلى من البشرية، إي إنها فوق مستوى البشر، وإن إسناد هذا النوع إلينا، نحن المخلوقات المسكينة، هو اغتصاب.

إن كلّ حججنا لصالح المِلكية، أي لصالح سيادة سامية على الأشياء، لا تؤدي إلاّ إلى إثبات الحيازة، والانتفاع، والاستعمال، والحقّ في العيش والعمل، ولا شيء أكثر من ذلك.

يجب الوصول، دائماً، إلى استنتاج أن المِلكية حيلة قانونية حقيقية. ويمكن، فقط، حدوث أن تجعلنا الدوافع إلى هذه الحيلة ننظر إليها كأنها شرعية. من دون هذا الأمر لن نخرج من دائرة الحيازة، وتكون برهنتنا سفسطة وسيئة النيّة. وقد يحصل أن تكون هذه الحيلة، التي تغيظنا لأننا لا ندرك معناها، سامية ورائعة وراقية في عدالتها، وأن أيّاً من حقوقنا الحقيقية والوضعية والفورية والثابتة، إلى أبعد حدّ، لا تدانيها، ولن تبقى قائمة، هي ذاتها، إلاّ بواسطة حجر الأساس هذا، الذي هو وَهْمٌ حقيقي.

إن مبدأ المِلكية، الشرعي جداً، الخارج عن إطار القانون، المعادي للاقتصاد، والواقع فوق مستوى البشر، يبقى برغم ذلك مُنْتَجاً عفوياً للكائن الجماعي والمجتمع، ويتوجب علينا البحث، إن لم يكن عن مسوِّغٍ كامل له، فعَنْ تفسيرٍ له، على الأقل.

إن حقَّ المِلكية مطلَق (إنه الحقّ في الاستعمال وفي إساءة الاستعمال). وهو يعارض مُطلَقاً آخر، يتمثل في الحكومة، التي تبدأ في فرض القيود على خصمها (وذلك بمقدار ما يسمح به القانون). وبين مصلحة القانون العليا ومصلحة الدولة العليا ليس ثمَّة إلاّ خطوة واحدة: إننا أمام خطر الاغتصاب والاستبداد الدائم. أما تسويغ المِلكية، الذي سألنا، عبثاً، أصولها عنه، سواء تمثَّل هذا الأصل في أولوية الاحتلال،

أو الحيازة لمدة محدَّدة، أو الغزو، أو التملّك بالعمل، فنجده في غاياتها. وهي سياسية أساساً. فحيث يعود المُلك إلى الجماعة، أو إلى مجلس الشيوخ، أو الطبقة الأرستقراطية، أو الأمير، أو الإمبراطور، يكون ثمَّة إقطاع، أو تبعية لإقطاعي، وتراتبية وخضوع. وبالنتيجة، لا وجود لحرية واستقلال. ولقطع حزمة السيادة الجَماعية، المُفرِطَة والمخيفة جداً، نُصِّبَت المِلكية ضدها، كعلامة حقيقية على سيادة المواطن. فأُسنِد ميدان المِلكية هذا للفرد، ولم تحتفظ الدولة إلاّ بالأجزاء غير القابلة للقسمة والمشتركة بغايتها، كمجاري المياه، والبحيرات، والبرك، والطرق، والساحات العامة، والأراضي البور، والجبال غير المزروعة، والغابات، والصحارى، وكلّ ما لا يمكن أن يُمَلَّك. وبغية زيادة سهولة الانتقال والتداول، جُعِلَت الأرض قابلة للنقل والتصرّف والتقسيم، بعد أن جُعِلَت وراثية. إن مِلكيّة الأرض الحرَّة هي تقطيع للسيادة. وهي، بهذه الصفة مكروهة، خصوصاً، من السلطة والديمقراطية. مكروهة من الأولى بسبب قدرتها المطلقة، فهي خصم للحكم الاستبدادي، كما الحرية خصم للسلطة. وهي لا تعجب، قطّ، الديمقراطيين، الذين تسبِّب لهم الوحدة، والمركزية، والنزعة المُطلَقة الحُمَّى. إن الشعب يفرح حين يرى الحرب تُشَنُّ على المالكين. وبرغم ذلك، فإن الأرض الحرَّة هي أساس الجمهورية.

إن دستور الجمهورية – ليُسْمَح لي، على الأقل، استعمال هذه الكلمة بمفهومها القانوني السامي – هو الشرط الذي لا بدَّ منه للخلاص. وقد قال الجنرال لافاييت (Lafayette) يوماً، وهو يشير إلى الدولة الملكية في عهد لويس فيليب: "إنها أفضل الجمهوريات". أما المَلَكيَّة الدستورية فعُرِّفَت بأنها "مَلَكيَّة محاطة بمؤسَّسات جمهورية". إن كلمة جمهورية ليست، إذن، في حدٍّ ذاتها متمرِّدة. وهي تلبي نظرات العِلْم بمقدار ما تُشْبِع التطلعات.

إن النتائج المباشرة لِملكية الأرض الحرّة هي:

1 ــ إدارة البلدية من طرف المالكين والمزارعين والعمّال المجتمعين في مجلس. وانطلاقاً من ذلك، استقلال البلدية وتصرفها بملكياتها.

2 ــ إدارة المقاطعة من طرف ساكنيها، ومن هنا تنشأ اللامركزية وبذرة الاتحاد الفيدرالي.

إن الوظيفة المَلَكية المُعَرَّفة بالنظام الدستوري يحلّ محلّها هنا مواطنون مالكون، عيونهم جميعاً تنظر إلى الشؤون العامة. فليس ثمّة حاجة، قطّ، إلى وساطة.

أما المِلكية الإقطاعية فلن تولّد، أبداً، جمهورية. وفي المقابل، فإن الجمهورية التي ستدع الأرض الحرة تتحوّل إلى إقطاعة، والتي ستعيد المِلكية إلى المشاعية السلافية، فلن تبقى قائمة. وستتحوّل إلى حُكم استبدادي.

كذلك، فإن المِلكية الحقيقية لن تولّد مَلَكية. والمَلَكية لن تولّد مِلكية حقيقية. وإذا حدث العكس، وانتخب تجمّعٌ من المالكين رئيساً لهم، فإنهم يتنازلون بهذا العمل ذاته عن حصّتهم في السيادة، وعاجلاً أم آجلاً سيفسد مبدأ المِلكية في أياديهم. وإذا خلقت الجمهورية مالكين، فإنها ستتنازل، ضمنياً، وتتقوّض، إلاّ إذا تحوّلت، طوعياً، إلى مَلَكية دستورية، اسمياً أكثر مما هو فعلياً، مُمَثِّلَة للمالكين. رأينا ذلك في فرنسا، حين شنَّ الليبراليون والجمهوريون، في عهد لويس فيليب، الحرب على الروح الشوفينية. وكانوا يخدمون قضيّة المَلَكيّة.

هكذا يتلقّى نقدي السابق كلّه، والخلاصات الداعية إلى المساواة كلها التي استنتجتها منه، تأكيداً ساطعاً.

إن مبدأ المِلكية، الشرعي جداً، الخارج عن إطار القانون، والمُطلَق، أناني بطبيعته إلى حدٍّ الظلم، ويجب أن يكون على هذا النحو.

والوزن المقابل له هو مصلحة الدولة العليا، المُطلَقة، الشرعية جداً، غير الليبرالية والحكومية إلى حدٍّ القمع، ويجب أن تكون على هذا النحو.

هكذا يصبح مبدأ الأنانية، المغتصِب بطبيعته والمُستَهْجَن، في تنبؤات العقل العام، أداة للعدل والنظام، إلى حدٍّ تكون فيه المِلكية والقانون فكرتان غير قابلتين للفصل، وشبه مترادفتين. إن المِلكية هي الأنانية التي أُضْفِيَ عليها طابع مثالي، مُكرَّس، وأُسْنِدَ إليها القيام بوظيفة سياسية وقانونية.

إن الأمر يجب أن يكون على هذا النحو، لأن القانون لم يُراعَ، مطلقاً، بشكلٍ أفضل، إلاّ بمقدار ما يجد مدافعاً عنه في الأنانية وفي تحالف الأنانيات. والحرية لن يُدافَع عنها، مطلقاً، في مقابل السلطة إن لم تُجهَّز بوسيلة دفاعية، وإن لم يكن لديها قلعتها المنيعة.

ليحذر القارئ من أن يرى في هذا التنافر، وهذه التعارضات والتوازنات مجرَّد لعبة في فكري. أعلم أن نظرية تبسيطية، مثل الشيوعية أو نزعة الدولة للحكم المُطلَق، تنطوي على مفهوم أبسط بكثير من دراسة التناقضات. إلاّ أن الغلط ليس غلطي، أنا المراقِب البسيط، والباحث في السلاسل. إني أسمع بعض الإصلاحيين يقولون: لنلغي كلَّ هذه التعقيدات في السلطة والحرية والحيازة والمنافسة

والاحتكار والضريبة وميزان التجارة والمرافق العامة. ولنخلق خطةً لمجتمع موحَّد، وسيكون كلّ شيء مُبَسَّطاً ومحلولاً. إنهم يفكّرون مثل الطبيب الذي يقول: إن الجسمَ غير قابلٍ لأنْ يُحْكَم بسبب احتوائه هذه العناصر المتنوعة جداً، من عِظام، وعضلات، وأوتار، وأعصاب، وأحشاء، ودماء في الشرايين والأوردة، وعصارة مَعِديَّة، وبنكرياسية، ومُسْتَحْلَب للطعام المهضوم، ومِزاج دَمْعي، وزلالي، وغازات، وسوائل ومواد صلبة. فلنختزله في مادة واحدة، صلبة، مقاومَة، كالعِظام، على سبيل المِثال. إن عِلْم الصحة وعِلْم المداواة سيصبحان لعبة أطفال.

موافِق، إن المجتمع فقط لا يستطيع أن يتحوَّل إلى عظم، أكثر مِمَّا يستطيع جسم الإنسان فِعْل ذلك. ونظامنا الاجتماعي مُعَقَّد، أكثر بكثير مِمَّا كنا نعتقد. وإذا كنَّا قد حصلنا، اليوم، على كلِّ المعطيات، فإنها تحتاج إلى أن تُنَسَّق وتُرَكَّب بحسب قوانينها الخاصة. هنا، تُكْتَشَف فكرة، وحياة حميمة جَماعيّة تتطوَّر خارج قوانين عِلْمَي الهندسة والميكانيك. فلينْفُر من التَشَبُّه بالحركة السريعة، المُنتَظِمَة، المعصومة من التبلور، التي يعجز المنطق العادي، القياسي، القَدَري، الوحدوي عن إدراكها، إلاَّ أنه يفسِّرها بشكل مدهش بمساعدة فلسفة أوسع، تقبل، في النظام، وجود تعدّد في المبادئ، وصراع بين العناصر، وتعارض بين المتضادات، وتركيب لكل الأشياء المطلقة، غير القابلة للتحديد.

وبما أننا نعلم أن ثمَّة درجات في الذكاء وفي القوة، درجات في الذاكرة، والتفكير، والقدرة على إضفاء طابع مثالي على الأشياء، وعلى الاختراع، ودرجات في الحُبِّ وفي الفكر، وفي الحساسية، ودرجات حتى في الأنا أو الضمير. وبما أن من المستحيل قول أين يبدأ ما نسميه بالروح، وأين ينتهي، ولماذا يُنْكَر علينا القبول بأن المبادئ،

المترابطة جيداً فيما بينها، والمُفَكّر فيها جيداً، والتي يُكتشف فيها كثير من العقل والبصيرة والشعور والشغف والعدل، هي مؤشّر على حياة حقيقية، وفكرٍ سامٍ، وعقلٍ مُكوَّن بشكلٍ مُغاير لعقلنا؟

إن كان الأمر على هذا النحو، لِمَا لا نرى في هذه الوقائع إنجازاً لخلقِ المجتمع نفسه بنفسه بشكل مباشر، ونتيجةً للتقارب البسيط بين العناصر، وللعبة القوى المُكَوِّنة للمجتمع؟

لقد فاجأنا منطقاً منفصلاً، بمبادئ أساسية ليست من مبادئ عقلنا الفردي، بالرغم من أن هذا العقل يصل، عبر دراسة المجتمع، إلى اكتشافها وامتلاكها. ثمّة، إذن، فرق بين العقل الفردي والعقل الجَماعي.

استطعنا، أيضاً، بفضل المِلكيّة، وما يرافقها، ملاحظة ظاهرة أخرى، وقانون آخر، قانون قوى حرّة تذهب وتعود، ذات مقاربات لا نهائية، ومناطق فِعْلٍ وردِّ فِعْلٍ، ومرونة طبيعية، ودرجات أنغام واسعة، تمثّل جوهر الحياة والحرية والخيال المُبْدِع. إن المِلكية والحكومة اختراعان تلقائيان لقانون ملازِمَة يمتنع على فكرة تدريب أجنبي، تحتاج كلّ مجموعة بشرية، في حال افتراض وجودها، إلى مُدَرِّبٍ خاص، وذلك على النحو الذي نرى فيه رئيس أساقفة يُقلّد أسقفاً منصباً، فيقوم هذا الأخير بلَمْسِ راعي الكنيسة مبارِكاً، فيُعَمِّد الراعي بدوره أفراد الرعيَّة ويسوسهم.

بعد فَهْم هذا الأمر، سنلاحظ أن القوانين العامة للتاريخ هي نفسها قوانين التنظيم الاجتماعي. إن كتابة تاريخ المِلكية لدى شعب ما، يعني قول كيف اجتاز أزمات تشكّله السياسي، وكيف أنتج سلطاته، وأجهزته، ووازن قواه، وسوّى مصالحه، وزوّد مواطنيه.

كيف عاش، وكيف مات. إن المِلكية هي المبدأ الأساس الذي بمساعدته يمكن تفسير ثورات التاريخ. وهي لم تكن قد وجدَت بعد في الشروط التي تضعها فيها النظرية. ولم تكن أي أمة، مطلقاً، على مستوى هذه المؤسَّسة. لكنّها أدارت التاريخ بشكل إيجابي، وإن كانت غائبة، ودفعت الأمم إلى الاعتراف بها، وعاقبتها لخيانتها لها.

إن القانون الروماني لم يعترف بها إلاّ بطريقة ناقصة، ومن طرف واحد. وكان قد عرَّف جيداً سيادة المواطن على الأرض التي آلت إليه. ولم يعترف، إطلاقاً، بدور الدولة، ويُعَرِّف حقّها. إن المِلكية الرومانية هي المِلكية المستقلّة عن العقد الاجتماعي، المُطلَقة، التي لا تتضامن مع أحد، ولا يقابلها شيء، وهي سابقة للقانون العام، وحتى متفوقة عليه. إنها مِلكية أنانية، مَعيبة، ظالمة، وقد أدانتها الكنيسة بحقّ.

لقد انهارت الجمهورية والإمبراطورية، الواحدة منهما على الأخرى، لأن طبقة الأشراف لم تُرِدْ المِلكية إلاّ لها وحدها؛ ولأن طبقة العامة المنتصرة فيما بعد لم تعرف كيف تحصل عليها، وتروِّج لها، وتوطِّدها؛ ولأن العبودية والمزارعة أفسدا كل شيء. ومع ذلك، فإن النظم الأرستقراطية والاستبدادية كلّها هُزِمَت، منذ نهاية الإمبراطورية الغربية وحتى يومنا هذا، على يد مِلكية الأرض الحرَّة. لقد خنقت مِلكية الأرض الحرَّة، التي تخلّت عنها طبقة النبلاء للبلديات، ولعامة الشعب، قوة السادة الإقطاعيين، والتهمت الإقطاعة، عام 1789. إن هذا المبدأ نفسه هو الذي انقلب عليها، بعد أن قاد إلى التطاول على طبقة النبلاء البولونيين، الذين كانوا مجرَّد متمتعين بحقٍّ انتفاع، في البداية، وجعلها تفقد الجنسية، ثم قاد، عام 1846، إلى مذابح غاليسيا (Gallicie).

وفي وجه مبدأ الأرض الحرَّة تماسكت إنجلترا، التي فضَّلت، على غرار طبقة الأشراف في روما، رمي المراعي لعمّالها، على أن تدعهم يتقاسمون الأرض ويعبِّئونها، ويوازنون المِلكية.

وكان على مبدأ المِلكية المُختَلَقة، الحرّة أو المتوازنة، أن تقود فرنسا، تدريجياً، من عام 1789 إلى جمهورية تقوم على المساواة، سواء في ظلِّ سلالة مَلكية حاكمة، أم من دونها. وكان على مبدأ السلالة الحاكمة أن يصبح ثانوي الطابع في فرنسا، كما هو في إنجلترا، ولكن بناءً على نظام آخر. وكان ثمَّة أمل في هذا الأمر للحظة، في عام 1830. إلاّ أن العقول المُنبَّهَة بالأفكار الإنجليزية لم تُدرك، للأسف، الفرق العميق الذي ينبغي أن يميِّز الدستور الفرنسي، القائم على الأرض الحرَّة، عن الدستور الإنجليزي، القائم على الإقطاعة. وكان سيياس (Sieyès)، أحد أكثر سياسيينا عمقاً، هو الذي نشر هذا الخطأ. لقد رجحت فكرة وجود مجلسين هنا حيث لم يكن الأمر يحتاج حقاً إلاّ إلى مجلس واحد. وقد أخذ بها نابليون في مجلس الشيوخ والمجلس التشريعي، اللذين أوجدهما، كما خلق ألقاباً شرفيّة. وكَرَّر، عام 1814، الخطأ الذي أصبح قديماً في مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

ثم تقرَّر فرض رَسْمٍ انتخابي، وإنشاء هيئات ناخبة كبيرة وصغيرة، الأمر الذي كان يفترض وجود مِلكية كبيرة وصغيرة. وفي حين كانت الأرض تتفتَّت إلى أقصى حدٍّ، وبشكل غير محسوس في الطبقة الدنيا، كانت المِلكية الكبيرة تتجمّع من جديد، وتتشكّل ثانيةً بمساعدة الرساميل الصناعية. ثم وصل فيما بعد الإقطاع المالي، والصناعي، وفي قطاع النقل بالعربات، والمنجمي، واليهودي؛ بحيث لم تَعُدْ فرنسا تعرف نفسها اليوم. يقول البعض لأنفسهم إن الحكومة

الدستورية، المستوردَة من إنجلترا، لم تكن مصنوعة لها. ويطالب آخرون ثانيةً بنظامهم المِلكي البرجوازي الذي كان قائماً عام 1830. والعدد القليل، الذي يؤكد الجمهورية، ولا يريد إلاّ مجلساً واحداً، لا يعرف هو نفسه سبب رغبته، وما هي المبادئ المؤسِّسَة لحكومة الثورة.

لقد تعرّضت المِلكية لظاهرات كسوف عديدة في التاريخ، لدى الرومان والبرابرة، وفي الأزمنة الحديثة، وأيامنا الحاضرة. وأسباب هذا التغيّب نجدها في جهل المالِكين، وعدم كفاءتهم، وعدم أهليَّتهم بشكل خاص. ففي روما، ضرب بُخْل النبلاء، ومقاومتهم العمياء لمطالب الشعب، وانحطاط العامة، الذين فضَّلوا لصوصية الجيوش، والنهب العسكري، والإعانات المالية للقيصر على الزراعة، صفحاً، مع المِلكية، عن القانون والحريات والجنسية. ورمى القمع الإقطاعي، في العصور الوسطى، كلّ المالِكين الصغار للأراضي الحرَّة في الإقطاعة. واختفت المِلكية لأكثر من ألف عام، ثم ظهرت من جديد مع الثورة الفرنسية. وانتهت مرحلة صعودها في أواخر عهد لويس فيليب. ومنذ ذلك الحين، بدأ انحطاطها، وعدم أهليتها.

يُشَكِّل المالِكون غير المؤهَّلين العدد الأكبر منهم، ولا سيمّا في الريف. وببيعها لأملاك الكنيسة والمهاجرين، خلقت الثورة طبقة جديدة من المالِكين. واعتقدت بأنها جعلتهم يهتمّون بالحرية. لكن هذا الأمر لم يتحقق على الاطلاق، فقد اهتموا بعدم عودة المهاجرين والبوربون، وهذا كلّ شيء. لهذا السبب، لم يتصوَّر المستفيدون شيئاً أفضل من تنصيب سيدٍ عليهم، هو نابليون. وحين أَذِنَ للمهاجرين بالعودة، مُسْتَخدِماً الرأفة لذلك، ارتكبوا في حقِّه جريمة، ولم يجدوهم أبداً بعيدين عنهم إلى هذا الحدّ.

إن المِلكية، التي خلقتها الثورة، لم تَعُدْ تَفْهَم ذاتها كمؤسَّسة سياسية، تشكّل قوة موازِنة للدولة، وضمانة للحرية وللإدارة الجيّدة. وأصبحت تنظر إلى نفسها، بحكم العادة، كامتياز، ومتعة، وأرستقراطية جديدة، حليفة للسلطة عبر تقاسم الأعمال، والضرائب، بالنتيجة، ومهتمَّة بما يشبه استغلال الجماهير. فهي لا تفكّر إلاّ في فريستها. إن الفوضى عميقة، ولا يسعنا اتهام أي نظام بها، بشكل خاص. إن المشرِّع في عام 1789 هو الذي نقصه التبصّر. والمالِكون الجدد، الحاصلون على أملاك وطنية، هم الذين نقصتهم السِمة والروح العامّة، بقولهم لنابليون الأول: تحكّم واحْكُم بشرط أن نتمتع. وفي عهد عودة المَلَكية، كانت ثمَّة غريزة إصلاحية. وانتقلت البرجوازية إلى المعارضة، حيث كان مكانها. فشكّلت الفكرة المناقضة للدولة. إلاّ أن هذا الدافع كان ظرفياً، وكنّا نرى في البوربون أمراء النظام القديم. كانت الحرب تُشَنُّ لأجل الحفاظ على المبيعات. وحين غيَّرت ثورة تموز السلالة الحاكمة، مَنحت المِلكية نفسها للسلطة. وعُقِدَت الصفقة بينهما سريعاً. كانت البرجوازية، عبر نوابها، ترضى بالضريبة، التي كانت تسعة أعشارها تعود إليها عبر الأشغال. فنصَّبَت الفساد كمنظومة، وشوّهت المِلكية بالمضاربة. وأرادت ضمّ أرباح المصرف إلى أرباح الريع، وفضَّلت رواتب الدولة، ومكاسب التجارة والبورصة على انتاج الأرض، التي يتمّ الحصول عليها إما بالعمل، أو بإدارة جيّدة. وتركت نفسها تُثْقَل بأعباء الضرائب، وأتاحت لصناعة الجملة فرصة التفوق على التجارة، وأصبحت خادمة للشركات الكبرى.

ثمَّة نقطة أساسية لا ينبغي نسيانها، وهي أن المواطن، عبر الميثاق الاتحادي الذي منحته إيّاه المِلكية، جمع اختصاصين متناقضين: فمن

جهة أولى، يجب عليه اتّباع القانون المناسب لمصلحته، ومن جهة أخرى، عليه السهر، كعضو في الجسم الاجتماعي، على ألاّ تعمل مِلكيته على حساب الشيء العام. وهذه الصفة المزدوجة جوهرية لتأسيس الحرية؛ ومن دونها ينهار البناء كلّه. هل يجب العودة إلى المبدأ البوليسي والاستبدادي؟ أين تكون الأخلاق العامة في هذا الموضوع؟

كان لدينا لائحة تنظيمية تحدد عمل المَخْبَزَة. إلاّ أنها تصبح غير مفيدة إذا كان الجسم الاجتماعي مُنظّماً بطريقة تجعل تجارة وتصنيع الخبز، وبيع القمح، صادقة ومستقيمة، الأمر الذي لا يحدث حالياً، ولن يحدث طالما لم تُجَدَّد أخلاقنا. إن اللائحة التنظيمية، من جهة أخرى، لم تستطع، أبداً، فِعْل شيء ضد مفاعيل ميثاق المجاعة، الحقيقي اليوم كما كان قبل عام 1789. لقد نُظِّمَت الجزارة، التي تبيع الجثث على أنها لحم طازج، والأحصنة على أنها ثيران؛ ونُظِّمت الأسواق، من حيث الأوزان والمقاييس، والنوعية والكميّة. إلاّ أن الخضار، والفاكهة، والدواجن، والأسماك، والطيور، والزبدة، والحليب ومشتقاته كان يُسْقَط من وزنها كلّها، أو تباع في المزاد. وليس ثمّة من علاج إلاّ في القمع، طالما أن الضمير العام لم يُجَدَّد بعد، وطالما أن المواطن المنتِج والبائع لم يصبح بعد، بفضل هذا التجدُّد، المراقب الخاص الأكثر قسوة على نفسه. هل يمكن لهذا الأمر أن يحصل، نعم أو لا؟ هل يمكن للمِلكية أن تصبح قديسة؟ هل مِنَ المتعذّر محو الإدانة، التي وجّهها إليها الإنجيل؟ في الحالة الأولى، يمكننا أن نكون أحراراً؛ وفي الثانية، ليس علينا إلاّ الاستسلام. إننا سنبقى حتماً، وإلى الأبد، خاضعين لقانون الإمبراطورية والكنيسة المزدوج، وكلّ براهيننا على الليبرالية هي من قبيل النفاق الخالص والزيادة في البؤس.

في ختام الحساب، تُطرَح مسألة معرفة ما إذا كانت الأمة الفرنسية قادرة اليوم على إنتاج مالكين حقيقيين. ما هو مؤكّد، هو أن على المِلكية أن تُجدَّد بيننا. وعنصر هذا التجدد هو التوازن، المرافق للثورة الأخلاقية التي تكلّمنا عنها للتوّ.

إن كلّ مؤسَّسة مِلكية أرض تفترض، إما: 1 - توزيعاً متساوياً للأراضي بين واضعي اليد عليها؛ أو: 2 - توزيعاً مساوياً لصالح أولئك الذين لا يحوزون شيئاً من الأرض. إلاّ أن هذا الأمر افتراض بحت: فالمساواة في المِلكية ليست، قطّ، واقعاً أولياً. إنها توجد في نهاية المؤسَّسة، وليس في أصولها. وقد لاحظنا، في البداية، أن على المِلكية، بالقوة، الاتجاه إلى تحديد نفسها، وأن تصبح في حالة منافسة وتوازن، في النتيجة، وذلك لأنها تعسّفية، ومطلَقة، وتقوم على الأنانية. إن اتجاهها يهدف إلى المساواة في الشروط والثروات. ولأنها مطلَقة، بالضبط، فإنها ترفض كلّ فكرة امتصاص. لنَزِن هذا جيداً.

إن المِلكية لا تُقاس على أساس الجدارة، لأنها ليست أجراً، أو تعويضاً، أو زينة، أو لقباً شرفياً. وهي لا تُقاس بناءً على قوة الفرد، لأن العمل، والانتاج، والتسليف، والتبادل لا يلتمسونها قطّ. إنها هِبَة مجانية، أعطيت إلى الإنسان، بهدف حمايته من تعديات السلطة وهجمات أشباهه. وهي درع شخصيته والمساواة، بشكل مستقل عن الاختلافات في الموهبة والعبقرية والقوة والمهارة، إلخ.

"لنفترض، كنت أقول في عام 1840، أن المَهمَّة الاجتماعية اليومية، المُقَيَّمَة بالحراثة، ونزع الأعشاب والحَصاد، تبلغ عشرين متراً مربَّعاً، وأن متوسط الوقت الضروري لأدائها سبع ساعات. فإذا أنهى أحد العمال المَهمة في ست ساعات، وأنهاها عامل آخر في ثماني

ساعات فقط، في حين أمضى العدد الأكبر من العمال لأدائها سبع ساعات، فإن للجميع الحقّ في المساواة في الأجر، بشرط أن يقدم كلّ منهم الكمية المطلوبة، مهما كان الزمن الذي استعمله لذلك. هل للعامل القادر على أداء مهمته في ست ساعات الحقّ في التعدي على مهمّة العامل الأقل براعة، واختطاف العمل والخبز منه، مَنْ يجرأ على دعمه؟ ... إذا أتى القوي لنجدة الضعيف، فإن إحسانه يستحق المديح والحُبّ، لكنّ مساعدته يجب أن تُقبَل بحرية، لا أن تُفْرَض بالقوة ولقاء ثمن." (ما المِلكية؟ المذكّرَة الأولى).

في ظلّ نظام الجَماعة والحكومة، كان الأمر يستلزم وجود الشرطة والسلطة لضمان الضعيف من اجتياحات القوي. إلاّ أن الشرطة والسلطة، منذ أن وجدتا، لم تعملا أبداً، للأسف، إلاّ لفائدة القوي، وكبَّرتا وسائل اغتصابه. أما المِلكية المطلَقة وغير القابلة للقهر فحَمَت نفسها بنفسها. إنها سلاح المواطن الدفاعي، ودرعه؛ أما العمل فهو سيفه.

إنها، لهذا السبب، تُناسب الجميع: اليتيم القاصر والبالغ الراشد، الزنجي والأبيض، المتخلّف والناضج قبل الأوان، الجاهل والعالِم، الحِرَفي والموظّف، العامل والمقاول، الفلاح والبرجوازي والنبيل. لهذا السبب تفضلها الكنيسة على الأجر، وللسبب نفسه، تطالب البابَاوية، بدورها، بالسيادة. لقد كان كلّ الأساقفة، في العصور الوسطى، سادة، وجميعهم كانوا، حتى عام 1789، مالكين. والبابا وحده بقي كذخيرة.

يطالب توازن المِلكية، أيضاً، بضمانات سياسية واقتصادية. فالمِلكية والدولة هما قطبا المجتمع. ونظرية المِلكية هي الندّ لنظرية التسويغ، عبر أسرار قربان الإنسان الساقط.

إن ضمانات المِلكية تجاه نفسها هي:

1 ـ التسليف التعاوني والمجاني

2 ـ الضريبة

3 ـ المستودعات وأرصفة الموانئ والأسواق (انظر مشروعي الخاص بقصر المعرض العالمي)

4 ـ التأمين التعاوني وميزان التجارة

5 ـ التعليم العام، الشامل والمتساوي

6 ـ الرابطة الصناعية والزراعية

7 ـ تنظيم المرافق العامة: أقنية، سكك حديدية، طرق، مرافئ، بريد، برق، تجفيف، وسقي.

وضمانات المِلكية تجاه الدولة هي:

1 ـ فصل السلطات وتوزيعها

2 ـ المساواة أمام القانون

3 ـ هيئة محلّفين، قاضي الواقعة وقاضي القانون

4 ـ حريّة الصحافة

5 ـ المراقبة العامة

6 ـ التنظيم الاتحادي

7 ـ تنظيم البلديات والمقاطعات

تتألّف الدولة من:

1 ـ اتحاد مالِكين، مُصنَّفين حسب المناطق والمحافظات والمقاطعات

2 ـ روابط صناعية، جمهوريات عمّالية صغيرة

3 ـ مرافق عامة (تقدّم الخدمات بسعر التكلفة)

4 ـ حرفيون وتجار أحرار. وعادة ما يُحدّد عدد الماهرين من حرفيين وتجار بناء على عدد مالكي الأراضي. وعلى كلّ بلاد أن تعيش من انتاجها الخاص. وفي النتيجة، فإن الانتاج الصناعي يجب أن يكون مساوياً للفائض من مواد العيش التي لم يستهلكها المالكون.

ثمّة استثناءات لهذه القاعدة: في إنجلترا، على سبيل المثال، يتجاوز الانتاج الصناعي هذه النسبة، بفضل التجارة الخارجية. ويُعَدُّ هذا الأمر شذوذاً مؤقتاً، إلاّ إذا كانت بعض الأعراق البشرية محكوم عليها بتبعية أبدية. في أمكنة أخرى، توجد منتجات استثنائية مطلوبة في كل مكان: منتجات صيد الأسماك، على سبيل المثال، ومنتجات الاستثمار المنجمي. إلاّ أن النسبة، المحسوبة على مستوى الكرة الأرضية بكاملها، هي بمقدار ما قلت: إن مقدار مواد العيش هي المُنَظِّم. وفي النتيجة، فإن الزراعة هي الحرفة الأولية والراجحة.

بتأسيسه لملكية الأرض، أراد المشرّع شيئاً: ألاّ تكون الأرض في أيدي الدولة، وإنما في متناول الجميع، فالمشاعية والنزعة الحكومية خطيرتان. إن الاتجاه، في النتيجة، يسير نحو توازن الملكية، ولاحقاً نحو توازن الشروط والثروات، وهذا ما لا يكفّ عن قوله لنا.

هكذا، يضع كل عامل يده على جزء من رأس المال، عبر قواعد الرابطة الصناعية، التي ستضمّ، آجلاً أم عاجلاً، بمساعدة تشريع أفضل، هيئات واسعة من الصناعة.

هكذا، يكون على الجميع، بموجب قانون نشر العمل ونتيجة الضريبة، دفع حصته من الأعباء العامة، بشكلٍ متساوٍ تقريباً.

هكذا، يتمتع كلّ مواطن، عبر تنظيم حقيقي للانتخاب العام الشامل، بسلطة ما على الحكومة، كما يتمتع، عبر تنظيم التسليف، بسلطة ما على التداول، ويجد نفسه شريكاً مُقَدَّماً لرأس المال وشريكاً متضامناً، خاصاً ومصرفياً، في آن معاً، أمام الجمهور.

هكذا، يشارك كل مواطن في الدفاع، عبر التجنيد، وفي الفلسفة والعِلم، عبر التربية والتعليم.

وهكذا، أخيراً، يطّلِع كل مواطن، عبر الحقّ في حرية التفكير والإعلان الحرّ، على كلِّ الأفكار والأمور المثالية التي يمكن أن تحدث.

تعمل البشرية بطريقة المقاربات:

1 ـ مقاربة المساواة في القُدْرات عبر التربية، وتقسيم العمل، وإطلاق المهارات

2 ـ مقاربة المساواة في الثروات عبر الحرية التجارية والصناعية

3 ـ مقاربة المساواة في الضريبة

4 ـ مقاربة المساواة في المِلكية

5 ـ مقاربة الفوضى

6 ـ مقاربة ألـلادين، أو ألـلاتصوّف

7 ـ لتقدم غير المحدود في العِلم، والقانون، والحرية، والشرف، والعدالة.

هذا إثبات على أن القَدَر لا يحكم المجتمع؛ وأن الهندسة والنِسَب الحسابية لا تحكم حركته، مثلها مثل عِلم المعادن وعِلم الكيمياء؛

وإن ثمّة حياة، هنا، وروح، وحرية تنجو من المقاييس الدقيقة والثابتة التي تحكم المادة. إن المادية، فيما يمسّ المجتمع، عبثية.

هكذا، يبقى نقدنا، في هذه المسألة الكبيرة، هو نفسه، من حيث الأساس، وخلاصاتنا هي نفسها، دائماً، نحن نريد اقتراب المساواة في الشروط والثروات أكثر فأكثر، كما نريد اقتراب المساواة في الأعباء أكثر فأكثر. ونرفض، مع النزعة الحكومية، المشاعية في كلّ أشكالها. نريد تعريف الوظائف الرسمية والوظائف الفردية، والمرافق العامة والمرافق الحرَّة. إن ثمَّة شيئاً جديداً واحداً، فقط، في أطروحتنا؛ وهو أننا نقبل، اليوم، هذه المِلكية نفسها، التي كان مبدؤها المتناقض والمَعيب، الذي يتضمّنه تعريفها بأنها "حقّ المرء في استعمال أشيائه، وفي إساءة استعماله"، يثير استنكارنا، بالكامل، على الرغم من التحفّظ المتناقض، أيضاً، الذي تعبِّر عنه عبارة: "وذلك بمقدار ما يسمح به القانون". لقد فهمنا، أخيراً، أنّ هذا التعارض بين مُطلَقين - سيكون أحدهما قابلاً للإدانة بلا تسامح، وسيكون من الواجب رفضهما معاً، إنْ سارا بشكل منفصل - يشكّل الأساس للاقتصاد الاجتماعي نفسه، وللقانون العام، إلاّ إذا تَحَكَّمْنا به وجعلناه يعمل وفق قوانين المنطق.

ماذا كان يفعل المدافعون عن المِلكية؟ علماء الاقتصاد من مدرسة ساي ((Say ومالتوس (Malthus)؟

لقد كانت المِلكية، في نظرهم، سِرّاً مقدساً قائماً بذاته ولذاته، قبل مصلحة الدولة العليا وأعلى منها، وبشكل مستقل عن الدولة، التي كانوا يحطّون من معنوياتها بشكل يتجاوز كل المقاييس.

كانوا، إذن، يريدون المِلكية بشكل مستقل عن القانون، كما يريدون، أيضاً، المنافسة بشكل مستقل عن القانون، وحرية الاستيراد والتصدير، بشكل مستقل عن القانون، والتوصية الصناعية، وسوق الأوراق المالية، والمصرف، وحالة العمل بأجر، وإيجار الأرض، بشكلٍ مستقل عن القانون. هذا يعني أنهم في نظرياتهم في المِلكية، والمنافسة، والتسليف، لم يَسُرّهم الإعلان، جهاراً، عن حرية لا محدودة، ومبادرة لا محدودة، كنّا نريدهما أيضاً، وتجاهلوا مصالح الجَماعة، المتمثّلة في القانون، ولم يفهموا أن الاقتصاد السياسي يتألف من قسمين أساسيين: وصف القوى والظاهرات الاقتصادية خارج القانون، وتنظيمها بالقانون.

مَنْ يجرأ على القول إن موازنة المِلكية، كما أفهمها، تدمير لها. ماذا إذن! ألَن يكون ثمّة مِلكية، لأن المزارِع سيشارك في الريع وفي فائض القيمة؛ ولأن حقوق الغير الذين بنوا أو غرسوا ستكون مُكرّسَة ومُعْتَرَفاً بها؛ ولأن مِلكية الأرض لن تتضمّن، بالضرورة، ما فوقها وما تحتها؛ ولأن المؤجِّر سيأتي، في حال الإفلاس، مع الدائنين الآخرين لتقاسم الأصول، من دون امتياز؛ ولأن بين واضعي اليد الشرعيين ستكون ثمّة مساواة، لا تراتبية؛ ولأن واضع اليد، بدلاً من ألاّ يرى في المِلكية إلاّ المتعة والريع، سيجد فيها ضمانة لاستقلاله وكرامته؛ ولأن المالِك السيد برودوم (Prudhomme)، أو السيد جوردان (Jourdain)، بدلاً من ألاّ يكون كلٌّ منهما شخصية مبتذلَة ومُضحِكة، سيكون مواطناً كريماً، واعياً لواجبه، ولحقّه، والحارس المتقدم للحرية في وجه الاستبداد والاغتصاب؟ إن المِلكية المُحَوَّلة، المُؤنسنة، المُطَهَّرَة من حقّ المَكْسَب، لن تكون، من دون شك، مِلكيَّة المواطن القديمة؛ إلاّ أنها لن تكون، أيضاً، الحيازة

الممنوحة، العابرة، المؤقتة، المُثقَلَة بالرسوم المَلَكية، وبدفع الغرامات، والخضوع للغير.

لقد فصَّلت التأملات التي تجعل الملكية مفهومة، عقلانية، شرعية، والتي تبقى خارجها مُغتصبة ومكروهة.

إلاّ أنها تبقى محتفظة، حتى في هذه الشروط، بشيء من الأنانية، التي أكرهها. إن عقلي المحبّ للمساواة، المضاد للحكومة، المعادي لعنف القوة ولإساءة استعمالها، يمكنه القبول بالملكية، ودعمها، كدرعٍ ومكانٍ آمن للضعيف. أما قلبي فلن يكون لها مطلقاً. فأنا، فيما يخصّني، لا أحتاج إلى هذا الامتياز لأجل كَسْب قوتي، وأداء واجباتي المدنية، وسعادتي. ولا أحتاج إلى العثور عليه لدى الآخرين كي أساعد ضعفهم واحترام حقوقهم. وأشعر بأن لدي ما يكفي من طاقة في الضمير والقوة الفكرية لدعم علاقاتي كلها كما ينبغي. ما الذي كان لدينا فعله بهذه المؤسَّسة، لو كانت غالبية مواطنيَّ تشبهني؟ أين سيكون خطر الطغيان؟ أين خطر الهلاك بالمنافسة والتبادل الحرّ؟ أين الخطر على الصغير واليتيم القاصر والعامل؟ أين ستكون، أيضاً، الحاجة إلى الغرور، والطمع، والبُخل، الذي لا يمكن إشباعه إلّا بالتملُّك الضخم؟

إن منزلاً صغيراً مُعَدّاً للإيجار، وحديقة لي فيها حق انتفاع، يكفياني جيداً. وبما أن مهنتي لا تتطلب زرع الأرض والكَرْمَة والمَرْج فليس لدي ما أفعله بمنتزه، أو بإرث كبير. وحين أصبح فلّاحاً أو زارعاً للكرمة، فإن الحيازة السلافية، المتمثِّلة في الحصّة المُستَحقّة لكل ربّ أسرة في كلّ بلدية، تكفيني. ولن أعاني من الكلام الفظّ لذاك الرجل، الذي لا يضع رجله في تلك الأرض إلاّ بموجب امتياز مجاني،

ويمنعك من المرور، ويحظّر عليك قطف نبتة برية من حقله، أو السير في الممر المحاذي للأرض.

حين أرى، في المناطق المحيطة بباريس، كلَّ هذه الأسوار التي تَحْرم المشاة المساكين من رؤية الريف والتمتع بالأرض، أشعر بغضب شديد. وأتساءل عمَّا إذا لم تكن المِلكية، التي تجعل كلّ شخص يتنزه هكذا في منزله، نوعاً من نزعٍ للمِلكية وإبعاد للأرض. مِلكية خاصة! أُصادف، أحياناً، هذه الكلمة مكتوبة بأحرف ضخمة عند مدخل ممر مفتوح، وتشبه حارساً يمنعك من المرور. وأعترف أن كرامتي كإنسان تستفز من القرف. آه! لقد بقيت، في هذا الأمر، من دين المسيح، الذي يوصي بالتجرّد، ويدعو إلى التواضع وبساطة الروح، وفقر القلب. ويبقى في المؤخِّرَة النبيلُ القديم، البخيل، الذي لا يرحم، والبارون الوقح، والبرجوازي الجشع، والفلاح القاسي. إني أكره هذا العالَم، ولا أستطيع أن أُحبه، أو أن أراه. وإذا ما أصبحت مالِكاً، في يومٍ ما، وتصرَّفت على هذا النحو، فليسامحني الله والبشر، ولا سيّما الفقراء منهم! ...

الجزء الثاني

شـــركة المعـــرض الـــدائم

ـ مشروع[1]

رغبة من الإمبراطور نابليون في وضع قصر الصناعة تحت تصرف مؤسَّسَة ذات منفعة عامة، وتدليلاً على الاهتمام الذي يوليه لرفاهية الطبقات العاملة، كلّف صاحب السمو الإمبراطوري الأمير نابليون، رئيس لجنة المعرض العالمي بأن يقدم له اقتراحاً لهذا الموضوع.

ورغبة من صاحب السمّو في معرفة رأي الرجال، الذين يرى أنهم الأكثر قدرة، بفضل دراساتهم وتجربتهم ومعرفتهم بحاجات الديمقراطية وطموحاتها، على تنويره في هذا الظرف، تفضّل بطلب رأينا.

بعد استشارتنا، والتفكير ملياً سواءً في موضوع المؤسَّسة المطلوبة، أم في المبادرة الصادرة عنها، اعتقدنا أنه لم يكن قادراً، بأي طريقة، على الموافقة على استبعاد رجالٍ نذروا أنفسهم، منذ أكثر من عشرين عاماً، لهذه القضية الكبرى، قضية العمل والبروليتاريا، ولا يزالون، حتى هذه الساعة أيضاً، يعانون في سبيلها من الافتراء ورفض الإشهار، من جانب كلّ الأحزاب، كما من جانب الحكومة، وذلك في تحفظٍ قد يُنْظَر إليه كعلامة على عجزٍ وإرادة سيئة، ويمكن حتى في يومٍ ما أن يُنْسَب إليها كجريمة.

(1) كُتِبَ عام 1835، في أثناء معرض باريس العالمي

إن الامتناع في مسألةٍ يمكن أن تصبح حاسمة بالنسبة لسلامة الثورة، في وقتٍ اتّفق فيه أعداء الثورة، الذين يعرفون، أو لا يعرفون، بعضهم بعضاً، على خنقها، لن يكون، في نظرنا، من الكرامة في شيء. بل إنه سيكون، بالأحرى، من قبيل الهروب.

ومهما كان الأمل ضعيفاً في قدرتنا على جعل أفكارنا مقبولة، صمّمنا من دون انشغال بعقائد، أو بحزب، على التعريف بمشاعرنا، ببساطة وصراحة، وضمن حدود السؤال المطروح. وكما أمِلْنا في البرهنة على النتائج الضخمة لمشروعنا على مستقبل الديمقراطية العمّالية، لم نكن لنخفي، أيضاً، فوائده الثمينة للسلطة، مهما كانت، وبغض النظر عمَّن يكون المُبادر. بحيث أنه إذا كان لسُمّوه أن يحكم على هذا المشروع بأنه جدير بأن يُعْرَض على الإمبراطور للنظر فيه، فإنه لن يكون لدى جلالته إلاّ عُذْرٌ واحد لاستبعاده، يتجلى في الاعتقاد بأن الخدمة الأفضل للمصالح الشعبية تكون في الخدمة الأفضل أيضاً لمصالح الحكومة.

الفصل الأول:
موضوع المؤسَّسة

لتحديد طابع المؤسَّسة التي يطلب الإمبراطور تحقيقها، والذي يجهله هو نفسه، طرحنا على أنفسنا السؤال التالي: ما العمل الأكثر فائدة للبلاد وللدولة، الذي يمكن فِعْله، بعد المعرض المُقام الآن في قصر الصناعة؟

بعد قليلٍ من التأمل في هذا السؤال لم يكن الجواب عنه مُلْتَبِساً. وقد قلنا، انطلاقاً من الخاص إلى العام، وتبعاً للمنهج الذي يحكم كلّ الأشياء ذات المنفعة العامة: إن قصر الصناعة، الذي بُنِيَ ليكون مكاناً للمعرض الذي أقيم عام 1855، يجب أن يتحوَّل، بعد الانتهاء من هذا الاحتفال، إلى معرض دائم.

بتعبير آخر، ولإعطاء مزيد من التطوير لهذه الفكرة، يجب تحويل المعرض المؤقت، الذي كان، من وجهة نظرٍ ما، شكلاً من أشكال المبارزة الصناعية، ومشروعاً مسرحياً وعقيماً لتفاخر الأمم، وغرور أصحاب المصانع، إلى معرض دائم، واقعي وعملي، من وجهة النظر الإيجابية، لتبادل المنتجات، وانتقالها التام والمنتَظَم، واستهلاكها بسعر عادل، واستقامة الصفقات وسهولتها، وزيادة العمل والأجر، وتحرّر العامل، وتوازن القيم، وضبط الأسواق، ومركزية التجارة وحريتها في الوقت ذاته، والتسليف الصناعي والزراعي، وتقدم الثروة العامة، إلخ...

هذه الأمور كلّها تتطلب وجود هيئة، وإدارة، وقوة مُحَرِّكة، أي تشكيل شركة، تكون وكيلة المؤسَّسة الجديدة، وممثّلة لها.

ذاك هو، بعبارات عامة، العمل العقلاني والنفعي، الديمقراطي بوضوح، الذي يطلبه الإمبراطور نابليون لقصر الصناعة. وذاك سيكون موضوع الشركة التي سيُعْطَى لها امتياز القيام به.

في هذا الصدد، نستطيع القول: إننا وجدنا الآراء كلّها متفقة: أصحاب المصانع والمعامل، أي المُنْتِجون، الوسطاء وأصحاب مشاريع النقل، المنظّرون والمُمَارسون الطوباويون والتقليديون، كلّ المِهَن، وكلّ أصحاب المهارات أجمعوا على هذه النقطة، وكلّ الاتجاهات التقت فيها. لهذا السبب لن نذكر قطّ هنا أسماء أو سلطات. فالحسّ المشترك والوضوح يكفيان.

بعد تحديد موضوع الشركة على هذا النحو، يُطْرَح سؤال لا يقلّ خطورة عن ذلك، وحلّه أقل سهولة.

يطلب الإمبراطور مؤسَّسة شعبية وذات نفعٍ عام. وها نحن نتكلم عن إعطاء هذه المؤسَّسة محرِّكاً يتمثل في وكيلٍ، أو جهازٍ، أو شركة تجارية، أي كائن جماعي من دون شك، ومُغْفَل من الاسم، إلاّ أنه يُعَدُّ، بالرغم من ذلك، شخصاً. كيف يمكن التوفيق بين هذين الشيئين، اللذين كنّا نراهما، دائماً، وفي كل مكان، متضادّين؟ ألن نقع في العيب الذي تعاني منه كلُّ المؤسسات الحديثة، والذي كانت نيّة الإمبراطور هنا، بالضبط، تجنّبه؟

الفصل الثاني:
إنشاء الشركة

في النظام الاقتصادي، - وخارج نطاق العلاقة بين الدولة والمرافق الخاصة العائدة لها - ثمّة طريقتان لتأسيس مشروعٍ ذي منفعة عامة، ولا يمكن وجود سواهما:

الأولى، المعروفة أكثر، والمُتَّبَعة عادةً أكثر، والتي حصلت وحدها تقريباً على حظوة السلطة، في هذه السنوات الأخيرة، كما في العصور السابقة كلّها، تكمن في تقديم هبة، أو امتياز، أو إجارة جزء من الأملاك العامة (أراضي، مناجم، مجاري مياه، طرق، صناعة، تجارة) بقصد استصلاحها، إلى شركة من الرأسماليين، أو المقاولين المحدَّدين، الذين يتحمّلون عبء المشروع، بما ينطوي عليه من مجازفات ومخاطر خاصة، إنما لفائدتهم الحصرية، أيضاً، وخارج أي رقابة، باستثناء بعض التحفّظات قليلة الأهميّة، التي يُدْرِجها الوزير، باسم الدولة، في صكّ الامتياز.

في هذا النظام، لا تعود الدولة، ولا البلاد، هي التي تتصرف. بل إن مجموعة مصالح خاصة، حلّت محلَّ حقّ الدولة، هي التي تستغله كزبون.

هكذا حصل، في الأزمنة كلّها، ولدى الأمم كلّها، تقطيع الأملاك العامة: الأراضي المَغْزُوّة، في روما؛ الإقطاعات، في العصور الوسطى؛ الامتيازات الصناعية التي طالت كلّ الحِرَف، والفنون،

والمِهن، وهيئات المُعَلِّمين والمُحلَّفين المهنيين (maîtrises et Jurandes)، وصولاً إلى الوظائف القضائية، في ظِلِّ المَلَكيّة القديمة؛ وشركة الهند الغربية، المُنَظَّمة بقانون، فيما بعد؛ امتياز مصرف فرنسا، وتشريعات المناجم، بعد الثورة؛ وأخيراً، امتيازات السكك الحديدية، في أيامنا الحاضرة.

هذا النظام لا يختلف، من حيث الأساس، عن نظام التمَلُّك العادي. ومن غير الممكن قول إنه سيء في حدٍّ ذاته، وذَميم بشكل مُطلَق، لأن من الواضح أن أملاك الأمة، من أراضٍ، وتجارة وصناعة وعلوم، إلخ... تتطلب، إلى حدٍّ ما، لأجل استغلالها الجيد، التقسيم والمِلكيّة، إلاّ إذا تقرَّر الأخذ بالمشاعية العامة للأملاك والمكاسب، وقيام الدولة بتنفيذ كلِّ الأشياء.

إلاّ أن الأمر يتعلّق بمعرفة أين يجب أن يتوقف التملُّك، وفيما إذا لم يكن هناك، خارج الدائرة السياسية والحكومية، التي لم يفكّر أي شخص، أبداً، في تملُّك وظائفها، بعض أجزاء من الأملاك الوطنية، ذات الطابع الاقتصادي، يرغب الشعب بألاّ تُسْنَد إلى استغلال أناني، لديه مصالح مختلفة عن مصالح البلاد نفسها؟

يتّضِح، بشكلٍ كاف، من خلال الاطلاع أولاً على تجربة الأمم، أنه إذا كان من الممكن تملّك الصناعات الصغيرة، من دون خطر، وأنه ليس ثمَّة أي خطر على حرية العمل، والتسليف والتبادل، من امتلاك كلّ أسرةِ مزارعٍ أرضاً بمقدار ما تستطيع زرعها، فإن الأمر لن يكون هو نفسه، حين يجري الحديث عن تجميع أرضٍ واسعة، يقيم فيها عدد كبير من السكان، بين أيادٍ قليلة العدد، وعن منح مالِكٍ واحدٍ خمسمئة كيلومتر مربع من المناجم؛ أو تسليم خمس أو ست شركات كلّ عمليات التبادل المالي والتجاري في الإمبراطورية.

إن الحكومة، بخلقها لمثل هذه الامتيازات، بحجة أن الوظائف ذات الطابع الاقتصادي ليست من اختصاصها، لا تقوم بأمر آخر غير التحضير لعبودية البلاد، ولعبوديتها هي نفسها. فهي تتخلّى عن مبادرتها، وتتنازل عن تأثيرها الشرعي، وتجعل من نفسها عبداً لمخلوقاتها؛ وتنتزع من نفسها حرية العمل، وتذوي، وتنحطّ، وتتلاشى، لتصل إلى اليوم الذي تسقط فيه، كالثمرة التي تهاجمها الدودة، من دون الوفاء بوكالتها وبلوغ نضجها، وذلك بعد أن تكون قد فقدت كلّ قوتها، وأصبحت غير مكترثة بالامتيازات التي أعطتها، والتي تسيطر عليها، وبالجماهير التي خانتها، والتي تكرهها.

هكذا كان كبار الإقطاعيين، والكنيسة، والهيئات الحِرَفِيَّة، والبرلمانات يقودون، دائماً، المَلَكيَّة القديمة، التي مُنِحَت، أحياناً، قبل قيام الثورة الفرنسية، قوة لا تُقْهَر؛ هكذا أصبح لويس فيليب، عبد البرجوازية الكبيرة، مكروهاً لدى الجماهير، وزال حكمه في صباح أحد الأيام بفِعْلِ توبيخها؛ هكذا في ظلِّ إمبراطورية يكاد وجودها يبلغ ثلاث سنوات، أصبح لدى القوى المُتَجَدِّدَة للكنيسة، والمال، والشركات التجارية، الثقة والسلطة لتملي على الإمبراطور السياسة التي يجب عليه اتّباعها في المسألة الشرقية، وتدفعه، بعد أن فرضت عليه الحرب البعيدة، الحرب السياسية حصراً، المضادة للثورة، وصداقة النمسا والبابا، نحو فقدان الشعبية والهلاك.

من المؤكّد، أنّ مِنَ السهل تعقّب النظام الذي نحاربه هنا. إن المسار واسع، طويل، تقليدي، كما يُقال، ومناسب. وهو يحتاج إلى قليل من العبقرية، قليل من الحماس للخير العام، قليل من الاهتمام بالذات، وبالسلالة الحاكمة. كان لويس الخامس عشر يقول: "

سيدوم هذا الأمر بمقدار ما ندوم! إلاّ أنه يحصل، أحياناً، أن يدوم فترة أقل من تلك التي ندوم فيها، والشاهد على ذلك عودة المَلَكيَّة، ومَلَكيَّة تموز. ومثل كلّ تلك التي سبقتها، ستهلك، حكومة 2 كانون الأول، الخاضعة للقوانين نفسها، أو ستُنقِذ نفسها بالأسباب نفسها. وسنضيف بأن وضعها سبق أن فَسَدَ، وأن ثمَّة حالة طارئة، بالنسبة لها.

لنطرح، إذن، هذا المبدأ الخاص بالسياسة الأولية، وبالاقتصاد العقلاني. وهو أن أيَّ مؤسَّسَة منفعة عامة يمكن بالفعل أن تكون موضوعاً لإسناد، أو توكيل، إلاّ أنها لا يمكن، أبداً، أن تكون موضوعاً لتمليك.

يُحكَى أنه في روما، وفي ظِلِّ الجهل العام الذي كانت فيه الثورات السماوية، كُلِّفَت هيئة كُهَّان بتحديد نهاية كلّ سنة وبدايتها. وهو أمرٌ ذو منفعة عامة، إن كان قد حصل شيءٌ مثله فيما مضى، فإن أحداً لم يكن ليشكّ في إمكان أن يصبح موضوعاً لمضاربات خاصة واخلالات تعسّفية بالواجب، معارضة للمصلحة العامة. ما الذي حصل، برغم ذلك؟ أن الكُهَّان مدَّدوا السنة، أو قصَّروها، بحسب الرشاوى التي كانت تُدفَع لهم من طرف المتعهدين الذين يورِّدون مواداً للدولة، وكانت مدة عقودهم سنة واحدة، أو مراعاة للقناصل والقضاة الآخرين الذين كانت وظائفهم تُحدَّد سنوياً. وأصبح الأمر الخاضع للشمس موضوعاً لتجارة كريهة، إلى أن نظَّمه يوليوس قيصر، بمساعدة عالِم الرياضيات سوسيجين (Sosigène).

تجلّى أحد أجمل إبداعات الثورة الفرنسية في إصلاح الأوزان والمقاييس. ولا شكّ في أنه لو كُلِّفَت بهذا الإصلاح شركة تجارية،

لوجدت الوسيلة للمتاجرة والربح ليس من سكّ العملة، وتصنيع الأواني والمكاييل والموازين، فحسْب، وإنما من تحديد الوحدة الأولية للوزن، وقياس نصفها.

هكذا سيكون حال قصر الصناعة والمؤسَّسَة التي يجب أن يكون أداتها الفخمة والمركزية، فيما لو سلك الإمبراطور طريق المحسوبية والتمليك المُمَهَّد، وجعل منه موضوعاً لامتياز، مثل كلّ تلك التي قررها حتى الآن، بدلاً من أن يقرِّر بناءً على مفهوم مُناقض كلّيا، وجديد.

سيكون أولاً، مثل معرض عام 1855، قضية فضول وموضة، ووسيلة للمضاربة، ثم يصبح، سريعاً، جهازاً للاحتكار يتماسك في وجهه ضمير البلاد، ومِمَصّاً إضافياً للأقطاع الطفيلي والمالي الذي يُثقِل بوزنه على البلاد والدولة، ونظيراً لمصرف تسليف الأموال المنقولة، الذي يدينه كلُّ أصدقاء الشعب، والثورة والحرية؛ إلاّ إذا لم يكن مشابهاً لمصرف التسليف العقاري، ولأحواض السفن، والمؤسّسات الأخرى من ذات الطبيعة، التي استطاعت السلطة الإمبراطورية اتخاذ قرار بإنشائها، إلاّ أنها لم تستطع منحها الوجود والحيوية.

لنُلَخِّص، ونستنتج:

لأن الدولة، من جهة أولى، لا تستطيع، في مؤسَّسة من الطراز الاقتصادي، ولا يجب عليها استبدال عملها بعمل البلاد، ومن جهة أخرى، لا يسعها، في مؤسَّسة ذات منفعة عامة، ومن دون خيانة مصالحها الأغلى ثمناً، العمل عبر طريق التمليك، الفردي أو الجماعي؛ بل يجب عليها، بالعكس، الحفاظ، بقوة، على المِلكية العامة، أي

على وحدة الاستعمال والمساواة في النفع؛ ومع ذلك فإن إنشاء هيئة خاصة، أي شركة، أمر ضروري، لجعل هذا الاستعمال ممكناً؛ ويبقى عليها اتخاذ قرار واحد.

دعوة كلّ المعنيّين بالمؤسَّسة الجديدة، بسبب عملهم، ومبادلاتهم، واستهلاكهم، وحاجات صناعتهم، ليكونوا جزءاً من الشركة الجديدة، من دون تحديد للعدد والمهلة. وبعبارة أخرى، أن تجعل الشركاء، الذين يقدِّمون رأس مال الشركة، هم أنفسهم الذين يجب أن يصبحوا زبائنها.

بعد تأسيسها على هذا النحو، بناءً على القانون العام، تكون الشركة أسمى من أي فكرة تملُّك، منفتحة على الجميع بشكل دائم، لا تستبعد أحداً، ولا تطالب لنفسها باحتكار أو امتياز؛ العِلم لديها مبدأ، والمساواة قانون؛ مفيدة للجميع، ولا تسيء إلى أي شخص، بمعنى أن أحداً لا يمكنه بشكل شرعي، على الأقل، النظر إلى إلغاء إساءات الاستعمال المستفيد منها، كإساءة إلى شخصه وتعدياً على مِلكيته. إن شركة المعرض الدائم، الملائمة، أيضا، لاستقرار الدولة، وللسِلْم الاجتماعي، وأمن المواطنين، تجمع كلّ سِمَات المؤسَّسة الحقيقية، ولا تملك أياً من مساوئ الامتيازات العادية.

ما كان ينبغي لمصرف فرنسا أن يكون عليه، فيما يخصّ التداول المصرفي، ولم يَكُنْ كما ينبغي له أن يكون؛

ما كان ينبغي لشركة التسليف العقاري أن تكون عليه، فيما يخصّ التسليف العقاري والرهن، ولم تتمكن من أن تصبح كما ينبغي لها أن تكون؛

ما كان ينبغي لمصرف تسليف الأموال المنقولة، كمقرٌ للاحتكار والمضاربة، أن يكون عليه، لم يصبح عليه، فيما يخصّ الشركات الصناعية؛

إن شركة قصر الصناعة ستكون المسؤولة عن تداول المنتجات، وإصدار وثائق تأمين التجارة، وتوسيع منافذ التسويق، وضمان الاستهلاك، والعمل، والأجور، وبالتالي عن التسليف الزراعي والصناعي نفسه.

إن طريقة التأسيس الاقتصادي، أو، بتعبير أدق، تنظيم الشركات الذي ندعو إليه، هنا، لا يُعَدُّ، قطّ، مفهوماً شخصياً وخاصاً بنا؛ فقد دلّت عليه كلّ الاتجاهات المعاصرة، بتجلياتها الأكثر صِدقاً. وهذا المفهوم هو الذي يُلْهِم كلّ مشاريع شركات التسليف والتبادل والتسويق، التي تراها كلّ مدينة تُفَقّس في كلِّ يوم.

سنكتفي، هنا، بذكر:

1 - الجمعيات الخاصة بالاستهلاك، مثل: شركة المواد المنزلية (Ménagère)، شركات الجزارة (boucheries sociétaires)، شركات المخابز (boulangeries sociétaires).

2 - المدن العمّالية، وكلّ الشركات التي أُنشئت لبناء مساكن العمال في بروسيا(Prusse)، ميلهاوس (Mulhouse)، مرسيليا (Marseille)، وباريس، إلخ.، ومن بينها نميّز شركة دُور الأسرة.

3 - شركات التبادل، التي يوجد عدد كبير منها في فرنسا، في باريس، وليون، ومرسيليا، ونانت، ومن بينها يكفي التذكير بـ:

-شركة الإصلاح النقدي (Réforme monétaire)، للسيد مازيل (M.Mazel)، التي أصبح اسمها الادخار والمصرف العقاري للسيد مازيل وشركاه.

-مصرف المَقَاصَّة (Banque de compensation).

-مكتب التبادل والعُمُولَة (Comptoir d'échange et de commission).

-الشركة العامة للتسليف الخاص (Société générale de crédit privé).

-شركة ديسليه وشركاه للعملة المساعدة (Monnaie auxiliaire Desclée et C).

- مصرف باريس للتبادل (Banque d'échange de Paris).

-المكتب العام الليوني للتبادل (Comptoir general d'échange de Lyon).

-الاتحاد الإقليمي لـ س. ديمون، أوغست جوردان وشريكه (Union régionale, de C.Dumont, Aug. Jourdan et Cie).

- الإصلاح التجاري عبر جمعية الانتاج والاستهلاك، والدكتور دو بونّار (Réforme commerciale par l'association de la production et de la consummation, par le docteur de Bonnard).

-المصرف المُنَظّم للقيم في بروكسل (Banque régulatrice des valeurs de Bruxelles).

-مكتب السيد عودة للحسم في نانت (Comptoire d'escompte de Nantes par M. Oudet).

-مصرف غلاس في روان للسادة بسلاي، هوكمل، لوجون، إلخ (Banque Gallas de Rouen, par MM. Beslay, Hocmelle, Lejeune, etc.).

4 - الجمعيات العمالية، التي توصل عدد منها للبقاء على قيد الحياة وللازدهار، مثل جمعية نجّاري الكراسي والعربات، جمعية العاملين بالخراطة، جمعية صانعي البيانو، جمعية العاملين في صناعة الصفيح والمصابيح، جمعية نجّاري الأثاث من خشب الآبَنوس، جمعية صانعي المبارد، جمعية الخبّازين، جمعية البنّائين، جمعية المزارعين، إلخ.

هذه الأمثلة تكفي للبرهنة للعقول الأقل بصيرة، وللضمائر الأكثر فزعاً والأكثر انحيازاً أن الفكرة نضجت، وأن السلطة، بأخذها بيدها تحقيق هذا المشروع، لن تقوم إلاّ بتلبية حاجة فُهِمَت بشكل عام، بقدر ما بُرْهِنَ عليها بشكل عميق. وأنها بجعلها من قصر الصناعة النقطة المركزية التي ستشِعُّ من حولها كل التجارب الخاصة، أو، على الأقل، تلك التي قد يمنعها تخصّصها من القدوم للاندماج به، لن تقوم إلاّ بإعطاء كلمة السرّ، والدفع، والاتجاه لكل منظومة القوى، المُشتّتة الآن، والتي ستتجمّع غداً في وحدة لا تقاوم، طالما وجدت فيه تلبية للمبدأ الذي أنتجها: مبدأ الضمان والحرية.

الفصل الثالث:
تكوين رأس مال الشركة

بمجرد القبول بمبدأ المؤسَّسة الجديدة، المتمثل في التماثل بين الشركاء، الذين يقدِّمون رأس المال، والزبائن، وتأكيد الإرادة الحازمة باحترامه، تختفي كلّ الصعوبات المتعلّقة بتكوين رأس مال الشركة، وعملياتها، وإدارتها، وتوسّعها، إلخ.

كيف نثير اهتمام الجمهور بمشروع منفعة عامة، يعمل حصراً لحساب هذه المصلحة، ومن دون فكرة أنانية مُبَطَّنة، في الوقت الذي يتألف فيه من أفراد يحدِّد دافعَهم الوحيد الربحُ أو المصلحةُ الخاصة؟

كيف نجد لمثل هذه الشركة مقدِّمي رأس مال، ومساهمين؟

أولاً، إن لدى الجمهور، جمهور المُنْتِجين، الذي نزعم أننا نتوجه إليه، بشكل خاص، قليل من المال، أو ليس لديه مال قطّ؛ وإن كان لديه مال، فلكي يستخدمه، لا لكي يُقْرِضه. فهو حريصٌ على رأس ماله، ولا يحبّ قطّ التخلّي عنه.

ثم، إن النفس البشرية لا تهوى وضع المال في مضاربات من هذا النوع. إن مصلحة الجميع تختلف عن مصلحة الفرد. فهذا الأخير يملك المال ليُشْبِع به طموحه وأهواءه ومِتَعَه، لا لينفقه في أعمال الإحسان. وهو يشتري بطاقة يانصيب، وأسْهُماً للمتعة، ويُضارب على أسوأ السندات، لأن حظّه في النجاح إنْ كان قليلاً، فإن ربحه، في حال

الفوز، سيكون كبير جداً. إلاّ أنه لا يشتري، عموماً، ضمانات. إن صاحب المصنع، الذي يجد مشروعاً جميلاً للتنفيذ، سيضع مئة ألف فرنك لشراء مواد أوّليّة، ولن يعطي قرشاً واحداً لضمانٍ منفذٍ للتسويق. وقليل من الناس مَنْ يؤمِّن على نفسه ضد البطالة وفائض الانتاج والإفلاس والوفاة، مقابل التضحية بمبلغ مالي صغير!

كيف يمكن إذن، لمرة أخرى، الانتصار هنا على هذه الصعوبة الأولى، والعقبة العادية أمام كلِّ الشركات التجارية: صعوبة تكوين رأس المال؟

في الفصل السابق، وفي أثناء معالجة موضوع إنشاء الشركة، أخذنا، كمبدأ حقوقي أو كقاعدة قانونية، دعوة زبائن الشركة ليكونوا مقدِّمين لرأس المال.

لننطلق من هنا، ولنطرح من جديد، كمبدأ اقتصادي، أو كقاعدة علمية، هذا القول المأثور المعروف جداً: المنتجات تُبَادَل بالمنتجات. وهو مبدأ لا جدال فيه، إلاّ أنه بقي، إلى اليوم، عقيماً في أيدي الاقتصاديين، الذين اكتفوا بملاحظته، من دون محاولة القيام بأقل تطبيق له.

ولأن الشركة مؤلَّفة من منتِجين، وهدفها، قبل كلّ شيء، تصريف المنتجات وبيعها، فإنه ليس ثمَّة ما يمنعها من تلقّي ليس التبرعات النقدية، فحسْب، وإنما العينية، أيضاً، التي تشكّل جزءاً كبيراً منها، يصل إلى نسبة تسعة أعشارها، بل إن لديها كلّ الفائدة في ذلك.

هذه المنتجات ستبيعها الشركة، التي ستتقاضى أيضاً عمولة على هذا البيع. وسيُقيَّد المبلغ المُحَصَّل من نتاج البيع، في رصيد حساب المساهمين، الذين سيجدون أنفسهم، هكذا، ومن دون تعب قريباً، قد سدَّدوا قيمة أسهمهم.

وستبلغ قيمة سندات الأسهم مئة فرنك، تُدْفَع لحاملها.

أما الفائدة المُحَدَّدة بـ 4٪، فتضمنها الدولة، التي ستدفع، زيادة على ذلك، سلفة مجانية من قصر الصناعة، لمدة ثلاث سنوات، وذلك بصفتها المبادرة للمشروع، وبغية إعطاء دفعٍ للشركة.

مَن الذي لن يرى أن شراء أسهم، في هذه الشروط، يصبح، بالنسبة لكلّ مكتتب، بيعاً حقيقياً لمنتجاته بعد ثلاثة أو ستة أشهر من الأجل. لأن السهم يصبح، نتيجة لكون فائدته مضمونة، عملة حقيقية، مساوية لسندات الخزينة وأوراق النقد؟

في هذا التدبير، لن يكون السهم، بالفعل، قيمة مشكوكاً فيها، وقابلة للارتفاع والهبوط. بل سنداً ريعياً لا يمكن أن يخسر إلاّ بسبب دمار الضمانة، أي بسبب إفلاس الشركة أو احتراق مخازنها. وهما فرضيّتان ستعرف طريقة تأسيس الشركة، من دون شك، كيف تتجنّبهما.

إلاّ أنه بعيداً عن إمكان خسارة قيمة السهم بسبب دمار الضمانة، فإن من الواضح، بالعكس، أن هذه الضمانة لا يمكن إلاّ أن تزداد بسبب تجارة الشركة وعملياتها. وذلك لأنه ليس في هذه العمليات، في حدّ ذاتها، من شيء مشكوكٍ فيه، لكونها تتحوّل جميعها إلى بيع أو تبادل، ولأنها آمنة أيضاً، بل آمنة أكثر حتى من النقل في السكك الحديدية.

إن تكوين رأس مالٍ للشركة بقيمة 25، أو 50، أو 100 مليون ليس، إذن، أمراً مضموناً فحسْب، بل إن من الممكن القول إنه في حين أن الشركة لن تقوم بعمليات أخرى، وستكتفي بتلقي طلبات اكتتاب بالأسهم، قابلة لأن تُدْفَع في شكل منتجات، فإنه سيكون لديها منها بمقدار ما تريد، لأن اقتصار جباية الأسهم على تحويل

السلع، عبر البيع، إلى نقود عينية، ثمّ تحويل هذه النقود العينية إلى سندات ريعية بفائدة تبلغ 4٪، سيكون كما لو أن مصرف فرنسا يعرض على صناعيّي العاصمة أن يأخذ منهم كلّ سِلَعهم بسعرٍ خاضع للمساومة، مقابل أوراقه النقدية زائد الفائدة 4٪، التي لا تنتجها، اليوم، الأوراق المذكورة.

هنا، لن نشكّ في أننا لن نتساءل: كيف لم تتحقق أبداً في الماضي فكرة بمثل هذه البساطة؟

وسنجيب: لسبب أبسط أيضاً. ذاك أنه لإنشاء شركة كهذه، وتحديد دفع قيمة الأسهم والسِلَع أو المنتجات، كان الأمر يحتاج إلى تضافر إرادات لا يمكن أن يحصل، في الحالة الراهنة للشركة، إلاّ بالدعوة إليه، وبضمانة الدولة. وذلك لأن الدولة، في انشغالاتها الأرستقراطية وأحكامها المُسْبَقَة التقليدية، لم يكن في استطاعتها، وهي المهتمّة بثروة المحظوظين أكثر من اهتمامها بخير البلاد والمنفعة العامة، تصوُّر فكرة مماثلة.

إلاّ أنه بالرغم من أن منظومة تكوين رأس المال التي نقترحها لشركة قصر الصناعة دخلت، منذ سنوات عِدّة، في الأملاك العامة. وبالرغم من أننا نجدها تقريباً في كلّ شركات التبادل التي تكلّمنا عنها سابقاً، وبالرغم من أنها تلقّت من الجدل الدائر في الفترة الأخيرة بعض الألق، وأننا نجدها حتى في ممارسة مؤسّسات تُظهِر، على الأقل، قبولاً بها، مثل مصرف تسليف الأموال المنقولة، والمكتب الوطني (le Comptoir national)، ومصرف فرنسا، إلاّ أنها، في الواقع، لم تتحقق أبداً في بساطتها القوية. ونحن نشك في أن قوة الرأي العام، في أمد طويل أيضاً، ستكون كافية لتحقيقها، من دون مبادرة الدولة إلى ذلك.

الفصل الرابع:
عمليات الشركة

أظهرنا، للتو، كيف أن للمنتجين، بشكل مستقل عن موضوع المؤسَّسة وعمليات الشركة، أكبر مصلحة في أخذ أسهمٍ قابلة للدفع عيناً؛ وكيف أمَّن، في النتيجة، تكوين رأس مال الشركة.

نريد، الآن، رؤية ما إذا كان من شأن عمليات الشركة تحويل المكتتبين عنها، أو ما إذا كانت تقدم لهم، بالعكس، دوافع جديدة وفعَّالة للاكتتاب.

إننا نختصر عمل الشركة في تسع عمليات رئيسة:

1 – بيع المنتجات، سواء كانت قُدِّمت كدفعات من المكتتبين، أم أودعها المُنْتِجون للبيع.

2 - إصدار سَنَد الشركة

3 - حسم السلع المفحوصة على يد خبير

4 - حسم السندات التجارية ذات التوقيعين

5 - سلَف وقروض منتجات على منتجات

6 - سلَف وقروض منتجات على رهون عقارية

7 - تعريفة الصرف وتنظيمه

8 - إحداث الفروع

9 - نشر عمليات الشركة، أسبوعياً على الأقل، ومجلة اقتصادية للزراعة والتجارة والصناعة.

سنستعرض، بسرعة، هذه العمليات المختلفة، ونحدّد شروطها وطابعها.

الفقرة 1 – بيع السلع

لكونها مجرَّد مؤسّسة للعمولة والصرف والتسليف، ومجرّد وسيط بين المنتِجين والمستهلكين، فإن الشركة تمتنع عن القيام بأي نوع من أنواع التجارة والصناعة لحسابها. وخلافاً للتجار، الذين يستحوذون على السلع، بفضل رساميلهم، ويصبحون مشترين ومالكين لها ليبيعوها ثانيةً فيما بعد، ويراهنوا على ارتفاع أسعارها حين يشترون، وعلى انخفاضها حين يبيعون، فإن الشركة لن تكون، ولا تستطيع أن تكون، أبداً، مالِكة للمنتجات، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. فهي تعمل، دائماً، لحساب الغير، ولا تسمح لنفسها القيام بأي معالجة، أو خلط، أو تحويل للسلعة، وتسلّمها كما استلمتها، على مسؤولية المُنْتِج، وبالسعر الذي حدَّده بنفسه، وبالضمانة التي عبّر عنها فيما يتعلق بالكمية والنوعية والوزن.

في النتيجة، يجب على السلع كلها المُرْسَلة إلى الشركة، سواء أكانت في شكل مواد أولية، أو مصنوعة، أم كانت منتجات زراعية أو صناعية، أن تحمل: اسم المُنتِج، مكان الانتاج، بيان الكمية، والحجم والوزن، بيان النوعية، وأخيراً السعر.

حين وصولها، تُفْحَص السلع على يد خبير، ويُسَجَّل في محضر ما إذا كانت مطابقة، أو غير مطابقة، للتصريح، وذلك بشكل مستقل

عن السعر الذي حدَّده المالِك. ويوضع تقدير تقريبي لقيمة المُنتَج، هدفه التعرّف على قيمته الجوهرية، أي على السعر المؤكّد الذي يمكن الحصول عليه في أسوأ الظروف. وسنرى فيما بعد فائدة هذا التقدير.

تؤخَذ عيّنات من المنتجات المعروضة، مع نسخة من المحضر، إلى قصر الصناعة، لفحصها من طرف المشترين.

تُعاد نسخة المحضر الأصلية، المتضمنة التعرّف على مواصفات المُنتَج وتقدير قيمته، إلى مكتب الشركة، الذي سيعطي، سريعاً، رأيه فيه، ويوجهه إلى المُرْسِل، في الوقت نفسه الذي يفتح له فيه اعتماداً بمبلغٍ مساوٍ لمقدار التقدير.

بعد استلامها في حالة جيّدة، من حيث الشروط المحدَّدة من طرف الشركة، والمعاينة على يد خبير، والقيمة المقدَّرة لها، تُخَزَّن السلع، وتُصَنَّف فيما بعد، بحسب فئاتها، وأنواعها، وأجناسها، وأصنافها، وبطريقة يكون فيها المستهلك قادراً على رؤية المُنتَج بكامله، والحُكم، بلمحةٍ، على الفرق في النوعية والسعر، والتزوّد به، باختياره، في أفضل الشروط، وبكلّ الأمن المرغوب به.

من جانبها، ستحثّ الشركة، بالآراء المتجدِّدَة باستمرار في إعلاناتها، ومقالات مجلتها، وعرض نماذجها وعيّناتها، ومراسلاتها، أي في كلمة واحدة، بكل الوسائل الموجودة تحت تصرفها، على البيع وتدفق المنتجات، وستعمل، باستمرار، على خلق منافذ بيع جديدة.

ستُنْشَر تعريفة تدل، بالنسبة لكلّ نوع من السِلَع والمنتجات، على:

أ - رسم عرض النماذج والعيّنات في قصر الصناعة

ب - تكاليف التخزين

ج - العمولة التي تجبيها الشركة من المبيعات والمبادلات.

ستُحَدَّد تكاليف الحراسة، والتخزين، والعرض، بقدر الإمكان، بناءً على سعر تكلفة مباني الشركة ومرافقها. وفيما يتعلّق بالعمولة، فإنها يجب ألاّ تتجاوز، أبداً، وفي أي حال، 2,5٪

وبما أن المساهمين في الشركة هم زبائنها، فإنه ليس عليها أن تجني أرباحاً منهم. وبالعكس، فإن لها، باستمرار، فائدة ضخمة من تخفيض كلّ أنواع التكاليف، والنثريات، التي تُثقِل، في التجارة العادية، على السلعة، وترفع سعر المنتجات، غالباً، بشكل غير متناسب.

يمكننا الحُكْم على الفَضْلِ الذي ستحصل عليه وساطة الشركة، في الداخل والخارج، حين نعلم أن العمولات التي يحصل عليها السماسرة والوسطاء من البيع والشراء تصل، عادة، إلى 10، 12، 15، 20، و25٪، أي خُمْسُ وربع سعر البيع. وقد كسب السيد بونار (Bonnard)، من مرسيليا، ومكتبه المقام في باريس، في بضعة أشهر، رواجاً استثنائياً. وإذا كان علينا، مع ذلك، الرجوع إلى تباهي رجل معروف بتبجّحاته، بقدر مباهاته بجهله وسرقاته الأدبية، فإن بونار يأخذ عمولة تصل إلى 33 و50٪. أما قوله المأثور فهو أنه يقدِّم خدمة، حتى لو عمل على بيع المُنتَج بسعر التكلفة، وأن كلّ عمولة يتقاضاها مشروعة، مهما كانت مرتفعة.

الفقرة 2 - إصدار سند الشركة

تقوم الشركة بأعمال المصرف والسمسرة، في آن معاً.

وتغطية للسلع المُسَلَّمَة إليها على سبيل الأمانة لتقوم ببيعها، وللسندات التجارية المقدَّمة إليها للحسْم، تصدر الشركة، علاوة على النقود التي تملكها، قسائم عامة للتبادل، ممثِّلَة لقيم مُخزَّنَة لديها، ومُنَفَّذة، في مِحفظَة أو في صندوق، وتعطي الحق في قيمة مساوية من السلع، التي تؤخذ من مخازنها بناءً على اختيار حاملها.

هذه القسائم العامة، من فئات بقيمة 10، 20، 50 و100 فرنك، ستكون العملة المتداولة في الشركة، والتي تقبضها في كلّ عمليات دفع قيمة السلع، وتسديد السندات.

إن حسابات الشركة كلها ستوزن، وكتاباتها ستُمْسَك في هذه العملة، التي ستصبح بالنسبة لها، وبشكل غير محسوس، وحدة التقييم، وستمثّل الندَّ للصرف.

وبما أنها ستروج بين المنتسبين إليها، ووكلائها، وزبائنها الدائمين، فإن تداولها سيمتد، بشكل طبيعي، إلى الخارج. وستكون، في النتيجة، قابلة لسداد كلّ طلب شرعي، نقداً أو بشكل سلع، بالشروط التي ستُحَدَّد فيما يلي:

لكون هذه القسائم العامة تمثّل، بناءً على مبدأ إصدارها، منتجات، وليس نقوداً، فإن للشركة الحقّ في إصدارها، وجعلها تُتَداول كما يحلو لها. ولن يكون في هذا الأمر مِنْ صعوبة، من وجهة النظر القانونية، سوى تسديد قيمتها نقداً. وبما أن لمصرف فرنسا وحده امتياز إصدار أوراق نقدية قابلة للدفع لحاملها حين الاطلاع

عليها، فربما يكون ثمَّة مجال أمام شركة المعرض لئلا تدفع قيمة قسائمها إلاّ بعد يوم واحد، أو أيام عِدَّة، من الاطلاع عليها. الأمر الذي لن يُسبِّب، بعد تفهّم الجمهور له، واعتياده عليه، أي ارتباك.

إن سند الشركة القابل للتداول، والذي تحافظ عليه، دائماً، مساوياً لقيمته الأسمية، بفضل القدرة على سداده، حين الطلب، نقداً أو بشكل سلع للشركة، سيصبح الرافعة الكبرى لعملياتها والأداة التي لا تُقهَر لقوتها. ونظراً لعدم وجود مكافئ له في العالَم من حيث الثبات والصلابة، فإن الشركة ستبدأ به، بشكل خاص، هذه الثورة السلمية في عادات التجارة، وعلاقات العمل ورأس المال، وتوازن الانتاج والاستهلاك، وضمان العمل ومنافذ البيع، إلخ.، التي تُعَدُّ المثال الأعلى للاقتصاديين، والضمانة لرفاهية الجماهير، وللتفوق الأخلاقي والسياسي والاقتصادي للأمة، ولمجد الإمبراطورية.

الفقرة 3 – حَسْم السلع

بناءً على طلب المودعين، وبعد تقدير قيمة المنتجات، يمكن للشركة القيام فوراً بعملية الحسم، إما بسنداتها، أو نقداً، وفق الشروط التالية:

سيوقّع مُستَلِم البضاعة للشركة تعهداً بتسديد السلف المقدَّمة له في أجل مُحدَّد، إما في شكل منتجات من صناعته، وإما في شكل سندات من الشركة، وإما نقداً.

وبشكل أبسط، فإن الحسم الذي أُعطي إليه على السلع التي أعادها إلى الشركة، على سبيل الإيداع والأمانة، سيتضمن، من جانبه، هذا الوعد بالتسديد.

وإذا اكتفى المودِع بسندات الشركة، فلن يكون عليه تحمّل غير عمولة حسم، حدّد حدُّها الأقصى، مؤقتاً، بنصف في المئة.

أما إذا طلب نقوداً، فإن الشركة ستعيدها إليه. وفي هذه الحالة، سيكون على المودِع أن يتحمّل، زيادة على العمولة المذكورة أعلاه، دفع فائدة تبلغ 4٪

وإذا استنفدت الشركة أموالها، سواء منها تلك الآتية من أموال صندوقها الخاص، أم تلك التي حصلت عليها من البيع نقداً، فإنها ستتزوّد حينئذ، بواسطة الالتزام الذي وقّعه المُودِع، وغُطّيَ بتظهيرها، بنقودٍ مِن مصرف فرنسا. وفي هذه الحالة، سيكون على المُودِع دفع مبلغ الفائدة التي يطلبها المصرف.

مِنَ السهل فَهْم سبب هذا الفرق في سعر الحسْم، بين الذي يحصل نقداً، أم بسندات للشركة.

فالشركة، كوسيط بين المُنتِج والمستهلك، لا تدفع أي فائدة على السلع والمنتجات التي تستلمها على سبيل الأمانة، لأنها، بالعكس، تجبي هي نفسها، مقابل هذا الإيداع والبيع، رسم تخزين، وعمولة، إلخ.

أما المنتجات، فيتمّ تبادل بعضها مقابل منتجات أخرى، ولا يتوجب عليها دفع فائدة، لأن الفائدة تُلغَى، لكونها يجب أن تكون مُقَابَلة بالمثل.

وبما أن سند الشركة هو دلالة على هذا التبادل، وأداة له، فإنه لا ينبغي أن يكون موضوعاً لأي فائدة، وإنما لعمولة، على الأكثر.

إلاّ أن الأمر لن يكون على هذا النحو نفسه بالنسبة للنقود. فالشركة، سواء أخذتها من صندوقها الخاص، أم تزوّدت بها من

مصرف فرنسا، يجب أن تدفع عنها فائدة، في الحالة الأولى من المساهمين فيها، وفي الحالة الثانية من المصرف. وعلى الحسْم أن يتحمَّل بدوره، إذن، هذه الفائدة نفسها.

وعلى المنتسبين إلى الشركة، مِن مودِعين وزبائن دائمين، وبمقدار ما تأخذ عملياتها في النمو، وتنتشر سنداتها العامة في التداول العام، أن يروا ما هو الأفضل لهم لحسْم منتجاتهم، وإجراء عمليات بيعهم، ويقوموا بها من دون فائدة مصرفية، أو بدفع فائدة. إن الشركة تعرض عليهم الخَيار، وكلُّ جهدها سيكمن في ألاَّ يكون هذا الخَيار وهماً عبثياً.

الفقرة 4 – حَسْم السندات التجارية

تحسم الشركة، التي تقوم مقام المصرف، كما قيل، السندات ذات التوقيعين.

لهذا الحسْم، كما لحسْم السلع، تعرض إما منتجات تُخْتَار من مخازنها، أي سندات عامة، وإما أوراقاً نقدية.

إذا أخذ حامل السندات العامة سندات من الشركة، فليس عليه أن يدفع إلاَّ عمولة.

وإذا أراد نقوداً، فإن الشركة إما أن تعطيه النقود من صندوقها الخاص، أو أن تحمل السندات العامة إلى مصرف فرنسا، وتجبي فائدة، زيادة على عمولتها.

وبما أن العملية هي كتلك التي تحدثنا عنها قبل قليل، فأن الشروط هي نفسها، أيضاً.

من هنا تأتي نتيجة أخرى، من المهم عدم إغفالها. إن سند الشركة، كما قيل، قابل للدفع نقداً حين الطلب. ولا شيء أصحُّ من قول إن الشركة تؤدي واجب أي مصرف حقيقي.

إلاّ أنه في حين أن مصرف فرنسا، على سبيل المثال، في الوقت الذي يحسم فيه القيم التي تُقَدَّم إليه، يحتفظ بفائدة المبلغ الذي يعيده إلى سنداته، وعليه، في النتيجة، وبناءً على أي طلب، أن يسدِّد مكافئاً من سنداته، فإن شركة المعرض، بقيامها بالحسم من سنداتها الخاصة، لا تجبي إلاّ عمولة، ولا يعود في استطاعتها سداد هذا السند بالشروط نفسها التي يقوم بها المصرف. ويكون عليها الاحتفاظ بفائدة.

وستُحسَب الفائدة، التي على الشركة جبايتها، بناء على متوسط آجال استحقاق السندات المعروضة عليها، وتخزين المنتجات.

الفقرة 5 – سلَف وقروض منتجات على منتجات

يأخذ تبادل المنتجات مقابل بعضها بعضاً، في أي أمة، تنوعاً لا نهاية لأشكاله. وقد عرضنا، منذ قليل، عمليات البيع والشراء، والحسومات على سلع وسندات، التي تلجأ إليها الشركة. إلاّ أن لديها، أيضاً، وسائل ترويج أخرى.

فهي تُسَلِّف منتجات مقابل إيداع منتجات؛ فتسلِّم، على سبيل المثال، مواداً أوّلِيَة إلى مُنتِجٍ مقابل مواد مُصَنَّعة، فُحِصَت على يد خبراء، وقُدِّرت قيمتها حسب الأصول، والعكس بالعكس.

بهذا النوع من العمليَات، تُنجز الشركة الجديدة أمنية بقيت حتى الآن في حالة التأمل الخالص، إلاّ أنها لم تستطع، أبداً، أن تتحقق في الواقع. فهي تضع التسليف في متناول الجميع، بمن فيهم

العمال البسطاء، الذي سيستطيعون، في كلّ يوم، جلب ثمار عملهم، وعرض ابتكاراتهم وتحفهم، والحصول، مقابل ذلك، في الغد، على المادة الأولية الضرورية لعملهم.

ولِفَهم طبيعة هذه العملية جيداً، المهمة بقدر ما هي صعبة، يجب تذكّر الحدود التي تعمل الشركة ضمنها.

إن شركة المعرض الدائم، كما قلنا، مؤسَّسة عمولة. وبهذه الصفة، فإنها تمتنع عن القيام بأي نوع من أنواع التجارة والصناعة لحسابها. فهي ليست إلاّ وسيطاً.

وبناءً على هذا المبدأ، تمتنع عن التوصية. لأنها في حال توصيتها بصناعة ما، تكون قد انحازت، في الواقع، إلى أحد المساهمين المنتمين إليها ضد كل الآخرين. وبذلك، قد تخلق مصلحة خاصة خارج المصلحة العامة التي تمثّلها. من هذه الناحية، لا تستطيع، إذن، ولا ينبغي لها أن تجعل من نفسها وكيلاً، أو محرِّضاً لأي مشروع، وشركة عمّالية، وأن تنحاز إلى أي طبقة من المجتمع ضد أخرى، وأن تؤجّج الحرب الاجتماعية، التي يكمن هدف الشركة في إطفائها. وهي لا تستطيع أن تستأثر بمبادرة ليست، قط، من طبيعتها، لأنها ستخرج، بذلك، عن نطاق اختصاصها، وطابعها، وتستحق لوم البلاد والحكومة. إن شركة، كتلك المقصود تأسيسها، وتقوم، في الحالة الراهنة للأشياء، بأعمال مشابهة، يجب حلّها فوراً، وهي ستكون طاعوناً للبلاد وللدولة.

إلاّ أنه بمقدار ما يجب على الشركة البقاء خارج العمل الصناعي والصراع بين المُنتجين، بمقدار ما يعود إليها العمل على ضبط هذا الصراع وتنظيمه، والعمل، إن صحّ القول، على ضمان

استقامته، وجعله مثمراً. إن الشركة هنا هي حَكَم الميدان، وإن لم تدخله كطرف، فهي تدعم وتحمي المتقاتلين، وتسهر على أن يجري كلّ شيء وفق قوانين العدل والشرف الفروسي.

فلمصرف تسليف الأموال المنقولة، على سبيل المثال، مهمة التوصية في المجال الصناعي.

ولوزارة التعليم العام الإعداد، عبر التربية والمدارس من كلّ الاختصاصات والدرجات، لانعتاق البروليتاريا.

وما يعود إلى شركة المعرض هو معالجة أمر تحسين أسعار المنتجات المنخفضة، عبر التسهيلات الأكبر، والتكاليف الأقل، لتداولها وتبادلها. وذلك، انطلاقاً من إثارة المنافسة، وتطوير العبقرية الصناعية، وأخيراً، زيادة العمل، والأجر، والرفاهية.

لتُسَهِّل، إذن، بمقدار ما تستطيع، وعبر سلفها من منتجات مقابل منتجات، ومن مواد أوّليَّة مقابل منتجات، ومنتجات مقابل مواد أوَّليَّة، العمل على العامل، ولتشحذ عبقريَّته، ولتشجع جهوده، ولتروّج لأبحاثه، ولتنظّم مباريات سنوية، ولتجمع منتديات، ولتوزّع ميداليات، وجوائز صغيرة، وشهادات تقدير شرفيّة، إلخ. إن هذه الأشياء كلها يمكن أن تدخل في اختصاصات الشركة.

وهي مناسبة لها بشكل أفضل، لا سيّما أن الشركة، في نهاية الأمر، لا يُحْكَم عليها بناءً على رأي مديريها وخبرائها، وإنما بناءً على الرأي العام، الذي يُلاحَظ عبر كتاباته، وعبر أهمية طلبات وأرقام البيع. إن هذا الرأي هو هنا الجهاز المعبِّر عن رأي البلاد، والصوت الذي يُعَبَّر عنه بالشكل الأكثر شرعيَّة، إن صحّ القول، في الانتخاب العام.

الفقرة 6 – سلَف وقروض منتجات على رهن عقاري

وكما أن شركة المعرض الدائم لا تنافس، أبداً، شركة تسليف الأموال المنقولة، التي ينحصر اختصاصها الخاص في التوصية، فإنها لا تنوي كذلك منافسة شركة التسليف العقاري، التي لم تكن موجودة، من جهة أخرى.

ماذا نقصد بسلف وقروض المنتَجات على الرهن؟ أن الشركة ستُقرِض، أحياناً، لمزارعٍ أدواتاً، وبذاراً، وموادًا استهلاكية، وحيوانية عند الحاجة، تكون قيمتها مرهونة على الأرض، أو، بشكل أفضل، على المحاصيل. وهي تفعل الشيء نفسه مع صاحب المصنع. ومن المفهوم، فضلاً عن ذلك، أن سلفة، أو إقراض منتجات لأمد طويل على الرهون لن يأتي إلاّ في المرحلة الأخيرة، بعد استنفاد السلف مقابل إيداع المنتجات على سبيل الأمانة ولأجل قصير.

إن أهمية هذه العمليات، حين يُسمح للشركة بالقيام بها، لا حصر لها.

إنّه لأمر واقع أن العمل العام لديه القدرة على انتاج أكثر ممّا يستهلك، ولا سيّما في الصناعة والفنون. لهذا سيوجد، دائماً، إذن، في المستودعات كميات ضخمة من المنتجات الفائضة، التي ينبغي السعي إلى تصريفها باستثمارها في أجل طويل مقابل رهن، نظراً لعدم إمكان مبادلتها بمنتجات أخرى، أو استثمارها في أجل قصير.

في هذا الوضع، من الواضح أن مَنْ يأخذ مقابل رهن يقدّم لمُستَلِم الوديعة على سبيل الأمانة، المُثقَل بالأعباء، خدمة مساوية للخدمة التي يتلقّاها منه. إن وضع كلٍّ منهما مشابه لوضع مَن يتبادلون المنتجات نقداً وعلى الفور. إن الاستثمار يمكن، إذن، أن يحدث، أيضاً، مثل

التبادل الفوري، من دون فائدة، وبضمانة الشركة، شريطة حصولها على العمولة البسيطة التي لها حقٌ فيها.

هكذا، تمسّ شركة المعرض الدائم، التي لا يبدو أنها أنشئت، من أول وَهْلة، إلاّ لأجل مبادلة المنتجات المُصَنَّعة والمواد الاستهلاكية، المصالح الأكثر حميمية للزراعة، وتصبح الوسيط الثمين، والقوي، بين السكان الريفيين والسكان الصناعيين.

لقد بُذِل جهد كبير لتأسيس التسليف العقاري هذا، ووضِعَت أكثر التدابير مهارة لفائدة الالتزامات، وأقساطها السنوية، وإصدارها. ولأجل هذا الابتكار الذي أُجْهِض، عُدِّل قانون الرهون، وضُوعِفَ التشجيع والحثّ وعدد الامتيازات، وبرغم ذلك كانت نتيجة هذا الجهد الطويل والرسمي لا شيء.

ومن دون الإعلان عن طموحات عالية، ووضع كثير من الأسرار فيها، فإن شركة المعرض الدائم يمكنها أن تؤمِّن، في يوم ما، جزءاً كبيراً من حاجات الزراعة، مع فائدة لها وفائدة لموكِّليها، ومن دون أن تطلب من الفلاح أي تعويض!

هذا المفهوم الجديد للقرض على الرهن يستتبع أن يكون مقدار السِلَف المُقَدَّمة بناءً على هذه الطريقة متناسباً مع وجود منتجات فائضة. فإذا كان الفائض ضعيفاً، فإن الإقراض على الرهون سيكون قليلاً جداً؛ وإذا زاد الفائض زاد الإقراض، أيضاً. ومَنْ يعلَم، في النهاية إنْ كان على هذه الطريقة نفسها في الاستثمار أن تكون موضوعاً لتأملِ المشاركين في التوقيع؟

الفقرة 7 – تعرفة الصرف

إن كلَّ المواد الموضوعة تحت تصرف الشركة، بما فيها الذهب والفضة، وكل مواد ميزانيتها، بشكل عام، ستحكمها تعرفة صرف متغيِّرة دائماً. ولن تستطيع الشركة الاستفادة من هذه التعرفة، التي يتمثّل هدفها الوحيد في تأمين توازن القيم.

"في النتيجة، فإن كلَّ ارتفاع في صرف مادة سيوازَن بانخفاض مكافئ في صرف مادة، أو عِدَّة مواد أخرى، مع مراعاة المبالغ الإجمالية الموجودة، فيما عدا التسامح بنسبة عُشْر المتغيرات زيادة أو نقصاناً. أما فروقات الميزان المؤقتة فستُنقل إلى حساب ميزان خاص، ينبغي له، في النهاية، أن يُسَدَّد رصيده، من وقت لآخر.

" إن لجنة الصرف، المؤلّفة من ثلاثة أعضاء تنتخبهم، سنوياً، الجمعية العامة، هي التي ستوافق على التغيّرات في تعريفة الصرف المتعلّقة بالنِسَب الأساسية".

إن بعض الشروحات ضرورية هنا.

في البدايات، وفي أثناء فترة طويلة إلى حدٍّ ما مِن الزمن، ستكتفي الشركة بعملية بيع المنتجات، وتبادلها، بالطريقة التي أشرنا إليها سابقاً، أي بأسعار يحدِّدها المنتِجون، ويجدِّدونها في أوقات متقاربة تقريباً.

من الواضح، أن تغيّرات القيم، في هذه الشروط، لا تعني الشركة بأي حال من الأحوال؛ وهي إما أن تعرِّض المودعين وحدهم لخطر، أو أن تكون لصالحهم. فإن كان ثمَّة ارتفاع على السلعة، فإن المُنتِج الذي أودعها لدى الشركة يستفيد من ذلك، ويربح، وإن ظهر انخفاض، بالعكس، فإن خسارة، أو انخفاضاً في الربح، على الأقل، تُسَجّل عليه.

تلك هي، نكرر ذلك، نقطة انطلاق عمليات الشركة.

إلاّ أن هذه الحالة للأشياء لا يمكن أن تستمر دائماً. فالشركة، بحسب موضوع تأسيسها، وروحها وطبيعتها، مُنَظِّمَة للسوق. وتدفع باتجاه استقرار الأسعار، وثبات النقود. وبعملها المتواصل، يتجه تباعد الأسعار، في حدّها الأقصى وحدّها الأدنى، إلى التناقص، إلى أن يصبح صفراً. إلاّ أنه لن يكون في استطاعته، أبداً، الوصول إلى ذلك.

إن من واجب كلّ مؤسّسة، تتّخذ من التطابق مع قانون الأشياء، ومن اتّباع الحركة الطبيعية للظاهرات والأفكار، قانوناً لها، أن تنظّم هذه الحركة، بعد الاعتراف بها، وتسهّلها. وعليه، فإن على شركة المعرض، بعد فترة معيّنة من التجربة، أن تتحكّم في اتجاه القيم وتذبذباتها.

لهذا الغرض، تعمل، عموماً، بالطريقة التالية:

بدلاً من اللجوء، ببساطة، كما قيل سابقاً، إلى المؤشّرات الاعتباطية للمودعين، تعالج معهم، في شكل صفقات للتسليم في أوقات متدرِّجَة، منتجات تحمل مؤشّراً دقيقاً للسعر، وكميات ونوعيات، قابلة للتسليم إلى الشركة، أو إلى حاملي سنداتها، مقابل مبالغ محدَّدة في سندات الشركة أو في قيم اجتماعية.

وبموجب هذه الاتفاقات، التي تُحَكِّم شروطها بشكل متناقض بين المنتجين المودعين وهيئة الحُكْم المُكَلَّفة بالتقدير، يجد المنتجون المذكورون أنفسهم مؤمَّنين ضد الارتفاع والانخفاض، اللذين يُصْبِحَا، من هذه اللحظة، من دون فائدة. إن الشركة وحدها هي التي يعنيها، منذ ذلك الحين، هذا الارتفاع وهذا الانخفاض.

إلاّ أن الشركة، كما قيل في الفقرة 1، لن تقوم لحسابها بأي تجارة، وهي لا تستطيع أن تصبح مشترية ومالكة للمنتجات؛ وبناء على ذلك، فإنها لا تضارب قطّ، على الارتفاع وعلى الانخفاض، على طريقة أُناس سوق الأوراق المالية، وسماسرة التجارة. إن المضاربة والاحتكار محظورين عليها. وأجرها، ومصدر دخلها وأرباحها تأتي من عمولتها وحسمها والرسوم التي تتقاضاها لقاء التخزين والإيداع في مستودعاتها. وإذا ما اكتسحت الحركة، واتجهت بكلّ جهودها، ليس إلى جعل نفسها السيدة المطلقة للأسعار، وهو أمر مستحيل، وإنما إلى توجيهها، فإن ذلك ليس قطّ بهدف الربح، وإنما، فقط، بغية جعل أحدها يلطّف الآخر، ويكون في مقابل التعويض الدائم واليومي له.

وإذا اتَّجه الطلب بنشاط إلى مُنتَجٍ ما، في الوقت الذي يقع فيه إهمال لمنتَج أو عدّة منتجات أخرى، تقوم الشركة برفع سعر المُنتَج الأول بنسبة مئوية ما، وتخفّض، في الوقت نفسه، بنسبة مئوية مساوية للسابقة، سعر المنتجات الأخرى، بحيث يكون التعويض صحيحاً، قدر الإمكان. وبسبب صعوبة الحصول على هذه الدقة الرياضية يُعطى تسامح، يُعوّض نفسه من وقت لآخر، لا يمكنه أبداً الإضرار بأصول الشركة.

لنفترض، على سبيل المثال، أن يكون الذهب، كما يحصل الآن، في حالة انخفاض، أي يكون معروضاً أكثر من اللازم، في حين أن الفضة في حالة ارتفاع، أو عليها طلب أكثر، فإن الشركة، التي عليها حسم قيمها في سنداتها الخاصة، ستعطي مئة فرنك من عملتها مقابل 105 فرنكات ذهبية = 100 فرنك فضة، أو للكلام بشكل أصح، مقابل وزنٍ من الذهب أعلى بواحد من عشرين من وزن

خمس قطع من فئة العشرين فرنك، ووزنٍ من الفضة أدنى بواحد من عشرين، أيضاً، من وزن عشرين قطعة من فئة خمسة فرنكات، أي تسعة عشر.

بهذا التعويض، لا تحقق الشركة أي ربح. وهي لا تقوم بشيء آخر غير التدخل، بعملتها الخاصة، لإعادة التوازن، وهذا بالضبط عكس ما يمارسه مصرف فرنسا، الذي، بصفته المتحكم في دفع قيمة سنداته بالذهب أو الفضة، باعتبار المعدنَيْن يُعدَّان عملة قانونية، يعطي بالذهب إن كان الذهب في حالة انخفاض، أو يدفع بالفضة، إن كانت الفضة معروضة أكثر أو مطلوبة أقل، بحيث يحقق ربحاً في الحالة الأولى والحالة الأخرى. بهذا نرى الفرق القائم بين مؤسَّسة ذات امتياز ومؤسَّسة منفعة عامة: الأولى تستغل الجمهور، والثانية تخدمه.

ما قلته عن الذهب والفضة ينطبق على كلّ المنتجات، والمواد الأولية، والمواد الغذائية؛ ومهما كان العرض والطلب بالنسبة لها جميعاً، وهما قوتان لن يكون في استطاعة أي شخص اتقاءَهما أو منعهما، فإن الشركة تستطيع، عبر تعريفتها للصرف، إلغاء تذبذباتها من خلال قيامها في كلّ لحظة بتعويض الارتفاع بالتخفيض، والعكس بالعكس.

وهكذا ينجم عن متابعة الشركة للعرض والطلب في كلّ تطوراتهما، ومن دون تركهما ولو خطوة واحدة، وتعلّقها بهما كما يتعلّق الظِلُّ بالجسد، أنَّ ارتفاع وانخفاض الصرف المُحَدَّد بالتعريفة يتجه إلى الحلول محلَّ ارتفاع وانخفاض المنتجات.

تنجم عن هذا الأمر نتائج غير قابلة للتقدير، وذات أهمية كبيرة. منها، على سبيل المثال:

1 -أن كلَّ المنتجات تُحَوَّل، إذا صحَّ القول، إلى نقود، وتُمْنَح الدرجة الأعلى من القوة التداولية. وبما أن الفرق بينها تدلُّ عليه تعريفة الصرف، كما قلنا للتو بالنسبة للذهب والفضة، فإن المنتِج، بدفعه للفرق أو تلقّيه للحسْم، يستطيع دفع كلّ ما يتوجب عليه، إما في المكان نفسه، أو في الخارج، من مُنتجه، أو من مُنتَج آخر مقابل مُنتَجَه، وهو ما يعني الشيء نفسه. وعلى سبيل المثال، فإن تاجر الفحم في باريس، الذي يتوجب عليه دفع مبلغ ألف فرنك، في مونس (Mons)، أو ساربروك (Sarrebruck)، ولا يستطيع، بشكل طبيعي، إرسال فحم إلى بائعه، سيحصل على القمح، أو على أي منتَج آخر، رائج في المكان الذي يجب أن يدفع فيه، وذلك كما يحصل تاجر الجملة في ليون أو باريس من لندن أو هامبورغ على سندات قابلة للصرف في هذين المكانين، لدفع وإتمام الدفعات المستحقّة عليه فيها.

2 -يتبع ذلك، في المقام الثاني، أن كلَّ مناورة للاستئثار، والمضاربة والاحتكار تصبح مستحيلة، وتُخْنَق في لحظة ولادتها، وتُهْلَك في بذرتها. كيف يمكن لهذا الأمر أن يحدث؟ إن المنتِج له مصلحة في التعامل مع الشركة بطريقة منتَظَمَة أكثر من ترك نفسه لمصادفات العرض والطلب، والاستسلام للمضاربين. من جهة أخرى، ومقابل الشركة التي تضارِب لتحقيق المساواة في الأسعار عبر تعويض القيم، ومن دون ربح لنفسها، كيف يجرؤ هؤلاء على القيام بأقل محاولة؟

3 -ثمَّة نتيجة أخرى، لا تقلّ خطورة، ومفيدة لعلم الاقتصاد إلى أعلى حدّ، وهي حلُّ مشكلة العملة، التي تمَّ السعي إليها من دون فائدة حتى اليوم، والتي تخلّى عنها السيد شوفالييه (Chevalier) ليأس الاقتصاديين، بعد أكثر المثابرين، وأكثر الجهود غير المجدية.

إن سعر أي مُنْتَج، يقول آدم سميث (A. Smith) تحدِّده، في التحليل الأخير، كمية ونوعية العمل الذي يكلّفه، أو يُفتَرَض أنه يكلّفه.

إن يوم العمل، أو متوسط هذا اليوم بين كلّ الأعمال والخدمات الممكنة، وليس أي يوم عمل، هو، إذن، في الواقع، الوحدة الأساسية لكلّ القيم.

الفكرة نفسها عبَّر عنها، بكلمات أخرى، هذا القول المأثور المنسوب إلى الإنجليز: الوقت نقود، وهذه الحكمة لأحد الفلاسفة المحدثين: الزمن هو المادة التي صُنِعَت منها الحياة.

لكن كيف نكتشف هذا اليوم النظري، أو متوسط يوم كلّ عمال الكرة الأرضية، في نظام العلم، والفنّ، والسياسة، كما في الزراعة والصناعة؟

كيف نلاحظه، ونتعرَّف عليه، إن كان هو نفسه متغيراً، وهو الأمر الذي لا ريب فيه، من قرن لآخر، ومن جيل لآخر؟

لقد أدَّت الاستحالة الظاهرة لمثل هذا التحديد إلى التخلّي عن مبدأ سميث، وحتى إلى إنكاره: وهذا أمر معقول يساوي سلوك عالِم الرياضيات الذي ينحاز لفكرة إنكار مُسَلّمات الرياضيات لأنه لم يستطع حلّ مسألة رياضية. وبالرغم من ملاحظات العِلم وارتباك التجارة، فإن الممارسة بقيت عند النقطة التي أوصلها إليها المجلس الوطني في المنظومة التي أقرّها للأوزان والمقاييس. فبعد أن حدَّدت، بناءً على أبعاد الكرة الأرضية، وحدة الوزن، استُخْدِمَت هذه الوحدة، المطبَّقة على المعادن الثمينة، لتحديد وحدة القيم، كما لو أن من الممكن أن يكون ثمّة قياس مشترك بين خط نصف النهار والعمل الصناعي للإنسان!

اليوم أصبح الخطأ كبيراً إلى حدٍّ أصبح معه يسترعي الانتباه. فبسببه شُوِّهَت الصفقات، وتعذّب المنتج، وأصبح العامل، بشكل خاص، ضحيّة. وفيما يتعلّق بالمصرف والمؤسّسات الأخرى التي تدّعي أنها مؤسّسات تسليف، فقد استفادت من التشويه لتحقيق أرباح ضخمة عبر الفرق الشاسع بين القيم.

ولقول الحقيقة كلها، فإن فرنك المجلس الوطني ليس الفرنك الحقيقي، إنه مقياس مُشَوَّه، وعملَة مشوّهة.

حسناً! لقد وجدنا هذا الفرنك الحقيقي، الذي زُعِمَ أن من غير الممكن العثور عليه، من دون جهد، أو من دون البحث عنه، إن صحَّ القول. وهذه العملة الطبيعية والقانونية، نحوزها في السند العام للشركة. وبإمكاننا أن نقول عنها، كما قال ملك إيناقوس ((Inachus عن ابنته لو (Lo): "إنكِ لم تكتشفِ أي شيء: لهذا أنتِ تُستَبدلي" (Tu non inventa, reposta es).

إن من غير الممكن للذهب، والفضة، والبلاتين، أو أي معدن، أو مُنْتَج، أو خدمة مُحَدَّدَة من حيث الكمية والنوعية والوزن والمدة إلخ... الإفلات من التحكيم عبر تعريفة الصرف؛ - في حين أن سند الشركة، أو سند الصرف العام مُمَثِّلٌ للنظير، أي للوحدة المثالية التي أرغمنا على القبول بأن كلَّ قيمة قابلة للصرف تتألف منها؛ - بتأثير هذه التعريفة، نقول، إن من الواضح أن هذا السند الخاص بالشركة، المضمون بالذهب، والفضة، والمنتجات، والكمبيالات، وعمل المنتِجين، والأرض القابلة للزراعة، وأدوات العمل، والدُور، فإن هذا السند، الذي يبدو، في المبدأ، أنه لن يكون، مثل سند مصرف فرنسا، إلاّ تمثيلاً لنقود عينية، أصبح تمثيلاً لكل القيم الممكنة؛

ولأنـه يُعلِـن عـن نفسـه بالفرنكـات، فـإن مـن الواضـح أيضـاً أن هـذا الفرنك، المُعَبَّر عنه بسند الشركة، لم يَعُدْ هو فرنك المجلس الوطني، أي خمسة غرامات من الفضة الخالصة بنسبة تسعة أعشار، أو كميّة متناسبة معها من الذهب: إنه فرنك الطبيعة والبشرية، فرنك العِلْم الذي كان آدم سميث يلمحه في يوم العمل.

ولأن سند الصرف العام تمثيلي، بالفعل، لكل القيم المُنْتَجَة، وأن مصدر هذه القيم كلّها، والعنصر الأولي المحدِّد لها هو كمية العمل التي كلّفتها؛ ولأنها، بالمقارنة فيما بينها، تفترض متوسطاً تتقلّب حوله كل قيمة منها، وتدور في قَطْعٍ إهْليلجي ممتدٍ إلى حدٍّ ما، كما تدور الكواكب والمذنّبات حول الشمس. ويتبع ذلك، أن سند الصرف، كقيمة نموذجية أو معيار للمجتمع، ليس شيئاً آخر غير تعبيرٍ عن هذه الوحدة، أو مُضَاعَفٍ لهذه الوحدة، أو جزءٍ منها، نسمّيه متوسط يوم العمل.

لنفترض، لِلَحظة، أن هذا اليوم المتوسط يقابل كمية 25 غرام فضّة خالصة بنسبة تسعة أعشار، أي قطعة من فئة المئة فلس؛ سنقول إن العامل الذي يكسب 5 فرنكات في اليوم، يكسب يوماً، وأن مَن يكسب فرنكين و50 سنتاً، أو 3 فرنكات، أو 4 فرنكات، يكسب نصف يوم، أو ثلاثة أخماس، أو أربعة أخماس يوم، وأن العامل الذي يرتفع أجره إلى عشرة فرنكات، أو خمسة عشر فرنكاً، يكسب يوماً يبلغ ضعف أو ثلاثة أضعاف المتوسط.

انظروا الآن إلى النتائج: إذا كان أجر العمّال يُعَبَّر عنه بفرنكات الشركة، لا بفرنكات المجلس الوطني المعدنية، أو الروتين، فإن سعر المواد الاستهلاكية يمكن أن يتقلّب ويرقص طالما

أراد. ولن يتحمَّل العامل مطلقاً أن تكون حصَّته العادلة من التخفيض كما تكون من الزيادة. أيعني هذا أن متوسط يوم العمل لن يبقى القاعدة لكل التقييمات؟ أيعني أن سند الشركة لن يعبِّر عن هذا اليوم المتوسط، مهما كان؟ ليتغيّر هذا المتوسط إذن كما يريد، بالمقارنة مع نفسه، فإنه سيبقى، بالنسبة للقيم المُنتَجَة التي هو قاعدة لها، الوحدة الثابتة، المثالية، المطلَقة. وفي حين أننا نرى العامل، الذي يتلقّى، منذ نصف قرن، أجراً متوسطاً يبلغ 4 فرنكات، يفقر بنسبة 25 بالمئة نتيجة ارتفاع المُنتجات الأخرى، وتوقف المعادن، بل وحتى انخفاضها، فإن هذا العامل نفسه سيستفيد، فيما لو عُبِّر عن أجره بفرنكات الشركة النظرية، من كلّ التحسينات الصناعية، وستزداد رفاهيته، مع الأجر نفسه، بكلّ الكمية التي نقصت، 25 بالمئة.

ننهي، هنا، هذه التوضيحات، التي قد تتطلب بحثاً خاصاً. لنكتفي بالقول إنه بهذا التحويل العام للمنتجات إلى نقود، وبهذا السند العالي الذي يُمارَس على كلّ القيم، وكنتيجة ضرورية لتنظيم الصرف كما عرضناه سابقاً، فإن فرنسا ستتقدم على كلّ الأمم، وستصبح، إلى الأبد، حاملة راية البشرية المتحضِّرَة.

الفقرة 8 – إحداث الفروع

أُعِدّت شركة المعرض الدائم لمَرْكَزَة كلّ التداول التجاري. ولو لم توجد إلاّ لتحقيق نصف هذه الغاية، لأخفقت في مهمتها، وانهارت وسقطت في النهاية، إن تصرّفت، في عملٍ غير منطقي، ومن دون عذرٍ، بشكل مختلف.

ماذا سيكون عليه سندها الائتماني، لو كان على استعماله الانغلاق في شعاع العاصمة الكيلومتري، أو على الأكثر في حدود محافظة السين؟ ما فائدة هذه الرافعة، ذات الذراع الطويلة، القادرة وحدها على تغيير وجهة العالم، لو كان عليها الاقتصار على اقتصادات النقل، وربّما النقود، من حي باريسي لآخر، زيادة على موازين الحسابات والتحويلات؟

كيف لها، بعد ذلك، من دون هذا الكمال في العمل الذي يعطيها وحده طابع العمومية، إقامة علاقة تواصل دائم بين منتجي مختلف مناطق البلاد؟ كيف لها أن تثير، وتنجز مبادلاتهم؟ كيف لها أن تعمل على بيع المنتجات والمواد الأولية الفائضة، مقابل منتجات ومواد أوّلية أخرى، أو على الرهن؟

كيف لها، أخيراً، الوصول إلى توازن القيم. هذا الهدف الأعلى والمثالي للاقتصاد العام؟

تكون أو لا تكون، أي أن تطال مساحة البلاد بكاملها، أو أن تبقى في العدم، ذاك هو الخَيار أمام المؤسّسة الجديدة.

ويجب إضافة أنه سيكون من الأسهل عليها، بما لا يُقَارَن، أن تكون الكلَّ من أن تبقى الجزء، ويكفي أن يكون لديها أقل فكرة

عن التداول والتبادل، وأن تعرف الشروط والمتطلّبات كي تقتنع بذلك. وماذا! أن يكون لأقل صاحب مصنع باريسي، ولأصغر مصرفي في مقاطعةٍ ما علاقات في كلّ عاصمة، أو مدينة إقليمية كبرى. إنه، بالقوة، المصرف المركزي للكرة الأرضية، ويخسر إذا منعنا عنه أقل جزء من الأرض القابلة للسكن. والشركة التي من طبيعتها أن تكون وحيدة، والتي يكمن هدفها في تغيير الروتين التجاري، وتجديد التكوين الاقتصادي للمجتمع، قد تتردّد في متابعة نموها الشرعي والطبيعي والضروري!

لا، لا، إنه لن يسعها أن تكون هكذا. ولو أرادت أن تكون كذلك، فإن شركة المعرض لن تستطيع. وسيكون وضعها كوضع السكك الحديدية، التي دعتها المحافظات والبلديات، من كلّ الجوانب، بعد إقامتها والتعرّف عليها، لتكون الحامية لكل المصالح والحقوق.

لنمتنع عن إضاعة الوقت في الردّ على الاعتراضات المستمدّة مِنْ كِبَرِ المشروع، وكثرة عدد العاملين الذي يستلزمه، وضخامة التفاصيل والمراقبة اللامحدودة، إلخ. فبعد مصرف فرنسا، والسكك الحديدية، لا أهمية لمثل هذه الاعتراضات. لماذا، إذن، تُدار الشركة الجديدة، القائمة على المنفعة العامة، وبهدف تأمين التمتع المتساوي للجميع بمنتجاتهم، وصناعتهم، عبر التبادل والحسْم، إلخ.، وتُخْدَم بقدر من الذكاء والحماس يقلّ عمّا تتطلبه الشركات التي تقوم على الامتياز؟

إلاّ أننا نريد إعطاء فكرة عامة عن هذه المؤسّسة التي لا وجود لأنموذج لها حتى الآن.

نتصورّ من دون عناء أن الشركة الأم، المُحْدَثة في باريس، والتي تتخذ من قصر الصناعة مقراً لها، تحيط نفسها، في كلّ مقاطعة ومحافظة بفروع تُؤَسَّس على شاكلتها، وتتلقى منها الدفع والقانون، كما فعل مصرف فرنسا مع مكاتبه في المحافظات.

وإذا كانت الشركة المركزية تعيِّن المديرين، وتراقب العمليات وتشرف عليها، وتحدِّد تعريفة الصرف، وتصدر سندات الشركة، وتجمع المعلومات وتنظِّم الإحصائيات، فإنها تُعَدُّ المرتكز الذي يؤدي إليه كلّ شيء، ومقرّ العمل الذي يشعّ منه النور والحياة في كلّ الاتجاهات.

من السهل فَهْم كلّ هذا الأمر.

لكن مَنْ الذي لا يرى أن الشركة، علاوة على هذه الفروع، والمكاتب، والأسواق، المقامَة على صعيد البلاد، تقيم، عبر كتلة توظيفاتها، علاقات مع أحواض بناء السفن، والمستودعات، والأسواق، والمخازن العامة والخاصة، التي توجد المنتجات والسلع متراكمة فيها، وأن مهمّتها تكمن في تصريفها، وأنها، في الوقت الذي تتميَّز فيه عن هذه المؤسَّسات، ومن دون التعدي على اختصاصاتها، هي التي تستعملها، وتضبط عملها، وتعطيها الدفع والوحدة، والتي تحدّد لها أهميتها؟

وهكذا، عبر تأسيس الشركة، فإن الأحواض، التي بقي إحداثها إلى هذه اللحظة، مثل إحداث مصرف التسليف العقاري، حبراً على ورق، لأنه كان ينقصها المعنى، والدافع، ومبرّر الوجود الكافي، تجد فوراً ضرورتها وعملها. ومع مرور الزمن، تقوم الشركة باستيعابها، وتقولبها على عيارها، وتختمها بختمها، وتصنع منها شيئاً

قد ينطوي على تناقض إن لم تفعله، شيئاً لا يسعها من دونه البقاء في فرنسا المركزية، الديمقراطية والواحدة؛ إنها ستكون مؤسَّسة شبيهة بها. فهي لن تكون شركة استثمار خاص، وإنما شركة ذات منفعة عامة.

إن تأثيراً مشابهاً ستمارسه شركة المعرض على تجارة التجزئة. فبتنظيمها لتجارة الجملة سيُدفع باعة التجزئة سريعاً، عبر الصخب العام، وقوة الأشياء، إلى أن لا يطرحوا للبيع إلاّ المنتجات التي مرَّت بين أيدي الشركة الجديدة، أي التي عُرِضت على خبراء وقُدِّرَت قيمتها من طرفهم، فيعرضونها بدورهم، مرفقة بمحاضر الخبرة، على أنظار الهواة والمشترين. وبهذه الوسيلة، سيكون على بائع التجزئة، المضطر على إطلاع الشاري على سعر الجملة، الاكتفاء بربح معتدل، قابل لأن يُعْتَرف به، أي ربحُ فلسٍ مقابل الفرنك، على سبيل المثال. وفي حين أن حكمة المشرِّع، في ظِلِّ النظام التجاري الجديد، لم تستطع الوصول، تجاه براءات الاختراع، إلاّ إلى هذه الصيغة الحمقاء. فمن دون ضمانة الحكومة، سيحصل المستهلك الصغير والكبير على نبيذه، وزيته، وقماشه القطني، وكلّ مواده الاستهلاكية بضمانة الشركة.

الفقرةَ 9 – مكتب الإعلان

إن قاعدة التجارة الحالية هي إحاطة عملياتها بالسِرِّيَّة المطلقة. السِرُّ روح التجارة، يقول المثل السائر. ومنع كلّ العلاقات المباشرة بين المُنتِجِين والمستهلكين، وإفقار الطرفين بالجهل، وصعوبات التقارب، ومخاطر النقل، ومفاجآت السوق، وتغيّر الحاجات، أو، في كلمة واحدة، الاصطياد في الماء العَكِر، ذاك هو فنُّ التجارة وموضوعها. إن شركة المعرض تستبدل بهذا السرّ التعسّفي، الذي لا يفيد إلاّ الوسطاء، الإعلان الأكثر كمالاً. لقد سبق أن قلنا، في الفقرة 1، في أيّ شروط الإعلان عن السعر، والمصدر، والكمية، والنوعية، والوزن، ستُقْبَل المنتجات والسلع في المعرض. إلاّ أن الإعلان الذي نعتزم هنا جعله قانوناً للشركة لا يقتصر على هذا الأمر. فهو يمتدّ إلى كلّ أعمال الشركة نفسها، طالما أن هذه الأعمال لا تعرِّض للخطر المودعين أو المُنتسِبين الآخرين، الذين لهم حقّ في أن يحيطوا بالسِرِّيَّة معاملات صناعتهم الخاصة، ونجاح مشروعهم.

وفي كلمتين، فإن الشركة، إذا كانت مُلْزَمَة بحفظ سِرِّ الآخرين، إلاّ أنه ليس لها هي نفسها أي حقٍّ في حفظه على الجمهور، الذي يُعَدُّ، ويجب أن يبقى، في كلِّ شيء ولكل شيء، سيدها.

فعلى غرار مصرف فرنسا، ستنشر شركة المعرض بياناً بحالة وضعها في كلّ أسبوع؛ وعلى غرار شركات أحواض بناء السفن، والملاحة، والمناجم، والسكك الحديدية، سيكون لديها مجلة معتمَدَة ناطقة باسمها تصدر مرة واحدة، أو اثنتين، أو عدداً أكبر من المرَّات في الأسبوع، ويُخَصَّص لتلقي كل اتصالات الشركة الرسمية وشبه الرسمية، وتنشر فيها الإحصاءات، وجداول أسعار السوق، والكميات

الموجودة في المخازن، وفي الأحواض، والمستودعات، وأسواق الجملة، وحركة الصفقات، وتقلّبات أسعار الصرف، إلخ.

ووفاءً لمبدئها في الامتناع، لا تنشر الشركة ولا تدعم مالياً مجلة، يجب على المحرّرين والنقّاد فيها أن يبقوا، حتى فيما يتعلّق بالشركة، أحراراً ومستقلين تماماً. وتقتصر على التعامل معها، فيما يخص كلّ المواد المنشورة والإعلانات، بالأسعار والشروط العادية للصحف.

وفي كلّ سنة، أو مرّتين في العام، ستنشر الشركة حساباً ختامياً عاماً، مفصّلاً في فصول ومواد، وذلك على غرار ما يمكن أن يُطلَب من مؤسّسةٍ عامةٍ، مُقدّراً لها أن تكون أنموذجاً وقدوة، سواءً من حيث التنظيم والخدمة والمحاسبة، أم من حيث الاستقامة والعدل.

إن كلَّ ما يمكن أن يهمّ الفضول العام من حيث تأسيس الشركة، وإدارتها، واتجاهاتها، ومشاريعها، من عاملين ومواد، رواتب، أجور، إيجارات، ضرائب، نفقات مكاتب، عوامل تشجيع، تعويضات، مكافآت، مداليات، إعفاءات ومعاشات، إيصالات من كلّ الأنواع والفئات، إيداع، تخزين، عمولة، حسم، فائدة، تفاصيل إحصائية، عمليات، صفقات، مبيعات، مبادلات، توظيفات، كميات، نوعيات، أوزان، أسعار، حدود قصوى ودنيا ومتوسط، يجب أن يُذكَر في كشف الحساب الفصلي والسنوي للشركة، وأن يخضع لرقابة الرأي العام، ويُعْرَض على أنظار السيد، الذي لن يكون شخصاً آخر غير الجمهور نفسه.

أن الشركة ستقوم بما هو أكثر من ذلك، أيضاً.

فهي كتعبير عن العِلْم وعن المنفعة العامة، ستنشر، من وقت لآخر، في المجلة التي ستستخدمها للنطق باسمها، بشكل خاص، وبمساعدة مجانية من المحررين، بياناً بالوقائع الاقتصادية الأكثر إثارة لاهتمام البلاد والكرة الأرضية. وستستخرج منها المبادئ والقوانين، وستُظهر انحرافاتها وتشوّهاتها، وهي، في كلمة واحدة، لن تهمل أي شيء يمكن أن يسهم في التربية الاقتصادية للمساهمين فيها، والمنتسبين إليها، وإلى المؤتَمِنين، والزبائن، وكذلك في الإصلاح الصناعي والتجاري للأمة. وبقيامها بالتنوير، ستمدّ الشركة قوتها في الداخل والخارج، وستمسك، بالعدل، والعِلْم، حكم المصالح وصولجان العالَم.

إن المواد السابقة التي شكّلت مجموع الفصل الرابع، وسلسلة العمليات الرئيسة للشركة، ليست نتيجة إيحاءاتنا الشخصية وحدها.

فرغبة منا في إعطاء مشروعنا طابع المشروع الذي اطّلع عليه القسم الأكبر من الرأي العام، وجعله، بقدر الإمكان، التعبير عن الديمقراطية الصناعية الأكثر تقدّماً، سواءً في الممارسة أو في التأمل النظري، اطّلعنا على العدد الأكبر من المطبوعات التي صدرت منذ ستة أعوام في هذه المادة، وقارنا بينها. واستخلصنا منها الجوهر. وسألنا الرجال الأبرز بذكائهم وتجربتهم، الذين كان بإمكان استقامتهم وتفانيهم أن يكونوا ضمانة يقين لنا. ولم نُهمل، أيضاً، رأي رجال الأعمال، الذين، لكونهم غرباء عن أي اعتبار تحزّبي، أو حتى إنساني، كان في إمكانهم أن ينيرونا عن مؤسّسة ذات أهمية حاسمة.

نعتقد أن بإمكاننا تأكيد أن الأفكار التي ذكرناها، إن كانت، أساساً، من حيث المحتوى، وحتى من حيث الشكل،

أفكارنا، بمعنى أنها تتفرّع كلها من المبادئ العليا التي نشرناها ودافعنا عنها أكثر من مرّة، والتي كانت كلها بالمقدار نفسه حالات خاصة لتركيب عام للعلوم الأخلاقية، والسياسية والاقتصادية، والتي عملنا على بنائها يومياً، فإن أولوية النشر، في الواقع، بل حتى تطبيق عدد من هذه الأفكار، يعود لآخرين، من الممتع لنا بالأحرى الاعتراف بالحقّ، في أن نجد فيهم بالنسبة لنا ضمانة لمزيد من اليقين.

سنذكر بالاسم، بالنسبة للفقرات 3، 4، 5، و6، السيد فرانسوا كوانييه (François COIGNET)، صاحب مصنع في سان دنيس، وأحد أكثر الصناعيين الجديرين بالاحترام في محافظة السين، وأكثر الاقتصاديين المتنوّرين لدينا، الذين جعلنا من واجبنا أن نتابع، خطوة، العمل الذي تفضّل، بناءً على رجائنا، بالقيام به في المؤسّسة التي كانت مشروعاً، لتطبيق تعريفة الصرف(الفقرة 7)، والسيد ديسكليه (d'ESCLÉE)، مؤلف منشورات عدّة في هذه المادة، ورجل الفكر والتفاني، الذي ثقّفته تجارب طويلة وقاسية، الذي نحبّ، بالخصوص، تسجيل فضله الذي يبدو أن آخرين يجهلونه.

الفصل الخامس:
إدارة الشركة

لن نقوم، هنا، إلاّ بإشارة موجزة إلى الإدارة لنقول إنها يجب أن تُنَظّم على أسُسٍ أوسع ديمقراطية، وستتألف من:

1 ـ مجلس إدارة من خمسة وعشرين عضواً

2 ـ لجنة إدارة من ثلاثة أعضاء، ومعها سلسلة تراتبية تضمّ عاملين موزعين بين أقسام ومكاتب، إلخ

3 ـ لجنة مراقَبة من خمسة أعضاء

4 ـ هيئة خبراء محلّفين

5 ـ لجنة للصرف من ثلاثة أعضاء.

يُنْتَخَب مجلس الإدارة، مبدئياً، من قِبَلِ الجمعية العامة، ويُجَدَّد خُمْسُه سنوياً.

ويبدو لنا أن مصلحة الشركة في بداية عملها، والحقّ العائد إلى كلّ مُبادرٍ إلى تأسيسها، يتطلبان أخذ خمسة عشر عضواً، على الأقل، من أصل العدد الكلّي للأعضاء، من بين الأشخاص المؤسِّسين للشركة. وسيكون من المناسب، ربما، دعوة الأسماء الأكثر شهرة واحتراماً للديمقراطية الصناعية لتولّي هذه المهمة. لقد ذكرنا أسماء عدد كبير من هؤلاء، وسيكون من السهل إيجاد آخرين. إن للشركة

أكبر مصلحة في أن تضمَّ إليها، كمديرين، أو رؤساء دوائر، أو مراسلين ورؤساء فروع، الرجال الذين حضَّروا، منذ سنوات، وعبر كلِّ التضحيات، وكلِّ الصعوبات والأمور المُثبطة للهمة، الأرضية الاقتصادية، وقادوا المؤسَّسة، إن صحَّ القول، إلى مرحلة النضج. كما يبدو لنا أن هؤلاء الرجال سيكونون، بفضل علاقاتهم، ولباقتهم، ومحيطهم، وتفانيهم المُجَرَّب، الأكثر قدرة على إدارة المؤسَّسة، بالسرعة القصوى القابلة لأن تسير بها.

إلى هؤلاء المؤسِّسين الخمسة عشر سينضمّ عشرة رجال، يُختارون، بقدر الإمكان، من بين الوجهاء الصناعيين، الذين تَفرِض أسماؤهم، أولاً، على طبقة المنتجين الضخمة الاحترامَ والثقة.

لن يجري، في السنوات الخمس الأولى، أي تغيير في مجلس الإدارة، فيما عدا حالات الوفاة، أو الاستقالة.

بعد خمسة أعوام، سيبدأ إجراء التجديد، بطريقة السحب بالقُرْعَة، والجمعية العامة هي التي ستقوم بعملية الاستبدال.

سيَختار مجلس الإدارة لجنة الإدارة، إما من بين أعضائه، أو من الخارج.

ستنتخب الجمعية العامة لجنتي المراقبة والصرف. أما هيئة الخبراء المحلَّفين فيعيِّنها مجلس الإدارة.

ستَختار لجنة المراقبة رئيسَي الصندوق والمحاسبة، وستعيِّن لجنة الإدارة كلَّ العاملين الآخرين.

وفضلاً عن ذلك، فإن الشركة، وإن كانت مؤسَّسة عامة، من حيث الجوهر، ومُجَرَّدة من أي طابع خاص، ستكون مستقلة عن الدولة، التي لن تمارس تجاهها أي عمل غير العمل العائد إلى النيابة

العامة ومجلس الدولة، بحُكْمِ القانون، والذي يُمَارَس تجاه كلّ الشركات التجارية.

ولن تُصْدِر الشركة أسْهُماً صناعية، أو أَسْهُماً لتقاسم الأرباح.

وبحُكْم طبيعتها، والغرض من تأسيسها، فإنه لن يكون باستطاعة أسهم رأسمالها، وإن كانت بفائدة 4٪، تضمنها الدولة، الحصول على ربح، والارتفاع إلى ما هو أعلى من سعرها الاسْمي، الذي لا يسعها، أيضاً، الهبوط إلى ما دونه. من هذا الجانب، كما من الجانب الآخر، فإن كلَّ مضاربة بالأسهم المالية، وكلَّ تحقيق لمكافآت، مستحيل على المؤسِّسين، والمديرين، والإداريين، إلخ.، كما هو على المساهمين.

وبغية إعطاء إدارة الشركة الطاقة التي تميّز الشركات ذات المنفعة الخاصة، ستُقْتطَع، في كلّ سنة، نسبة مئوية من الناتج الصافي للشركة، مُخَصَّصَة لتقديمها كمكافآت للعاملين، علاوة على أجورهم الثابتة.

وسيكون لجميع العاملين في الشركة من دون استثناء، بدءاً من مجلس الإدارة ووصولاً إلى آخر عامل، حقٌّ في هذا الاقتطاع، يتناسب مع أجورهم ومع الناتج الصافي الذي تحصل عليه الشركة في القسم من الدائرة الذي يشكّلون جزءاً منه.

واستناداً إلى التخفيضات الممكنة في معدل العمولات والحسومات، فإن مبلغ الاقتطاع المُخَصَّص لمكافآت العاملين سيُحْسَب، سنوياً، بطريقة يُضاف فيها إلى الأجور كَسْراً متصاعداً، يبدأ بعُشْر الراتب ويصل إلى نصفه، بحيث يمكن لدخل كلّ عامل، في حال أصبحت أعمال الشركة مزدهرة أكثر فأكثر، أن يزداد تدريجياً بنسبة 50٪، في خمس أو عشر سنوات.

وستُحْجَز من مبلغ الاقتطاع، نسبة ما لتُستخدَم كأموال للإعانة وصندوق للتقاعد.

وفيما عدا وظائف المديرين، وأعضاء لجنتي المراقبة والصرف، الخاضعتين للجمعية العامة، يمكن لكل عامل أن يطمح للوصول إلى الدرجات الأعلى في التراتبية. أما شروط الترفيعات فهي الكفاءة والقِدَم.

وبما أن خدمة الشركة هي القانون الأسمى، وأن كفاءة العامل لا تزداد مع عدد السنوات، فقد تقرر، في إدارة الشركة، من حيث المبدأ، من جهة أولى، إمكان قبول انتقال أيّ عامل، بناءً على طلبه، من دائرة إلى أخرى، بطريقة تنمي كفاءته، وتبقيه، في النتيجة، في درجته، ومن جهة ثانية، أن للإدارة الحقّ في أن تنقل إلى دائرة أدنى العامل الذي لم تَعُدْ وسائله، أو سوء سلوكه، تسمح له بالبقاء في المرتبة التي كان يشغلها.

وبعد ثلاثين سنة خدمة، سيكون لكل عامل في الشركة الحقّ في راتب تقاعدي لا يمكن، في أي حال، أن يزيد عن نصف متوسط الأجور التي تقاضاها في أثناء مسيرته المهنية.

أما المديرون الذين انتهت مهامهم فسيتقاضون مكافأة خاصة، تقترحها لجنة المراقبة، وتصوِّت عليها الجمعية العامة.

الأرباح

بعد تدقيق الحسابات، في كلّ سنة، سيُقَسَّم الناتج الصافي للشركة إلى قسمين، يُضاف أولهما إلى أصول الشركة، ويُستخدم لتنميتها، ويوزَّع الآخر كأرباح على المساهمين، الذين لهم أن يقرِّروا، بعد ذلك، في جمعية عامة، وبحسب أهمية هذه الأرباح، إن كان ثمَّة

مجـال، أم لا، لتخفـيض معـدل العمـولات، وحسـومات الشـركة وفوائدها بنسبة مئوية ما.

لمحة عامة عن نتائج المؤسّسة

يمكن للمشروع الذي أتينا على تفصيله، والذي اقترحنا تحقيقه بمرسوم إمبراطوري، بواسطة امتياز مشروط مُعْطى لقصر الصناعة، وضمانة مشروطة، أيضاً، لفائدة للمساهمين بنسبة 4٪، أن يُلخَّص، ويُعَرَّف بالعبارات التالية، التي رفعناها، كتوصية، إلى مقام سُمُوِّهِ الإمبراطوري: "تنظيم ومَرْكَزَة تبادل منتجات بمنتجات، بحسب صيغة ج.ب. ساي، بأقل قَدْرٍ من النقود العينية، وأقل عدد من الوسطاء، وأقل التكاليف الممكنة، للفائدة الحصرية للمنتجين والمستهلكين".

ذاك هو المبدأ الأساس، العلمي، والقانوني الذي يسيطر على مشروعنا، الذي لن تكون فصوله ومواده كلها، الكثيرة بقدر ما استطعنا فعْلها، والبعيدة بقدر ما استطاعت الامتداد، دائماً، إلاَّ نتائج طبيعية دقيقة له.

لنفحص الآن، بنظرة سريعة، نتائج تطبيق هذا المبدأ على التجارة، أولاً، ثم على الاستهلاك، ثم على الانتاج والعمل، والتسليف، والنظام العام، والطبقات العاملَة، والمجتمع بأسره.

لا يجهل أحد أنَّ تداول الثروة، أو، بعبارة أخرى، تبادل المنتجات بعضها ببعض، كان منذ وقت مُبَكِّرٍ، موضوعاً لوظيفة، أو صناعة خاصة في المجتمع، ومتروكاً للمبادرة، وللمجازفات والمخاطر، الناتجة عن مناورات تعسّفية إلى حدٍّ ما لعدد من الأفراد، الذين يُسَمَّون، لهذا السبب، بالتجار.

ونعلم، أيضاً، كمْ كان تأثير هذه الطبقة الاجتماعية، في كلّ الأزمنة، على الاستهلاك العام، والطبقة العاملة، والثروة العامة، وأخلاق الأمم، والحكومات.

الغلاء المستمر في أسعار مواد المعيشة، والمواد الأولية، والمنتجات، والمجاعة في بعض الأحيان؛

استغلال العمَّال، الفقر المُنَظَّم، البؤس البنيوي، كنتائج للتداول المُدَمِّر، وللاقتطاع الرأسمالي، ولتراكم القيم الأكثر إيجابية في عدد قليل من الأيدي؛

فساد الأخلاق ونفَاقها.

سيطرة الدولة عبر عُصْبَة أنانية وبلا مبادئ.

وفي النهاية، ثورات بلا نهاية، من دون فعالية، ومن دون هدف، في النتيجة:

تلك هي الثمار التي أنتجتها الفوضى التجارية في كلّ العصور، وكلّ البلدان، والتي لا تزال تنتجها بيننا، أيضاً.

لقد وصل سعر كلّ القيم، في هذه اللحظة، معدَّلاً باهظاً، بحيث أصبح الاستهلاك مستحيلاً، وغاصت الطبقة المُنتِجَة، التي ينبغي أن تكون الأغنى، لأنها، بدقة، هي التي تُنْتِج، والطبقة العاملة والطبقة الوسطى، أكثر فأكثر، في البؤس. المُنْتِج لا يستهلك: تلك هي الصيغة التي يمكن إعطاؤها للشرّ المجهول الذي يدمّر المجتمع، ويلتهمه. ولكي يستهلك المُنْتِج أكثر، ليس ثمَّة إلاّ وسيلتين:

1 ـ تخفيض سعر المنتجات.

2 ـ. زيادة الأجر أو الدخل.

لنهتمّ في البداية بالوسيلة الأولى.

إن تخفيض سعر المنتجات لم يُطلَب، إلى هذا اليوم، إلاّ من أجور العمال، إما باختراع آلات تحلُّ محلّهم، وإما بتخفيض سعر الطريقة، عبر تقسيم العمل، وترتيبات أخرى اقتصادية إلى حدّ ما، أو معدل اليد العاملة. إلاّ أن هاتين الوسيلتين استُنفدتا تقريباً. وبإقرارنا بأنه يبقى الكثير الذي ينبغي فعله من هذا الجانب، فإن التجربة المُكْتَسَبَة منذ قرن لدى كلّ الأمم الأكثر مهارة والأكثر تجارة في الكرة الأرضية تثبت أن الفقر، بدلاً من أن يتباطأ، لم يكفّ عن التزايد بسبب الطرق التي أشرنا إليها.

ثم، انظروا إلى التناقض! لماذا لا يستهلك المُنتِج؟ لأن المُنتَج غالٍ جداً. لماذا المُنْتَج غالٍ جداً؟ لأن الأجر، كما يقال، مرتفع جداً. إذن لنخفّض الأجر بغية تخفيض السعر. لكن، بما أن وسائل المُنْتِج للحصول على المُنتَج خُفّضَت بالمقدار نفسه الذي خُفّضَ فيه سعر المُنتَج، فإن المُنتِج وجد أنه لم يحصل على شيء. وهكذا، فإننا لا نسير إلاّ في حلقة مُفْرَغَة.

برغم ذلك، يبقى علينا فعل شيء ما.

فبدلاً من طلب تخفيض سعر المنتجات من الأجر، ألا يمكن طلبه من تكاليف التداول نفسها؟ إذا فحصنا الوضع الحالي للتجارة، نجد، بالفعل، أن سعر المنتجات، من هذا الجانب، زاد بالإضافة إلى سعر التصنيع: من فائدة رؤوس الأموال المُسْتَعْمَلَة في التجارة، والتي يمكن لكتلتها أن تُخَفّض كثيراً؛ من أجور العاملين، الذين لا يتناسب عددهم الكبير، أيضاً، مع الخدمة التي يؤدّونها؛ من المبالغة في إيجارات المباني والأراضي؛ من ضخامة النفقات العامة والنفقات

النثرية؛ ومن كلّ ما يقتطعه، في النهاية، الاحتكار، والمضاربة المالية، والطفيلية في كافة أشكالها. لقد قُدِّر اقتصادي محافظ، يُعَدُّ حُجَّةً في هذه المادة، هو السيد ميشيل شوفالييه (Michel Chevalier) مجموع هذه الزيادات، التي سنشير إليها، في كلمة واحدة، باسم نفقات التداول، التي يُنْظَر إليها كوظيفة متوسطة بين الانتاج والاستهلاك، في فرنسا، بأربعة مليارات، وهو ما يعادل ثلث الانتاج الكلّي.

يعلم الجميع أن المعدل القانوني لرؤوس الأموال المنخرطة في التجارة هو 6٪، في حين أن فائدة الأموال الموضوعة في الرهن العقاري، أو لدى الدولة، أو المنخرطة في الصناعة والزراعة لا تبلغ، بشكل قانوني، إلاّ 5٪، و 4 ونصف، و4 وحتى 3٪ كما لو أن الدولة سنَّت لنفسها، بدقة، قانوناً لزيادة الأعباء، والأعباء الإضافية، والرسوم، والرسوم الإضافية على التداول، في هذا العالَم من الوسطاء الطفيليين، الذين يرهقون السلعة، ويمنعونها من الوصول إلى المستهلك، وإلى المُنتِج. إن المجتمع مليء بهذه التناقضات.

كما يعلم الجميع، أيضاً، أن الوسطاء والسماسرة التجاريين، وأن أصحاب الدكاكين والباعة لا يأخذون أقل من 10، 12، 15، 25٪، زيادة على العمولة أو الربح، بالإضافة إلى النفقات الأخرى؛ وبما أن هذه المضخة المستنفِذة كانت في نظرها وظيفة مقدَّسة، فإن الدولة تهتم بإحاطة هذه الهيئة لأركان التجارة بكل الضمانات والمزايا؛ فحدَّت من عددهم، وكوَّنتهم في احتكار، وأعطتهم قضاة خاصّين بهم. الأمر الذي رفضت إعطاءه للكُتَّاب السياسيين. وأصدرت لهم القانون الموجز والسريع لتنفيذ الأحكام الصادرة بإعدامهم.

ويعلم الجميع، أخيراً، أنه لإجراء عملية توزيع المنتجات، فإن هذه التجارة الفوضوية مضطرَّة لاستعمال عدد كبير لا يُحصى من العاملين، المسافرين والمقيمين؛ وللمحافظة على علاقات لا متناهية تتقاطع وتتناقض في أهدافها وكلامها، وتحيِّد بعضها بعضاً، وتخلق لنفسها متاعب يتعذَّر حلها: بما أن ثروة كل تاجر مرتبطة بدمار زميله، الذي يكون منافساً وخصماً له.

هل من الممكن أن نفعل للتجارة، بالمعنى الحصري للكلمة، أي، في كلمة واحدة، للتبادل، ما فعلته السكك الحديدية لصناعة العربات وسُعَاة البريد؟ إن الدولة، حين أنشأت شركات السكك الحديدية، لم تقمْ إلاّ باستبدال فوضى نصف دزينة من الاحتكارات الكبيرة باحتكارات صغيرة. وكانت تلك الاحتكارات الكبيرة أكثر خطراً على البلاد والدولة مما كان عليه العدد الكبير مِنْ مقاولي النقل وأصحاب العربات، لأنها كانت تحتفظ لنفسها بالحصة الأضخم من ربح الاختراع الذي تستغلّه. لهذا فقط نقترح على الدولة ألاّ تُنَظِّم احتكاراً – فلتواصل التجارة الفوضوية هيجانها باهظ الثمن طالما أرادت ذلك، ولتستمر في إسقاط ضحايا لها إن وَجَدَت منهم -، وإنما شركة مركزية للتبادل المباشر، تضمن المُنْتَج من حيث الكمية والنوعية والسعر، وتقوم بحسمٍ يبلغ نصف في المئة، وتكتفي بأخذ عمولة لها بنسبة 2 ونصف في المئة، كحدٍّ أقصى. وعلاوة على ذلك، فإن أرباح الشركة يجب أن تُقَسَّم بين المنتجين والمستهلكين، المدعوّين، بالأفضلية، للاكتتاب.

تلك هي نقطة انطلاق المؤسَّسة الجديدة التي سنتصفَّح الآن نتائجها بسرعة:

1 ـ إذا انخفضت تكاليف التداول والتبادل، بسبب النظام الذي نقترح إقامته، أي تكاليف الوسطاء بين الانتاج والاستهلاك، التي ترتفع اليوم إلى 35٪ بحسب شهادة السيد شوفالييه، إلى 5٪ دفعة واحدة، وهو ما يشكل سُبْعَ الإنفاق الحالي، فإن من الواضح أن سعر المنتجات سينخفض بنسبة 30٪ من المبلغ الإجمالي، وهذا يعني أنه لن يتألف، بشكل عام، إلاّ من تكاليف الانتاج، بالإضافة إلى 5٪ للتبادل. إن النتيجة الأولى للمؤسَّسة هي، إذن، خلق الحياة الرخيصة، التي كانت حلماً لهنري الرابع، وسعت لتحقيقه بعض العقول الكريمة في عصرنا.

2 ـ إذا انخفض سعر المنتجات، زاد الاستهلاك، بالمقدار نفسه، والرفاهية، في النتيجة. والتداول، الذي كان فقيراً ومضطرباً، يصبح مليئاً ونشيطاً ومنتَظَماً. هكذا نلامس صحة الجسم الاجتماعي، والحياة الطبيعية.

3 ـ بعد تصحيح وضع الاستهلاك، يصبح الانتاج العادي غير كافٍ. وينادي السوق المُنتَج، كما تنادي معدة الشخص المتماثل للشفاء الغذاء. لهذا يتزايد الطلب على العمل والأيدي العاملة. أيُّ خدمة تُقدَّم إلى باريس والمحافظات والتجارة والإمبراطورية، المسحوقة كلّها تحت النفقات الضخمة للأعمال والأبنية، التي لا يمكنها الاستمرار لفترة طويلة، والتي تُذَكِّر فائدتُها المشكوك فيها، العقولَ، عن غير قصد، بالورشات الوطنية المشهورة جداً!

4 ـ . مع الطلب المتزايد على العمل، لا يجد العدد الكبير من العمال المُهْمَلين، أو العاطلين عن العمل، مهنة يعملون بها، فحسْب. بل إن معدَّل الأجور يبدأ ثانيةً في الصعود. وفي هذا الأمر فائدة مزدوجة،

للعامل الذي يمكنه الإفادة من الصعود بحصوله على أفضل تسوّق للمنتجات، من جهة أولى، وللدولة التي تجد نفسها متخلّصة من زبون باهظ الكلفة، وترى أن زمن أزمات البطالة والإضرابات يبتعد أكثر فأكثر، من جهة أخرى. إن شركة المعرض ستعيد بعملها الاقتصادي النظام إلى الورشة، كما تفعل الأمر نفسه في السوق، من دون تدخل الشرطة والمحاكم. وهي ليست في حاجة إلى النظر وراءها، ويكفيها أن تسير.

5 ـ استلم قصر الصناعة في هذه السنة، كما قيل، عيّنات من عشرين ألف مُنتِج! لنأخذ هذا الرقم كقاعدة افتراضية لعدد المنتِجين من كلّ نوع، الذين سيستخدمون هذه السوق المدهشة كواجهة لعرض منتجاتهم. إن الافتراض متواضع، لأنه مع إضافة الأرصفة والقاعات والمستودعات التي يستخدمها المعرض الدائم، كأمكنة مساعدة، فإنه ينبغي أن يتوسّع بشكل أضخم بكثير.

ها هم، إذن، عشرون ألف صناعي لم يعودوا في حاجة إلى دكاكين، وتتنافس تجارتهم، المنظّمة تماماً، بشكل جدّي، مع أنصار النظام القديم. هل يُعْتقد بأنه ليس ثمّة من قوة فعّالة يُخْشَى منها، هنا، بالطرق الأكثر شرعية، وتدفع مالِكي الأبنية في باريس والمدن الأخرى لتخفيض معدل إيجاراتهم، الجائرة حقاً، بشكل ملحوظ؟ هل يُعْتَقَد أن المخازن الصغيرة للبيع بالمفرَّق، التي تُعَدّ فروعاً للشركة، كما قلنا في الفصل 4 الفقرة 8 لن تكون هنا الوكالات التي لا تقاوَم لثورة الدكاكين هذه، سواء من وجهة نظر تجارة التجزئة أم من وجهة نظر المِلكيّة؟

6 ـ لن تتوقف الحركة هنا. فمنذ أن يصبح الدكان غير مفيد للمُنتِج، لن يعود المَسْكَن في الطريق، والشوارع الكبرى، وعلى الأرصفة والبولفارات، ومراكز المدن، ضرورياً. ويمكنه أن ينتشر في الضواحي والقرى الصغيرة. ومع الحياة الرخيصة، التي طالب بها السيد دولامار (Delamarre)، سيكون لدينا السكن الرخيص الذي طالب به الجميع، والذي لن يكون باستطاعة أي شخص، باستثناء شركة المعرض، إيجاده.

7 ـ قلنا، بناءً على حُجَّة السيد شوفالييه، أن الاقتطاع من الانتاج العام للوسطاء، والتجار، والمحتكرين، والطفيليين، كان بحدود 35٪ وهو ما يمثّل مبلغاً إجمالياً يصل إلى 4 مليارات. لنفترض أن مبلغ النفقات هذا سينخفض إلى مليار واحد، فحسب، نتيجة تطور المؤسَّسة الجديدة وانتشارها في فرنسا كلها. وأن المليارات الثلاثة المُلْغاة، أو، بتعبير أفضل، التي أُنقِذَت، وتمثّل جزءاً من العمل الجاهز الآن للاستعمال، وجزءاً من فوائد رؤوس الأموال الجاهزة للاستعمال، أيضاً، فإن مِمَّا لا ريب فيه أن هذا العمل وهذه الرساميل ستتعلق بالإنتاج، بالمعنى الدقيق للكلمة، أي بالصناعة والزراعة والملاحة إلخ

وهكذا، فإن الصناعة التي تعاني من نقصٍ في رؤوس الأموال؛ والزراعة التي يئست لعدم حصولها على التسليف الموعود، ويُحْجَب عنها نقص رأس المال؛ وروح المشروع المكبوت من كلّ مكان، ما لم يحصل، والله يعلم بأي ثمن، على قرار قابلٍ للتنفيذ صادر عن أمثال بيرير (Pereire) و ميريس (Mirès) وأَمثالهم؛ وبكلمة واحدة، فإن كلَّ ما يُكَوِّن العمل الوطني سيتلقّى حياة جديدة، وقوّة جديدة! وليس مِنْ حاجة هنا لكنوز كاليفورنيا وأستراليا: إن تغييراً بسيطاً في

المكان يكفي. إن عملية التداول تكلّف غالياً جداً، وهي تمتص كثيراً من رؤوس الأموال. ويجب، من خلال تنظيم التداول، نقل هذه الرساميل من منظومة الأوردة أو المنظومة اللمفاوية إلى المنظومة العضليّة: وستعود الأمة إلى صحتها، ويمكن للمريض أن يسخر من الأطباء.

8 ـ إن الإنتاج أكثر، وزيادة الاحتياط، وتخفيض مبلغ رأس المال المُستَثمَر، يعني القول إن رؤوس الأموال زادت. ولكن كلّما زادت السلعة أكثر، كلّما عُرِضَت أكثر. وكلّما عُرِضَت أكثر، كلّما انخفض سعرها. ويكون لدينا، إذن، رأسمال رخيص، مثل مواد المعيشة والمسكن، والرعاية المنخفضة. حينذاك، وحينذاك فقط، سيتمكن الإمبراطور من استئناف تحقيق فكرته الخاصة بإنشاء مؤسّسة تسليف عقاري وزراعي. وستفتح شركة المعرض، بسُلَفها وإعاناتها من منتجات على رهون بصفر فائدة، وبإحداثها ثورة في إيجار الماشية، الثَلْمَ وسترسم المنهج.

9 ـ بعد الانخراط في هذا التيار، لن يكون باستطاعة الشركة التوقف. ألن نرى في هذه اللحظة فلاح بيكاردي (Picardie)، والبوس (Beauce)، وأفضل مناطق فرنسا، يحدُّ من استثماره، ويقتصر في نفقاته للصيانة والتحسين على الحدّ الأدنى الضروري، ويحجز مدخراته للإقراض، لأنه يرى أن فائدة 4 ونصف بالمئة التي تعرضها عليه الدولة مربحة له أكثر من دخله من الأرض؟ وبما أن الدوافع نفسها موجودة في العمل الصناعي، فإن المالكين العقاريين سيكونون مجبرين على تخفيض سعر إيجارات أراضيهم، أكثر بكثير من بيعها. حينئذ، ومع التخفيض الذي لا بُدَّ منه لسعر الإيجارات، ستتحقّق هذه

الأمنية الأخرى للاقتصاد السياسي: الأرض لِمَن يزرعها، وريع الأرض للدولة والفلاح.

ومِمَّا لا شك فيه أنه لن يكون ممكناً رؤية هذه الآمال المدهشة تتحقق بشكل كامل منذ اليوم الأول. ولكن، هل يمكن إنكار أن الخير والشر لا يتوافقان في المجتمع، وأنه، كما أن فساد الدم يُنتج مع طول الوقت انحلال الأعضاء، فإن نقاءه وغناه يؤديان إلى جماله وطاقته؟

10 ــ في حين أن الأمة ستستطيع القيام مجتمعة بالأعمال الكبرى لتحسين الأرض وإعمارها، فإن كلّ الاقتصاديين، التقليديين والتقدميين، المحافظين والمجدِّدين، يطالبون لأجلها، منذ عشرين عاماً، بتجفيف المستنقعات، في سولونييه (Sologne)، وكامارغ (Camargue)، وسواحل المحيط التي ينبغي فتحها، وبإعادة تحريجها، وريّها، وتصريف مياهها؛ ومع الوسائل التي يقدمها الإبحار بسفن بخارية، ومَدّ الأرض الفرنسية لتصل إلى جبال الأطلس، وإذا تجرّأنا هكذا على القول، امتصاص شمال إفريقيا في بلاد الغال القديمة، فإن كلّ العقبات المرتبطة بالاستعمار تكون قد رُفِعَت: إن شركة المعرض تؤمِّن الوسائل المادية، وعلى الدولة، بمتابعتها السير في الطريق التي فتحتها الشركة نفسها من خلال منظومتها للقروض، أن تستبدل الاستعمار على يد الجميع، بالاستعمار على يد شركات المحتكرين، وخلق الإقطاعات.

11 ــ إلاّ أننا لم نكن لنلبيَ انتظار الإمبراطور، والرغبة التي عبَّر عنها رسمياً، لو أننا، بعد أن أظهرنا نتائج المؤسَّسة الجديدة فيما يمسّ تحسين مصير العمّال، والحياة رخيصة التكاليف، والعمل

الأوفر، والأفضل أجراً، لم نستخلص النتائج المُقَدَّر للشركة أن تنتجها قريباً جداً، بالنسبة لاستقلالهم وانعتاقهم.

وباستبعاد جيش الوسطاء الطفيليين، كما فعلنا، وتنظيم تداول المنتجات عبر إسهام المنتجين أنفسهم، نكون قد عكسنا العلاقة التي توحِّد، في الاقتصاد الاجتماعي، القوتين الصناعيتين الكبيرتين: العمل ورأس المال.

كان العمل مُسَيْطَراً عليه، وعبداً، فانعتق الآن، وأصبح حراً.

كان يتلقّى الأوامر من رأس المال، فأصبح هو الذي يقود ويملي على رأس المال إراداته الخاصة.

ومِنْ تابعٍ، أصبح العملُ سيداً؛ وفي المقابل، من طاغيةٍ ومُغْتَصِبٍ، أصبح رأس المال خادماً مطيعاً ومفيداً. ماذا فعلنا للحصول على هذه النتيجة؟ لا شيء غير فتح ملجأ للمنتجين في قصر الصناعة، ووضعهم جميعاً أمام بعضهم بعضاً، وتعليمهم على التعارف، والاقتراح عليهم بأن يقوموا هم أنفسهم بأعمالهم، من دون أن يكلفهم هذا الأمر أي مشقة أو تضحية.

بناءً على هذا العكس العام للعلاقات الاقتصادية أسَّسنا النظام الجديد للنظام العام، الذي تتطلع إليه، برأينا، فرنسا كلها، والديمقراطية العاملة بشكل خاص. وبمساعدة هذا التعديل في السلطة قمنا بإصلاح توازن القوى الاجتماعية.

لننظر، الآن، إلى ما سيكون عليه وضع الطبقات العاملة في هذا النظام الجديد:

12 ـ يبلغ عدد العمال في صناعة الحرير في مدينة ليون وحدها خمسة وعشرون ألفاً إلى ثلاثين ألفاً. وهذه المهنة المشهورة تمتد إلى ما

هو أبعد بكثير في الأرياف ومحافظتَي الرون (Rhône) والأين (Ain). إن غلاء الإيجارات ومواد المعيشة يطردهم أكثر فأكثر من المدينة إلى البلديات الريفية، حيث البؤس لا يكفّ عن ملاحقتهم.

هؤلاء العمال، الذين لا توجد لهم علاقات لا فيما بينهم، ولا مع المستهلك، سواء كان مِنْ أبناء البلد، أو أجنبياً، والذين ليس لديهم أي معرفة بأمور التجارة، كانوا منذ زمن بعيد المنجم المُثمِر الذي يُغني شعباً من السماسرة والتجار، الذين يشكلون عِرقاً أنانياً، جشعاً، غريباً عن أي شعور إنساني، بقدر ما هو غريب عن العمل نفسه.

العامل يعمل، والتاجر والسمسار يحصدان ويتمتعان.

العامل يُنتِج، والتاجر والسمسار يعرضان. كم عدد عمّال الحرير الذين وصلت أسماؤهم إلى المعرض؟

التاجر، برؤوس أمواله، يحتكر المادة الأولية، والسمسار يحتكر التوصية. والاثنان، المتحدان لاستغلال هذا الفرع الصناعي، لا يتركان إلاّ أجراً هزيلاً للعامل، المنتِج. فما يُباع إلى المستهلك بعشرة فرنكات من طرف الوسطاء والمضاربين والطفيليين، كلّف ثلاثة فرنكات في المصنع!

مع شركة المعرض، استُبْعِد المُضارِب وطُفَيْلي الدكان. وأصبح العامل، الذي يحصل على مواد أولية مقابل منتجات، تاجراً وسمساراً لبيع منتجاته، من دون أن يكلّفه هذا الأمر دقيقة من وقته، أو سنتيماً من النفقات. إن قسماً ضخماً من الأعباء الإضافية التي كانت تُثقِل على منتَجِه يسقط في كيس نقوده، أما القسم الآخر فيكون مفيداً للمستهلك.

ما نقوله عن عامل الحرير، يجب قوله عن عامل الأوشحة الذي يسكن جبال فوريز، وعامل القياطين الذي كان في الماضي يملأ بعض أحياء العاصمة، والذي بدأ البؤس، الناتج عن الاستغلال، يجعله يسير نحو سهول بيكارديا، حيث تتّضح عبوديته، بعيداً عن العلاقات التجارية.

هذا ما يجب قوله، في النهاية، عن كلّ المهن التي يعمل العامل بها في منزله، في الوقت الذي يُجَمِّع فيه المقاولون المضاربون مُنتَجَه، ويكدّسوه، ويضاربوا به.

13 ـ إلاّ أن ما سيحصل عليه العامل في المنزل، على الفور، سيحصل عليه العامل في الورشة الصناعية أيضاً، إنما بشرط مُسْبَق، هو الانضمام.

بعد ثورة عام 1848، ولشعورها بضرورة فعل شيء ما للطبقة العاملة، حاولت الحكومة التوصية بإنشاء بعض الجمعيات على نفقة الخزينة العامة. وكان النجاح الذي حصلت عليه بفضل هذا النوع من المساعدة أكثر من هزيل. ولو كانت الدولة بدأت في رعاية العمل، لخسرت، وبدأ الانحلال يصيب المجتمع، وهو ما يُعَدُّ الأسوأ. إن الدولة لا يجب، من حيث المبدأ، أن ترعى العمل، أكثر من جعل نفسها صناعياً أو تاجراً. إن دورها هو التحذير، والحثّ، ثم الامتناع.

لكن لتتشكّل جمعيات عمالية لأجل استغلال صناعات تتطلّب العمل المنسّق، والمقسّم، والمجمّع، مثل تلك التي وجدت، بعدد قليل، في العاصمة، في الوقت الذي يمكن فيه لشركة المعرض أن تأتي لمساعدتها وضمان وجودها. فما الذي لن تربحه، على سبيل المثال، جمعيات نجّاري الأثاث الفاخر، وصانعو البيانو، وعمّال الخراطة،

والعاملون في بَرْد المعادن، من قدوم المؤسَّسة الجديدة؟ مَنْ لا يرى، مع بدء هذه الحركة، أن التيار سيجرف كلَّ شيء مع مرور الزمن: المنتجات الصناعية، والمعدنية، والفحم، والغاز، والملاحة، والسكك الحديدية؟ وقريباً، وتحت ضغط الفكرة الشعبية والوعي العام، سيكون على جميع هذه المؤسسات الاحتكارية، وكلّ قلاع الامتيازات هذه، أن تصفّي أعمالها، وسيشهد الإقطاع المالي ليلته الأخيرة في 4 آب. حينذاك، تعود الديمقراطية، بالتأكيد، إلى السلطة، التي ستفتح لها هذا السدّ العريض، وتفتح، مع الديمقراطية، المجتمع.

14 ـ لنرتفع إلى تأملات عامة أكثر فأكثر.

إن العامل ينعتق، ليس بفضل إعلان غير مُجْدٍ للحقوق المدنية والسياسية والإنسانية، وممارسة عاجزة للانتخاب العام، ووعد خدَّاع بالمساعدة، وبإعانات أعمال الإحسان المهينة، المنتَزَعَة من الطبقات الفنية بواسطة رسوم تعسّفية وجائرة وغير كافية على الدوام؛ وإنما فقط بفضل تنظيم القدرة على التبادل. إن العامل ينعتق، كما قلت، والبروليتاري يضمحل، لأن هذا الأخير هو الذي يعمل من دون ضمانة واستقلال، أو الذي ليس لديه أي عملٍ.

إن الحلم العقائدي بحكم الطبقة الوسطى يصبح حقيقة. لأن الأمة كلّها تدخل إلى الطبقة الوسطى، ولن تستطيع الخروج منها.

وهناك حلم آخر سيتحقق، بعد أن نُظِرَ إليه في هذه الأوقات الأخيرة بصفته الأكثر خطورة من بين الأفكار الطوباوية؛ إنه الحقّ في العمل.

وثمَّة وهْمٌ خيالي، تمَّ الإعلان عنه منذ خمسين عاماً من طرف كلّ الاقتصاديين، وجُعِلَ نظيراً لوهم تربيع الدائرة والحركة الدائمة. إنه انقراض الفقر وزوال التسوّل، الذي يبدو كحقيقةٍ للحسّ المشترك.

كم تكلّفت الدولة لإنتاج كلّ هذه الأشياء؟ لا شيء.

ما الجهد العبقري الذي بُذِل لحلّ هذه القضايا غير القابلة للحلّ؟ لم يُبْذل أي جهد.

أي ضربة وجّهتها القوة السيّدة لقلب هذه الأشياء المخيفة؟ إنها لم تقُمْ بأي دفعة.

"إن الأمراض لا تشفى قط، كما يُعتَقد، بعملٍ مباشر، وعلاجي أو خالق لعلاجات، كان يقول لنا طبيب من أصدقائنا. إن الأدوية، مهما كانت، مثل العمليات الجراحية، لا تُستخدَم إلاّ لجعل القوى العضوية تحضَر بنفسها. وبعد حصول هذا الحضور، تشفي الطبيعة نفسها بنفسها".

لقد عملنا على إحضار القوى المنتِجة، فشفى المجتمع نفسه بنفسه. إن الإمبراطور يمكن أن يتولى، لكنه لم يَعُدْ هو، ولا أي شخص، الذي يحكم.

15 - إن مصيبة المجتمع الحديث، القائم بأسره، كما قلنا في بداية هذا المشروع، على تقسيم الأملاك العامة والتصرف بها بشكل غبي، وعلى الخصومة العامة، تكمن في المنافسة الهدَّامة، وغير المشروعة بين العمل ورأس المال. ونحن نخلُّ بواجبنا إن لم نُذَكّر هنا بمؤلّف لويس ديان (Louis Diane) المليء بالبلاغة، والذي أنتج، قبل اثنتي عشرة سنة، إحساساً قوياً جداً.

وثمَّة مصيبة أخرى تكمن في التزوير، الذي يأتي للانضمام إليه التقليد والإفساد والغش والسرقة.

أما المصيبة الثالثة، الأبشع أيضاً، لأنها تأتي من الأعلى فهي آفة المضاربة بالأسهم، التي هبطت من أقطاب المال لتنتشر في صفوف الفلاحين وحُرَّاس الأبواب، وعملت على إخلاء البورصة من العمل والثقافة، وتحدّت كل مهارات الشرطة القضائية، وكل قساوة النيابة العامة.

لقد وضعت المؤسَّسة الجديدة حدّاً لكل هذه الممارسات المكروهة. فاستعادت المنافسة هذا الطابع المُشَرِّف والليبرالي والمثمر، الذي جعل منها إحدى قوى ثورة 1789، حين كان من الواجب قتال وقلب منظومة الاحتكار التي أوجدتها لدى الطبقة الثالثة السياسةُ الروتينية غير الحكيمة للملوك القدماء، وما معها من بقايا نظام النبالة الإقطاعي.

التزوير! كيف يكون ممكناً في نظام الضمانة العالية والعامة الذي خلقته شركة المعرض الدائم؟

أما المضاربة المالية، التي تُعَدّ لعبة مُحْبِطة وغير مثمرة للقيم الصناعية، فيجب أن تتناقص تدريجياً بمقدار ما تستحوذ الشركة على تداول المنتجات. فلتُخرِجِ هذه المنتجات، من خلال انعتاق العامل والتنظيم العمالي، من المضاربة المالية. ولتبدأ، بفضل تأثيرها القوي، بتحويل الشركات الحالية الكبرى للرأسماليين، إلى شركات للمنتجين والعمّال.

وقريباً، لن يبقى للمضاربة إلاّ الأموال العامة بنسبة 3 و4 و 4 ونصف بالمئة، كما كان الوضع قبل عدد قليل من السنوات. ولكن، هل أمام انخفاض معدل الفائدة، بسبب التداول الجديد، لن يكون مسموحاً أن نأمل بأن تصل الدولة، من تحويلٍ إلى تحويل، إلى ردِّ دينها؟

16 ـ . شرحنا في الفصل 4 الفقرة 7 في أثناء تحديد تعرفة الصرف، كيف يجب، في توقعات الشركة، أن تجري عملية الإصلاح النقدي، بطريقة مضمونة وغير محسوسة. ولن نعود إلى هذا الموضوع، الذي يُعَدّ أحد أكثر مواضيع العِلْم صعوبة، وأكثرها خصوبة في النتائج.

ولكن، ألن يكون لدى الشركة القوة لتنظيم الصرف في الخارج، بعد أن تكون قد نظّمته في الداخل؟

مَنْ لا يرى، هنا، أنه بقدر ما سيُظْهِر المنتجون والصرّافون في بلادنا سرعة في استعمال ورقة، قابلة دائماً للاسترداد، وتوفّر عليهم فائدة بنسبة 4٪ في كلّ صفقاتهم، بقدر ما سيبحث الأجانب، من بلجيكيين وألمان وسويسريين وأمريكيين وإنجليز، عن هذه الورقة نفسها التي تمكّنهم، في الواقع، من توفير 4٪ من ثمن كلّ مشترياتهم. إلاّ أنه بمجرّد دخول ورقة الصرف الصادرة عن الشركة في تجارة الأمم، فإن شركة المعرض العالمي ستحكم تجارة العالَم. ولن يؤدّي المعدن، المخلوع عن عرشه، بعد الآن، إلاّ دوراً ثانوياً. وفيه تخسر الجمارك سبب وجودها الأول والرئيس. وفي الوقت الذي يتشاجر فيه أنصار الحماية والتبادل الحرّ حول أنظمتهم، المخطئة أيضاً في نزعتها المطلقة، تخفّض الحكومة، المعتمدة على الشركة الجديدة، وتبعاً للحركة التي تدلّها عليها، تعرفتها الجمركية، تدريجياً، وتلغي، شيئاً فشيئاً، المواد التي يحميها الترخيص، الذي أحدثته الشركة، بشكل أفضل من إدارتها، وتستعد للإمساك بالتفوق على أوروبا عبر الإلغاء النهائي للحواجز.

لـن نسـتطيع، في هـذا العـرض المـوجز، تعميق، ولا حتـى تعـداد، كـل النتائج السـعيدة الـتي ينبغـي لشـركة المعـرض نشـرها، سـواءً في النظام الاقتصادي، أم في النظام السياسي والأخلاقي.

أردنـا الـتمكّن مـن أن نقـول، علـى سـبيل المثـال، كيـف تُخلَق الحرية الأكمل للإنسان والمواطن، من دون أي خطـر علـى الدولـة، و، بالعكس، مع ميزة متنامية للسلطة. وكيـف أنـه كلّمـا تجلّت الحرية أكثـر، في نظـام الضـمانات المتقابلـة هـذا، عـبر الأدب والصـحف والمناقشات السياسية والاقتصـادية والتجمّـع والاجتماعـات إلـخ... كلّمـا شعرت الحكومة أكثر بأنها قوية، وفي منأى عن أي اعتداء.

ليكفِنا، في الوقت الحاضر، التذكير بهذا الواقع وحده، الـذي جعله هذا العرض أكيداً وجلياً، وهو أنّ الأثر الفوري للمؤسّسة المُزمَع إنشـاؤها يكمـن في تحويـل الفوضـى الحاليـة والغوغـاء اليعقـوبي إلى ديمقراطية منظّمة، متضامنة، متماسكة، صديقة للنظام بقدر ما هي متحمّسـة للتقـدم، وفي وضـع هـذه الديمقراطيـة العاملـة في تحـالف الحكومـة، المعـارض للإقطـاع المـالي والتجـاري، المضـارِب بـالأموال، المُفسِـد والمُـمْتَصّ، الـذي يهـدد، مـع الكنيسـة والأحـزاب القديمـة، بتدمير ثورتنا القديمة، تحت أنقاض الإمبراطورية الجديدة.

سننهي، هنا، بإعطاء المظهر العام للشركة:

الغرض من إنشاء شركة المعرض الدائم هو:

1 ـــ التبـادل المباشـر لمنتجـات بمنتجـات، بأقـل التكـاليف الممكنة، وبواسـطة قسيمة تبـادل عامـة، قابلـة للاسـترداد حـين الطلـب، إمـا بشـكل سـلع، أو نقـود، في مكاتـب الشركة ومخازنها.

2 ـ حسْم السلع، والمواد الأولية والمنتجات، إما مقابل قسائم تبادل عامة، أو مقابل نقود.

3 ـ ـ حسْم السندات التجارية ذات التوقيعين.

4 ـ السِلَف والقروض من منتجات على منتجات أو على رهن.

5 ـ تنظيم الصرف وتوازن القيم.

6 ـ الإعلان عن الصفقات، وضمانها، وعقدها بحُسْن نيّة.

تأسَّست هذه الشركة برأسمال يبلغ مئة مليون فرنك، مقسَّم إلى أسهم بمئة فرنك، عُشْرُها قابل للدفع نقداً، وتسعة أعشارها منتجات وسلِع. وتعود هذه الأسهم على حاملها بفائدة 4٪ تضمنها الدولة.

أفضلية الاكتتاب تُعطى للمنتِجين والصناعيين على كلّ الرأسماليين الآخرين. ولأن الغرض من الشركة تصحيح العلاقات الطبيعية بين الانتاج والاستهلاك، التي أفسدها تدخل رأس المال المُبالَغ به، والتعسفي.

إن الشركة تمتنع، بالطريقة الأكثر وضوحاً، عن:

- التصنيع (الانتاج الصناعي والزراعي، إلخ) مهما كان نوعه.
- التجارة لحسابها الخاص.
- عمليات البورصة على السندات العامة وسندات الأسهم.
- التوصية.

يُحَدَّد معدل حسم قسائم التبادل العامة، مؤقتاً، بربع واحد في المئة، ومعدل حسم النقود بـ 4 وربع في المئة.

يبلغ معدل عمولتها 2 ونصف في المئة، كحدٍ أقصى.

وتجبي، علاوة على ذلك، على السلع التي تودع لديها رسمَ

تخزين، ومستودع، وإعلانات، يُحسَب مجموعه بناء على سعر الكلفة.

شروط القبول في الشركة هي:

1 ـ الاكتتاب بعدد من الأسهم يتناسب مع أهمية صناعة الزبون وأعماله؛

2 ـ إيداع عيّنات من السلع، مع الإشارة إلى السعر، الصالح لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، والعلامة التجارية، وتحديد النوعية والكمية والوزن.

3 ـ الوعد بتزويد الشركة بالمنتجات الصناعية للمكتتب، بالسعر المتفق عليه، وبالكميات المحدَّدة.

مدة الشركة 99سنة.

ستبدأ عمليات الشركة فور الاكتتاب بمليون سهم.

في النتيجة، وبالنظر إلى دوافع المشروع والشروط المُعْلَنة، ستعطي الحكومة الإمبراطورية للسادة، وشركة، امتياز قصر الصناعة، وملحقاته، وتوابعه، بشكل دائم، أي لمقدار الزمن الذي ستدوم فيه المؤسَّسة.

وفي غضون السنوات الثلاث الأولى للشركة، وبدءاً من يوم تأسيسها، سيُقَدَّم الامتياز مجاناً. وبدءاً من السنة الرابعة، ستدفع الشركة للدولة، كإيجار، مبلغاً سنوياً يُحْسَب بمعدل 3٪ من مقدار نفقات شركة القصر

وتضمن الحكومة، علاوة على ذلك، فائدة بمعدل 4٪ للأسهم المكتتب عليها.

فكر

ربما كان مثيراً أن يكون المفكر الأكثر اهتماماً بمسألة الملكية هو المفكر الفوضوي الفرنسي بيار جوزيف برودون، صاحب القول المأثور: "الملكية سرقة."

لقد شغلت الملكية الناس، أفراداً وجماعات ومجتمعات ودولاً دائماً. إنها أحد أسباب النزاع بين البشر على كل المستويات. وما دامت كذلك، فمن المفيد أن ندرس تطور مفاهيمها عبر المراحل التاريخية المعروفة، ومآلاتها الراهنة والمستقبلية.

يسر دار الفرقد أن تقدم هذا الكتاب لقرائها بأمل أن يجيب عن أسئلتهم حول هذه المسألة شديدة التعقيد.

إنه أحد الكتب القلائل التي تدرس هذه القضية دراسة منهجية بأسلوب يبسط المشكلة إلى درجة يجعله في متناول القراء جميعاً لأن الموضوع يهم الناس جميعاً.

ISBN 978-9933-507-25-1

9 789933 507251 >

Dar Al Farqad

daralfarqad

www.Daralfarqad.com